الجمهورية اليمنية

مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن

(P176129) إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

المحدث بناءاً على التمويل الإضافي للمشروع (P178439)

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأغذية العالمي

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

01 فبراير 2023م

المصطلحات والاختصارات

التمويل الإضافي	Additional Financing	AF
محلل بيانات الاستثمار الزراعي	Agricultural Investment for Development Analyzer	AIDA
وحدة الزراعة والتنمية الريفية	Agriculture and Rural Development Unit	ARDU
العاملون المحليون في مجال الصحة الحيوانية	Community Animal Health Workers	CAHWs
منظمة مجتمعية	Community-based Organization	CBO
البنك المركزي اليمني	Central Bank of Yemen	CBY
الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء	Catastrophe Containment and Relief Trust	CCRT
النقد مقابل العمل	Cash for Work	CFW
مدونة قواعد السلوك	Codes of Conduct	COC
مرض فيروس كورونا (كوفيد–19)	Coronavirus Disease	COVID-19
وحدة إدارة المشروع المركزية	Central Project Management Unit	CPMU
تقييم فحص المخاطر المناخية	Climate Risk Screening Assessment	CRSA
مرفق الاستجابة المبكرة في إطار الاستجابة للأزمات	Crisis Response Window Early Response Facility	CRW ERF
سلطات الأمر الواقع	de facto Authorities	DFA
مدونات الممارسات البيئية	Environmental Codes of Practice	ECOP
مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة	Emergency Crisis Response Project	ECRP
مشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد–19)	Emergency Social Protection Enhanced COVID-19 Response Project	ESPECRP
تقييم الأثر البيئي	Environmental Impact Assessment	EIA
الرصد الأرضي	Earth Observation	EO
البيئي والاجتماعي (البيئية والاجتماعية)	Environment and Social	E&S
التقييم البيئي والاجتماعي	Environmental and Social Assessment	ESA
خطة الالتزام البيئي والاجتماعي	Environmental and Social Commitment Plan	ESCP
الإطار البيئي والاجتماعي	Environmental and Social Framework	ESF
تقييم الأثر البيئي والاجتماعي	Environmental and Social Impact Assessment	ESIA
خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	Environmental and Social Management Plan	ESMP
إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية	Environmental and Social Management Framework	ESMF
موجز الاستعراض البيئي والاجتماعي	Environmental and Social Review Summary	ESRS
المعايير البيئية والاجتماعية	Environmental and Social Standards	ESS
الاتفاقية المالية	Financial Agreement	FA
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	Food and Agriculture Organization of the United Nations	FAO
الهشاشة والصراع والعنف	Fragility, Conflict, and Violence	FCV
المدارس الميدانية للمزارعين	Farmer Field Schools	FFS
مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي	Food Insecurity Experience Scale	FIES
الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية	Financial Management Framework Agreement	FMFA
خطة التأهب بشأن الأمن الغذائي	Food Security Preparedness Plan	FSPP
البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي	Global Agriculture and Food Security Program	GAFSP
سوء التغذية الحاد العالمي	Global Acute Malnutrition	GAM
العنف القائم على النوع الاجتماعي	Gender Based Violence	GBV
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
مبادرة التمكين المكاني للرصد والرقابة	Geo-Enabling Initiative for Monitoring and Supervision	GEMS
غازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري	Greenhouse Gases	GHG
المؤشر العالمي للجوع	Global Hunger Index	GHI

GIS	Geographical Information Systems	نظم المعلومات الجغرافية
GoY	Government of Yemen	الحكومة اليمنية
GRM	Grievance Redress Mechanism	آلية معالجة التظلمات
GRS	Grievance Redress Service	خدمة معالجة التظلمات
HDDS	Household Dietary Diversity Score	درجة التنوع الغذائي للأسر المعيشية
IBRD	International Bank for Reconstruction and Development	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDA	International Development Association	المؤسسة الدولية للتنمية
IDP	Internally Displaced Peoples/Persons	السكان / الأشخاص النازحون داخليًا
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IFPRI	International Food Policy Research Institute	المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IPC	Integrated Food Security Phase Classification	التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي
IRG	Internationally Recognized Government	الحكومة المعترف بها دولياً
LMP	Labor Management Procedures	إجراءات إدارة العمالة
MAI	Ministry of Agriculture and Irrigation	وزارة الزراعة والري
MAM	Moderate Acute Malnutrition	سوء التغذية الحاد المعتدل
MFB	Minimum Food Basket	سلة الأغذية الدنيا
M&E	Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MIS	Management Information System	نظام المعلومات الإدارية
NASS	National Agriculture Sector Strategy	الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة
NAIP	National Agriculture Investment Plan	الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي
NGO	Non-governmental Organization	منظمة غير حكومية
ODA	Official Development Assistance	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية
PP	Parent Project	المشروع الأصلي
PAD	Project Appraisal Document	وثيقة تقييم المشروع
PCU	Project Coordination Unit	وحدة تنسيق المشروع
PDO	Project Development Objective	الهدف الإنمائي للمشروع
PiN	People in Need	المحتاجون (الأشخاص ذوي الاحتياج)
PIT	Project Implementation Team	فريق تنفيذ المشروع
PLW	Pregnant or Lactating Women	النساء الحوامل أو المرضعات
PMU	Project Management Unit	وحدة إدارة المشروع
POA	Plan of Action	خطة عمل
PPE	Personal Protective Equipment	معدات الحماية الشخصية
PPMU	Provincial Project Management Unit	وحدة إدارة المشروع في المحافظات
PSC	Project Steering Committee	اللجنة التوجيهية للمشروع
PWP	Public Works Project	مشروع الأشغال العامة
RAP	Resettlement Action Plan	خطة عمل إعادة التوطين
RPF	Resettlement Policy Framework	إطار سياسة إعادة التوطين
SAM	Severe Acute Malnutrition	سوء التغذية الحاد الشديد
SAPREP	Smallholder Agricultural Productivity Restoration and Enhancement Project	مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة
SEA	Sexual Exploitation and Abuse	الاستغلال والاعتداء الجنسيين

SEP	Stakeholder Engagement Plan	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SFD	Social Fund for Development	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMART	Standardized Monitoring and Assessment of Relief and Transitions	عمليتا الرصد والتقييم الموحدتين للإغاثة والمراحل الانتقالية
SMEPS	Small Micro-Enterprise Promotion Service	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
SOP	Standard Operating Procedures	إجراءات التشغيل الموحدة
TA	Technical Assistance	مساعدة فنية
TOR	Terms of Reference	الشروط المرجعية
TPM	Third Party Monitoring	الرصد المستقل باستخدام طرف ثالث
VAC	Violence against Children	العنف ضد الأطفال
UXO	Unexploded Ordinance	الذخائر غير المنفجرة
WB	World Bank	البنك الدولي
WBG	World Bank Group	مجموعة البنك الدولي
WDR	World Development Report	تقرير التنمية في العالم
WFP	World Food Programme	برنامج الأغذية العالمي
YHRP	Yemen Humanitarian Response Plan	خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن

جدول المحتويات

1. مقدّمة 1

1.1 نظرة عامة حول المشروع 1

2.1 الهدف ونطاق التطبيق لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية..... 3

3.1 نطاق إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية 4

2. وصف المشروع 4

1.2 هدف المشروع ومكوناته والمستفيدون منه و نطاقه..... 5

2.2 مكونات المشروع 5

3.2 ترتيبات التنفيذ..... 12

3. الإطـــار السياســـي والقانونـــي والإداري 17

1.3 الإطار السياسي والإستراتيجي 17

2.3 الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي 19

3.3 تطبيق السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الدولي..... 22

4.3 تحليل الثغرات وتدابير سد الثغرات..... 31

4. دراسة خط الأساس البيئية والاجتماعية..... 31

محافظة أَبْيَن: 39

محافظة البيضاء: 46

محافظة الضالع:..... 51

محافظة الحديدة: 56

محافظة الجوف: 63

محافظة عمران: 68

محافظة ذمار: 74

محافظة حجة:..... 80

محافظة لحج:..... 86

محافظة تعز: 92

5. التقييم البيئي والاجتماعي على مستوى المشاريع وتدابير التخفيف المقترحة..... 97

6. الإجراءات المتعلقة باستعراض واعتماد واستخدام الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي 116

الخطوة 1: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية 120

الخطوة 2: تصنيف المشروع الفرعي..... 120

الخطوة 3: إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية 120

الخطوة 4: استعراض واعتماد وكشف الوثائق البيئية والاجتماعية 121

الخطوة 5: التنفيذ والاشراف والرصد والإبلاغ..... 121

7. ترتيبات التنفيذ 123

8. بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية 125
9. ميزانية تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي 130
10. آلية التظلمات 131
11. التشاور والإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحدث 139
الملحق 1: مراجعة قانونية كاملة وتحليل الثغرات 142
الملحق 2: مبيدات الآفات المحظورة 169
الملحق 3: قائمة الاستبعاد 170
الملحق 5: استمارة الفحص/قائمة التدقيق البيئي والاجتماعي 176
5.1: النموذج أ: استمارة الفحص البيئي والاجتماعي (جميع المشاريع الفرعية) 176
5.2: النموذج ب: للمشاريع الفرعية ذات الأنشطة الإنشائية 191
5.3: النموذج ج: بيان المخاطر البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة (عام) 196
5.4: النموذج د: أدآة الفحص-برنامج الأغذية العالمي 230
الملحق 6: إرشادات بشأن إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية 235
الملحق7 :إرشادات حول إعداد خطة العمل البيئية والاجتماعية 237

الجداول

الجدول 1 . مكونات المشروع/المكونات الفرعية بحسب الكيان المنفذ/الشريك اليمني المنفذ 8
الجدول 2 . توزيع المديريات المختارة بحسب المحافظة 10
الجدول 3 . عدد المديريات بحسب الشريك وبحسب المحافظات الشمالية والجنوبية 11
الجدول 4 . المديريات التجريبية للتجميع الجغرافي مصنفة بحسب المحافظات الشمالية والجنوبية 11
الجدول 5: مواءمة المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي 23
الجدول 6: المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة..... 24

الأشكال

الشكل 1 خريطة المناطق التي يستهدفها المشروع..... 10
الشكل 2: خريطة مناطق المشروع للأنشطة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي..... 39

1. مقدّمة

1.1 نظرة عامة حول المشروع

- يُصنف اليمن منذ فترة طويلة على أنه بلد ذو دخل منخفض يعاني من عجز غذائي ولا ينتج سوى عشرة في المئة من إحتياجاته الغذائية، حيث أدى النزاع الذي طال أمده إلى شل الاقتصاد وخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة، والتي لا تزال المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن[1]. تشير التقديرات إلى أن الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ 48.4 في المئة في عام 2019م، مقارنة بعام 2014م، كما تشير التقديرات إلى أن معدل البطالة بلغ 32 في المئة في عام 2019م[2]. فبعد ما يقرب من سبع سنوات من الصراع، يعاني اليمن حالياً من حرمان مزمن وحاد على حد سواء، كما يعاني الناس من استنفاد سبل كسب العيش واستراتيجيات التكيف مع الاستهلاك. وفي عام 2020م، أزداد تدهور الحالة عموما، وسرعان ما انعكست المكاسب الوجيزة التي تحققت من وضع أكثر إستقراراً نسبياً في عام 2019م، حيث ساهمت عناصر مختلفة في زيادة هشاشة الوضع بين غالبية السكان، من بينها: (1) تعليق مدفوعات مرتبات الخدمات العامة الأساسية والخدمة المدنية، (2) الانخفاض السريع في قيمة العملة وما يترتب على ذلك من زيادة في أسعار الأغذية، (3) النقص في السلع المستوردة، (4) النضوب الكبير في المساعدات الخارجية خلال عام 2020م والتي مولت الواردات الغذائية والضروريات الأخرى وساعدت على إستقرار الاقتصاد في عام 2019م. وقد وفر صندوق النقد الدولي بعض الدعم في أواخر ربيع وصيف عام 2020م. ولا تزال ظروف الاقتصاد الكلي المتدهورة تزيد من أسعار الضروريات الأساسية وتقلل من إمكانية حصول العديد من اليمنيين على الدخل. يعاني أكثر من 24 مليون شخص (أو 83 في المائة من إجمالي عدد السكان المقدر) من انعدام الأمن الغذائي3، بمن فيهم عدد مهول يبلغ حوالي 16.2 مليون شخص بحسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في المرحلة 3 وما فوقها التي تتطلب مساعدة طارئة وعاجلة. ويرجع سبب انعدام الأمن الغذائي في اليمن إلى القيود التي تواجه إنتاج الغذاء وإمداداته وتوزيعه وتناقص القوة الشرائية للأسر المعيشية. وهناك أكثر من 2.25 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن مهددون بالمعاناة من سوء التغذية الحاد في عام 2021م، 395,000 طفل منهم يتوقع أن يعانوا من سوء التغذية الحالد الشديد ويمكن أن يموتوا إذا لم يتم تلقي العلاج. وتشير الأرقام المتوقعة لتحليل[4] التغذية وفقاً للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى زيادة بنسبة 16 بالمائة في سوء التغذية الحاد وزيادة بنسبة 22 بالمائة في سوء التغذية الحاد الوخيم بين الأطفال دون سن الخامسة مقارنة بتقديرات العام الماضي. وهو العدد الأكبر المسجل في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تعاني أكثر من مليون حالة من الحوامل والمرضعات من سوء التغذية الحاد خلال عام 2021م في اليمن.
- **يزداد انعدام الأمن الغذائي حدة في المناطق التي تشهد اشتباكات ونزاعات وفي المناطق المتأثرة التي لا يتاح لها سوى وصول محدود.** ويؤثر هذا الوضع بشكل خاص على النازحين والفئات المهمشة مثل العُمَّال الذين لا يملكون أرضًا والمهمشين[5]. كما أن انعدام الأمن الغذائي حاد أيضا في المناطق التي يعيش فيها الناس على مصادر دخل منخفضة وغير منتظمة وعلى فرص وصول منخفضة إلى الخدمات العامة. أما السكان في التصنيف الغذائي المتكامل المرحلة الخامسة (كارثية) فهم في خمس مديريات في الجوف وحجة وعمران. وتقع المديريات التي بها أعلى نسبة حسب التصنيف الغذائي المتكاملة المرحلة الرابعة (أكثر من 75 في المائة) في محافظات الضالع والجوف وحجة ومأرب وريمة. وتضم كل محافظة من محافظات الحديدة وذمار وحجة وإب ومدينة صنعاء وتعز أكثر من مليون شخص في التصنيف الغذائي المتكامل المرحلة الثالثة (الأزمة) أو ما فوق. ومن المتوقع أن يؤدي موسم "الشح" المقبل بين شهري مارس ويونيو 2021م إلى تفاقم هذا الوضع.
- **تشير التقديرات إلى فرار ما يقدر بنحو 4.3 مليون شخص من ديارهم منذ بداية الصراع، ولا يزال أكثر من 3 ملايين منهم نازحين .** ويُعد الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من بين التحديات الملحة والطاغية التي يواجهها اليمن الآن، وعلى نطاق لم تغطيه تماما

---

[1] تحليل الانعدام الأمن الغذائي الحاد، التصنيف المرحلي المتكامل، أكتوبر 2020م– يونيو 2021م، الصادر في ديسمبر 2020م.

[2] تحديث الوضع الاجتماعي والاقتصادي في اليمن، الإصدار 54 ، نوفمبر 2020 م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

[3] التصنيف المرحلي المتكامل المرحلة 2 وما فوق.

[4] Yemen: High levels of food insecurity persist | IPC Global Platform (ipcinfo.org)

[5] المهمشون أو "الفئات المهمشة" هم أقلية من أصل أفريقي تعاني من التمييز الطبقي، وتتصف منذ فترة طويلة بالفقر المدقع والإقصاء.

السلطات الوطنية والأوساط الإنمائية والإنسانية الدولية. وقد نتج انخفاض فرص الحصول على الأغذية عن مزيج من إرتفاع اعتماد الأسر على الواردات الغذائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية وانخفاض دخل الأسر بدرجة كبيرة. وتشير التقديرات إلى أن اليمن استورد من القمح أقل بنسبة 8 في المائة في الشهر بين يناير ومايو 2020م مقارنة بنفس الفترة من عام 2019م بسبب محدودية الأموال، وهي كمية غير كافية من القمح المستورد لتلبية متطلبات الاستهلاك لعام 2020م.

- **واستجابةً للتحديات المذكورة أعلاه، قامت الجمهورية اليمنية بتصميم "مشروع مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن"** مع هدف إنمائي للمشروع لتحسين توافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه والوجبات الغذائية المغذية للأسر المعيشية في منطقة المشروع ولتعزيز القدرة على التكيف مع أزمات الأمن الغذائي على المستوى القُطري.
- **يتلقى مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن (P176129) – المشروع الرئيسي و التمويل الإضافي – التمويل بواسطة منحة من المؤسسة الإنمائية الدولية قدرها 35 مليون (ما يعادل 50 مليون دولار أمريكي)** وبمنحة من مرفق الاستجابة المبكرة في إطار الاستجابة من المؤسسة الدولية للتنمية قدرها 35 مليون (ما يعادل 50 مليون دولار أمريكي) وبمنحة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي قدرها 27 مليون دولار أمريكي. وقد تمت الموافقة على مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن من قبل المجلس في 11 مايو 2021م، وأعلن عن سريانه في 6 أغسطس 2021م.
- **تقوم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المؤسسات المنفذة) بتنفيذ المشروع الرئيسي** . وقد أعد في إطار إجراء التكثيف في حالات الطوارئ، مما استهل الفقرة (12) من الفرع (3) من سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية.
- **والسمة المميزة للمشروع الرئيسي أنه يدعم الأمن الغذائي على طوال السلسلة المستمرة من المساعدة الإنسانية إلى الاستجابة الإنمائية**، حيث يقوم المشروع بذلك من خلال توفير الركيزة الأساسية التي تستند عليها استعادة وحماية سبل كسب العيش على نحو مستدام، ومساعدة اليمنيين للإفلات من الحلقة المفرغة للضعف الشديد.[6] حيث كان النهج السائد لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في اليمن، حتى وقت قريب، يركز على تقديم الدعم الطارئ لتلبية الاحتياجات العاجلة وحماية الأرواح وسبل كسب العيش. ويهيمن هذا النهج على المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في اليمن[7] التي تقودها المنظمات الإنسانية والتي تركز على توفير: أ) الدعم العاجل لسبل كسب العيش لحوالي 1.5 مليون شخص للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ب) التحويلات النقدية المشروطة لحوالي 2.8 مليون شخص في إطار برنامج النقد مقابل العمل والتدخلات المماثلة، (ج) الدعم المحدود لإعادة سبل كسب العيش لحوالي 200,000 فرد، فضلا عن تدخلات بناء القدرات على الصمود والدعم المتوسط الأجل للأنشطة الإنتاجية.
- **وإدراكا لإنسيابية بيئة الصراع في اليمن، صُمِّم المشروع الرئيسي كمنصة قابلة للتوسيع ومرنة توفر مزيجا من الأنشطة القصيرة والمتوسطة المدى في أربعة مكونات**، حيث يوفر المكون 1 (تحسين دخل الأسر من خلال برنامج النقد مقابل العمل من أجل الهياكل الأساسية للإنتاج الزراعي وبناء القدرة على التكيف مع المناخ) – الذي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، فرصة عمل فورية على مستوى المجتمعات المحلية من خلال برنامج النقد مقابل العمل من أجل إصلاح الهياكل الأساسية للإنتاج الزراعي، مع زيادة قدرة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الأجل المتوسط من خلال تحسين إمكانية الوصول إلى الهياكل الأساسية للمياه القادرة على التكيف مع المناخ وشبكات الري والأراضي التي أعيد تأهيلها والطرق الريفية التي أعيد تأهيلها. ويدعم المكون 2 (زيادة إنتاج وبيع المحاصيل المغذية والمواشي والمنتجات السمكية) الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة وبتنسيق وثيق مع المكون 1، دعم المزارعين والمنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة على الاستثمار في الأصول الإنتاجية، ويساعد على تحسين قدرتهم على تسويق منتجاتهم على نحو أفضل ودخول أسواق جديدة. ويهدف المكون 3 (تحسين الحالة التغذوية للأسر الريفية الضعيفة)، الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي، إلى تحسين الأمن الغذائي للأسر الضعيفة جدا وذات الضعف المعتدل في الأجل القصير من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات، بما في ذلك: (أ) الأنشطة الزراعية الموجهة التي تراعي التغذية وتيسير إستفادة الأسر الفقيرة من الممارسات الغذائية والتغذوية المناسبة، ولا سيما تحسين التغذية التي تستهلكها الأمهات الحوامل والأطفال دون سن الثانية، (ب) تعزيز أنشطة تنظيم المشاريع التي تضطلع

[6] تستنزف الأسر أصولها لتلبية متطلبات الأمن الغذائي والتغذية، ولكنها تقع بعد ذلك في حالة أشد من انعدام الأمن الغذائي بسبب استنفاد أصولها.

[7] أنشئت هذه المجموعة القطاعية للأمن الغذائي والزراعة في اليمن في عام 2011م لتنسيق الاستجابة للأمن الغذائي خلال أي أزمة إنسانية، ومعالجة مسائل توافر الأغذية والوصول إليها، واستخدامها. وتقع في المقر الرئيسي لبرنامج الأغذية العالمي في روما ويشترك في قيادتها كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي.

بها المرأة وتحسين النظام الغذائي للأسر التي تقودها الإناث، (ج) تحسين التغذية في الأسر الضعيفة التي تعاني من سوء التغذية من النساء والأطفال. وأخيراً، يهدف المكون 4 (بناء القدرات من أجل إدارة الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ) إلى تعزيز قدرة كل من القطاع الخاص (الأسر) والقطاع العام على التخطيط لأزمات الأمن الغذائي والتصدي لها، بما في ذلك من خلال إعداد خطة التأهب لأزمات الأمن الغذائي.

2.1 الهدف ونطاق التطبيق لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

- يشمل مشروع الاستجابة والقدرة على التكيف في مجال الأمن الغذائي عددا من المشاريع الفرعية والأنشطة التي ستخضع لمزيد من التنقيح أثناء التنفيذ. ونظرا لعدم القدرة على تأكيد مشاريع فرعية محددة قبل تقييم المشروع وبالنظر إلى إلحاح المشروع، أُعد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية في إطار التمويل الرئيسي وجرى تحديثه استنادا إلى التمويل الإضافي حسب وثيقة البنك الدولي بشأن التمويل الإضافي، وسيطبق إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية المحدث على كل من المشروع الرئيسي والتمويل الإضافي. ووفقا للمعايير البيئية والاجتماعية للإطار البيئي والاجتماعي، يجب على المقترض عادة إعداد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية[8] والكشف عنه قبل التقييم. وفي حالات المشاريع الطارئة، مثل هذا المشروع، يؤجل أحيانا الكشف عن الإطار النهائي للإدارة البيئية والاجتماعية إلى ما بعد التقييم ليتسنى إتخاذ إجراءات أسرع، مع التنبيه إلى أن الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الفرعية التي تنطوي على مخاطر لا تبدأ إلا بعد وضع وثائق الضمانات ذات الصلة. ومن المهم الإشارة إلى أن برنامج الأغذية العالمي لا يشارك بنشاط في عملية استعراض إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، حيث أنه لم يشارك في الاقتراح المتعلق بالتمويل الإضافي، ومع ذلك فإنه لا يزال مستمرا في المشروع الرئيسي ويلتزم بجميع المعايير البيئية والاجتماعية المنصوص عليها في كل من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي للمشروع ا الرئيسي .
- **يتمثل الغرض من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي في ضمان أن يكون لدى المشروع خطط وعمليات ملموسة لتفادي المخاطر و/أو الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة ذات الصلة بالمشروع، أو تقليلها و/أو التخفيف منها، بمجرد تحديد أنشطة المشروع و/أو المشاريع الفرعية وتخطيطها وتنفيذها.** تفحص هذه الوثيقة الحية المخاطر والآثار المتصلة بالمشروع وتحدد المبادئ والقواعد والمبادئ التوجيهية والإجراءات اللازمة لتقييم أي مخاطر وآثار محتملة للمشاريع الفرعية والأنشطة المقبلة (بما في ذلك المساعدة الفنية) المحددة لاحقا. وتوضح التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر والآثار السلبية للمشروع وتخفيفها و/أو التعويض عنها، كما تسلط الضوء على المعلومات المتعلقة بالمناطق التي يتوقع أن تقع فيها المشاريع الفرعية (بما في ذلك أي أوجه ضعف محددة ذات صلة بالعوامل الاقتصادية والتجارية في تلك المناطق والآثار المحتملة التي قد تحدث وتدابير التخفيف التي قد تستخدم). وتتمثل الأهداف المحددة لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي فيما يلي:
  - تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع الإيجابية منها والسلبية على حد سواء واقتراح تدابير التخفيف التي من شأنها أن تعالج هذه المخاطر والآثار بفعالية.
  - وضع إجراءات واضحة للتخطيط البيئي والاجتماعي واستعراض المشاريع الفرعية والمساعدة الفنية والأنشطة الأخرى التي ستمول في إطار المشروع، والموافقة عليها وتنفيذها،
  - تحديد الأدوار والمسؤوليات المناسبة وتحديد إجراءات الإبلاغ اللازمة لإدارة ورصد المسائل/الشواغل المتصلة بالمشاريع الفرعية والمساعدة التقنية والأنشطة،
  - تحديد التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية اللازمة للتنفيذ الناجح لأحكام إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي،
  - تحديد ومعالجة آليات التشاور العام والكشف عن وثائق المشروع، فضلا عن معالجة المظالم المحتملة،
  - وضع متطلبات الميزانية لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

[8] يدرس إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية عندما يتألف المشروع من برنامج و/أو سلسلة من المشاريع الفرعية، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار إلا بعد تحديد تفاصيل البرنامج أو المشروع الفرعي.

- يقدم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي معلومات عن: (1) البنود غير المؤهلة لتمويل المشاريع؛ (2) كيفية إجراء التحري البيئي والاجتماعي، (3) تصنيفات المخاطر والآثار، (4) إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية والعملية التي ينبغي اتباعها لإعداد هذه الوثائق (بما في ذلك عملية الإزالة)، (5) ترتيبات التنفيذ، (6) التدريب وبناء القدرات، (5) آلية التظلم والشكاوي ، (6) التكاليف المقدرة والاحتياجات من الميزانية، (7) المبادئ التوجيهية والنماذج المحددة لإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية المحددة المطلوبة. وسيطبق إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي على جميع المشاريع الفرعية والمساعدة الفنية وأنشطة الاستثمار الأخرى التي سيمولها المشروع في إطار التمويل الرئيسي والتمويل الإضافي.

3.1 نطاق إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

- تم تطوير إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي استنادا إلى إستعراض مكتبي للقوانين والأنظمة والأحكام الحكومية ذات الصلة بالمشروع والوثائق القانونية الأخرى ودراسات و معلومات أساسية وتقارير مختلفة تتعلق بالظروف البيئية والاجتماعية في المناطق المقترحة للمشروع والمواقع المحتملة للمشاريع الفرعية فضلا عن الزيارات الميدانية والمشاورات في تلك المناطق. كما تم الأخذ في الاعتبار وثائق الإجراءات الوقائية التي سبق إعدادها لهذا المشروع (وهما خطة إشراك أصحاب المصلحة وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي) ومشاريع مماثلة يدعمها البنك في اليمن (مثل مشروع مكافحة الجراد الصحراوي ومشروع إستعادة وتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. ويعتمد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، حيثما أمكن، على تلك الوثائق السابقة.

- يتبع إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي متطلبات كل من المعايير البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمعايير البيئية والاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار توجيهات البنك الدولي ذات الصلة (مثلا الآثار البيئية والاجتماعية، الأفراد والفئات المحرومة والضعيفة) ومذكرات الممارسة الجيدة (مثلا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والمذكرات التوجيهية ذات الصلة للمقترضين (بشأن تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية، وما إلى ذلك)، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة. وترد المعلومات في عشرة فروع على النحو التالي:

1. مقدمة
2. وصف المشروع
3. الإطار القانوني والإداري والمتعلق بالسياسة العامة
4. التقييم البيئي والاجتماعي والتدابير المقترحة للتخفيف
5. إجراءات مراجعة وإقرار وتنفيذ الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي
6. ترتيبات التنفيذ
7. بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية
8. ميزانية تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية
9. آلية التظلم والشكاوي
10. التشاور بشأن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية والإفصاح عنه

- تقدم الملحقات المرفقة بهذه الإطار تفاصيل أكثر عن الأنشطة غير المؤهلة و الفحص البيئي والاجتماعي وتصنيف المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأنشطة المشروع الفرعي والمساعدة الفنية، إجراءات للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمبادئ التوجيهية المأخوذ بها في إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع فرعي محدد. ترد المعلومات المتعلقة بآليات معالجة التظلمات في إطار الفصل (9) من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

2. وصف المشروع

1.2 هدف المشروع ومكوناته والمستفيدون منه و نطاقه

يرد أدناه ملخصات لمكونات المشروع. للاطلاع على توصيفاته الكاملة، انظر وثيقة تقييم المشروع بما في ذلك إطار نتائج المشروع.

1.1.2. الهدف الإنمائي للمشروع

يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين الوصول إلى الغذاء وتوافره وتحسين النظم الغذائية على المديين القصير والمتوسط للأسر المستهدفة في منطقة المشروع، وتعزيز قدرة اليمن على الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي.

سيتم قياس التقدم نحو تحقيق هذا الهدف بمؤشرات النتائج التالية:

تشمل مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع ما يأتي:

النتيجة 1: تحسُن توافر الغذاء والوصول إليه وتحسُن النظم الغذائية على مستوى الأسرة على المدى القصير

النسبة المئوية للأسر التي تحسن لديها مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، ومن بينها الأسر التي تعيلها نساء.

النتيجة 2: تحسُن الوصول إلى الغذاء وتوافره وتحسُن النظم الغذائية على مستوى الأسرة على المدى المتوسط

زيادة حجم المنتجات الغذائية الزراعية التي يتم تسويقها من قبل المستفيدين ومن قبل المستفيدات.

النتيجة 3: تعزيز قدرة البلاد على الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي

تحسّن التأهب للاستجابة لأزمات الأمن الغذائي من خلال اعتماد خطة التأهب للأمن الغذائي واستخدام أدوات الرصد.

2.2 مكونات المشروع

يتضمن المشروع خمسة مكونات. تم توحيد جميع مكونات التمويل الرئيسي ومكونات التمويل الإضافيي ومكوناتهما الفرعية في هذه الوثيقة.

المكون 1: تحسين البنية التحتية للإنتاج الزراعي وبناء القدرة على التكيف مع المناخ (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

توفير الدعم الهادف إلى تحسين البنية التحتية المحلية واستعادتها، بما يشمل، من جملة أمور أخرى ما يلي: (أ) تحسين وحماية الأراضي الزراعية، بما في ذلك المدرجات الزراعية والسيطرة على الفيضانات، (ب) تحسين الري الصغير النطاق بما في ذلك الري الفيضي في المزارع، (ج) حصاد المياه، (د) تحسين الطرق الريفية. يُرجى الرجوع إلى الملحق 2 في كتيب عمليات المشروع للاطلاع على آليات تحسين تنفيذ البنية التحتية للأراضي والمياه، التي يسترشد بها التنفيذ التفصيلي للمكون 1.

المكون 2. زيادة إنتاج الأغذية المحلية وتنمية السوق (منظمة الأغذية والزراعة/اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

2.1 إستعادة الإنتاج الزراعي المراعي للظروف المناخية

(أ) تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لزيادة إنتاج المحاصيل الأساسية من خلال، جملة أمور أخرى منها توفير ما يلي: (1) المستلزمات الأساسية المحتوية على الأسمدة والبذور (أو قسائم شراء بدلا من البذور) والمعدات الزراعية الصغيرة للمنتجين الزراعيين من أجل بدء أو توسيع نطاق تكاثر البذور وإنتاج المحاصيل الأساسية وإنتاج المحاصيل البستانية، (2) توفير التدريب والخدمات الاستشارية بشأن الممارسات والتكنولوجيات المراعية للظروف المناخية، فضلا عن الحصول على خدمات الدعم الفني للمنتجين الزراعيين، (3) السلع التي تشمل، في جملة أمور، مجموعة متنوعة من البذور الأساسية وأدوات ومعدات الإنتاج والتجهيز، (4) بناء مرافق تخزين البذور لمجموعات منتجي البذور، من أجل زيادة الإنتاج المحلي للبذور المحسنة المتكيف مع المناخ، ولتمكين إنشاء مصارف ومؤسسات البذور المجتمعية على المستويين المجتمعي والإقليمي.

(ب) تقدم (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) الدعم اللازم لتحسين الصحة الحيوانية من خلال، جملة أمور أخرى منها توفير المعدات وقدرات سلسلة التبريد واللقاحات والمواد الاستهلاكية والتدريب للوحدات المحلية المعنية بمكافحة الأمراض الحيوانية والتطعيمات الحيوانية وعلاج أمراض حيوانية مختارة. كما ستواصل منظمة الأغذية والزراعة توفير التطعيمات المخطط لها حسب استهداف المشروع الرئيسي.

(ج) تقدم (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) الدعم اللازم لتعزيز تربية النحل من خلال توفير المستلزمات الأساسية والتدريب للمزارعين من أجل بدء أو توسيع أنشطة تربية النحل في المنطقة المستهدفة. يُرجى الرجوع إلى الملحق 3 في كتيب عمليات المشروع للاطلاع على مزيج من معايير الأهلية والضعف فيما يتعلق باختيار المستفيدين من دعم تربية النحل. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا باختيار جمعيات تربية النحل وربطها باستهداف دعم تربية النحل. ستستمر منظمة الأغذية والزراعة أيضاً في تقديم الدعم المخطط في مجال تربية النحل حسب استهداف المشروع الرئيسي.

(د) تقدم (منظمة الأغذية والزراعة) الدعم اللازم لبدء أو توسيع نطاق الأنشطة السمكية من خلال، جملة أمور أخرى منها توفير المستلزمات الأساسية من أعلاف ومعدات، وتقديم الدعم للازمة للإرشاد والتدريب والخدمات الاستشارية بشأن الممارسات الجيدة والتكنولوجيات المراعية للظروف المناخية، فضلا عن وصول خدمات الدعم الفني إلى مُزارعي الأسماك.

2.2 إستعادة سلسلة الإمدادات الغذائية والقيمة المضافة (منظمة الأغذية والزراعة)

(أ) تقديم الدعم اللازم لاستعادة سلسلة إمداد الأغذية من خلال، جملة أمور أخرى منها: (1) المساعدة الفنية والدعم الاستشاري ودعم التدريب، (2) المعدات والآليات وغيرها من الأصول العينية للمزارعين ومنتجي الماشية/المنتجين الزراعيين ومقدمي الخدمات اللوجستية والمعالجين والتجار ("المشاركون المؤهلون في سلسلة القيمة") لإنشاء سلاسل قيمة عالية القيمة وعالية النمو وبناء القدرات لإكساب مهارات الأعمال التجارية لتمكينهم من رفع وتحسين جودة المنتجات وتجميع وتوحيد الإنتاج والوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية وأسواق التصدير. يُرجى الرجوع إلى الملحق 4 في كتيب عمليات المشروع للاطلاع على تفاصيل تنفيذ المكون الفرعي 2.2.

(ب) تقديم المساعدة الفنية لما يلي: (1) إجراء تقييم للاحتياجات السمكية والزراعة الاحيائية المائية والمخزون، (2) تحليل المعوقات والحلول اللوجستية الزراعية لسلاسل القيمة المختارة.

المكون 3. تحسين الحالة التغذوية للأسر الضعيفة (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي)

1.3 تشجيع إنتاج الحدائق المنزلية والإنتاج الزراعي المنزلي من أجل تحسين النظم الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة)

(أ) توفير المدخلات الزراعية أو الحيوانية الصغيرة للأسر المؤهلة لإنشاء الحدائق المنزلية و الإنتاج الزراعي المنزلي لأصناف الأغذية المغذية والتدريب على تعزيز الإنتاج الزراعي المنزلي المراعي للمناخ واعتماد ممارسات غذائية مناسبة وتعظيم القيمة الغذائية للأطعمة.

(ب) الدعم الفوري من خلال تقديم الأعلاف الحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة والأسر الضعيفة من أجل الحفاظ المستمر على الإنتاج الحيواني خلال الظروف المناخية غير المواتية والأشهر العجاف. تساهم المنتجات الحيوانية في إنتاج المواد الغذائية المغذية الغنية بالبروتين مثل اللحوم والحليب والجبن وبالتالي تنويع الأنظمة الغذائية للأسر ومعالجة سوء التغذية السائد بين الأسر الضعيفة.

(ج) إدخال التكنولوجيات الزراعية البديلة المراعية للمناخ والمتسمة بالكفاءة في إستخدام المياه والأراضي على أساس تجريبي في المجتمعات الزراعية، بما في ذلك توفير المستلزمات الزراعية الأساسيةوأنشطة التوعية والتدريب.

2.3 تشجيع المرأة على ريادة الأعمال الريفية من أجل تحسين التغذية والأمن الغذائي (برنامج الأغذية العالمي)

تفعيل برنامج المساعدة الغذائية مقابل التدريب من خلال إستهداف النساء اللاتي يعانين من انعدام الأمن الغذائي لتمكينهن من تطوير المهارات اللازمة لاستعادة أو لإنشاء سبل كسب العيش أو بدء مشاريع أصغر أو صغيرة، من خلال (أ) برنامج المساعدة الغذائية مقابل التدريب مع تقديم بدلات شهرية، (ب) منح بدء الأعمال للخريجين الناجحين من برنامج المساعدة الغذائية مقابل التدريب لدعم الأنشطة المدرة للدخل

("منح بدء الأعمال المساعدة الغذائية مقابل التدريب"). يُرجى الرجوع إلى الملحق (5) في دليل عمليات المشروع للاطلاع على منح سبل كسب العيش التي توجه بالتفصيل تنفيذ المكون الفرعي (2.3).

3.3 تقديم المساعدة التغذوية لعلاج سوء التغذية والوقاية منه (برنامج الأغذية العالمي)

توزيع منتجات غذائية متخصصة للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية والنساء والفتيات الحوامل والمرضعات للوقاية من سوء التغذية الحاد والمزمن وعلاجه. القيام بحملة تواصل لتغيير السلوك الاجتماعي لضمان وعي السكان المتضررين حول استخدام وفوائد المنتجات الغذائية المتخصصة.

المكون 4. بناء القدرات من أجل إدارة الأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة/اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

1.4 وضع خطة تأهب قائمة على الأدلة للأمن الغذائي (منظمة الأغذية والزراعة)

وضع خطة تأهب للأمن الغذائي، بما في ذلك تنسيق المشاورات اللازمة مع أصحاب المصلحة المعنيين وبناء القدرات الوكالات المنفذة المحلية الحكومية.

2.4 إنشاء نظام رصد قائم على الأقمار الصناعية لرصد المحاصيل والمراعي والإنذار المبكر (منظمة الأغذية والزراعة)

تصميم أداة نظام قائمة على الأقمار الصناعية للاستشعارعن بعد وللمعلومات الجغرافية لرصد أنشطة الإنتاج الزراعي وتمكين إتخاذ قرارات مستنيرة في وضع خطط إستيراد الأغذية.

3.4 تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي (منظمة الأغذية والزراعة)

دعم أنشطة بناء قدرات مقدمو خدمات الإرشاد الزراعي، بما في ذلك الأعمال المدنية الصغيرة لتحسين المرافق والمعدات والتدريب والمشاركة في المدارس الميدانية للمزارعين وتطوير منصة إلكترونية لخدمات الإرشاد الزراعي وخدمة إستشارية هاتفية.

4.4 دعم مؤسسات الصحة الحيوانية (منظمة الأغذية والزراعة)

دعم أنشطة بناء قدرات مؤسسات الصحة الحيوانية والبيطرية المعنية والجامعات والمختبرات المختارة لدعم أنشطة تطوير سلاسل القيمة الحيوانية من خلال الأشغال المدنية الصغيرة من أجل تحسين المرافق والمعدات والتدريب والمساعدة الفنية لتحسين تقديم خدمات الصحة الحيوانية.

5.4 دعم مؤسسات البذور (منظمة الأغذية والزراعة)

دعم أنشطة بناء قدرات مؤسسات البذور ذات الصلة لتحسين إنتاج البذور المحلية وزيادة القدرة على إنتاج بذور ذات نوعية مرنة مناخياً، من خلال أعمال مدنية صغيرة لتحسين المرافق والمعدات والتدريب والمساعدة الفنية.

6.4 تعزيز مؤسسات تربية النحل (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

دعم أنشطة بناء قدرات مؤسسات تربية النحل ذات الصلة، بما في ذلك الأعمال المدنية الصغيرة لتحسين المرافق والمعدات والتدريب والمساعدة الفنية من أجل تحسين خدمات الصحة الحيوانية.

7.4 تقديم خدمات الصحة الحيوانية والتطعيم (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

دعم العاملين في مجال الصحة الحيوانية في المجتمع والأطباء البيطريين، بما في ذلك من خلال التدريب والمساعدة الفنية ومصروفات التشغيل لتقديم خدمات الصحة الحيوانية والتطعيم.

8.4 الدراسات والمساعدة الفنية (منظمة الأغذية والزراعة)

إجراء الدراسات وتقديم المساعدة الفنية، بما في ذلك، في جملة أمور تقييم قطاع البذور واستراتيجية الصحة الحيوانية وتقييم الاحتياجات والقدرات المؤسسية للمؤسسات المشاركة.

المكون 5. إدارة المشروع

1.5 تسهيل تنفيذ منظمة الأغذية والزراعة للمكونات 1.2(أ)، 1.2(ب)، 2.2، 1.3، 1.4، 2.4، 3.4، 4.4، 5.4، 8.4 من المشروع، وأنشطة التنظيم والإدارة والرصد والتقييم ذات الصلة، بما فيها: (أ) التكاليف المباشرة لمنظمة الأغذية والزراعة، (ب) التكاليف غير المباشرة والإدارة العامة لمنظمة الأغذية والزراعة، (ج) تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة للمساعدة الفنية ودعم التنفيذ لمنظمة الأغذية والزراعة، (د) التدقيق، (هـ) الرصد المستقل للمشروع باستخدام طرف ثالث، (و) الحفاظ على آلية للتظلم.

2.5 تسهيل تنفيذ برنامج الأغذية العالمي للمكونين 2.3، 3.3 من المشروع، وأنشطة التنظيم والإدارة والرصد والتقييم ذات الصلة، بما فيها: (أ) التكاليف المباشرة لبرنامج الأغذية العالمي، (ب) التكاليف غير المباشرة والإدارة العامة لبرنامج الأغذية العالمي، (ج) تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة للمساعدة الفنية ودعم التنفيذ لبرنامج الأغذية العالمي، (د) التدقيق، (هـ) الرصد المستقل للمشروع باستخدام طرف ثالث، (و) الحفاظ على آلية للتظلم.

3.5 تسهيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمكون 1 من المشروع، وأنشطة التنظيم والإدارة والرصد والتقييم ذات الصلة، بما فيها: (أ) التكاليف المباشرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ب) التكاليف غير المباشرة والإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (ج) تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة للمساعدة الفنية ودعم التنفيذ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (د) التدقيق، (هـ) الرصد المستقل للمشروع باستخدام طرف ثالث، (و) الحفاظ على آلية للتظلم.

4.5 تسهيل تنفيذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر للمكونات 1.2(ج)، 6.4، 7.4 من المشروع، وأنشطة التنظيم والإدارة والرصد والتقييم ذات الصلة، بما فيها: (أ) التكاليف المباشرة للجنة الدولية للصليب الأحمر (تقارير توقيت العمليات)، (ب) التكاليف غير المباشرة والإدارة العامة للجنة الدولية للصليب الأحمر (الدعم)، (ج) تكاليف النفقات العامة للجنة الدولية للصليب الأحمر، (د) تقديم الخدمات الاستشارية المطلوبة للمساعدة الفنية ودعم التنفيذ للجنة الدولية للصليب الأحمر، (هـ) الإجراءات المتفق عليها، (و) الرصد المستقل للمشروع باستخدام طرف ثالث، (ز) الحفاظ على آلية للتظلم. يوضح الجدول 1 نتائج دمج المكونات والمكونات الفرعية.

الجدول 1 . مكونات المشروع/المكونات الفرعية بحسب الكيان المنفذ/الشريك اليمني المنفذ

	مكونات المشروع/المكونات الفرعية	الشريك المسؤول
1	**تحسين البنية التحتية للإنتاج الزراعي وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ**	
1أ	تحسين وحماية الأراضي الزراعية بما في ذلك المدرجات والسيطرة على الفيضانات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة)
1ب	تحسين الري على نطاق صغير بما في ذلك الري بالتنقيط في المزرعة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة)
1ج	حصاد المياه	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة)
1د	تحسين الطرق الريفية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الصندوق الاجتماعي للتنمية / مشروع الأشغال العامة)
2	زيادة إنتاج الغذاء المحلي وتطوير الأسواق	
1.2	**استعادة الإنتاج الزراعي المراعي للمناخ**	
1.2أ	**إنتاج المحاصيل الأساسية**	منظمة الأغذية والزراعة (المؤسسة العامة لإكثار البذار، وزارة الزراعة والري ومصائد الأسماك، الصندوق الاجتماعي للتنمية)

	مكونات المشروع/المكونات الفرعية	الشريك المسؤول
1.2ب	**الصحة الحيوانية**	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الادارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري)
1.2ج	**تربية النحل**	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر
1.2د	**مصايد الأسماك**	منظمة الأغذية والزراعة
2.2	**استعادة سلاسل الإمداد الغذائي وإضافة القيمة**	
2.2أ	دعم المشاريع الأصغر والصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال الإنتاج الحيواني	منظمة الأغذية والزراعة (وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة/الصندوق الاجتماعي للتنمية/المقاولون)
2.2ب	دعم عوامل التمكين في سلسلة التوريد	منظمة الأغذية والزراعة (وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة/الصندوق الاجتماعي للتنمية/المقاولون)
2.2ج	دعم سلسلة قيمة السمسم	منظمة الأغذية والزراعة (وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة/الصندوق الاجتماعي للتنمية/المقاولون)
2.2د	دعم مجموعات المنتجين والجمعيات والتعاونيات	منظمة الأغذية والزراعة (وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والمتوسطة/الصندوق الاجتماعي للتنمية/المقاولون)
3	**تحسين الوضع التغذوي ودخل الأسر الريفية**	
1.3أ	**تعزيز الحدائق المنزلية والإنتاج الزراعي المنزلي لتحسين النظم الغذائية والقدرة على التكيف مع المناخ**	المقاولون
1.3ب	**علف للماشية (توسيع النطاق):**	الصندوق الاجتماعي للتنمية / المقاولون
1.3ج	**الأنشطة المبتكرة (توسيع النطاق):**	الصندوق الاجتماعي للتنمية / المقاولون
2.3	**تشجيع ريادة الأعمال النسائية الريفية من أجل تحسين التغذية والأمن الغذائي**	برنامج الأغذية العالمي
3.3	**تقديم المساعدة التغذوية لعلاج ومنع سوء التغذية للنساء الحوامل / المرضعات والأطفال دون سن الخامسة**	برنامج الأغذية العالمي
4	**بناء القدرات لإدارة الأمن الغذائي**	
1.4	تطوير خطة الاستعداد للأمن الغذائي القائمة على الأدلة	منظمة الأغذية والزراعة
2.4	إنشاء نظام ساتلي لمراقبة المحاصيل والمراعي والإنذار المبكر	منظمة الأغذية والزراعة
3.4	تعزيز خدمات الإرشاد الزراعي	منظمة الأغذية والزراعة (هيئة البحوث والإرشاد الزراعي/ وزارة الزراعة والري ومصائد الأسماك (إدارة الإرشاد الزراعي) / الصندوق الاجتماعي للتنمية/مشروع الأشغال العامة/المقاولون)
4.4	دعم مؤسسات الصحة الحيوانية	منظمة الأغذية والزراعة (الادارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري/ المختبرات البيطرية /الجامعات البيطرية)

	مكونات المشروع/المكونات الفرعية	الشريك المسؤول
5.4	دعم مؤسسات البذور والصحة النباتية ذات الصلة	المؤسسة العامة لإكثار البذار / مختبر الجودة / هيئة البحوث والإرشاد الزراعي)
6.4	تقوية مؤسسات تربية النحل	اللجنة الدولية للصليب الأحمر (وزارة الزراعة والري ومصائد الاسماك)
7.4	**تقديم خدمات الصحة الحيوانية والتطعيم**	اللجنة الدولية للصليب الأحمر (الادارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري)
8.4	**الدراسات والمساعدة الفنية**	منظمة الأغذية والزراعة
5	**إدارة المشروع وإدارة المعرفة**	منظمة الأغذية والزراعة

3.1.2. المنطقة المستهدفة من المشروع والمستفيدين

المديريات المستهدفة كانت **59** مديرية من أصل المديريات المحدثة البالغ عددها 81 مديرية من 11 محافظة كمناطق مستهدفة للمشروع (انظر الشكل 1 والجدول 2 لخريطة المديريات التي يستهدفها المشروع وعددها لكل محافظة على التوالي). يمكن مراجعة اختيار المديرية بمبرر مناسب أو إذا لم تعد المديرية تلبي المعايير. يعرض الجدول 3 أيضاً عدد المديريات التي يستهدفها كل شريك بحسب المحافظات الشمالية والجنوبية.

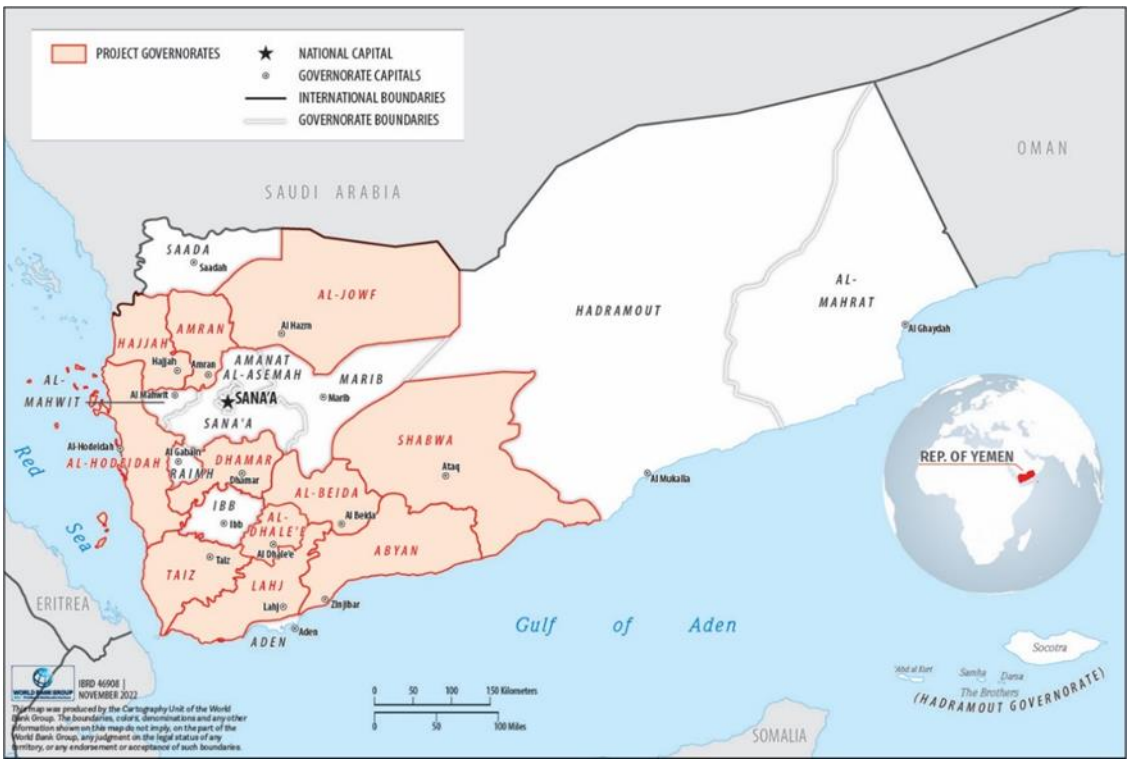

الشكل 1 خريطة المناطق التي يستهدفها المشروع

الجدول 2 . توزيع المديريات المختارة بحسب المحافظة

	المحافظة	ذات الأولوية	المختارة

1	أبين	5	5
2	البيضاء	5	2
3	الضالع	4	4
4	الحديدة	11	7
5	الجوف	9	5
6	عمران	13	8
7	ذمار	4	4
8	حجة	8	6
9	لحج	6	6
10	تعز	13	9
11	شبوة	3	3
	المجموع الكلي	**81**	**59**

الجدول 3 . عدد المديريات بحسب الشريك وبحسب المحافظات الشمالية والجنوبية

		المنظمات		
		منظمة الأغذية والزراعة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الأغذية العالمي
			3.2	3.3
الشمالية	33	26	10	34
الجنوبية	22	21	7	25
المجموع	55	47	17	59

تم استخدام المديريات ذات الأولوية البالغ عددها 59 مديرية لتنفيذ مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود كإطار لتحديد المديريات "التجريبية" للربط الجغرافي. قرر الفريق أيضًا إعطاء الأولوية لعدد 20 مديرية من أصل 59 كمديريات تجريبية لربط النهج وفقاً لتوجيه البنك الدولي. شدة انعدام الأمن الغذائي (نسبة انعدام الغذائي 3 ومافوق حسب التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي إلى مجموع سكان المديرية)، ودور الزراعة في سبل كسب العيش/الدخل (الأسر الزراعية لكل مديرية أو نسبة مجموع سكان الأسر الزراعية) والوصول إلى الأسواق المستخدمة كمعايير رئيسية لاختيار المقاطعات "التجريبية". واختيرت 20 مديرية (9 مديريات في الشمال و 11 مديرية في الجنوب) استنادا إلى المعايير المتفق عليها. واستمر النظر في الاستثمار الجاري للمشاريع الممولة من المانحين، بما في ذلك البنك الدولي في كل مقاطعة والرصيد بين الشمال والجنوب في الاختيار النهائي. الجدول 4: المناطق النموذجية للتكامل الجغرافي موزعة حسب المحافظات الشمالية والجنوبية.

الجدول 4 . المديريات التجريبية للتجميع الجغرافي مصنفة بحسب المحافظات الشمالية والجنوبية

المحافظة	اسم المديرية	التقسيم شمال جنوب
	أحور	جنوب
أبين	سباح	جنوب
الضالع	الضالع	جنوب
	الزهرة	شمال
الحديدة	المراوعة	شمال
عمران	خمر	شمال
	عتمة	شمال
	وصاب السافل	شمال
ذمار	جهران	شمال
حجة	خيران المحرق	شمال
	المقاطرة	شمال
	طور الباحة	شمال
	المضاربة والعارة	جنوب
لحج	تبن	جنوب
شبوة	حبان	جنوب
	شرعب الرونة	شمال
	التعزية	شمال
	الشمايتين	شمال
	المعافر	شمال
تعز	المسراخ	شمال

الوحدة الإدارية الفرعية: عمل الفريق أيضا بشكل مشترك على تحديد واختيار العزل (الشمالية) والمراكز (الجنوبية)[9] في 20 مديرية تجريبية مختارة.

المستفيدون الرئيسيون: المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم الأسر الريفية الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي في المحافظات المستهدفة. ومن المتوقع، بفضل أنشطته المختلفة، أن يصل التمويل الرئيسي إلى حوالي مليون مستفيد من أصل عدد السكان البالغ 5,940,000 نسمة في المناطق المستهدفة. ومن المتوقع أن يصل التمويل الإضافي إلى حوالي 842,500 مستفيد، ومن المتوقع بالتالي أن يصل العدد الإجمالي للمستفيدين إلى حوالي 1,842,500 مستفيد. وسيكون المستفيدون الرئيسيون من المشروع هم أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المختارة في المحافظات التي يستهدفها المشروع البالغ عددها 11 محافظة والمديريات البالغ عددها 59 مديرية، بناءاً على تقييم أجرته الكيانات المنفذة مع الشركاء اليمنيين والسلطات المحلية والمكاتب الزراعية في المديريات.

3.2 ترتيبات التنفيذ

- الدروس المستفادة من تنفيذ المشاريع السابقة: يتوقف التنفيذ الناجح للمشروع في البيئات التشغيلية الصعبة على الشراكات المدروسة بعناية وترتيبات دعم التنفيذ، مع إدماج بناء القدرات المحلية في تصميم المشروع. وفي البلدان مثل اليمن، حيث تفتقر إلى القدرة على تنفيذ وتنسيق الاستجابة للأزمات، يتمثل المفتاح الرئيسي في العمل بشكل فعال مع الشركاء الذين يمكن لوجودهم على الأرض حشد الاستجابة. وتشمل عوامل النجاح في هذه الحالات ما يلي: الفهم المتبادل لأدوار ومسؤوليات كل منهم وقبول الحاجة إلى أستكشاف الاختلافات التنظيمية وفتح خطوط الاتصال طوال فترة التنفيذ واعتماد أفضل الممارسات فيما يتعلق بالرصد المستقل من جانب طرف ثالث. ومع ذلك، من المهم أيضا

[9] العزلة والمركز هي وحدة تقسيم إدارية فرعية تأتي بعد المديرية في الشمال والجنوب على التوالي.

بناء مهارات دائمة على أرض الواقع من خلال بناء القدرات، كما يتضح من الخبرة المكتسبة من المشروع الطارئ للأمن الغذائي والتغذوي في جنوب السودان. فالمساعدة الفنية الخارجية تحتاج إلى أن يوازنها برنامج قوي لبناء القدرات (الفنية والإدارية) للعملاء. كما أن هناك حاجة إلى وجود إشراف وثيق من أجل تتبع التقدم المحرز والتواصل وإنشاء فريق عمل بشكل فعال.

- **ترتيبات تنفيذ** مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن : سيتم تنفيذ المشروع من قبل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتمويل الإضافي لضمان وصول أنشطة المشروع إلى جميع أنحاء اليمن من جنوبه الى شماله. يعرض الدليل المحدث لعمليات المشروع التفاصيل الكاملة لترتيبات تنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن ودور الوكالات الشريكة، ويرد موجز عن التنفيذ المتصل بضمانات الحماية في الإطار الحالي المحدث للإدارة البيئية والاجتماعية. وستنفذ كل وكالة جزءا من المشروع حسب مجال اختصاصها وخبرتها ذات الصلة.
  - **منظمة الأغذية والزراعة** (الفاو) هي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المسؤولة عن الاستجابة لحالات الطوارئ في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، بما في ذلك رصد المحاصيل والإمدادات الغذائية وتقييم الاحتياجات وتقييم إحتياجات الإغاثة الزراعية وتعبئة المساعدة والموارد لاستعادة النشاط الزراعي. وتتمتع منظمة الأغذية والزراعة بخبرة سابقة في دعم تنفيذ المشاريع الممولة من البنك على أرض الواقع في اليمن (وتتولى منذ عام 2017م قيادة تنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن نحو تحقيق نتائج مرضية وأصبحت مؤخرا الوكالة المنفذة لمشروع الاستجابة للجراد الصحراوي-P174170). يعمل مشروع مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن ، الذي نفذ بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، مدعوما بمجموعة من الأنشطة المماثلة، بما في ذلك النقد مقابل العمل على دعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير مجموعات المدخلات وضمان الوصول إلى الخدمات المرتبطة (مثل خدمات الصحة الحيوانية). ويُعد تقدير أداء تنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن مرضيا. ونظرا لخبرتها السابقة في تنفيذ مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، فإن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) على دراية تامة بالمتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك. وقد أنشأت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) آليات معززة للرصد والتقييم للإشراف على شركاء التنفيذ المحليين، كما أنها تستخدم وكالات رصد مستقلة باستخدام طرف ثالث.
  - **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ملتزم بدعم مبادرة بناء السلام في اليمن والاستقرار السياسي وتعزيز الحكم المحلي. أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة ناجحة مع البنك الدولي في تنفيذ أنشطة "النقد مقابل العمل" في مشروع الاستجابة الطارئ للأزمة ومشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19). يعمل البرنامج الإنمائي في شراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومع مشروع الأشغال العامة وشبكاتهما المجتمعية لتقديم الخدمات. ونظرا لخبرتهم السابقة في تنفيذ مشروع الاستجابة الطارئ للأزمة ومشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دراية تامة بالمتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك. وقد أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظاما للرصد والتقييم لضمان الإدارة السليمة للمشروع وضمان أصحاب المصلحة وتوفير المساءلة، كما يستخدم أيضاً آلية للرصد المستقل باستخدام طرف ثالث لرصد تنفيذ المشروع. يتواصل البرنامج الإنمائي شهريا مع البنك الدولي بشأن تنفيذ المشاريع والتصدي للتحديات الناشئة. وقد تعاون البرنامج الإنمائي تعاونا جيدا مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الموارد المائية، بهدف تعزيز فرص الحصول على المياه في الزراعة وتحسين فعالية إستخدام وإدارة الموارد المائية الشحيحة في اليمن.
  - **برنامج الأغذية العالمي** هو برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الغذائية، وهو المنظمة الإنسانية الأكبر في العالم، وأكبر منظمة تركز على الاستجابة لأزمات الغذاء في حالات الطوارئ وأكبر جهة تقدم الوجبات المدرسية. ففي اليمن، بالإضافة إلى التدخلات الغذائية والتغذوية، مثل برامج التغذية المدرسية، يشارك برنامج الأغذية العالمي أيضا في أنشطة تنمية سبل كسب العيش من خلال مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الغذاء مقابل الأصول والغذاء مقابل التدريب بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة. تجري خبرة برنامج الأغذية العالمي في مجالات الضعف ورسم الخرائط والتقييم تقييمات مشتركة للأمن الغذائي وسبل كسب العيش على نطاق الدولة، يسترشد بها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن، فضلا عن الرصد والتحليل المنتظمين للأمن الغذائي والأسعار. برنامج الأغذية العالمي هو وكالة منفذة في إطار مشروع استعادة التعليم والتعلم (P175036) الذي يموله البنك الدولي، ويشارك في أنشطة

التغذية المدرسية، ولديه خبرة في المتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك. ولم يشارك برنامج الأغذية العالمي في اقتراح التمويل الإضافي، ومع ذلك، فإنه لا يزال مستمرا في المشروع الرئيسي ويلتزم بجميع معايير المعايير البيئية والاجتماعية المنصوص عليها في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي للمشروع الرئيسي .

- تعمل **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** في اليمن منذ الحرب الأهلية في عام 1962م. وتستجيب للنتائج الإنسانية للصراعات المسلحة وغيرها من حالات العنف في البلد عن طريق المساعدة في تأمين إمدادات المياه وتقديم المساعدة الطبية والإغاثة في حالات الطوارئ ودعم سبل كسب العيش للمحتاجين ورصد العلاج والظروف المعيشية للأشخاص المحتجزين فيما يتعلق بالحالة وتمكين المحتجزين والمدنيين من إستعادة الاتصال بأقاربهم. تشجع اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إحترام المبادئ الإنسانية والقانون الإنساني الدولي، ولا سيما بين حاملي السلاح. قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتطعيم ومعالجة أكثر من 4 ملايين رأس ماشية في عام 2022م. وقد تم حماية الماشية من المتجرعات وجدري الخراف المتوطن، وعولجت من العدوى البكتيرية والتخلص من الديدان. كما سهلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر برنامجا لتطعيم المواشي ضد انتشار مرض التهاب الجلد العقدي في المناطق الشمالية.
- **ستكون مكاتب التمثيل القُطري للوكالات الشريكة مسؤولة عن التنفيذ العام لأنشطة كل منها وعن تنسيق جميع الأنشطة ذات الصلة على الصعيد دون الوطني، بدعم من موظفي المكاتب الإقليمية الذين سيرصدون الأنشطة في مختلف المحافظات.** وستكون منظمة الأغذية والزراعة الوكالة الرائدة في تنفيذ المشروع، وستكون الجهة المتلقية للتمويل من كل من المؤسسة الدولية للتنمية والبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي. وسيتلقى ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا تمويلا من المؤسسة الدولية للتنمية. وسيتلقى برنامج الأغذية العالمي التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية. وستكون كل وكالة مسؤولة عن التنفيذ الفني للمكونات والمكونات الفرعية ذات الصلة (على النحو المشار إليه في وثيقة تقييم المشروع)، فضلا عن جميع الجوانب الائتمانية والبيئية والاجتماعية، والرصد والإبلاغ. وستساعد الوكالات على ضمان المساءلة المالية والفنية للمنظمات الشريكة المنفذة (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة)، وستكفل التدريب المناسب وبناء القدرات لموظفي المنظمات الشريكة المنفذة. وعلى وجه التحديد:

- **ستنشئ منظمة الأغذية والزراعة وحدة لتنسيق المشروع مقرها صنعاء في غضون 30 يوما من تفعيل المشروع**، كما ستنشر موظفين فنيين في مكتبها الفرعي بعدن وغيره من المحاور اللامركزية لضمان الإدارة اليومية للمشروع، بما في ذلك جميع الجوانب الائتمانية والبيئية والضمانات الاجتماعية والرصد والإبلاغ. وسيشمل ذلك توظيف أو تعيين أختصاصي للضمانات البيئية واختصاصي للضمانات الاجتماعية. ويمكن الاستعانة بخبرات إضافية تتعلق بالضمانات من مصادر خارجية، حسب الحاجة.

سيستند هذا الهيكل المقترح إلى الخبرة المكتسبة من المنح السابقة التي نفذتها منظمة الأغذية والزراعة في البلاد. وعلاوة على ذلك، يتم دعم فرق وكالات الأمم المتحدة في صنعاء من قبل فرق متخصصة من الخبراء الفنيين على المستوى الإقليمي ومستوى المقر، كما قد يكون الحال بالنسبة لمختلف وكالات الأمم المتحدة، وذلك تماشيا مع الإجراءات السريعة من المستوى الثالث التي وضعت بسبب الوضع الطارئ في اليمن.

- **سيعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي موظفين متفرغين لدعم تنفيذ المشروع وكفالة تقديم المساهمات ذات الصلة في الوقت المناسب لعمل وحدة تنسيق المشروع.** يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوظيف أو تعيين أخصائيا دوليا في الشؤون البيئية والاجتماعية واختصاصا في الضمانات البيئية واختصاصا في الصحة والسلامة المهنية واختصاصا في ضمانات الحماية الاجتماعية، أو أي منصب ذي صلة في المجال البيئ والاجتماعي والصحي والمتعلق بالسلامة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي بتوظيف أو تعيين موظفين ذوي خبرة في مجالات التغذية والعنف الجنساني والعنف القائم على النوع الاجتماعي وتدخلات القدرة على الصمود وتدخلات سبل كسب العيش، لتنفيذ المشروع وتقديم المشورة الفنية ودعم إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة. وعلاوة على ذلك، سيحدد برنامج الأغذية العالمي الهياكل الإدارية لكل منها من أجل تنفيذ المشروع، وسيعكس تلك الهياكل المحددة في الخطة المحدثة لإشراك أصحاب المصلحة. وسيحدد برنامج الأغذية العالمي الموظفين المؤهلين والموارد المؤهلة، ولا

سيما الموظفين ذوي الخبرة البيئية والاجتماعية، الذين سيعينون في المشروع ولدعم إدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة.

لن تنشئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر وحدة إدارية موازية لمكوناتها وأنشطتها، بل ستخضع للإشراف والتنفيذ المباشرين لوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن. إلا أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر ستعين مديرا متخصصا للمشروع للإشراف على المشروع. ويمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تستفيد من هياكلها وموظفيها الحاليين بالفعل لتنفيذ أنشطة هذا التمويل الإضافي لمشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، مع الحاجة إلى تعيين عدد إضافي محدود فقط من الموظفين المتفانين. يتم تخطيط الأنشطة التي تنفذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار المكونين 2 و 4 والموافقة عليها وإدارتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها في إطار أنشطة وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن، حيث يقوم بتنفيذ وإدارة الجزء الأكبر من العمل موظفو مكاتب اللجنة في صعدة وصنعاء ومأرب وباجل والحديدة وإب وتعز والمخا وعدن. ويتألف وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن من أكثر من 800 موظف و 750 من المقيمين و 100 من الموظفين المتنقلين، يقوم حوالي 60 موظفا منهم بتنفيذ ورصد برنامج الأمن الاقتصادي للجنة الدولية للصليب الأحمر مباشرة.

- **التنسيق**. تعمل المنظمات المختارة حالياً في اليمن وتتبادل المعلومات كجزء من مشاركتها في اجتماعات الشركاء. ستنشئ الوكالات لجنة تنسيق رسمية للمشروع، بما في ذلك شركاء محليين مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر لزيادة الكفاءة والفعالية، بما في ذلك تنسيق الأنشطة مع الشركاء المنفذين وفيما بينهم. ستعقد هذه اللجنة اجتماعات على أساس منتظم (شهرياً على الأرجح) لتنسيق أنشطتها على أفضل وجه وتقييم التقدم المحرز ومعالجة الاختناقات وتوحيد خطط العمل السنوية. ستقوم الوكالات بإعداد وصيانة مصفوفة أنشطة التنسيق المتفق عليها بشكل مشترك مع الأنشطة والمسؤوليات المحددة من قبل الوكالة المنفذة والجدول الزمني، لضمان التنسيق السلس في تنفيذ المشروع. سيتم وصف تواتر الاجتماعات والحضور وأدوات الاتصال والتفاصيل الأخرى في دليل عمليات المشروع. وستتم مناقشة جمع المؤشرات والإبلاغ عنها (بما في ذلك المنهجية والأدوات والأجهزة وما إلى ذلك) لإثراء إطار النتائج والتقدم المحرز في التنفيذ والاتفاق عليها بين الشركاء المنفذين بدعم من البنك. كما سيتم إنشاء آلية لإطلاع السلطات على المستوى المحلي والمحافظي والوطني بشكل منتظم على نتائج المشروع وسير تنفيذه.

- **سيكون للشركاء المحليين الذين لديهم خبرة واسعة سابقة في تنفيذ مشاريع مماثلة أدوار تنفيذية رئيسية**.سيلعب مشروع الأشغال العامة والصندوق الاجتماعي للتنمية دوراً رئيسياً بصفتهما الشريكان المنفذان المحليين للمكون 1، سيدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر تنفيذ أنشطة سلسلة القيمة الصغيرة النطاق وتوفير التقنيات والممارسات بالنسبة لبعض محاصيل البستنة واستعادة المدخلات الزراعية في إطار المكون 2، جنباً إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة. الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة هما الشريكان المحليين في تنفيذ المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات ومشروع استعادة وتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع الاستجابة للجراد الصحراوي (P14170)، وسيقودان تنفيذ المكون 1. ستساهم وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر في تطوير سلسلة القيمة في إطار المكون 2. ومن شأن اختيار مؤسسات وطنية للقيام بهذه الأدوار أن يساهم في بناء القدرة الوطنية للتدخلات المجتمعية. بالنسبة للأنشطة التي سينفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة، سيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التوجيه والدعم الفني حسب ما يلزم.

- **في إطار برنامج النقد مقابل العمل للمكون 1، سيكون الصندوق الاجتماعي للتنمية مسؤولاً عن العمل مع المستفيدين بشأن المكون النقدي، فضلاً عن استعادة الزراعة الذكية مناخياً وإضافة القيمة في إطار المكون 2**. يوجد مقر وحدة إدارة الزراعة والتنمية الريفية التي ستكون وحدة الصندوق الاجتماعي للتنمية الهيكلية المسؤولة عن تنفيذ أنشطة المشروع ذات الصلة نيابة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار المكون 1، وذلك في المكتب المركزي للصندوق الاجتماعي للتنمية في صنعاء. بينما ستقدم المكاتب الفرعية للصندوق الاجتماعي للتنمية الدعم والتنسيق في المحافظات التي تقع فيها. سيتم تعيين موظفين إضافيين لتغطية أي فجوات تعتري المهارات أو القدرات البشرية، حسب ما تم تقييمه أثناء إعداد المشروع. يجب أن يكون لدى جميع الموظفين خبرة وتجربة

ومؤهلات مُرْضِيّة. يتمتع الصندوق الاجتماعي للتنمية بقدرات وخبرة قوية تمتد لأكثر من 20 عامًا في الاضطلاع بأنشطة التنمية التشاركية والمجتمعية التي تشمل النساء والرجال من المجتمعات المحلية.

- **سيركز مشروع الأشغال العامة، في إطار المكون 1، على الأنشطة المتعلقة بأعمال البنية التحتية الصغيرة التي يتعين على المقاولين المحليين تنفيذها في الحالات التي تكون فيها مشاريع البنية التحتية أكثر تعقيداً**.سيكون المقر الرئيسي لمشروع الأشغال العامة في صنعاء هو المكتب المسؤول عن تنفيذ الأنشطة في إطار مشروع الأشغال العامة من خلال 10 مكاتب فرعية / مناطق فرعية في مختلف المحافظات. يتمتع مشروع الأشغال العامة بخبرة واسعة في مجال مسؤوليته في إطار المشروع، تمتد على مدى 20 عاماً ولديه موظفين مؤهلين تأهيلاً جيداً يتمتعون بمهارات متخصصة في تنفيذ المشاريع الممولة محلياً وخارجياً. سيتم تعيين موظفين إضافيين لتغطية أي فجوات تعتري المهارات أو القدرات البشرية، حسبما تم تقييمه أثناء إعداد المشروع. يجب أن يكون لدى جميع الموظفين خبرة وتجربة ومؤهلات مُرْضِيّة.
- **ستعمل وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر في إطار المكون 2 لضمان المساعدة الفنية لأنشطة تطوير سلسلة القيمة**.ستوفر وحدة الإدارة في المكتب المركزي لوكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر في صنعاء الإدارة العامة والدعم للمشروع، بينما ستقوم المكاتب الفرعية بتنفيذ الأنشطة الميدانية، وتقديم الدعم والتنسيق لأنشطة المشروع. يضم كل فرع مدير فرع ووحدة برامج ومشاريع تشمل الاتصالات والدعوة والمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم ووحدة مشتريات ووحدة مالية وخدمات إدارية والتي هي مسؤولة عن تنفيذ ومراقبة جميع الأنشطة في الميدان. تشتهر وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر بموظفيها المهرة وذوي الخبرة. وعلى غرار المؤسستين الوطنيتين الأخريين، ستقوم وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر بتعيين موظفين إضافيين لتغطية أي فجوات تتخلل المهارات أو القدرات البشرية، وفقا لما تم تقييمه أثناء إعداد المشروع. يجب أن يكون لدى جميع الموظفين خبرة وتجربة ومؤهلات مُرْضِيّة.

- **رصد وتقييم النتائج:** ستكون المنظمات الأربع مسؤولة عن تنسيق أنشطة رصد المكونات والمكونات الفرعية للمشروع كل حسب اختصاصه. تتمثل أهداف نظام الرصد والتقييم في قياس مؤشرات المدخلات والمخرجات والنتائج لتزويد موظفي المشروع وأصحاب المصلحة بمعلومات منتظمة عن تنفيذ المشروع ومخرجاته وتحديد المشاكل المحتملة وتحديد إلى أي مدى يحقق المشروع أهدافه الإنمائية. سيتم مواءمة منهجية الرصد والتقييم مع التعريفات ومنهجيات المشروع بشأن جمع البيانات للمساعدة في جمع وتوحيد البيانات على مستوى المشروع بأكمله. ستستخدم المنظمات الأربع أنظمة الرصد والتقييم الموجودة لديها على النحو المبين في وثيقة تقييم المشروع والتي تم تأكيدها في الاتفاقية المالية.
- **ستستند المراقبة والتقييم على جمع البيانات عن الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات الوسيطة والإبلاغ عنها** (انظر إطار النتائج في وثيقة تقييم المشروع للحصول على وصف كامل لهذه المؤشرات). وستُعرض النتائج على البنك في تقارير مرحلية نصف سنوية بالإضافة إلى مراجعة منتصف المدة وتقارير التقييم المستقلة النهائية. سيتم إجراء مسح أساسي/دراسة استقصائية لخط الأساس في مناطق المشروع، وإجراء مسوحات إضافية في مرحلة مراجعة منتصف المدة واكتمال المشروع. بالنسبة للأنشطة الخاصة بكلٍ منهم، ستستخدم المنظمات الأربع والمؤسسات الوطنية البيانات التفصيلية التي تم جمعها من خلال نماذج التقارير القياسية لمختلف المستويات والوثائق الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك نماذج تقارير الفريق المتنقل وتقارير التوعية المتكاملة حول جميع التدخلات القائمة على أنظمة الرصد والتقييم لكل وكالة. وسيتم، على مستوى كل منظمة أو مكتب المحوري لكل مؤسسة وطنية جمع ومراجعة البيانات قبل أن يتم دمجها على المستوى المركزي من قبل الفريق المعني.
- **بالإضافة إلى أنشطة الرصد والتقييم المنتظمة، ستستخدم كل منظمة وكالة رصد مستقلة لتقييم الأداء ربع السنوي والرصد الميداني لتنفيذ المشروع**. ومن المتوقع أن يقوم وكيل الرصد المستقل بما يلي: (1) تتبع الأداء من خلال جمع البيانات المناسبة والموثوقة والأدلة الأخرى، (2) تحليل الأدلة لإثراء عملية صنع القرار من قبل البنك الدولي وإدارة كل منظمة، (3) التوصية بإدخال تحسينات على الفعالية والكفاءة حسب الضرورة، (4) تقرير عن الأداء والدروس لتسهيل التعلم ودعم المساءلة، بما في ذلك التعلم من تجربة المستفيدين. سيتم جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها بطريقة مصنفة حسب الجنس. ويجب أن تكون الشروط المرجعية لوكلاء الرصد المستقل مقبولة لدى الائتلاف وفقاً للاتفاقية المالية. وفيما إذا كانت ترتيبات الرصد المستقل باستخدام طرف ثالث موجودة (أي أن جميع وكالات الأمم المتحدة لديها بالفعل وكالات رصد مستقل باستخدام طرف ثالث)، سيتم اعتماد تلك الترتيبات الموجودة للاستخدام في إطار المشروع. و بعد المراجعة من قبل

المنظمة المعنية، ستتم مشاركة تقارير الرصد المستقل باستخدام طرف ثالث مع البنك، في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل بعد استلامها، لتمكين الإشراف المتزامن وتقييم تنفيذ المشروع في الوقت المناسب.

- **إجراء أبحاث إضافية لإثراء تصميم آلية الاستجابة للأمن الغذائي في سياق الهشاشة والصراع والعنف.** يهدف المشروع إلى إجراء أبحاث إضافية لتقييم فعالية وكفاءة الأنشطة التي يدعمها المشروع في معالجة الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط والطويل. وعلى وجه التحديد، سيحلل البحث الأنشطة وآليات الاستجابة والنتائج المحققة في إطار المكونات 1 و 2 و 3. وسيشدد البحث الذي يتم إجراؤه من خلال عملية تعاونية على بناء القدرات للشركاء الحكوميين في فهم فعالية آليات الاستجابة المحددة ودور تقييم المشروع وتفسير وإبلاغ نتائج التقييم لدعم السياسة القائمة على الأدلة. كما أنه سيساهم في تقديم المعلومات حول أجندة المؤسسة الدولية للتنمية بشأن الهشاشة والصراع والعنف وبرنامج الزراعة والأمن الغذائي العالمي. ستكون المعرفة المكتسبة من هذه التقييمات ذات قيمة لضبط تنفيذ المشروع وربما إعلام توسيع نطاق هذا المشروع أو غيره، بالإضافة إلى تعزيز جودة التقارير عن آثار المشروع. سيقود العمل التحليلي باحثون من المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية من ذوي الخبرة في تقييمات الأثر المتعددة في اليمن، وسيتم تنسيقه من قبل منظمة الأغذية والزراعة وتمويله من أموال المشروع المخصصة لمنظمة الأغذية والزراعة. ترد تفاصيل إضافية حول البحث المقترح في دليل عمليات المشروع.

3. الإطـار السياسي والقانوني والإداري

1.3 الإطار السياسي والإستراتيجي

- خطة عمل التكّيُف الوطنية: تشكل خطة عمل التكّيُف الوطنية إحدى السياسات الوطنية الرئيسية في اليمن التي تركز على تغير المناخ. وطبقاً لما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، توفر خطط العمل الوطنية بشأن التكيف العملية التي يمكن للدول الأقل نمواً استخدامها في تحديد الأنشطة ذات الأولوية في الاستجابة للاحتياجاتها الملحة والفورية للتكيف مع التغير المناخي ـ نظراً لأن أي تأخير إضافي في الاستجابة سيؤدي إلى زيادة التعرض للخطر وزيادة التكاليف في مرحلة لاحقة. وفي 31 مارس 2009م، أقرت خطة عمل التكّيُف الوطنية في اليمن بموجب مرسوم صادر من مجلس الوزراء. ويشكل هذه المرسوم القانوني لإصدار خطة عمل التكّيُف الوطنية خطوة كبرى بالنسبة لليمن ويعزز فرص تأهيل البلاد في الحصول على الدعم التنموي في البرامج التي تستهدف الدول الأقل نمواً (ومن هذه البرامج على سبيل المثال المرفق العالمي للبيئة).
- إستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في اليمن: تهدف إستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي في اليمن إلى عكس الاتجاهات السلبية الحالية من خلال تعبئة طاقات الشعب اليمني وتطبيق الدعم التقني والمالي الدولي. يهدف اليمن إلى إستعادة وإعادة تأهيل التنوع في الأنواع والموارد الوراثية والنظم الإيكولوجية. وقد حددت أهداف محددة لتنظيم توجه خطة العمل. وتبين هذه الأهداف المبادئ المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في اليمن التي لا يمكن تعويضها واستخدامها بطريقة مستدامة. وتشمل المبادئ ما يلي: (أ) العمل على الحفاظ على سلامة أراضي اليمن وموارده البحرية وثرواتها الحيوية. (ب) إحترام القيمة الجوهرية لجميع أشكال الحياة، في حين ينبغي أن تكون الاستخدامات مستدامة ومنصفة على السواء. (ج) السعي إلى إبرام إتفاقات ومؤسسات للإدارة التعاونية. (د) دعم النظم المحلية لإدارة الموارد الطبيعية للشعب اليمني وحمايتها واستخدامها واعتبارها تراثا طبيعيا غنيا. (ه) الإدارة العامة المسؤولة القائمة على المساءلة والشفافية والمشاركة في صنع القرار والتحليل الكامل للآثار. (و) المبدأ التحوطي (على النحو المحدد في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لعام 1992). ويجري حالياً تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في اليمن.
- الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي: وردا على الوضع المقلق لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، وضعت الحكومة اليمنية إستراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي التي اعتمدها مجلس الوزراء في فبراير 2011م. وتمثلت الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الأمن الغذائي الوطنية في الحد من انعدام الأمن الغذائي بمقدار الثلث بحلول عام 2015م، وجعل 90 في المائة من السكان في أمن غذائي بحلول عام 2020م، والحد من سوء تغذية الأطفال بنسبة 1 في المائة سنوياً. الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي متعددة القطاعات وتشمل تدابير لإعادة هيكلة الميزانية الوطنية، وتعزيز النمو الاقتصادي السريع، وتحسين إدارة المخاطر، والاستثمار في التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز تقديم الخدمات، ولا سيما في مجالات الصحة وتنظيم الأسرة والتغذية وتعزيز تمكين المرأة. ونظرا لانتشار انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية، والروابط القوية

بين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، فإن جزءاً كبيراً من تنفيذ إستراتيجية الأمن الغذائي الوطني هو من خلال برنامج الاستثمار في الزراعة. وعلى وجه الخصوص، يسهم القطاع الزراعي في عدة عناصر رئيسية من خطة العمل، بما في ذلك الأهداف التالية: (أ) زيادة الإيرادات من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير سلاسل القيمة. (ب) تشجيع بدائل القات ذات القيمة العالية. (ج) تحسين إستهداف الاستثمارات العامة وتحسين توفير الخدمات للزراعة والتنمية الريفية التي تحد من الفقر. (د) تعزيز تمكين المرأة من خلال تحسين فرص حصولها على الأصول والخدمات الزراعية.

- الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي: ومن أجل التصدي للتحديات المستمرة التي يواجهها قطاع الزراعة اليمني، اعتمدت الحكومة في مارس 2012م إستراتيجية وطنية للقطاع الزراعي للفترة 2012م-2016م. وتماشياً مع الأهداف العامة للاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة، تهدف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة إلى زيادة النمو والاستدامة والإنصاف عن طريق زيادة الإنتاج الزراعي، وزيادة الدخل الريفي، ولا سيما بالنسبة للفقراء. وهناك أربعة أهداف محددة محددة: (1) زيادة الإنتاج الغذائي المحلي من خلال تحسين إمدادات المدخلات وزيادة وعي المزارعين وزيادة توافر الائتمانات الزراعية. (2) مكافحة الفقر الريفي عن طريق زيادة دخل المزارعين، ولا سيما النساء، ومواصلة تعزيز التنمية الريفية. (3) الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، وتفعيل دور مشاركة المجتمع المحلي لضمان الاستدامة. (4) تحسين كفاءة السوق، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد وتنمية القدرة على التصدير.
- تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2013-2017): أكمل في عام 2013م، وينص على تركيز جديد في الإنتاج على ما يلي: (أ) تحسين الإنتاجية في الزراعة المطرية. (ب) زيادة كفاءة إدارة المياه الزراعية. (ج) زيادة الاعتراف بدور المرأة الريفية في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحسين التغذية وحماية البيئة. (د) تركيز قوي على تحسين إنتاجية الإنتاج الحيواني واستدامته (لأن الثروة الحيوانية هي الأصل الرئيسي والنشاط الاقتصادي لأفقر الناس ومن لا يملكون أرضا). (هـ) تنويع أنماط المحاصيل في محاصيل جديدة أو مجددة، وفي الأغذية المغذية. كما يشجع تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي على التركيز المؤسسي الجديد على ما يلي: (أ) النهج القائم على الطلب والتشاركي الذي يأخذ في الاعتبار إحتياجات وآراء المزارعين، ولا سيما أفقرهم من القاع إلى القمة. (ب) اتباع نهج لا مركزي. (ج) زيادة الاعتماد على القطاع الخاص وعلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيثما أمكن ذلك. (د) الاستخدام الفعال للموارد المالية العامة الشحيحة. ويتمشى تحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي أيضا مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار (2008م-2015م) الذي يهدف إلى الحفاظ على زراعة مربحة وفعالة اقتصاديا ومنصفة ومستدامة.
- الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار: تدرك الحكومة اليمنية التحدي الذي تشكله مشاكل المياه في البلاد بالنسبة لإمدادات المياه وتحقيق الأمن الغذائي، وقد اتخذت بعض الخطوات المؤسسية الهامة خلال السنوات الماضية. بدأ التخطيط الاستراتيجي في أوائل التسعينيات. وفي عام 1996م، أنشئت الهيئة الوطنية لموارد المياه لتنفيذ نهج متكامل. وسن قانون المياه في عام 2002م، وفي عام 2003م أنشئت وزارة المياه والبيئة. وأعدت وزارة المياه والبيئة إستراتيجية موحدة، وخطة عمل، وبرنامج إستثماري للفترة 2005م-2009م (البرنامج الوطني لاستراتيجية قطاع المياه والاستثمار)، اعتمدته الحكومة ونشرته في عام 2004م. وفي أواخر عام 2007م، قررت الحكومة إعداد معلومات مستكملة عن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والبرنامج الاستثماري للفترة 2009م-2015م من أجل تعديل تدابير السياسات والبرامج، مع التركيز بصفة خاصة على إدماج الري على نحو أكمل في إطار متكامل لإدارة الموارد المائية وتنظيمها.
- تم وضع الصيغة المستكملة للبرنامج الوطني لاستراتيجية قطاع المياه واستثماراته للفترة 2009م-2015م، التي أعدتها وزارة المياه والبيئة، للتعامل بصورة شاملة مع المسائل المتصلة بقطاع المياه. كما عالجت أوجه التباين في القطاع الفرعي (الموارد المائية، ودعم قطاع المياه في المناطق الحضرية، ودعم قطاع المياه في المناطق الريفية، والري) من أجل مواءمة وتعزيز مصالح جميع أصحاب المصلحة. تتمثل أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامج الاستثمار في ما يلي:
  - ضمان التنسيق بين جميع الشركاء العاملين في القطاعات الفرعية لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية، داخل وزارة المياه والبيئة وخارجها.
  - التأكد من أن السياسات في كل من هذين القطاعين الفرعيين موحدة وأن الاستثمارات موزعة توزيعاً عادلاً بين المحافظات وفقا لقواعد موحدة، وأنه لا يوجد إزدواجية في أي مشروع، ولا سيما في المناطق الريفية، لضمان أن تكون الاستثمارات مكملة لبعضها البعض.

- التأكد من تكامل سياسات المياه والسياسات الوطنية للنمو المستدام والحد من الفقر.
- ضمان أن يدعم تمويل القطاع الأهداف القطاعية بشكل فعال.
- رصد الأداء وتقييمه.

- يتضمن مشروع الاستجابة والقدرة على الصمود في تنفيذ وتحقيق أهداف السياسة المذكورة أعلاه في إطار مفهوم التنمية الشاملة والمتكاملة أحكاماً لتحسين الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي وكذلك للحد من الفقر.

2.3 الإطار السياسي والقانوني والمؤسسي

- يناقش هذا القسم ويلخص أحكام السياسة العامة الرئيسية للحكومة اليمنية والإطار القانوني والمؤسسي للإدارة البيئية والاجتماعية في اليمن فيما يتعلق بالمشروع ويشير إلى كيفية امتثال إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي لهذه المتطلبات. كنا يناقش هذا القسم أيضا السياسات/ والمعايير/ والأنظمة الدولية الأخرى المتعلقة بالأبعاد البيئية والاجتماعية، وكذلك معايير الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي من حيث الامتثال والتوافق.

المعاهدات البيئية والاجتماعية المتعددة الأطراف

- الحكومة اليمنية من الدول الموقعة على عدة إتفاقات بيئية واجتماعية متعددة الأطراف ومُلزمة دولياً. ومن بين الالتزامات والمعاهدات والاتفاقات الدولية، البروتوكولات التالية بشأن الزراعة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والمحيطات والبحار والمواد والمواد الكيميائية الخطرة ووتلوث الهواء والغلاف الجوي والصحة وسلامة العاملين، هي ذات صلة بأنشطة المشروع. يرد ملخصا لذلك في الجدول 4 أدناه.

الجدول 4. الاتفاقات الدولية المعمول بها والملزمة قانونا

المعاهدات / الأتفاقيات	تاريخ الاعتماد أو المصادقة
المناخ والغلاف الجوي	
بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتعديلاته	16 ديسمبر 1987م
إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	30 يونيو 1994م
إتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (أي معاهدة عالمية لحماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية التي تظل سليمة في البيئة لفترات طويلة، وتصبح موزعة جغرافيا على نطاق واسع وتتراكم في الأنسجة الدهنية من الإنسان والحياة البرية).	05 ديسمبر 2001م 09 يناير 2004م
إتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون	19 ديسمبر 1994م
بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	11 ديسمبر 1997م، 16 فبراير 2005م
المسؤولية المدنية عن الأضرار الناجمة عن التلوث النفطي،	14 أبريل 1979م
إتفاقية باريس	22 أبريل 2016م، 4 نوفمبر 2016م
الأرض والموارد الثقافية المادية	
إتفاقية حماية التراث الثقافى والطبيعى العالمى	14 ديسمبر 1982م
التنوع البيولوجي والموائل الطبيعية	
إتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض	03 مارس 1973م، 22 يونيو 1979م
إتفاقية التنوع البيولوجى	01 ديسمبر 2005م
إتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية خاصة بوصفها موائل للطيور المائية	24 يناير 2000م

المعاهدات / الأتفاقيات	تاريخ الاعتماد أو المصادقة
إتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة (عدد ص 100)	01 ديسمبر 2006م
أخرى: التعديل البيئي والنفايات الخطرة وقانون البحار وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية.	

المصدر: كاتس – أكتوبر 2020م

الإطار التنظيمي والقانوني الوطني للجوانب البيئية والاجتماعية المنطبق على المشروع

- يكتسي العديد من السياسات والاستراتيجيات والخطط التي وضعها اليمن في الماضي أهمية بالنسبة للمشروع المقترح. يرد أدناه بيان لتلك السياسات والاستراتيجيات على سبيل المقارنة، مع الإشارة إلى أنها في حالة الصراع الراهن غير مفعلة بوجه عام. وكان تصميم المشروع على إطلاع جيد بهذه السياسات.

السياسة البيئية والاجتماعية والاستراتيجيات والقوانين ذات الصلة في اليمن

- تتضمن السياسات والقوانين البيئية والاجتماعية في اليمن من جملة أمور ما يلي: قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995م، الذي يشكل الأساس لحماية البيئة وإصدار التصاريح وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ويتم تنفيذ أحكام هذا القانون من خلال اللوائح التنفيذية (اللائحة رقم 148 لسنة 2000م)، الصادرة بقرار من مجلس الوزراء لحماية البيئة والموارد الطبيعية والمجتمع والصحة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف القانون إلى حماية البيئة الوطنية من الأنشطة التي تمارس خارج الحدود الوطنية ولتنفيذ الالتزامات الدولية التي صدقت عليها الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث وحفظ الموارد الطبيعية، وما إلى ذلك من القضايا البيئية والاجتماعية ذات الأهمية العالمية، مثل استنفاد طبقة الأوزون وتغير المناخ.
- ينص القانون أيضاً على أن يتم وبشكل متساوي إدراج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في خطط التنمية الاقتصادية على جميع مستويات ومراحل التخطيط لجميع القطاعات. كما يتطلب إعداد تقييمات للأثرالبيئي والاجتماعي للمشاريع التي يقترحها القطاعان العام والخاص. ومع ذلك، لا يوجد حتى الآن إطار تنظيمي يدعم تطبيق قانون حماية البيئة وأحكام تعهد القيام بإجراء تقييمات للأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع تطبيقا حازما. لذا يجب أن يتم إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من قبل هيئة مستقلة.
- وعلى نفس القدر من الأهمية، تم إعداد المعايير والمواصفات البيئية من قبل مجلس حماية البيئة السابق في صورة ملاحق مرفقة باللاوائح التنفيذية، والتي تتناول جودة مياه الشرب ونوعية مياه الصرف الصحي للزراعة ونوعية الهواء المحيط والانبعاثات والضوضاء والتنوع البيولوجي والمناطق المحمية. وهذا يشمل نماذج طلبات موحدة معدة للاستخدام من جانب جميع الهيئات الحكومية المعنية. كما أن هناك سياسات واستراتيجيات وبرامج أخرى في اليمن لحماية البيئة على نطاق أوسع (المادية والطبيعية). يرد أدناه قائمة بهذه السياسات والاستراتيجيات والبرامج:
  - خطة العمل الوطنية للبيئة،
  - برنامج البيئة والاستثمار المستدام،
  - إستراتيجية التنوع البيولوجي،
  - السياسة العامة لتقييم الأثر البيئي (والاجتماعي) للجمهورية اليمنية،
  - التقارير المتعلقة بحالة البيئة (من قبل هيئة حماية البيئية)،
  - تقييم التطوير المستقبلي لنظام تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في اليمن، وما إلى ذلك،
  - القوانين والأنظمة البيئية والاجتماعية الوطنية، والإجراءات التشغيلية لصندوق الرعاية الاجتماعية،
  - دستور إعادة توحيد اليمن لعام 1990م،
  - قانون العمل، القانون رقم 5 لسنة 1995م، يتضمن متطلبات الصحة والسلامة المهنية التي يجب تطبيقها في المشروع. وينص هذا القانون على أن المرأة تتساوى مع الرجل في جميع الجوانب دون أي تمييز، وأنه ينبغي الحفاظ على المساواة بين المرأة والرجل في التوظيف والترقية والأجور والتدريب والتأمين الاجتماعي. وينظم هذا القانون أيضا وقت عمل النساء الحوامل. ينظم القانون

حقوق وأجور العمال وحمايتهم والصحة والسلامة المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينظم قانون التأمين الاجتماعي التكميلي التعويض التقاعدي.

- صادقت الجمهورية اليمنية على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (القانون رقم 7 لسنة 2001م). تحدد الاتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.
- كما صادقت الجمهورية اليمنية على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وهو يشير إلى عمل الأطفال بوصفه عملا خطيرا عقليا أو بدنيا أو إجتماعيا أو أخلاقيا ومضرا بالأطفال؛ وتتدخل في دراستهم بحرمانهم من فرصة الالتحاق بالمدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الانتظام في الدراسة وبين العمل المفرط الطول والثقيل.

- **قانون مبيدات الآفات في اليمن:** صدر قانون مبيدات الآفات في عام 1999م (القانون رقم 25 لسنة 1999م)، ويتضمن سبعة فصول و 36 مادة. ويتم إصدار اللوائح التنفيذية لأنفاذ هذا القانون بقرار من وزير الزراعة والري. وتم إعداد دليل للتسجيل ولوائح تنفيذية لتيسير التنفيذ. وينص على العقوبات المخالفات. والهدف من القانون هو تنظيمي تداول وتسجيل ومراقبة المبيدات وتفادي الآثار السامة على الإنسان والحيوان والبيئة والحشرات ذات الفائدة الاقتصادية. أما السلطة المختصة لتنفيذ القانون فهي الإدارة العامة لوقاية النباتات التابعة لوزارة الزراعة والري، وتقوم هذا الإدارة بتنسيق عملها مع الهيئة العامة لحماية البيئة. يوفر قانون مبيدات الآفات الأساس القانوني الوطني لتطبيق المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) للبنك الدولي: كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته. ترد قائمة بالمبيدات الحشرية المحظورة والمهربة في اليمن في الملحق 2.

- ومن أجل تحسين مراقبة جودة مبيدات الآفات المستوردة، أنشأت الحكومة "مختبر مركبات مبيدات الآفات ". وفي عام 1999م، وافق البرلمان على قانون مبيدات الآفات النباتية. ويتوخى في إطار المشروع شراء مبيدات. يجب إتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الاستخدام المفرط وغير السليم لمبيدات الآفات. سيتم وضع آلية لبيان الإجراءات المتكاملة لمكافحة الآفات ولوضع برنامج لتثقيف المزارعين يشدد على الممارسات الجيدة والآمنة في تخزين واستخدام مبيدات الآفات.

- **قانون المياه:** صدر قانون المياه في عام 2002م (القانون رقم 33 لسنة 2002)، وتم تعديله في عام 2006م بعد إنشاء وزارة المياه والبيئة. وتم إصدار لائتحته التنفيذية في عام 2011م بقرار من مجلس الوزراء. يعرف القانون الموارد المائية على أنها أي مياه متاحة في أراضي الجمهورية وحصتها من المياه المشتركة المملوكة بصورة مشتركة مع البلدان المجاورة. وتتألف من المياه الجوفية والمياه السطحية والمياه العادمة بعد التنقية والمياه المالحة بعد التحلية. يتمثل الهدف الرئيسي للقانون في تنظيم وتطوير وإدامة وزيادة الكفاءة في إستخدام المياه، والحماية من التلوث والنقل وإشراك المستفيدين من المنشآت المائية في المشاركة في الإدارة والاستثمار والتنمية والتشغيل والصيانة والحفظ في مختلف مراحل التنمية. تعتبر المياه ملكاً مشتركاً للجميع في اليمن.

- يعهد بإدارة الموارد المائية إلى الهيئة الوطنية للموارد المائية، التي تقوم بتقييم الموارد وتصنيف الأحواض والمناطق المائية وإعداد الخطة الوطنية للمياه، التي تعتبر أحد مكونات التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الوطني. وتعطى مياه الشرب والاستعمال المنزلي أولوية مطلقة. ثم في الأولوية الآخذة في الانخفاض، سقي الماشية والمرافق العامة والري والأغراض الصناعية، الحد الأدنى من الاحتياجات البيئية. ولهذه الاستخدامات، ينبغي توزيع المياه ونقلها وفقاً للوسائل الصحية.

- تتولى وزارة الزراعة والري مسؤولية الإدارة المستدامة للمياه في قطاع الري وإقامة هياكل للري وتشغيلها وصيانتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن توفر مبادرة المياه والصرف الصحي وحماية البيئة الحماية من الفيضانات وتآكل التربة وضفاف الوادين، والحفاظ على المدرجات الزراعية ومنع توسع البنية التحتية الصناعية أو غيرها على حساب قنوات تصريف مياه الوادي أو مياه الأمطار. وستحتفظ بحقوق المياه القائمة والمكتسبة قبل إصدار القانون، إلا في حالات أستثنائية عندما يكفل تعويض عادل. يجب الحفاظ على الحقوق التقليدية للمياه المتمثلة في

تجميع مياه الأمطار وتدفق مياه الصرف الطبيعي فيما يتعلق بالري. وينطبق الشيء نفسه على الحقوق التقليدية في الينابيع والجداول والمزارع الطبيعية. ويعتبر قانون المياه ونظامه الأساسي إنجازا ملحوظاً في التشريعات اليمنية، كما أنهما يوفران تشريعات هامة للإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة المشاريع المتعلقة بالإنتاج الزراعي.

- **قانون الجمعيات التعاونية والنقابات (القانون رقم 39 لسنة 1998م)**: يتعلق القانون رقم 39 لسنة 1998م بالجمعيات والنقابات التعاونية والمرجع التنظيمي والقانوني لجميع التعاونيات والنقابات التعاونية في الجمهورية اليمنية. هذا القانون ذو صلة بالمشروع لأنه يعالج تعبئة المجتمع والمشاركة من حيث الإجراءات الجماعية التي من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة المجتمع بشكل أفضل في تصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة تدابير المواجهة وأنشطة توليد الدخل.

- يمنح القانون رقم (39) لسنة 1998م الوزارة المعنية وإداراتها وفروعها بالمحافظات الحق في الإشراف على تنفيذ القوانين ذات الصلة وضمان التقيد بها، وتقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى التعاونيات لتخطيط أنشطتها وحضور إجتماعات الجمعية العامة. ويحدد القانون خمسة أنواع محددة من التعاونيات. ويمكن إنشاء أي نوع آخر من التعاونيات، مثل الاتحاد التعاوني الزراعي وفروعه في البلد، وفقاً لأحكام المادة 142، التي تنص على أنه من المشروع إنشاء جمعيات تعاونية أخرى، وفقاً لأحكام هذا القانون، في خدمات أخرى. ويمزيد من التحديد، تنص المادة 142 على أن يصدر مرسوم إنشاء في إطار الوزارة التنفيذية المناسبة ويحال إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للموافقة عليه وإصداره.

- تتمتع جمعيات مستخدمي بالأهلية المدعومة بقانون المياه بموجب القانون 39 لسنة 1998م. تتمتع هذه الجمعيات بالامتيازات التي يمنحها إياها القانون، فضلا عن دعم قانون المياه.

3.3 تطبيق السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الدولي

- بالنظر إلى أن أنشطة المشروع ومواقع المشاريع الفرعية لا يمكن تحديدها عن طريق التقييم المسبق للمشروع، فقد تم إعداد إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة للالتزام البيئي والاجتماعي وخطة لإدارة العمالة وخطة لإشراك أصحاب المصلحة، وإطار عمل لسياسة إعادة التوطين وخطة لإدارة مبيدات وخطة لإدارة الأمن. وفي ضوء سياق الطوارئ، تم إعداد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة، وتم الكشف عنها للتعليق عليها واستعراضها قبل مرحلة التقييم المسبق وموافقة مجلس إدارة البنك الدولي، ويجري إعداد وثائق الضمانات (الإجراءات الوقائية) الأخرى بعد ذلك، كما تنص على ذلك خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وترد أدناه مناقشة لنطاق وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.

المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة بالمشروع

- استنادا إلى الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي وعمليات الفحص التي يجريها البنك الدولي في هذا المشروع، فإن جميع المعايير البيئية والاجتماعية ذات صلة بالمشروع باستثناء المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7) (الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (8) (الموروث الثقافي) والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (9) (الوسطاء الماليون). ينص الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي على أن جميع مشاريع الاستثمار الممولة من البنك الدولي يجب أن تستوفي المعايير البيئية والاجتماعية العشرة التي صممت لتجنب المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية للمشروع أو تقليلها أو الحد منها أو التخفيف من حدتها. تشمل هذه المعايير البيئية والاجتماعية ما يأتي:
  - المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية.
  - المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل.
  - المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): فعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته.
  - المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): الصحة والسلامة في المجتمع.
  - المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري.

- المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً.
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي.
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون.
- المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات.

- بالإضافة إلى معايير البنك الدولي البيئة والاجتماعية العشرة، خضع المشروع للفحص (للغربلة) في ضوء الضمانات (الإجراءات الوقائية) البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة، التي ترتبط بمعايير البنك الدولي وتتماشى معها على النحو المبين في الجدول 5 أدناه:

الجدول 5: المواءمة بين المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة

الإطار البيئي والاجتماعي – المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة
المعيار رقم (1) – تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	الإجراء الوقائي رقم (1) – إدارة الموارد الطبيعية
المعيار رقم (9) – الوسطاء الماليون	الإجراء الوقائي رقم (8) – المساواة بين الجنسين
المعيار رقم (10) – مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	
المعيار رقم (2) – العمالة وظروف العمل	الإجراء الوقائي رقم (7) – العمل اللائق
المعيار رقم (3) – فعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته	الإجراء الوقائي رقم (5) – إدارة الآفات ومبيدات الآفات
المعيار رقم (4) – الصحة والسلامة في المجتمع	الإجراء الوقائي رقم (7) – العمل اللائق (جزئيا)
المعيار رقم (5) – تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري	الإجراء الوقائي رقم (6) – إعادة التوطين غير القسري والتشريد
المعيار رقم (10) – مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	
المعيار رقم (6) – التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	الإجراء الوقائي رقم (2) – التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية
	الإجراء الوقائي رقم (3) – الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
	الإجراء الوقائي رقم (4) – الموارد الوراثية الحيوانية والماشية والاحياء المائية للأغذية والزراعة
المعيار رقم (7) – الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً	الإجراء الوقائي رقم (9) الشعوب الأصلية والموروث الثقافي
المعيار 8 – الموروث الثقافي	

- يتم أيضا عرض مواءمة بين المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي في **الجدول 5**.

الجدول 5: مواءمة المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية لبرنامج الأغذية العالمي

المعايير البيئية والاجتماعية – البنك الدولي	المعايير البيئية والاجتماعية – برنامج الأغذية العالمي

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): إدارة الموارد الطبيعية المستدامة (**المعيار رقم (1)**، المعيار رقم (3)، المعيار رقم (6)
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية (**المعيار رقم (1)**، المعيار رقم (3)، المعيار رقم (6)
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): فعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): فعالية الموارد، وإدارة النفايات والتلوث (المعيار رقم (3)، المعيار رقم (6)
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): الصحة والسلامة في المجتمع	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): التغير المناخي (المعيار رقم (3)، المعيار رقم (6)
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): الحماية وحقوق الإنسان (**المعيار رقم (2)**، المعيار رقم (4)، **المعيار رقم (8)**
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): المساواة بين الجنسين (**المعيار رقم (2)**، المعيار رقم (4)، **المعيار رقم (5)**، **المعيار رقم (8)**، **المعيار رقم (10)**
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الصحة والسلامة والأمن في المجتمع (المعيار رقم (4)، **المعيار رقم (5)**، **المعيار رقم (7)**، **المعيار رقم (8)**
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي	المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): المساءلة أمام السكان المتضررين (المعيار رقم (9)، **المعيار رقم (10)**
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	

- لأغراض التبسيط، يناقش هذا الفصل عملية فحص المشروع ومدى صلة المعايير فيما يتعلق بالإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي. يعرض **الجدول 6** أدناه موجزا للمعايير ذات الصلة، وتقدم الفقرات التالية تفاصيل عن مدى صلة كل معيار استنادا إلى تصميم المشروع.

الجدول 6: المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة

الإطار البيئي والاجتماعي – المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الصلة (نعم/لا)
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): فعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): الصحة والسلامة في المجتمع	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	نعم
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً	لا
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي	لا
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون	لا
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): مشاركة أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات	نعم

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- يتطلب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1) من أصحاب المشاريع وأصحاب المشاريع الفرعية أن يكونوا مسؤولين عن تقييم وإدارة ورصد المخاطر والآثار المرتبطة بكل مرحلة من مراحل المشروع/المشروع الفرعي الذي يدعمه البنك الدولي لتحقيق نواتج في مجال البحث والتطوير بما يتسق مع المعايير البيئية والاجتماعية. وهو يتطلب وصفا لمجال المشروع فضلا عن تقييم الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة. والتقييم البيئي والاجتماعي وتدابير التخفيف المقترحة المفصلة في القسم الرابع من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي متناسبة مع مستويات المخاطر في أنشطة المشروع والمشاريع الفرعية. وسيدعم المشروع والأنشطة الفرعية في إطار المشروع فرص النقد مقابل العمل وزيادة الأمن الغذائي وتحسين التغذية. وستشمل بعض هذه الاستثمارات المساعدة الفنية والمادية لتغيير الممارسات في الإنتاج الأولي، وأعمال البنية الأساسية على نطاق صغير إلى متوسط وتوفير المعدات والمدخلات للأسر المحددة وبناء القدرات.

- ومن المتوقع إلى حد كبير أن يحقق المشروع آثاراً إيجابية كبيرة على مناطق المشروع. علاوة على ذلك، فإن المشروع لا يتوقع أي تهديدات كبيرة ضد التنوع البيولوجي والموائل ولا ينطوي على إدخال أنواع أجنبية أو غير محلية في مناطق المشروع. ولا يتوقع حدوث آثار سلبية أو آثار لا يمكن إصلاحها على الموروث الثقافي. ومع ذلك، فقد حصل المشروع على تقدير كبير للمخاطر، سواء على الصعيد البيئي أو الاجتماعي، نظرا لما يلي:
  - تعرض العاملين في المشروع والمجتمعات المحلية لمخاطر على صحتهم وسلامتهم، بما في ذلك إصابات خطيرة و/أو انتقال الأمراض مثل فيروس كورونا (كوفيد-19) أثناء تنفيذ الأعمال في إطار المكون 1 (النقد مقابل العمل) إذا لم تتم إدارة أنشطة[10] المشروع بصورة مناسبة. ومن المتوقع أن هذا المشروع سيوفر فرص عمل مؤقتة لأفراد المجتمع المحلي غير المهرة والأميين إلى حد كبير، الذين لديهم خبرة أو معرفة قليلة أو معدومة بتطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية. يبين إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي بالتفصيل تدابير التخفيف المحتملة، وكذلك خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشاريع الفرعية. وتغطى المخاطر المتصلة بالعمل على نحو أكثر تحديدا ضمن إجراءات إدارة العمالة.
  - **التحديات التي تعترض ضمان إمكانية وصول خدمات وفوائد المشروع إلى جميع قطاعات المستفيدين المستهدفين** بطريقة شفافة ومنصفة وشاملة، لا سيما لأولئك الأفراد والفئات المحرومة والضعيفة، والنزاع المحتمل الذي قد ينشأ بين المجتمعات المحلية والجماعات والفصائل المهتمة بشأن تقاسم وتوزيع فوائد المشروع. ولمعالجة هذا الأمر، ستأخذ منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي تلك التحديات في الاعتبار في عملية إختيار وتصميم الأنشطة الاستثمارية للمكون الفرعي والقيام بمشاركة أصحاب المصلحة. كما ستقوم هذه المنظمات بمواءمة خططهم الخاصة بالإدارة الأمنية والعمل بشكل وثيق مع شركائهم المنفذين (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) لتحديد معاييرالاختيار الرئيسية للمناطق المستهدفة وتوفير آلية تشاركية وشاملة وشفافة تستخدم لتحديد واستهداف المستفيدين بناءاً معايير واضحة للأهلية. ويُقصد من خطة إشراك أصحاب المصلحة أن تدعم الشمولية وأن تضمن التوزيع العادل للفوائد.
  - **الآثار السلبية البسيطة والموضعية والقابلة للتخفيف المتصلة بالأعمال البسيطة في البنية التحتية** في إطار المكون 1 وتركيب نظم الزراعة المائية والنظم الغذائية المائية في إطار المكون 4، بما في ذلك **الضوضاء وتوليد الغبار والنفايات الصلبة وزيادة استخدام المياه وزيادة الطلب على الطاقة**. كما يتوقع حدوث بعض هذه الآثار خلال مرحلة التشغيل أيضا. ترد خيارات التخفيف من هذه الآثار البسيطة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، وسيتم تغطيتها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لكل مشروع فرعي.
  - **الزيادة المحتملة في إستخدام مبيدات الآفات والأسمدة** بسبب إعادة تأهيل المدرجات في إطار المكون 1 وكذلك تشغيل نظم الزراعة المائية والنظم الغذائية المائية في إطار المكون 4، لذا فقد تم إعداد خطة محدثة لإدارة مبيدات الآفات من أجل تخفيف الآثار السلبية المحتملة المرتبة على ذلك.
  - **مخاطر أمنية بسبب الصراع الدائر**. بالنظر إلى المخاطر الأمنية الشديدة في اليمن، تحدد خطة الإدارة الأمنية كيفية تأمين العاملين والمعدات المستخدمة في المشروع.
- متطلبات التقييم البيئي والاجتماعي وفقاً للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (1) تم تغطيها ضمن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، الذي يتناول المخاطر والآثار المرتبطة بالمشروع. كما حدد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي آليات الفحص وإجراءات الرصد لتحديد وإدارة الآثار البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة، ويوفر الإطار أيضاً آلية لمعالجة التظلمات مع توجيه بشأن تلقي وتسجيل ومعالجة

[10] *أعمال إعادة التأهيل في إطار برنامج النقد مقابل العمل التي ستدعم إصلاح وصيانة المدرجات، ومرافق جمع المياه في المزارع (صهاريج تحت الأرض وحفر الأدوية المفتوحة)، وهياكل إدارة مستجمعات المياه/تجميع مياه الأمطار في المناطق الجبلية (فحص الحواجز الصخرية/حواجز أكياس الحجارة/ الجدران الاستنادية في أحواض الوادي)، وأعمال الري في الجبال الأصغر والتلال القلاعية (قنوات صغيرة لتحويل المياه،وآبار ضحلة، وعيون المياه)، وقنوات الري، ونظم نقل المياه على مستوى المزارع، وإصلاح الطرق الريفية الصغيرة المؤدية إلى القرى/المجتمعات المحلية المعزولة.*

والإبلاغ عن الشكاوى التي يمكن مواجهتها أثناء تنفيذ المشروع. يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع.

- سيتم خلال التنفيذ فحص جميع المشاريع أو الأنشطة الفرعية وفقا للمبادئ التوجيهية والمتطلبات الواردة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. ستحدد نتائج عملية الفحص المخاطر التي ستنشأ عن المشاريع الفرعية، وتُميز على النحو التالي: مخاطر مرتفعة، مخاطر كبيرة، مخاطرة متوسطة أو مخاطر منخفضة. ويجب إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي بالنسبة لأي مشروع من المشاريع الفرعية الذي يحدد على أنه ينطوي على مخاطر مرتفعة، مع إجراء تقييم بسيط للأثر البيئي والاجتماعي للمشاريع الفرعية التي تحدد على أنها تنطوي على مخاطر كبيرة ومتوسطة. ستقوم هذه المشاريع الفرعية بإعداد وتنفيذ خطة عمل بيئية واجتماعية مناسبة وخطط إدارة بيئية واجتماعية مناسبة ومدونات للممارسة البيئية متى كان ذلك مناسباً. يتم وضع خطة العمل البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية التي تنطوي على مخاطر منخفضة ومتوسطة. ومع ذلك، تكون خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية المقدرة بمخاطر كبيرة. وبالتالي ستتألف خطة العمل البيئية والاجتماعية وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية من مجموعة من تدابير التخفيف والرصد وتدابير مؤسسية يتم اتخاذها أثناء تنفيذ وتشغيل المشروع من أجل القضاء على المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية أو معالجة نتائجها أو التقليل منها إلى المستويات المقبولة. ستقوم الوكالة المنفذة للمشروع بما يلي: (أ) تحديد مجموعة الاستجابات فيما يتعلق بأي آثار سلبية محتملة، (ب) تحديد المتطلبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك الاستجابات بشكل فعال وفي الوقت المناسب، (ج) وصف وإبلاغ وسائل تلبية تلك المتطلبات.
- بما أن المشروع ينطوي على مخاطر كبيرة، يجب أن تكون جميع المشاريع الفرعية متسقة مع المعايير البيئية والاجتماعية الوطنية في البلد، فضلا عن المعايير البيئية والاجتماعية للبنك والوكالات المنفذة. في الحالات التي توجد بها ثغرات واضحة، يتم اتباع سياسة أكثر صرامة. ترصد تفاصيل هذه الثغرات في الفصل 4.3 من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وترد بالتفصيل في الملحق 1.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل

- يدرك المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) أهمية خلق فرص عمل وتوليد الدخل في السعي إلى الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. بمقدور أصحاب المشروع/المشروع الفرعي تشجيع علاقات سليمة بين العاملين والإدارة وتعزيز الفوائد الإنمائية لأي مشروع عن طريق معاملة العمال بإنصاف وتوفير ظروف عمل آمنة وصحية. واستنادا إلى التصميم الحالي مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن، ستتطلب بعض الأنشطة توظيف: (1) عمال مباشرين (مثل موظفي الشركاء المنفذين ومستشاريهم)، (2) عمال متعاقدين في أعمال التشييد والتأهيل و/أو الأعمال المماثلة المتصلة بالمهام الأساسية للمشروع (بما في ذلك المقاولون الذين يستخدمون بدورهم عمال/عمالة على أساس الأجور اليومية للقيام بأداء أعمال ميدانية ماهرة، وأعمال متصلة بتكنولوجيا المعلومات و/أو أعمال تتصل بالتدريب)، (3) عمال محليين المستخدمين من قبل المقاول أو الصندوق الاجتماعي للتنمية لأنشطة برنامج النقد مقابل العمل داخل المجتمعات المحلية (حيث يأتي ما لا يقل عن 50 في المائة من العمال المتعاقدين من المجتمع المحلي) و/أو متطوعو الصحة المجتمعية لتقديم خدمات التغذية في إطار المكون الفرعي 3.3. قد تنطوي الآثار والمخاطر المترتبة على ذلك إمكانية إستخدام عمالة الأطفال والعمل القسري والممارسات التمييزية في التوظيف والمسائل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، ومخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين فضلا عن النزاعات المحتملة مع المجتمعات المحلية.
- وتماشيا مع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)، وكجزء من المسائل المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، تم إعداد خطة لإدارة العمالة سيتم دمجها في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمشروع فرعي معين سيتم تنفيذها خلال المشروع. توضح إجراءات إدارة العمالة كيفية إدارة العاملين في المشروع الفرعي وفقاً لمتطلبات كل من القوانين الوطنية والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)، بما في ذلك الإدارة للحد من خطر انتقال الأمراض المعدية مثل فيروس كورونا (كوفيد-19) و/أو فيروس نقص المناعة البشرية. وكجزء من المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) وإجراءات إدارة العمالة، ستتاح للعاملين آلية منفصلة لمعالجة التظلمات الخاصة بهم.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): فعالية الموارد ومنع التلوث و إدارته

- يدرك المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) أن النشاط الاقتصادي والتوسع الحضري كثيرا ما يولدان التلوث للهواء والماء والأرض، ويستهلكان موارد محدودة قد تهدد الناس وخدمات النظم الإيكولوجية والبيئة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. ويحدد المعيار البيئي والاجتماعي الحالي متطلبات معالجة كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته طوال دورة حياة المشروع. ولا يتوقع إستخدام كبير للمواد والموارد (بما في ذلك المياه) في إطار المشروع، كما لا يتوقع توليد كميات كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة من عمليات التشييد والعمليات. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الأنشطة تشمل أعمالا أصغر حجما في مجال الهياكل الأساسية ومنتجين رئيسيين، سيتم تقييم المخاطر والآثار لكل مشروع فرعي المتصلة بإطلاق الملوثات والنفايات الناجمة عن أعمال البناء وتوليد النفايات الصلبة وإدارة الأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات والنفايات الخطرة والتأثير على المجتمع المحلي وكفاءة إستخدام الموارد، وسيتم إدراج تدابير التخفيف النسبية في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية ذات الصلة.
- يكتسي المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3) أهمية بالنسبة للمشروع الحالي. سيقوم المشروع المشروع بدعم إعادة تأهيل المدرجات وبناء المنشآت المائية مما قد يؤدي إلى زيادة إستخدام مبيدات الآفات والأسمدة، إلا أن المشروع لن يدعم شراء هذه المواد الكيميائية وسيثبط إستخدامها من خلال نشر تقنيات بديلة ومعلومات عامة عن المخاطر التي يمكن أن تنشأ في حالة إستخدامها. وقد تؤدي سمية مبيدات الآفات وإساءة إستخدامها إلى تلوث التربة والمياه والهواء، وإلى إلحاق الضرر بالكائنات غير المستهدفة، فضلا عن الآثار السلبية على الصحة والسلامة، ولا سيما للمزارعين أو أولئك الذين يستخدمون مبيدات الآفات. وللتخفيف من هذه المخاطر، أعدت منظمة الأغذية والزراعة خطة قائمة بذاتها لإدارة الآفات، تشمل إجراء فحص لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإعداد خطط محددة الموقع لإدارة مبيدات الآفات. وتتضمن خطة إدارة الآفات، في جملة أمور، تدابير لما يأتي: (1) نقل مبيدات الآفات وتخزينها ومناولتها وإدارتها على نحو ملائم. (2) إدارة الأرصدة بطريقة فعالة وكفؤة وشفافة. (3) البرنامج المقترح لبناء القدرات الذي سينفذ للمزارعين من أجل تخزين مبيدات الآفات ونقلها وإدارتها على نحو ملائم. (4) التخلص من مبيدات الآفات والنفايات غير المرغوبة أو الفائضة الناجمة عن إستخدام مبيدات الآفات أو أي مواد متصلة بفيروس كورونا (كوفيد-19).
- نظرا لطبيعة وحجم التدخلات المادية المتوقعة في إطار المشروع، لا يتوقع أن يستخدم البرنامج الموارد مثل المياه والطاقة والمواد الخام إستخداما كبيرا. وبالإضافة إلى ذلك، ليس من المتوقع أن تؤدي الأنشطة المدعومة في إطار المشروع إلى توليد التلوث بدرجة كبيرة. بيد أن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي يقترح مبادئ توجيهية لتقييم الآثار التراكمية المحتملة لاستخدام المياه على المجتمعات المحلية والمستعملين الآخرين والبيئة. ويوجه نهج الزراعة الذكية مناخيا تدابير التخفيف ذات الصلة. وفيما يتعلق بنظام الزراعة الغذائية المائية، سوف تعتمد الوكالة المنفذة التدابير المحددة في المبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة[11] من أجل الاستخدام الأمثل للطاقة. يحدد إطارعمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية اللاحقة الخاصة بالموقع التدابير اللازمة لضمان الاستخدام الفعال للمياه والطاقة، فضلا عن التخلص السليم من النفايات المرتبطة بالأنشطة مثل الحطام وغيره من المخلفات الناتجة عن إعادة التأهيل، والأعمال المندرجة في إطار المكون 1، وأعمال بناء المنشآت المائية والغذائية المائية في إطار المكون 4. وسيتم التخلص من النفايات الناتجة عن هذه الأنشطة في المواقع المعتمدة وفقا للقوانين والأنظمة الوطنية. وستتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بكل موقع، والمبينة، تدابير للتخفيف من حدة الضجيج وإدارته عن طريق تطبيق قيود قياسية على ساعات العمل في الموقع. ومن الجدير بالذكر أيضا أن المكون 1 سيدعم التدخلات النقدية مقابل العمل التي ستدعم المزارعين في إعادة تأهيل الموارد المائية، مما سيحسن إدارة الموارد (أي المياه في المناطق المستهدفة التي ستحقق نتائج إيجابية وفقا لأهداف المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)).

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): الصحة والسلامة في المجتمع

- يتناول المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4) مخاطر الصحة والسلامة والأمن وآثارها على المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشاريع والمسؤولية المقابلة التي يتحملها أصحاب المشاريع الفرعية عن تجنب هذه المخاطر والآثار أو تقليلها إلى أدنى حد، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين

[11] يمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية/إرشادات البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي على الرابط التالي على شبكة الانترنت:
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/29f5137d-6e17-4660-b1f9-02bf561935e5/Final%2B-%2BGeneral%2BEHS%2BGuidelines.pdf?MOD=AJPERES&CVID=jOWim3p

قد يكونون، بسبب ظروفهم الخاصة، معرضين للخطر. وقد يكون المشاركون في المشروع معرضين لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء تنفيذ المشروع. وسيجري تقييم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي و/أو إجراء تحليل نوعي في مناطق المشروع الفرعي، ووضع خطة عمل فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في تلك المناطق قبل تنفيذ المشروع الفرعي. وستشمل خطة العمل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ما يأتي: (1) آلية محددة لمعالجة التظلمات فيما يتعلق بحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين (بما في ذلك إنشاء مسار إحالة إلى الوكالات المتخصصة لحالات العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين). (2) تنظيم دورات توعية على مستوى المجتمعات المحلية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين للمشاركين ومجتمعاتهم المحلية لضمان حماية المشاركين وسلامتهم. وترد خطة العمل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى المشروع في الملحق 4 المرفق بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. وقد أدرجت تدابير الحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) داخل المجتمعات المحلية في النموذج العام لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية المرفق بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

- كما يواجه المشروع مخاطر أمنية بسبب النزاع الحالي والوضع الأمني في اليمن. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر الاجتماعية، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي في إعداد خطة للإدارة الأمنية، وتعمل هذه المنظمات بشكل وثيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغرة والأصغر لتحديد معايير الاختيار الرئيسية للمناطق المستهدفة – وهي معايير تشكل جزءا من عملية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكشف عن المعلومات للجمهور والتوعية المتصلة بالمشروع. قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خطتها الخاصة بالإدارة الأمنية وجرى اعتمادها من قبل البنك الدولي.

- بالنسبة للمخاطر المتصلة ببناء البنية التحتية الصغيرة التي قد يشترك فيها أعضاء المجتمع المحلي، فإن التدابير الموحدة الواردة في المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن الإدارة البيئية والاجتماعية تدرج في إطار القسم الرابع من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، ويجب التقيد بها/تنفيذها أثناء تشييد وتشغيل أي بنية تحتية يمولها المشروع. وتشمل هذه التدابير التدابير المتعلقة بتصميم المرافق العامة وتشغيلها، والاتصالات والتدريب والمخاطر الفيزيائية والكيميائية المختلفة والحماية الشخصية (مثل إرتداء معدات الحماية الشخصية) والرصد. كما ترد في القسم الرابع من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي تدابير تستند إلى المبادئ التوجيهية الوطنية والدولية للحد من انتقال فيروس كورونا (كوفيد-19). وإذا تبين من الفحص والتقييم في مشروع فرعي أن هناك مخاطر أكبر من تلك المدرجة في القسم الرابع من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، فإن المشروع الفرعي سيخضع لفحص بيئي واجتماعي أكثر تفصيلا، ويجب أن تتضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية اللاحقة تدابير إضافية للتخفيف تتناسب مع تلك المخاطر.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): تملك الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري

يدرك المعيار البيئي والاجتماعي هذا الأثر السلبي للمشروع/المشروع الفرعي على الشعوب المحلية، لا سيما تلك الفئات الضعيفة أو المحرومة. تشمل التدخلات المقترحة في مجال الأراضي الزراعية وأعمال الري في إطار المكون 1 إعادة التأهيل والصيانة وأنشطة البناء الصغيرة. ومن المقرر أن تجري جميع هذه المشاريع في نطاق آثار أقدامها الحالية، ومن المتوقع أن تكون صغيرة جدا في الحجم. تم إدارج قائمة الاستبعاد في الملحق 3 من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي لتجنب حيازة الأراضي أو إعادة التوطين بصورة دائمة وعلى نطاق واسع. ولا يتوقع في هذه المرحلة الحصول على أراض واسعة النطاق أو إعادة توطينها. وبالنسبة إلى الاحتياجات غير المتوقعة المحتملة لجزء صغير من الأراضي، أعد إطار عمل لإعادة التوطين يتناسب مع المخاطر والآثار المتوقعة لتوجيه التخطيط لهذه الاحتمالات.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

- يدرك المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6) بأن حماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية أمران أساسيان للتنمية المستدامة، ويسلم بأهمية الحفاظ على الوظائف الإيكولوجية الأساسية للموائل، بما فيها الغابات والتنوع البيولوجي الذي تدعمه. يتناول المعيار البيئي والاجتماعي الحالي أيضا الإدارة المستدامة للإنتاج الأولي وحصد الموارد الطبيعية الحية، ويقر بالحاجة إلى النظر في سبل عيش الأطراف المتضررة من المشاريع، بما في ذلك الشعوب الأصلية التي قد يتأثر المشروع بحصول أو إستخدام التنوع البيولوجي أو الموارد الطبيعية الحية.

- ستقتصر التدخلات المادية للمشروع على المراكز الريفية القائمة. ولا تتوقع أنشطة المشروع المقترحة أي تهديدات كبيرة ضد التنوع البيولوجي والموائل. لا يعتزم المشروع إدخال أنواع غريبة أو غير أصلية في مناطق تنفيذ المشروع. غير أن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي يقترح تدابير ذات صلة يمكن أن تحسن المشهد الذي سيجري فيه الاضطلاع بأنشطة النقد مقابل العمل. كما تساعد قائمة الاستبعاد المدرجة في الملحق 3 على تجنب أي تهديدات على الموائل الطبيعية.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الشعوب الأصلية / مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً

- بما أنه لا توجد مجتمعات محلية تندرج تحت تعريف المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7) بشأن الشعوب الأصلية/ مجتمعات أفريقيا جنوب الصحراء التقليدية المحرومة تاريخياً، فإن هذا المعيار لا يعتبر ذا صلة بالمشروع.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي

- بالنظر إلى طبيعة المشروع ونطاقه وموقعه، لا يعتبر المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8) ذا صلة بالمشروع لأنه لن تنفذ أية أنشطة في مواقع التراث الثقافي. وعلاوة على ذلك، لا يتوقع أن يكون لهذا المشروع آثار على التراث الثقافي.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون

- لا يتصل المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9) بالمشروع لأنه من غير المتوقع استخدام وسطاء ماليين.

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات

- يقر المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10) بأهمية المشاركة المفتوحة والشفافة بين اصاحب المشروع وأصحاب المصلحة في المشروع بوصفها عنصرا أساسيا في الممارسة الدولية الجيدة. ومن شأن المشاركة الفعالة من جانب أصحاب المصلحة أن تحسن الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع، وتعزز قبول المشاريع، وتسهم إسهاما كبيرا في نجاح تصميم المشروع وتنفيذه.
- يدعم هذا المشروع أساسا برامج التنمية الجارية في البلد. وقد تم إشراك أصحاب المصلحة في هذه المجالات بدرجات متفاوتة، واستنادا إلى هذه التجارب المبكرة، يتوقع أن يشارك عدد كبير من أصحاب المصلحة في المشروع، بما في ذلك المؤسسات العامة، مثل الوكالات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي وشركائهم المنفذين للمشروع ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين (بما في ذلك جميعات مستعملي المياه) ومختلف فئات المستفيدين المستهدفين من المشروع. ويمكن أن يشمل المستفيدون المستهدفون المزارعين والرعاة والرعاة الزراعيين ومجتمعات صيد الأسماك والمنتجين والمعالجين والتجار في المؤسسات الزراعية والنازحون داخليا وموظفو الإرشاد الزراعي الميداني، والعاملين في مجال الصحة الحيوانية. واستنادا إلى التجارب المبكرة في القطاع، يمكن أن تشمل الفئات الضعيفة أو المحرومة، على سبيل المثال لا الحصر، المجتمعات المحرومة في بعض أجزاء البلد، والأسر التي تواجه انعدام الأمن الغذائي ونقص الأغذية، والأسر التي ترأسها الإناث أو التي يرأسها كبار السن والمشردين داخليا، والأشخاص ذوي الإعاقة والفقراء فقرا مدقعا والأميين.
- اقتصرت مشاركة أصحاب المصلحة حتى الآن في الغالب على المشاورات بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووزارة الزراعة والري. عقدت حلقتا عمل للمشاركة والتشاور مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بأنشطة التمويل الرئيسي والتمويل الإضافي. وعلاوة على ذلك، تم تنفيذ إشراك أصحاب المصلحة والتشاور معهم على المستوى الميداني في المديريات المستهدفة. وقد تم تفصيل وتحديث أنشطة إشراك أصحاب المصلحة المنفذة والتشاور في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع. ولم تنضم اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى المناقشات إلا مؤخرا، وستبدأ في تنفيذها في إطار التمويل الإضافي. ركزت المشاورات على النتائج التي توصل إليها كل منهم بشأن إحتياجات أصحاب المصلحة، وأساليب الاتصال المفضلة والعقبات الرئيسية استنادا إلى أعمالها الجارية في في مناطق المشروع المحتملة. وتم صياغة خطة أولية لإشراك أصحاب المصلحة وجرى الكشف عنها قبل تقييم المشروع، وتم تحديثها منذ ذلك الحين لتعكس المزيد من التعليقات والتغييرات في تصميم المشروع فيما يتعلق بالتمويل الإضافي. تستمد خطة

مشاركة أصحاب المصلحة من الدروس المستفادة من المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال المشاريع السابقة مثل مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومن المشاريع المستمرة مثل مشروع الجراد الصحراوي والدروس المستفادة من برنامج الأغذية العالمي من مشروع التعليم المستمر، بالإضافة إلى التوصيات من الشبكة الواسعة على أرض الواقع للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. تم تنفيذ المزيد من التحليل والاستشارات المتعلقة بأصحاب المصلحة في وضع اللمسات الأخيرة على تصميم المشروع وتم تحديث خطة مشاركة أصحاب المصلحة وفقًا لذلك.

- تم بالفعل تنظيم حلقة العمل الاستهلالية (للمشروع الرئيسي) في الجنوب (عدن) في 6 ديسمبر 2021م، ونظمت بالفعل أيضاً حلقة العمل الاستهلالية (للتمويل الإضافي) في الشمال (صنعاء) في 30 مارس 2022م، وتم تنظيم حقل العمل الاستهلالية في الجنوب (عدن) في 15 يونيو 2022م (للتمويل الإضافي) بمشاركة رؤوساء وكالات الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والشركاء المنفذين (وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) ووزارة الزراعة والري والسلطة المحلية من المحافظات المستهدفة وأعضاء اللجان المجتمعية من المحافظات المستهدفة.

- ولمعالجة الشكاوى أو الشواغل المتصلة بأنشطة المشروع، يستخدم المشروع آلية التظلمات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي إضافة إلى آلية التلظمات للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة. يرد موجز لهذه الآلية الخاصة بمعالجة التظلمات في خطة إشراك أصحاب المصلحة وفي القسم التاسع من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

(ب) السياسات التشغيلية القانونية التي تنطبق

- بالنظر إلى أن المشروع لن ينفذ في الممرات المائية الدولية أو بطريقة قد تؤثر على العلاقات بين البنك الدولي وعملائه والدول المشاطئة، فلا حاجة إلى إعتبار مشاريع السياسة التشغيلية (7.50) المشاريع في الممرات المائية الدولية. وبالمثل، لن تنفذ أنشطة المشروع في المناطق المتنازع عليها أو حولها، ولا تعتبر مشاريع السياسية التشغيلية (7.60) المشاريع في المناطق المتنازع عليها ذات صلة بالمشروع.

- *سياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات*[12]. تهدف سياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات إلى ضمان إطلاع الأشخاص والمجموعات المتأثرة بالمشروع باستمرار على أهداف المشروع وآثاره والتشاور معهم في جميع مراحل إعداد المشروع وتنفيذه لضمان تمثيل مصالحهم. يتم الكشف عن الوثائق البيئية والاجتماعية محليا في مناطق المشروع والموقع الخارجي للبنك الدولي على الإنترنت الذي يتيح للجمهور الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمشاريع وبرامج البنك الدولي.

- تتطلب سياسة البنك الدولي من الحكومات إجراء مشاورات هادفة مع أصحاب المصلحة مثل الفئات المتضررة من المشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية حول الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع وتأخذ وجهات نظرها في الاعتبار عند تصميم المشروع. وقد تم الكشف عن جميع مسودات الوثائق البيئية والاجتماعية محليا في مكان يمكن الوصول إليه عن طريق مواقع الوكالات المنفذة/الشركاء المنفذين على شبكة الانترنت، وبصيغة ولغة مفهومتين لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وباللغة الإنجليزية في الموقع الخارجي للبنك الدولي على الانترنت قبل تقييم المشروع.

[12] يمكن الاطلاع على تفاصيل سياسة البنك الدولي المتعلقة بالوصول إلى المعلومات على الرابط التالي على شبكة الانترنت:
http://www.worldbank.org/en/access-to-information

- المبادئ التوجيهية للبنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة[13]. يجب أن تأخذ المشاريع الممولة من البنك الدولي بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئية والصحية والسلامة (المعروفة باسم "المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة")[14]. تستخدم المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة كوثائق مرجعية فنية تتضمن أمثلة عامة وأخرى خاصة بالصناعة على الممارسات الصناعية الدولية الجيدة. وتتضمن مستويات ومقاييس الأداء المقبولة لدى مجموعة البنك الدولي والتي تعتبر عموما قابلة للتحقيق في مرافق جديدة بتكاليف معقولة التكنولوجيا القائمة. وقد توصي عملية تقييم الأثر بمستويات أو تدابير بديلة (أعلى أو أقل)، تصبح، إذا قبلها البنك الدولي، متطلبات خاصة بالمشروع أو الموقع. يتم تطبيق هذه المبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة على المشروع ويتم إدراجها في مدونات الممارسات البيئية الواردة في العقد.

4.3 تحليل الثغرات وتدابير سد الثغرات

- يصنف البنك الدولي المشاريع والمشاريع الفرعية في واحد من أربعة تصنيفات، وهي: مشاريع ذات خطورة مرتفعة، مشاريع ذات خطورة كبيرة، مشاريع ذات خطورة متوسطة أو مشاريع ذات خطورة منخفضة ويقوم البنك بكشف معلومات تصنيف مخاطر المشروع وأساسه في وثائق المشروع وعلى موقع البنك الدولي على الإنترنت.
- بناءاً على تصنيف المخاطر الكبيرة للمشروع بيئياً واجتماعياً، فإن المشروع سيطبق قواعد أكثر صرامة. وعلى الرغم من أن اللوائح الوطنية على وجه التحديد ملائمة لبعض الاستثمارات، إلا إنه سيتم إستخدام تدابير إضافية لسد الثغرات بالنسبة للبعض الآخر لبعضها الآخر بحيث يتسنى لها معالجة المسائل المتعلقة بإدارة العقود على النحو المناسب والمسائل المتعلقة بسلامة المجتمعات المحلية والعاملين. وتشمل أيضا جهود بناء القدرات المتعلقة بالتنظيم والرقابة ترمي إلى المساعدة في سدّ الفجوات التي تعتري التنظيم / الإنفاذ فيما بين الممارسة الوطنية ومعايير البنك الدولي ومعايير منظمة الأغذية والزراعة. ويقدم الملحق 1 المرفق بهذه الوثيقة نظرة إجمالية مفصلة عن الثغرات والإجراءات الموصى بها، التي تسلط الضوء على أوجه الاختلاف بين الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والتشريع الوطني.

4. دراسة خط الأساس البيئية والاجتماعية

1.4 التركيبة السكانية الاجتماعية على نطاق البلد

- **اللغة:** تعتبر اللغة العربية الفصحى الحديثة أو اللغة العربية المعيارية الحديثة هي اللغة الرسمية لليمن، مع وجود ما لا يقل عن خمس لهجات أخرى تتحدث في البلد (الصنعانية والتعزية–العدنية والحضرمية والعربية الخليجية واللهجة اليهودية اليمنية العربية المعروفة أيضا باسم اليهودية اليمنية أو اليمنية العربية اليهودية أو اليمنية اليهودية)، حيث يتحدث حوالي 7.6 مليون شخص اللهجة الصنعانية في المناطق الشرقية والغربية والوسطى من اليمن، في حين يتحدث حوالي 6.76 مليون شخص اللهجة التعزية–العدنية في الأجزاء الجنوبية من البلاد. ويتحدث حوالي 300,000 شخص اللهجة الحضرية في محافظتي شبوة وحضرموت. يتحدث حوالي 10,000 شخص اللهجة العربية الخليجية، ويتحدث 1000 شخص فقط اللهجة اليهودية اليمنية العربية. وتتحدث الجاليات اليهودية في صنعاء وشبوة والبيضاء وعدن باللهجة اليهودية اليمنية

[13] يمكن الرجوع إلى المبادئ التوجيهية بشأن البيئية والصحة والسلامة على الرابط التالي على شبكة الانترنت:
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/29f5137d-6e17-4660-b1f9-02bf561935e5/Final%2B-%2BGeneral%2BEHS%2BGuidelines.pdf?MOD=AJPERES&CVID=nPtguVM

[14] يمكن الإطلاع على المرجع من خلال الرابط التالي على شبكة الانترنت:
https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/sustainability-at-ifc/publications/publications_policy_ehs-general

العربية، في حين تعتبر اللهجة الصناعنية والتعزية–العدنية والحضرمية اللغات الاسلامية.[15] يتحدث حوالي 60,000 شخص اللهجة المهرية في المناطق الصحراوية بالقرب من الحدود العمانية، ويتحدث حوالي 80,000 شخص لغة اللهجة السقطرية في جزيرة سقطرى.[16]

- **الديانة:** يشكل المسلمون حوالي 99.1٪ من سكان اليمن، في حين يشكل اليهود والبهائيون والمسيحيون والهندوس النسبة المتبقية وهي 0.9٪.[17] ومن بين الأغلبية المسلمة، يعتبر 65 في المائة تقريبا سنة شوافع في حين أن 35 في المائة شيعة زيود.[18]

- **حيازة الاراضي:** تتوزع مساحة الأراضي المزروعة في اليمن تقريبا بين 1.2 مليون من مالكي الأراضي مع 62 في المائة من هذه الملكيات مساحتها أقل من هكتارين، و10% منها مساحتها لا تقل عن 10 هكتارات أو أكثر.[19] الشريعة الإسلامية هي أساس حقوق الملكية في اليمن وهي مكتوبة بموجب قانون الأراضي والعقارات رقم (21) لسنة 1995م، الذي يشكل أساس تصنيف الأراضي، ومع ذلك، ففي بلد به العديد من السلطات المختلفة في مناطق مختلفة، فإن التعددية القانونية هي الواقع.[20] يقوم الشيوخ أو السلطات التقليدية الحكم في العديد من المناطق الريفية ويلعبون دوراً مهماً في صنع القرار بشأن حقوق الملكية في السياقات المحلية.

- يصنف نظام حيازة الأراضي في اليمن إلى خمسة أشكال رئيسية من الممتلكات. الأول هو الأراضي الحكومية والتي تقدر بنسبة 90 في المائة من إجمالي الأراضي في اليمن، إلا أنها لا تتعدى 10 في المائة من الأراضي المزروعة. الثاني هو الملكية الخاصة تشكل حوالي 85 في المائة من مجمل الأراضي المزروعة، لكنها لا تشكل سوى 10 في المائة من إجمالي مساحة اليمن. الثالث هو الأوقاف الدينية التي تعرف أيضا بالوقف. وتستطيع الأوقاف أن تخدم أغراضا إجتماعية هامة مثل توفير الأراضي للسكان والفقراء والمزارعين المستأجرين، وتتألف من 3–4 في المائة من أراضي اليمن. الرابع هو الأراضي المشاع أو ما يسمى بالمراهق العامة، التي تزعم المجتمعات القبلية أنها تمتلكها حتى الآن الحكومة باعتبارها أرض تابعة للدولة. الخامس هي الأراضي المستأجرة والتي تغطي أيضا 3–4٪ من مساحة اليمن، وتقع على أراضي الحكومة والقطاع الخاص والوقف.[21]

- حوالي 80 في المائة من النزاعات في اليمن متعلقة بالأراضي لأن الحكومة لا تملك نظاما لتوثيق صكوك الملكية ووثائق الأراضي، سواء الرسمية أو العرفية. ويتم تسوية ما لا يقل عن 70 في المائة من هذه لدى الشيوخ بدلا من إستخدام النظام القانوني ونظام المحاكم في البلاد.[22]،[23] وحوالي 90 في المائة من جميع النزاعات تُمنع أو تحل عن طريق نظم القانون العرفي. تعتبر مؤسسات الدولة وسيادة القانون ضعيفة وغير فعالة إلى حد كبير خارج المدن الرئيسية في اليمن، ولا يتم في الغالب الوثوق بها في المناطق الريفية. توفر القبائل اليمنية النظام الاجتماعي خارج

---

[15] يمكنكم الاطلاع على المرجع على الرابط التالي على شبكة الانترنت: www.worldatlas.com/articles/what-languages-are-spoken-in-yemen.html

[16] يمكنكم الاطلاع على المرجع على الرابط التالي على شبكة الانترنت: https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land

[17] يمكنكم الاطلاع على المرجع على الرابط التالي على شبكة الانترنت: https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/yemen/

[18] Idem.

[19] يمكنكم الاطلاع على المرجع على الرابط التالي على شبكة الانترنت: https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land

[20] يمكنكم الاطلاع على المرجع على الرابط التالي على شبكة الانترنت: https://carnegieendowment.org/files/yemen_tribal_governance.pdf

[21] https://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESW0P1020l0land0tenure109June.pdf

[22] https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land

[23] https://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESW0P1020l0land0tenure109June.pdf

النظام الرسمي، وهي معروفة بنجاحها في منع وحل النزاعات المتعلقة بالموارد وخدمات التنمية والأراضي. ويعتبر الشيوخ مسؤولون أمام مجتمعاتهم لحل الصراعات وحماية مصالح قبائلهم.[24]

- يشترط القانون رقم (39) لسنة 1991م تسجيل الأراضي، ولكن الأراضي الحضرية بصفة رئيسية مسجلة بموجب القانون الرسمي، في حين أن الأراضي الريفية موثقة بموجب وثائق ملكية الأراضي (البصيرة) أو شهادة ميراث الأراضي التي يعدها شيخ أو أمين. ويعتبر تسجيل الأراضي في النظام الرسمي غير فعال ومستهلكا للوقت وغير جدير بالثقة عموما. ولا يوجد سوى حوالي 10-20 في المائة فقط من أراضي اليمن مسجلة في النظام الرسمي، في حين أن الباقي من الأراضي مسجل في البصيرة أو في وثائق غير رسمية. غير أنه، كما ذكر أعلاه، لا توجد آلية في النظام الرسمي لتوثيق صكوك ملكية الأراضي الرسمية أو غير الرسمية، ولا توجد آلية وطنية تسمح بإيجاد حيز للغش في الأراضي.[25] وهذه أيضا مشكلة تتعلق بالأراضي المملوكة للدولة فبما أن الدولة لا تملك سجلات موثوقة بالوثائق أو قوائم جرد الأراضي المملوكة للدولة، فإن الاستيلاء على الأراضي أمر شائع.[26]

- تعد حيازة الأراضي وسيلة مهمة لوصول العديد من اليمنيين إلى الأراضي، وخاصة بالنسبة للفئات الفقيرة والمهمشة، ومع ذلك لا تزال زراعة المالك هي السائدة. وفي كثير من المرتفعات، يعمل نظام حصص الاستئجار حيث يساهم مالك الأرض بالأرض وبالعمل، ويتقاسم المحصول بين المالك والمستأجر وفقا لنظام توزيع تقليدي. ويمكن أن يختلف نظام التوزيع هذا من منطقة إلى أخرى وهو شائع في مناطق المرتفعات، رغم أن الممارسة تتناقص ببطء كلما توافرت خيارات أخرى للعمالة. وتعتبر الإيجارات الثابتة أكثر شيوعا في أراضي الأوقاف والحيازات الأراضي المنخفضة القابلة للري.[27]

- كما أن إستصلاح الأراضي من جانب المزارعين المستأجرين أمر وارد في إتفاقات حيازة الأراضي. ومن الشائع للمستأجر الذي إستعاد الأراضي غير المزروعة أو المراعي أن يحتفظ بحصة أكبر من المحصول، أو ربما كل المحصول، لعدة سنوات من أجل إسترداد تكلفة إستصلاح الأراضي. وهذا أمر شائع أيضا بين المستأجرين الذين ينقلون الإنتاج إلى القات. وإذا رغب مالك الأرض في إنهاء عقد الإيجار بعد إستصلاح الأراضي أو زراعة القات، يدفع المالك للمستأجر القيمة السوقية للأرض المحسنة. ولكن إذا قدم مالك الارض رأس مال للتحسين ، يدفع المالك نصف قيمة السوق.[28]

- يعتبر نظام حيازة الأراضي مستقرا منذ فترة طويلة في اليمن، حيث يتراوح متوسط عقود الإيجار بين 30 و 50 عاما. ومع ذلك، فمع تزايد الطلب على الأراضي الصالحة للزراعة، تزداد أيضا قوة ملاك الأراضي فضلا عن قدرتهم على المساومة. ويمكن أن ينخفض وصول الفئات المهمشة إلى الأراضي مع نمو الطلب على الأراضي الصالحة للزراعة. والواقع أن الجماعات العرقية المهمشة مثل المهمشين تواجه بالفعل حواجز كبيرة تحول دون الوصول إلى الأراضي في مختلف أنحاء البلاد.[29]

- **الأراضي المشاع (المراهق العامة)**: تدعي الدولة ملكيتها النهائية للأراضي المشاع بينما تمارس المجتمعات المحلية التي تعيش عليها حقوق الاستخدام والإدارة. ينص القانون رقم (21) لسنة 1995م على أن جميع الأراضي المشاع تملكها الدولة، وأن الدولة يجب أن تدير الأراضي

---

[24] *https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land:*

[25] *https://carnegieendowment.org/files/yemen_tribal_governance.pdf*

[26] *https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land*

[27] *https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land*

[28] *https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12298/549230ESW0P1020l0land0tenure109Jun28e.pdf?sequence=1&isAllowed=y*

[29] *المرجع السابق.*

لصالح السكان والمجتمعات المحلية. ومع ذلك، تخضع معظم حيازات الأراضي المشاع للقانون العرفي إلى حكم القبائل – على الرغم من أنها مملوكة قانونيا للدولة.[30]،[31] وبموجب القانون الحالي، فإن الكثير مما تعتبره المجتمعات الريفية أرضا قبلية هو أراض مشاع ومن المرجح أن تكون مملوكة للدولة، وبالتالي فإن هناك إمكانية كبيرة للنزاع فيما يتعلق بهذه الأراضي. فالأشخاص الذين يستخدمون أراضي الدولة لهم الحق في الانتفاع بالأرض أو الانتفاع بها على النحو الذي يرون أنه لا يكفي لتدميرها، ولكن كثيرين يعتقدون أن حقوقهم تصل إلى حد الملكية.[32]

- نشأ هذا التباين في ملكية الأراضي مع ظهور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عام 1967م، مما أدى إلى إلغاء الملكية الخاصة، بما في ذلك القانون رقم (11) لسنة 1972م الذي صادر ملكية الأراضي من الجماعات القبلية. وقبل صدور هذا القانون، كانت المجموعات القبلية تسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي في الشمال والجنوب على حد سواء. وفي حين يمكن أن يكون النزاع على ملكية الأراضي في جميع أنحاء اليمن يدور حول الأراضي الحكومية المشاع والأراضي القبلية، إلا أنه معروف على وجه الخصوص بأنه يتعلق بالأراضي في عدن والحديدة والمكلا وبالقرب منها. وفي المكلا، تطالب قبيلة العكابرة بملكية معظم الأراضي غير المستغلة إلى الشرق من المدينة، وقد انخرطت في نزاعات مستمرة على الملكية منذ سنوات عديدة.[33]

- **المرأة والأرض:** بموجب القانون الرسمي، للنساء الحق القانوني في امتلاك الأراضي وشرائها وبيعها في اليمن. بيد أن القانون العرفي والممارسات التقليدية والدينية هي السائدة، ولا يمكن إلا لعدد قليل من النساء أن يحققن حقوقهن الرسمية. فقلة من النساء، بمن فيهن ربات الأسر، يملكن الأرض. وفي بعض المناطق، يتعين على المرأة الحصول على إذن زوجها لشراء أو بيع الأرض، بغض النظر عن الملكية. وبموجب قانون الأحوال الشخصية، يجب على النساء المطلقات مغادرة منزل الأسرة.[34]

- **العنف القائم على النوع الاجتماعي:** يعتبر عدم المساواة بين الجنسين أحد الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في اليمن. ومنذ بداية الصراع في اليمن تغيرت الديناميات الجنسانية، وبالتالي أصبحت النساء والفتيات أكثر تهميشا. كما تشير التقارير عن إرتفاع مستويات العنف القائم على النوع الاجتماعي مما يمكن أن يزيد من تعزيز عدم المساواة بين الجنسين في البلد.[35] كما شهد الرجال والأولاد مستويات أعلى من العنف القائم على النوع الاجتماعي.[36]

- تواجه المرأة في اليمن تمييزاً متفشياً في القانون والممارسة على حد سواء نتيجة لبنية المجتمع وقواعده. ولا تتاح للمرأة سوى فرص محدودة للمشاركة السياسية والتمثيل السياسي والفرص الاقتصادية والفرص التعليمية والحصول على الرعاية الصحية. ولا يمكنهن الزواج دون إذن من ولي أمرهن، ولا يتمتعن بحقوق متساوية في الطلاق أو الميراث أو حضانة الأطفال ووغياب الحماية القانونية يجعلهن عرضة للعنف المنزلي والجنسي. كما أزداد زواج الأطفال بسبب الفقر وانعدام الأمن الاجتماعي نتيجة للصراع – وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة كآلية تكيف من قبل الأسر المتضررة من الصراع. وبشكل عام، يعتبر شمال اليمن أكثر تحفظا من الجنوب من حيث النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.[37]

---

[30] المرجع السابق.

[31] https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land

[32] https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/12298/549230ESW0P1020l0land0tenure109June.pdf?sequence=1&isAllowed=y

[33] المرجع السابق.

[34] https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#land

[35] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/rr-yemen-gender-conflict-analysis-201016-en_0.pdf

[36] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/068-Conflict%20and%20Gender%20dynamics%20in%20Yemen.pdf

[37] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/068-Conflict%20and%20Gender%20dynamics%20in%20Yemen.pdf

- يمكن أن يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي بأشكال مختلفة ومنها: التحرش الجنسي والزواج القسري والزواج المبكر والزواج التبادلي وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والحرمان من الميراث، والقيود المفروضة على التنقل. بذلت الحكومة جهودا لتحسين حقوق المرأة في اليمن، من خلال تشكيل إستراتيجية تنمية المرأة واستراتيجية تنمية صحة المرأة. ومع ذلك، فإن إنفاذ هذا التشريع، بالإضافة إلى الأعراف الثقافية والدينية التقليدية، يشكل تحديا ويفاقم من أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة في اليمن.[38]

- **فيروس كورونا (كوفيد–19)**: في اليمن، من 03 يناير 2020م إلى الساعة 12:47 مساء بتوقيت وسط أوروبا 15 يوليو 2021م، كانت هناك 6,964 حالة إصابة مؤكدة بفيروس كورونا (كوفيد–19) مع حدوث 1,366 حالة وفاة بسبب الفيروس – بحسب منظمة الصحة العالمية[39]. ويفيد التقرير بأن 50 في المئة من المحافظات اليمنية (أي 11 محافظة من أصل 22 محافظة) قد تضرر بذلك[40]، غير أنه ينبغي ملاحظة أن القيود التي تكتنف الإبلاغ بسبب النزاع وانخفاض الموارد تعني أن عدد المحافظات (والأفراد بوجه عام) المتضررين من المحتمل أن يكون نقصا في الإبلاغ عن الإصابة به. نظام الرعاية الصحية في اليمن في حالة يرثى لها بعد ست سنوات من الحرب. من خلال برنامج الوصول العالمي للقاحات فيروس كورونا (كوفيد–19) (مرفق مبادرة الوصول العالمي للقاحات كوفيد–19 أو كوفاكس)، يجب أن تتلقى اليمن 14 مليون جرعة من لقاحات فيروس كورونا (كوفيد–19)، والتي يمكن أن تطعم 23 بالمائة من السكان في جميع أنحاء البلاد، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.[41]

- في 20 أبريل 2021م، أطلق اليمن الجولة الأولى من حملة التطعيم ضد فيروس كورونا في عدن وغطت 13 محافظة يمنية. وتهدف الحملة إلى الوصول إلى 317,363 شخصا في 133 مديرية في أنحاء اليمن. وتطلب السلطات السعودية على الحدود البرية من اليمن تقديم شهادة تلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد–19) للسماح لهم بدخول المملكة العربية السعودية.[42] وفي 12 يوليو 2021م، بلغ مجموع جرعات اللقاح التي أجريت 297,405 جرعة.[43] وستبدأ منظمة الصحة العالمية حملة تلقيح ضد فيروس كورونا (كوفيد–19) في شمال اليمن، حيث لم تقدم سلطات الأمر الواقع أي أرقام عن الإصابات بفيروس كورونا (كوفيد–19) أو الوفيات منذ مايو 2020م.[44]

- ووفقا لمنظمة هيومان رايتس ووتش، قامت سلطات الحوثيين في اليمن بحجب المعلومات حول مخاطر فيروس كورونا (كوفيد–19) وتأثيره، وقوضت الجهود الدولية لتوفير اللقاحات في المناطق الخاضعة لسيطرتها.[45]

---

[38] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/068-Conflict%20and%20Gender%20dynamics%20in%20Yemen.pdf*

[39] *https://covid19.who.int/region/emro/country/ye*

[40] *https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf*

[42] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf*

[43] *https://covid19.who.int/region/emro/country/ye*

[44] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf*

[45] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%2047Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf*

-
- حتى 31 مايو 2021م، لم تبلغ أي أسرة نازحة داخليا عن أن فيروس كورونا (كوفيد-19) هو سبب النزوح. وحتى الآن، فإن العدد الإجمالي للنازحين الذين ذكروا إصابات بفيروس كورونا (كوفيد-19) كسبب رئيسي للنزوح هو 1,559 أسرة.[46]

- **الأمن الغذائي والتغذية:** بلغ معدل انتشار عدم كفاية الوصول إلى الغذاء 42 في المائة خلال مارس 2021م، بعد أن انخفض قليلا إلى 39 في المائة و 40 في المائة خلال يناير وفبراير 2021م، على التوالي.[47] أكثر من نصف المحافظات (13 محافظة)، كان معدل الانتشار فيها "مرتفعا جدا" لعدم كفاية إستهلاك الأغذية خلال مارس 2021م (أكبر من أو يساوي 40 في المائة)، وسجلت أعلى المعدلات في محافظة لحج (63 في المائة) ومحافظة عمران (59 في المائة) ومحافظتي شبوة والضالع (57 في المائة)، يليها الجوف وريمة (56 في المائة).[48]

- ارتفع معدل انتشار سوء الوصول إلى الغذاء إلى نحو 20 في المائة أو أكثر في تسع محافظات. وكانت أعلى نسبة انتشار للمرض في محافظة لحج (28 في المائة) ومحافظة ريمة (26 في المائة) ومحافظة أبين (23 في المائة) ومحافظة شبوة (22.5 في المائة) ومحافظتي الجوف وعمران (21 في المائة).[49] وشملت العوامل الرئيسية التي تحد من قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء (حسبما أفادت به الأسر المعيشية) الزيادة التراكمية في أسعار الأغذية مقرونة بانخفاض الدخل والبطالة، مما استمر الانخفاذ في القدرة الشرائية للأسر بصورة أكبر في عام 2021م.[50]

- التثقيف التغذوي في اليمن ينتشر في المدارس من أجل الوصول إلى الأطفال في سن الدراسة وأسرهم. وقد شمل ذلك تدريب معلمي المدارس على التغذية وتدريب معلمي المدارس على نشر المعلومات التغذوية للوالدين خلال اجتماعات الآباء والمعلمين.[51] وفي اليمن، أصبحت تغذية الأطفال مهددة بشكل متزايد بعواقب وخيمة طوال دورة الحياة، كما أن سوء التغذية الحاد وصل الآن إلى مستويات خطيرة في جميع أنحاء البلاد. فقط 15 في المائة من الأطفال يأكلون الحد الأدنى المقبول من الغذاء للبقاء والنمو والتطور. ويعاني ما يقرب من مليوني طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 360,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد.[52]

- في اليمن، يعتبر التثيقف التغذوي محدودا، مع الجهود الحالية التي تقودها المنظمات الدولية والحكومة. تهدف خطة التغذية متعددة القطاعات في الجمهورية اليمنية إلى معالجة سوء التغذية لدى الأطفال، ومعالجة انخفاض الوزن عند الولادة، وسوء التغذية لدى الأمهات والمغذيات الدقيقة ووفيات الأطفال والأمهات.[53] كما أن الوضع التغذوي للنساء في سن الإنجاب يثير قلقا كبيرا في اليمن. ومنذ عام 1997م، لم يطرأ أي تحسن على الحالة التغذوية للمرأة، كما أن ما يقرب من 4/1 من النساء يعانين من سوء التغذية. ويزيد سوء التغذية لدى الأمهات من خطر ضعف نتائج الحمل – بما في ذلك الولادة المتعسرة والأطفال المولودون قبل الأوان أو الذين يعانون من انخفاض الوزن عند الولادة، ونزيف ما بعد الولادة.[54] وفي عام 2019م، تم تثقيف أكثر من مليون امرأة حامل ومرضع على تغذية الرضَّع وصغار الأطفال لتحسين فرص بقاء الأطفال ونموهم وتطورهم. وتلقى ما مجموعه 1.7 مليون امرأة حامل ومرضع المشورة بشأن تغذية الرضَّع وصغار الأطفال في عام

---

[46] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf

[47] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

[48] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

[49] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

[50] [35] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

[51] الاستراتيجية الوطنية للتغذية في اليمن

[52] https://www.unicef.org/yemen/nutrition

[53] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/National-Strategy-for-SBC-for-Nutrition_Yemen%28English-version%29.pdf

[54] https://www.unicef.org/yemen/nutrition

2018م.[55] ومن خلال نشرة المجموعة القطاعية المعنية بالتغذية، تم توفير التثقيف الغذائي بشأن تحسين الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى، وتقديم المشورة بشأن تغذية الرضَّع وصغار الأطفال للأطفال دون السنتين إلى 3,195,059 امرأة حامل ومرضع ومقدمي الرعاية.[56]

- كما تتناول الاستراتيجية الوطنية لمصائد الأسماك التي وضعتها الحكومة التغذية والأمن الغذائي من خلال تعزيز فرص كسب العيش لأسر ومجتمعات الصيد. تهدف الاستراتيجية الوطنية لمصائد الأسماك (2012م-2025م) بشكل عام إلى تعزيز مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي، وتحسين سبل كسب العيش في المجتمعات المحلية، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز الأمن الغذائي. وتحدد الاستراتيجية خططا للقطاع من أجل ما يأتي: (1) الاستخدام الفعال لموارد مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. (2) الحلول الاقتصادية والبيئية. (3) الحكم الرشيد والإدارة الرشيدة. (4) التعاون الوثيق مع القطاعات ذات الصلة، وإقامة شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص كمبادئ ملتزمة. (5) تحسين إدارة المخزون. (6) التطورات والإضافات في سلسلة القيمة. (7) التسويق والترويج على الصعيد المحلي لنظم العيش البديلة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الأمن الغذائي.[57]

- كما تساهم المنظمات الدولية في الأمن الغذائي والتثقيف التغذوي في اليمن. وتعمل المجموعة القطاعية العالمية المعنية بالتغذية بشكل خاص بنشاط في اليمن. ومع ذلك، فإن معظم المساعدات الدولية توجه في الوقت الراهن نحو توفير الغذاء في حالات الطوارئ واتخاذ التدابير بدلا من التثقيف التغذوي.[58] ويجري تناول الأمن الغذائي من خلال نهج متعدد الجوانب يستهدف دخل الأسر والإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية، ووصول المزارعين إلى الأسواق وممارسات تعزيز التغذية وإدارة الأمن الغذائي.[59]

- **الإجراءات المتخذة للتصدي لعمالة الأطفال:** يشارك أكثر من 1.3 مليون طفل في العمل في اليمن، منهم 469,000 طفل تتراوح أعمارهم بين 5 و 11 عاما، ولا يحصل معظمهم على أجر. وفي عام 2019م، أقرت حكومة الجمهورية اليمنية خطة عمل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة اليمنية، والتي تضمنت إنشاء 90 جهة تنسيق لحماية الأطفال في القوات المسلحة وتدريب 40 جهة منها لتحديد الجنود الأطفال.[60] وصادقت الجمهورية اليمنية أيضا على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) بشأن الحد الأدنى لسن العمل، والاتفاقية رقم (182) بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، وقبول عدم إمكانية إستخدام الأطفال دون سن 14، وعدم إمكانية إستخدام الأطفال دون سن 18 عاما في أعمال خطرة.[61] بيد أن المرسوم الوزاري رقم (56) لسنة 2004م يحدد سن العمل الأدنى 15 سنة، ولكن المادة (133) من قانون حقوق الطفل لعام 2002م تنص على أن سن العمل هي 14 سنة، وبالتالي فإن الحد الأدنى الفعلي لسن العمل غير مؤكد.[62] يحظر قانون العمل اليمني العمل الخطر على الأطفال دون سن الخامسة عشرة ما لم يكونوا يعملون في الزراعة أو الخدمة المنزلية أو العمل مع أسرهم، وفي هذه الحالة يجب أن تكون ظروف العمل "مناسبة" (هذا المصطلح غير محدد في قانون العمل). غير أن المرسوم رقم

---

[55] المرجع نفسه.

[56] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/2020_nc_bulletin_issue_10_jan-dec_2020_with_im_revision_002_0.pdf

[57] https://mqsunplus.path.org/wp-content/uploads/2020/08/Yemen-MSNAP-FINAL_29April2020.pdf

[58] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/2020_nc_bulletin_issue_10_jan-dec_2020_with_im_revision_002_0.pdf

[59] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/mena-yemen-overview-april21-eng.pdf

[60] https://www.dol.gov/agencies/ilab/resources/reports/child-labor/yemen

[61] https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_201431/lang--en/index.htm

[62] https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

(56) يحظر العمل الخطير على أي شخص يقل عمره عن 18 عاما دون إستثناء.[63] وتحمي قوانين حقوق الطفل الأطفال دون سن الثامنة عشرة من الاستغلال الاقتصادي ويحظر قانون حقوق الطفل بغاء الأطفال.[64] وينص المرسوم رقم (56) على ضرورة القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك البغاء والمواد الإباحية والجنود الأطفال والسخرة والاتجار بالأشخاص والأنشطة غير المشروعة، وينص على عقوبة السجن على بيع الأطفال وإجبارهم على البغاء و/أو التحريض على الاتجار بالمخدرات.[65]

- **تدابير الحماية الاجتماعية على المستوى الحكومي**: الحماية الاجتماعية في اليمن على المستوى الحكومي تتكون من برامج ومبادرات عديدة. ويشمل برنامج شبكة الأمان الاجتماعي صندوق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وصندوق النهوض بالزراعة وصيد الأسماك وبرنامج الأشغال العامة وبرنامج إنتاج الأسرة وصندوق تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتوفر هذه البرامج والصناديق المساعدة النقدية للأسر الفقيرة، وتنفذ مشاريع خلق فرص العمل وتؤدي إلى ملكية الأصول، وتقدم الخدمات الأساسية، وتوفر الحماية الاجتماعية للموظفين العسكريين وغير العسكريين خلال الشيخوخة والمرض، وتدعم الأنشطة الإنتاجية في الزراعة ومصائد الأسماك. كما بدأت الحكومة في الاعتراف بأهمية مؤسسات الحماية الاجتماعية – مثل التعاونيات والنقابات والرابطات المهنية.[66]

- تهدف الرؤية الاستراتيجية 2025م إلى توسيع شبكة الأمان الاجتماعي وآليات الاستهداف، وتمكين الفقراء اقتصاديا من خلال تمويل المشاريع الصغيرة، وتوفير بناء القدرات من خلال برامج التدريب، وتوسيع نطاق التأمين الاجتماعي وتغطية المعاشات لتشمل جميع العاملين في جميع وحدات الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة، وزيادة الاستثمارات كثيفة العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية – وخاصة في الزراعة في المناطق الريفية، وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية والأمن الغذائي، وزيادة توفر القروض للفقراء في المناطق الريفية – خاصة للنساء.[67] وتشمل القوانين المحددة قانون التأمين والمعاشات رقم (25) لسنة 1991م وقانون الرعاية الاجتماعية رقم (31) لسنة 1996م.[68]

3 2.4 دراسة خط الأساس البيئية والاجتماعية لمناطق المشروع

- يتضمن هذا القسم لمحة عامة عن درسة خط الأساس البيئية والاجتماعية لكل منطقة من مناطق المشروع. ولا يناقش مطولا سوى المعلومات ذات الصلة بالحماية، كما يحتوى على معلومات إضافية عن المعلومات الأخرى المتصلة بالتنمية البيئية والاجتماعية، كلما اعتبر ذلك ضروريا. وتغطى مناطق المشروع بالترتيب الأبجدي لتيسير الرجوع إليها.

---

[63] *المرجع نفسه.*

[64] *المرجع نفسه.*

[65] *المرجع نفسه.*

[66] *https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/SocialprotectionandsafetynetsinYemen.pdf*

[67] *https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/SocialprotectionandsafetynetsinYemen.pdf*

[68] *https://www.ids.ac.uk/download.php?file=files/dmfile/SocialprotectionandsafetynetsinYemen.pdf*

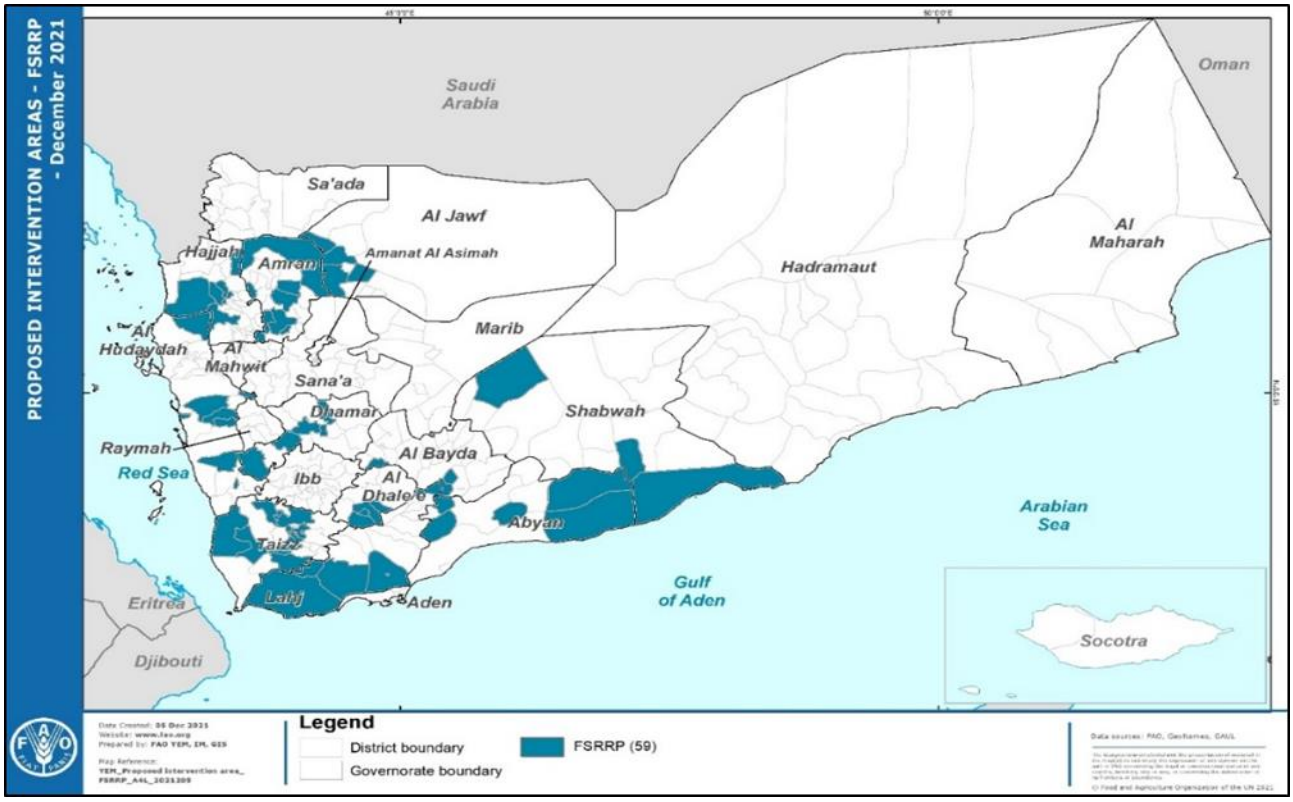

الشكل 2: خريطة مناطق المشروع للأنشطة التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي

محافظة أَبْيَن:

- **الطوبوغرافيا والجيولوجيا:** تقع محافظة أبين في الجزء الجنوبي من الجمهورية اليمنية، وتبلغ مساحتها حوالي (16,442) كم^2. وتبعد عن العاصمة صنعاء بمسافة تصل إلى (427) كيلو متر، ويحدها من الشمال محافظتي شبوة والبيضاء والبحر العربي من الجنوب ومحافظة شبوة من الشرق ومحافظتي لحج وعدن من الغرب. ويبلغ عدد مديرياتها (11) مديرية مقسمة إلى مديريات ساحلية (خنفر، زنجبار و أحور)، ومديريات جبلية (وهي سرار، رصد، سباح، لودر، مودية، الوضيع، جيشان والمحفد). وتعد مدينة زنجبار مركز المحافظة – العاصمة – لمحافظة أبين. [70,69]

- تتفاوت طبوغرافيا محافظة أبين بين جبال يبلغ ارتفاعها إلى 2,350 مترا فوق سطح البحر في مديريتي رصد وسباح وصولا إلى الشواطئ الممتدة من الغرب إلى الشرق على طول المحافظة.[71] يذكر أن دلتا أبين تعد من المعالم البارزة لمحافظة أبين وإحدى أكبر المناطق القابلة للري في اليمن، حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للري فيها 40 ألف هكتار.[72] تتكون الصخور السفلية في المناطق الجبلية في أبين من سناج وردي ماقبل الكمبري إلى رمادي من الجرانيتيس والميغماتيس والبرمائيات والرخام وصخور البركان ويشكل جزءا من التيران الأرجوانية من المحفد ودرع ما قبل الكمبري. فالرخام موجود كطبقات تكتونية داخل التيران الزجاجية.[73] و"درع ما قبل الكمبري" هو الطبقة السفلى من شبه الجزيرة العربية ويتكون من صخور مشينة مثل الجرانيت الوردي المقاوم للأصابع والديوريت والجبرو والصخور البركانية المائلة. ويتكون

[69] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf
[70] https://yemenlg.org/governorates/abyan/
[71] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf
[72] water-10-00121-v2.pdf
[73] LeBasetal2004MinandPetrologyThecarbonatite-mantledykesofAbyanProvinceYemenRepublic-themixingofmantleandcrustalcarbonatematerialsrevealedbyisotopeandtraceelementanalysis.pdf

الدرع العربي أيضا من صخور متحولة مثل الميكا، الكلوريت، والحنجرة، والجنيس، والكوارتزيت، والرخام واللائحة. وقد اختبرت هذه الصخور طويا شديدا وتقاعسا بمرور الوقت ولذلك يعتبر هيكل الدرع معقدا.[74]

- **المناخ والأرصاد الجوية**: مناخ أبين يتغير بحسب طبوغرافيا التضاريس. والمناخ في السهول الساحلية حار في جميع الفصول ويمكن أن ترتفع درجة الحرارة في الصيف لتصل إلى 40 درجة مئوية. وفي أشهر الشتاء ينخفض متوسط درجة الحرارة إلى 20 درجة مئوية. كما تشهد السهول الساحلية تواتر منخفض للامطار في شهور الشتاء والخريف. ولكن في المرتفعات الجبلية يكون الطقس دافئا بدرجات معتدلة في الصيف والشتاء، بالاضافة إلى هطول الامطار أحيانا في فصلي الربيع والصيف.[75]
- **جودة التربة**: التربة في محافظة أبين هي فوق حرارية وعارية.[76] تعد تربة الأملاح فائقة الحرارة أكثر أنواع التربة حرارة على وجه الأرض ودرجة حرارتها تزيد عن 22 درجة مئوية.[77] وتتسم التربة الحجرية بالحرارة وجافة وتظهر في المناخات الجافة. الري مطلوب في التربة القاحلة من أجل إنتاج المحاصيل.[78,79]
- **إستعمال الأراضي**: يعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الرئيسية للسكان المحليين في أبين ويساهم بنسبة 4.72 بالمائة من المنتجات الزراعية في اليمن.[80] وأهم المحاصيل التي تنتج في المحافظة هي القطن والخضار والفواكه.[81] كما أن أشجار نخيل التمور وتربية الماشية تشكل مصدرا لكسب العيش. أما الوديان الأكثر شعبية فهي وادي بناء ووادي حسان ووادي السائلة البيضاء ووادي لمة ووادي احور. صيد السمك هو مصدر رزق شائع على طول الساحل.[82] وفي دلتا أبين، تزرع المحاصيل النقدية مثل القطن والسمسم مع زراعة المحاصيل الأساسية وغيرها من المحاصيل مثل المانجو والبطيخ والموز والببايا والليمون والفول السوداني والطماطم والذرة الدخانية والقمح والذرة. وبسبب النقص في المياه في منطقة الدلتا، يجري ري المحاصيل عموما بنسبة 80 في المئة فقط أو اقل من إحتياجاتها المائية.[83]
- **الموارد المائية**: نصف الأسر تقريبا (48 بالمائة) في أبين لا تحصل على مياه الشرب (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م). وتتوفر خدمات المياه والصرف الصحي في بعض المديريات، ولكن ليس في جميعها. وتعمل خدمات المياه المحلية بدعم من المنظمات الدولية.[84] وقد أدت النزاعات حول مياه المحاصيل الزراعية في دلتا أبين إلى أكثر من 100 حالة وفاة في العقد الماضي بسبب عدم وجود حقوق واضحة للمياه وعدم المساواة في إستخدام الموارد المحلية. وقد أدى ذلك إلى عدم توازن توزيع المياه والخلاف بين قبيلة يافع الأكثر ثراء في إتجاه المنبع وقبيلة الفضلي الأقل امتيازا في إتجاه المصب. وعادة ما يتم تخصيص المياه أولا لحقول المنبع مع وضع القيد المتمثل في تحقيق تشبع واحد فقط لكل موسم ري. وبعد تلبية طلب قبيلة يافع في المنبع، يتم تمرير المياه باتجاه المصب إلى الفضلي. ونتيجة لذلك، لجأ مزارعو الفضلي باتجاه المصب إلى إستخراج المياه الجوفية لري حقولهم، ومع ذلك لا يزالون يواجهون نقصا في المياه بسبب تناقص حجم مخزون المياه الجوفية والطبقات الصخرية. وتعتمد قبيلة يافع على الري المتدفق من وادي بناء.[85]

---

[74] https://edepot.wur.nl/493427

[75] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf

[76] https://edepot.wur.nl/493427

[77] https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11

[78] https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11

[79] http://www.soilinfo.psu.edu/index.cgi?soil_clim&information&general&taxonomy_defs&soil_moist_regimes&classes&aridic

[80] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf

[81] https://www.yemenna.com/index.php?go=guide&op=show&link=abin مذكور في https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[82] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf

[83] water-10-00121-v2.pdf

[84] مقابلة مع عضو المجلس المحلي، أبين. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[85] water-10-00121-v2.pdf

- **نظام الري**: يعتبر الري باستخدام السيول الموسمية أكثر مصادر الري شيوعا في محافظة أبين، حيث يأتي إستخراج المياه الجوفية في المرتبة الثانية من حيث عدد السكان. ولكن هذين المصدرين لا يكفيان لتلبية إحتياجات سكان أبين، حتى في دلتا أبين التي تعد واحدة من أكبر أنظمة الري في اليمن. وتتبع القواعد التي تنظم الري في أبين عملية تخصيص المياه لمستعملي المنبع ثم المصب و/أو سنة التأسيس، مما يعني أن مستخدمي المياه الذين أنشأوا على الأرض يستطيعون الحصول على المياه أولا.[86]

- **المناطق الزراعية والبيئية**: تقع أبين في المنطقة المدارية الأفروتارية، كما تقع الصحاري والجزيرات الاستوائية ضمن المنطقة البيئية. وتقع هذه المنطقة البيئية على طول الساحل الجنوبي من شبه الجزيرة العربية وتتسم بانخفاض معدل سقوط الأمطار وضباب كثيف مصدرها الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تؤدي إلى الرطوبة في البيئة الجافة.[87] وتندرج أبين تحت أربع مناطق معيشية وهي منطقة الصيد الساحلية والجزرية الكبرى في اليمن، ومنطقة سرغوم الساحلي الغربي ومنطقة الماشية، ومنطقة وادي سرغوم الغربي والأوسط، ومنطقة الدخن والخضار والفاكهة والماشية، ومنطقة الهضبة الزراعية الوسطى والشرقية. تمتد منطقة الصيد الساحلية والجزرية في اليمن الكبرى على ساحل اليمن وجزره، وتتسم بسبل كسب الرزق المعتمدة على الصيد. ويقل إنتاج المحاصيل في هذه المنطقة، إلا أن تربية وبيع الماعز والأغنام والماشية أمر شائع، بالإضافة إلى أنشطة كسب الرزق في المحيطات. وتتميز المنطقة الزراعية – الرعوية للهضبة الوسطى والشرقية بانخفاض هطول الأمطار مما يجعل إنتاج المحاصيل محفوفا بالمخاطر. ويعتمد الناس في هذه المنطقة على الذرة والقمح كغذاء ومحاصيل نقدية، وخراف ماشية وتربية. وفي منطقة سرغوم السرغوم الساحلي الغربي ومنطقة الماشية، يزرع الذرة الصفراء والدخن كغذاء ومحاصيل نقدية، بينما ينتج القطن كمحصول نقدي. وفي وادي الذرة الغربي والأوسط، يزرع الدخن والخضار والفاكهة والماشية الذرة الدخانية والدخن والذرة والخضروات كمحاصيل غذائية ونقدية.[88]

المنطقة 7: الصيد في المناطق الساحلية والجزرية الكبرى في اليمن

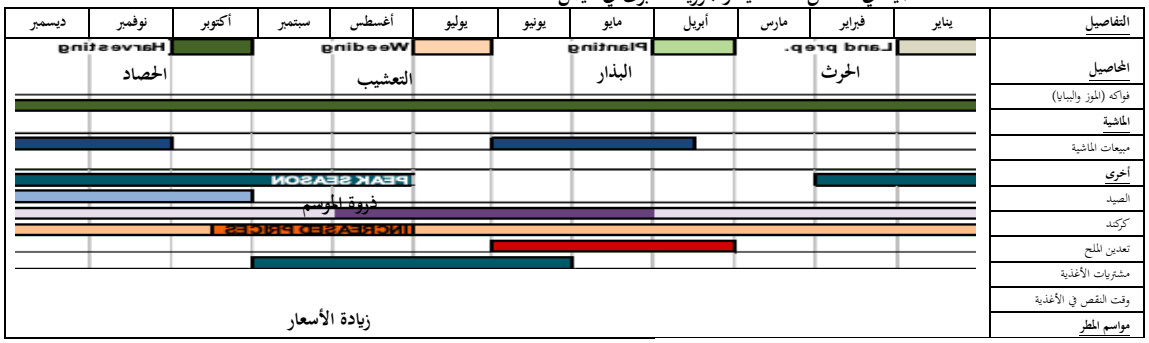

المنطقة 14: الذرة الرفيعة والدخن والماشية في الساحل الغربي

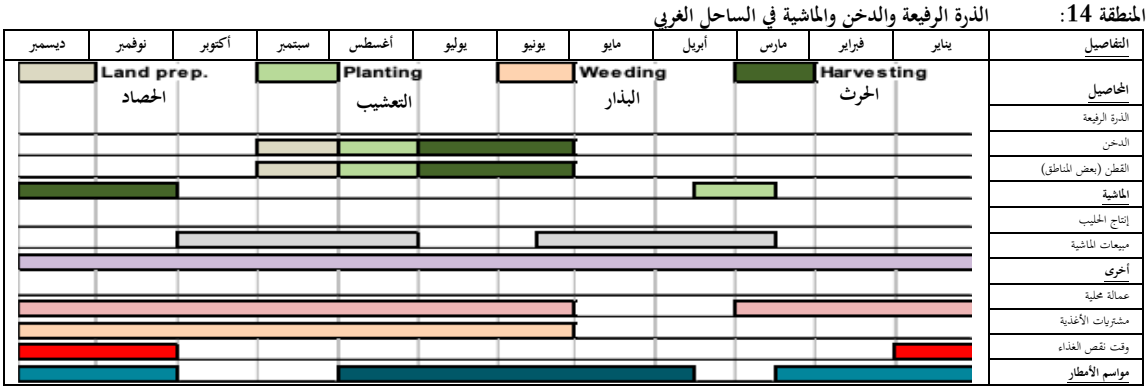

المنطقة 11: الذرة الرفيعة والدخن والخضروات والفاكهة والماشية في الوادي الغربي والوسطى

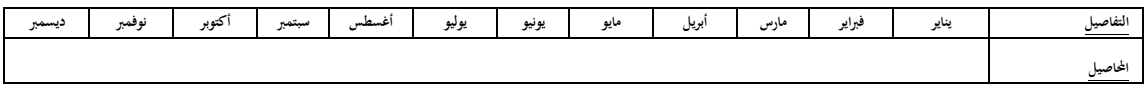

[86] water-10-00121-v2.pdf

[87] https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1302

[88] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

المنطقة 3: **منطقة الهضبة الوسطى والشرقية الزراعية الرعوية**

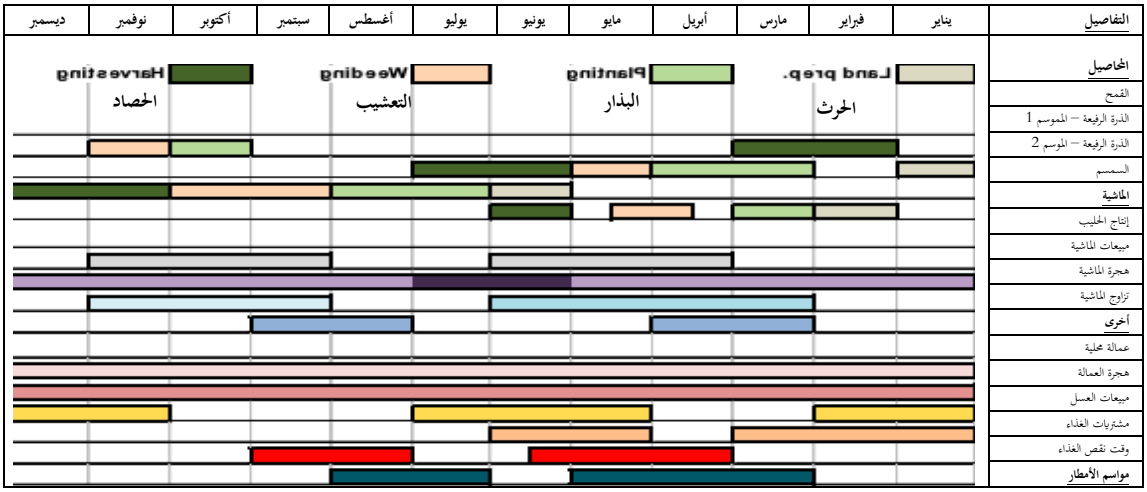

- **التنوع البيولوجي والغابات:** تتكون غابات أبين من غابات متساقطة الأوراق ، وأشجار شبه نفضية ومروج. مع انخفاض الضباب باتجاه الشمال ، يتم استبدال الأراضي العشبية بأراضي الشجيرات النضرة التي تؤدي في النهاية إلى الغطاء النباتي المتناثر ثم الصحراء المفتوحة. من المعروف أن أكثر من 900 من النباتات الوعائية تنمو في المناطق الضبابية بالساحل ، بما في ذلك ما لا يقل عن 60 نوعًا مستوطنًا وجنسان متوطنان ، وكثير منها له قيمة طبية أو اقتصادية مثل اللبان. تشمل حيوانات أبين المها العربي والذئب العربي والغزال العربي وغرير العسل وثعلب رابل الرمل والثعلب الأحمر. تشمل التهديدات الرئيسية للتنوع البيولوجي في أبين الرعي الجائر للإبل والماعز والماشية التي يملكها الرعاة وكذلك قطع الأخشاب للقيادة على الطرق الوعرة.[89]
- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في محافظة أبين.
- **التركيبة السكانية:** تبلغ مساحة محافظة أبين 16943 كم ^{2}. بلغ إجمالي عدد السكان 615,154 شخصًا اعتبارًا من 201,991 (568,000 شخصًا اعتبارًا من عام 2017م مع 279,000 أنثى و 289,000 من الذكور المقيمين[90])). متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[91] اعتبارًا من عام 2019م[92]، كان هناك 29.124 فردًا نازحًا و 4.854 أسرة نازحة في أبين. حدث 100٪ من النزوح داخل

[89] https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1302

[90] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[91] توقعات الجهاز المركزي للإحصاء اليمني لعام 2017 بناءً على تعداد عام 2004 ، ورد في المرجع: https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[92] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

محافظة أبين بسبب الصراع، على عكس الكوارث الطبيعية[93] .94 اعتبارًا من عام 2019 ، كان هناك 11496 عائدًا فرديًا و 1916 أسرة عائدة[94].

- **التعليم**: في اليمن، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر 54.1 في المائة (73.2 في المائة بين الذكور و 35 في المائة بين الإناث). وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين سن 15 و 24 سنة 77 في المائة (92.8 في المائة بين الذكور و 60.6 في المائة بين الإناث). ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فأكثر 13.7 في المائة (25.7 من الذكور و 1.5 من الإناث). 4,781,367 شخصا (1,395,248 رجلا و 3,386,119 امرأة) في سن 15 سنة فما فوق، و 958,315 شخصا تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة (150,671 من السكان الذكور و 807,644 من السكان الإناث) هم أميون.[95]
- لقد تعرض النظام التعليمي لأضرار كبيرة بسبب النزاع: ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تضررت 69 مدرسة في محافظة أبين من الحرب.[96] وتشير دراسة أجرتها منظمة اليونيسف إلى أن الثورة والانتفاضات اللاحقة في عامي 2011م و 2012م حالت دون حصول 1.2 مليون طفل في اليمن على التعليم بشكل منتظم، وخاصة في محافظة أبين (ومحافظة لحج).[97]ووفقا لمكتب التربية والتعليم في محافظة أبين، تشير التقديرات إلى أن 4,371 طفلا من النازحين قد بقوا في محافظة أبين. وفي بداية العام الدراسي 2011م-2012م، كان هناك أكثر من 43 مدرسة في أبين يشغلها النازحون داخليا.[98]
- وفيما يتعلق ببيئة التعلم، هناك نقص في المساعدة المقدمة إلى الأطفال الضعفاء. أكثر من 90 في المائة من المدارس لا توفر أدوات رصد الحماية والوجبات المدرسية اللوازم النظافة واللوزام الصحية للطالبات. وذكر 98 في المائة من المجيبين أنه لا توجد أزياء مدرسية مخصصة للأطفال الضعفاء الذين يلتحقون بالمدارس. 60 في المائة رصدوا معدل الحضور / التسرب من المدرسة بينما قدم 50 في المائة فقط حصص علاجية والدعم. وذكرت أسر كثيرة أنها لا تستطيع تحمل تكاليف الزي المدرسي لإرسال أطفالها إلى المدرسة.[99]
- أثبتت دراسة أجريت في عام 2019م في أبين (وزنجبار) أن 33 بالمائة من الأطفال النازحين يعانون من إعاقة عقلية أو جسدية.[100] وقد أدت معدلات إعاقة الأطفال (التي تصل إلى 10 في المائة)[101] إلى عدم إدراج الأطفال بشكل كاف في التدخلات التعليمية في جميع أنحاء البلاد.
- يتقاضى المعلمون أجورا منتظمة، وعلى الرغم من التحديات التي تواجههم، فإن التعليم في محافظة أبين يبدو مستقرا ولا يزال يعمل بتمويل من السلطات المحلية والعديد من الجهات المانحة.[102]

---

[93] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[94] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[95] http://uis.unesco.org/en/country/ye?theme=education-and-literacy

[96] لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[97] تحليل الصراعات المرتكز على التعليم في الجمهورية اليمنية. مسودة التقرير النهائي (صنعاء ، اليمن: مكتب اليونيسف في اليمن، 2013م)، ص. 22

[98] https://www.unicef.org/mena/media/6691/file/Yemen%20Country%20Report%20on%20OOSC_EN.pdf%20.pdf

[99] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[100] مؤسسة شباب أبين. تقييم احتياجات التعليم محافظة أبين منطقتي خنفر وزنجبار. فبراير 2019م.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[101] مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والاستجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19) الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[102] https://yemenlg.org/governorates/abyan/

- **الصحة:** تتوفر الخدمات الصحية في المحافظة من خلال المستشفيات والمرافق الصحية التي تعتمد بشكل أساسي على الدعم من المنظمات الدولية. والخدمات المقدمة محدودة وغير كافية لتلبية إحتياجات السكان.[103] تم الإبلاغ عن 29,978 حالة إصابة بالكوليرا و 57 حالة وفاة (حوالي 0.19 بالمائة حالات كوليرا) في محافظة أبين في الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019.[104] وفي الفترة من 01 يناير إلى 25 مايو 2019م، كان هناك ما مجموعه 10,240 حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك، إلى جانب 36 حالة وفاة مرتبطة بها (نسبة الوفيات الناجمة عن المرض 0.4 في المئة). وتأتي أعلى نسبة من الحالات من المديريات التي يشكل الوصول إليها تحديا بسبب الحالة الأمنية.[105] حتى 31 مايو 2021م، تم الإبلاغ عن 42 حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19)، منها 10 حالات وفاة و 25 حالة تعافي.[106]

- **لمحة عن الفقر:** وفقا للمسح الخاص بميزانية الأسرة لعام 2014م، بلغت نسبة الفقر في محافظة أبين 48.6 بالمائة. ومع الانكماش الاقتصادي الذي واجهته المحافظة بسبب الحرب، من المرجح أن يكون هذا المعدل قد أزداد بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية.[107] ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2018م) ، هناك ما يقرب من 500 ألف شخص (88 بالمائة من السكان) بحاجة إلى المساعدة في محافظة أبين. 58 في المئة منهم في حاجة ماسة.[108] ومن بين المحتاجين في محافظة أبين 5,697 نازحًا في حاجة كارثية، و 7,569 في حاجة فاجعة، و 10,353 في حاجة ماسة، و 8,349 في حالة إجهاد، و 4,067 في حاجة قليلة. فيما يتعلق بغير النازحين داخليًا في محافظة أبين، هناك 122,872 في حاجة كارثية، 125,638 في حاجة فاجعة ، 146,415 في حاجة ماسة ، 122,408 في حالة إجهاد و 65,524 في حاجة قليلة.[109]

- **الأمن الغذائي:** يظهر تقييم الأمن الغذائي والتغذوي في حالات الطوارئ الذي أجري في عام 2016م أن حالة التغذية في محافظة أبين تجاوزت عتبة "الطوارئ" التي حددتها منظمة الصحة العالمية، حيث بلغ معدل انتشار سوء التغذية الحاد 16 بالمائة على مستوى العالم. ويدير برنامج إدارة سوء التغذية الحاد القائم على المجتمع المحلي منظمة الصحة العالمية وبعض المنظمات غير الحكومية في 90 مرفقا من أصل 140 مرفقا صحيا تبلغ نسبة التغطية فيها 64 في المئة.[110] إلا أن الاستجابة لا تتناسب مع إحتياجات المحافظة بسبب عدم توفر الخدمات الصحية المناسبة ونقص الأدوية في المرافق الصحية العاملة.[111] وتشكل المواد الغذائية الحاجة الأساسية لغالبية الأسر في محافظة أبين، في مقابل المأوى/السكن والخدمات المالية.[112] كما تعاني ست محافظات في اليمن من معدلات سوء تغذية حادة تتجاوز عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية بنسبة 15 بالمائة، بما فيها محافظة أبين.[113] وفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي أعده التصنيف المتكامل

---

[103] مقابلة مع عضو المجلس المحلي، أبين. مارس 2019م https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[104] مقابلة مع عضو المجلس المحلي، أبين. مارس 2019م https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[105] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[106] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%21070Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf

[107] https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[108] https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[109] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

[110] التقرير السادس عشر لفريق العمل المعني بحركة السكان ، أكتوبر 2017 ، ملكور
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf

[111] التقرير السادس عشر لفريق العمل المعني بحركة السكان ، أكتوبر 2017م.
https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/smart_survey_abyan_jan_2018.pdf

[112] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[113] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/yemen_hno_2021_final_version_1.pdf

لمرحلة الأمن الغذائي للفترة من أكتوبر 2020م إلى يونيو 2021م، يوجد 123,500 من السكان البالغ عددهم 615,154 شخصا في المرحلة الأولى من تصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل (الحد الأدنى)، و 185,500 في المرحلة الثانية من تصنيف مرحلة الأمن الغذائي المتكامل (إجهاد)، و 206,500 في المرحلة 3 من تصنيف المرحلة المتكاملة للأمن الغذائي (أزمة)، و 98,000 في المرحلة 4 (طوارئ) ولا شيء في المرحلة 5 (الكارثية). ويدخل 49 في المائة من السكان (304,500 شخص) في مرحلة التصنيف المتكاملة للأمن الغذائي من المرحلة الثالثة أو ما فوق.[114]

- **حالات عمالة الأطفال والشباب:** يحدث إستغلال للأطفال في أوضاع تشبه الرق في المناطق الساحلية للعمل المتصل بالصيد، ولا سيما على طول ساحل خليج عدن. ويجبر الأطفال على العمل في سفن الصيد في ظروف قاسية وغير آمنة.[115،116]

- **الحماية الاجتماعية:** تقدم المكاتب التنفيذية في أبين – التي تعمل بشكل طبيعي – الخدمات للأفراد على أدنى مستوى بدعم بشكل أساسي من المنظمات الدولية المانحة في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية.[117] اعتبارًا من يونيو 2019م، تم تنفيذ مشروع الحماية الاجتماعية من أجل صمود المجتمع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل من الاتحاد الأوروبي لتعزيز صمود المجتمع في 13 محافظة من المحافظات الأكثر ضعفا في اليمن، ومنها محافظة أبين.[118] وكان هناك تدخل آخر حاسم في مجال الحماية الاجتماعية/المساعدة النقدية الاجتماعية وهو مشروع آلية الاستجابة السريعة المنفذ بالشركة أقسام العمليات الميدانية والطوارئ (منسق المشروع) ومنظمة العمل ضد الجوع (منفذ المشروع). حيث قام مشروع آلية الاستجابة السريعة بإدماج عددا قليلا من أنشطة الاستجابة الأولى الحاسمة بما فيها النقدية الغير مشروطة التي صرفت فيا بين السكان المشردين داخلياً في محافظة أبين (وكذلك محافظتي لحج وعدن).[119] وإجمالاً تم إيصال المساعدة النقدية الغير مشروطة (96 دولار أمريكي – يعادل قيمة سلة غذائية) إلى 1,196 أسرة معيشية نازحة (6,789 شخص) بما فيها 3,131 طفل دون سنة الخامسة (1,531 بنت و 1,600 ولد) لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان النازحين واحتياجاتهم الأساسية الأخرى ولتسهيل إمكانية وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية. يستفيد من برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي/اليونيسيف للأسر المستفيدة عدد أعلى من المستفيدين في محافظة أبين تليها المساعدة النقدية لبرنامج الأغذية العالمي (50,000 و 50,000 مستفيد على التوالي).[120]

---

[114] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[115] https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/pdf_override/Yemen_ACCESSPLUS_CLOSED_0.pdf

[116] https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-what-do-about-child-labour

[117] مقابلة مع عضو المجلس المحلي، أبين. مارس 2019 م. https://yemenlg.org/governorates/abyan/

[118] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf

[119] https://socialprotection.org/connect/communities/social-protection-crisis-contexts/documents/european-commission-span-2019-case-1

[120] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen

محافظة البيضاء:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة البيضاء في وسط اليمن إلى الجنوب من العاصمة صنعاء، وتبعد عنها بحوالي (267) كيلو متر. وعدد مديرياتها (20) مديرية. ومدينة البيضاء هي عاصمة المحافظة. وتكتسي المحافظة أهمية خاصة لموقعها في وسط اليمن. وتتصل المحافظة بثماني محافظات يمنية أخرى، وهي: مأرب وشبوة ولحج والضالع وإب وذمار وصنعاء.[121]
- تضاريس محافظة البيضاء هي بصورة رئيسية هضبة جبلية تقع في سلسلة جبال السروات وتحتوي على بعض السهول والمناطق الصحراوية. وأقصى إرتفاع هو 10,414 قدما، وأدنى إرتفاع هو 2,250 قدما، بينما متوسط الارتفاع هو 5,623 قدما.[122] وتتبع تضاريس محافظة البيضاء تضاريس المناطق الجبلية الاخرى في جبال السروات. الصخور الأساسية هي حمم صخور ما قبل الكمبري حيث يظهر التكوين البركاني اليمني على نطاق واسع في جميع أنحاء المحافظة وأجزاء أخرى من جنوب غرب اليمن. تتكون البراكين اليمنية من صخور بركانية نارية، وتتميز بسواحل جبلية صخرية وتكوين التربة في مناطق محمية من عوامل التعرية والتآكل.[123] تتكون معظم منطقة البيضاء من صخور ما قبل الكمبري القاعدية المكشوفة بسبب التجوية وقمم الجبال المتآكلة.[124]
- **المناخ والأحوال الجوية:** معتدل صيفاً وبارد شتاءً في المرتفعات الجبلية ويسود المناطق الصحراوية المناخ الحار أثناء الصيف والمعتدل شتاءً. تضم محافظة البيضاء أربع مناطق مناخية رئيسية تشمل مناخ الصحراء البارد والمناخ شبه القاحل والمناخ الصحراوي الحار والمناخ القاحل. ويعتبر شهر ديسمبر من أبرد الشهور حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة 15.2 درجة مئوية، بينما يعتبر شهر يونيو من أكثر الأشهر حرارة حيث يبلغ متوسط درجات الحرارة 23.8 درجة مئوية. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 179 مم، علما بأن أدنى معدل لمطر المطر يحدث في شهري نوفمبر وديسمبر، حيث يبلغ طول كل منهما 1 ملم، بينما يبلغ أعلى معدل هطول للأمطار في شهر أغسطس 58 مم. ويتساقط المطر على مدى 28 يوما في المتوسط، في شهري نوفمبر وديسمبر و 10 أيام في أغسطس. تتراوح نسبة الرطوبة من 27 في المئة في يونيو إلى 52 في المئة في أغسطس.[125]
- **جودة التربة:** عادة ما تكون التربة في محافظة البيضاء ضحلة حيث يوجد أعمق التربة على المنحدرات المشرفة والوديان والسهول. وتغلب التربة على القلوية والقلاحية والمالحة. والتربة غنية بالمعادن، ومع ذلك فإن هذه المعادن ليست ذات قيمة كبيرة بالنسبة للنباتات، ولذلك فإن المغذيات الدقيقة للتربة عموما فقيرة بالنسبة لنمو النباتات.[126]
- **إستعمال الارض:** تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في المحافظة. وتنتج البيضاء حوالي 2.6 في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي في اليمن. وأهم المنتجات هي الخضروات والمحاصيل النقدية.[127] ويعد القات من أهم المحاصيل النقدية في اليمن ويتم زراعته في كافة أنحاء المحافظة. المنطقة المحيطة برداع تنتج نوعا متوطنا من القات يعرف باسم القات الرداعي. وتنتج محافظة البيضاء 13 في المئة من القات في اليمن، وتمثل ثالج للقات في البلاد. وفي المناطق الجبلية، تزرع المحاصيل على المدرجات وتربى الماشية. وفي السهول، تنتج المحاصيل في الحقول في الهضاب والوديان. ينتشر الرعي في البيضاء، ولاسيما في المناطق الصحراوية في المحافظة. وفي المناطق الجبلية، يشيع إنتاج الذرة البيضاء والدخن والذرة الصفراء والقات حيث أن القات هو المحرك الاقتصادي الرئيسي للمنطقة، كما أنه يوفر مصدرا موثوقا للدخل على مدار السنة.[128]

---

[121] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen

[122] https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[123] https://en-ie.topographic-map.com/maps/kl9y/Al-Bayda-Governorate/

[124] https://edepot.wur.nl/493427

[125] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

[126] https://www.ircwash.org/sites/default/files/823-YEAL90-7941.pdf

[127] /https://yemenlg.org/governorates/al-baydha

[128] https://publications.iom.int/system/files/pdf/qat_yemen.pdf

- **الموارد المائية**: الأدوية الشائعة في محافظة البيضاء، أو في الغالب هي مجاري الأنهر المنخفضة المياه التي تصب فيها السيول، وتوفر مصدرا مهما للمياه. تتدفق الأودية الكبيرة شرقا عبر سهول محافظة البيضاء حول رداع إلى الصحراء الرملية الشرقية والربع الخالي. وتصريف هذه الأودية يخلق مناطق خصبة في السهول ويوفر المياه للري. وعلى الرغم من ندرة هطول الأمطار، إلا أن التربة الضحلة في المحافظة لا تستطيع في كثير من الأحيان امتصاص جميع الأمطار، وتجمع مياه السيول في أحواض الصرف العامة التي ترسل المياه إلى البحر العربي وخليج عدن والربع الخالي.[129] أما بالنسبة لمياه الشرب، فلم تكن غالبية الأسر (59 في المئة) في محافظة البيضاء في الفترة 2016م/2017م قادرة على الحصول على مياه الشرب بسهولة. وفيما يتعلق بالنظافة الصحية، لا يوجد نظام صرف صحي إلا في بعض أحياء مدينة البيضاء وفي رداع. وعلاوة على ذلك، يتعرض النظام للانهيار، ويتعين على السلطات المحلية إجراء الإصلاحات بموارد محدودة.[130]
- **نظام الري**: تعد الأمطار وجريان المياه السطحي واستخراج المياه الجوفية من أشكال الري المستخدمة في محافظة البيضاء. ويحدث الري بالجريان السطحي ولا يتطلب تدخلا بشريا، ويحدث من الجريان السطحي لمياه الأمطار الطبيعية. وتجري عمليات الري بالجريان السطحي عند الجريان السطحي للمياه ونظم تصريف المياه مثل الوديان، إلى الحقول الزراعية. يعتمد هذا النظام أيضًا على الحدوث الطبيعي لهطول الأمطار ولكنه يعالج التدفق لري المحاصيل. إستخراج المياه الجوفية هو الماء المستخرج من خزانات المياه الجوفية وطبقات المياه الجوفية.[131]
- **المناطق الزراعية والبيئية**: تقع محافظة البيضاء في المنطقة الاستوائية المدارية الافريقية وعلى في سفوح الجبال العربية في منطقة السافانا الأحيائية الإيكولوجية الممتدة جنوب غرب البلاد. وتغطي هذه المنطقة الإيكولوجية جبال السروات وتتسم بالمناخ القاحل وشبه المداري. تقع محافظة البيضاء تحت منطقتين لكسب العيش، وهما القات في المرتفعات الغربية والوسطى، والحبوب والأعلاف، ومنطقة الماشية، والمنطقة الزراعية في الهضبة الوسطى والشرقية. وتتسم القات والحبوب والعلف والماشية في المرتفعات الغربية والوسطى بزراعة الذرة البيضاء والدخن والذرة البيضاء والقات، فضلا عن تربية الماشية في المناطق المرتفعة. وتتميز المنطقة الزراعية – الرعوية للهضبة الوسطى والشرقية بانخفاض هطول الأمطار مما يجعل إنتاج المحاصيل محفوفا بالمخاطر. ويعتمد الناس في هذه المنطقة على الذرة والقمح كغذاء ومحاصيل نقدية، وتربية الخراف والماشية.[132]

المنطقة 10: القات والحبوب والعلف والماشية في المرتفعات الغربية والوسطى

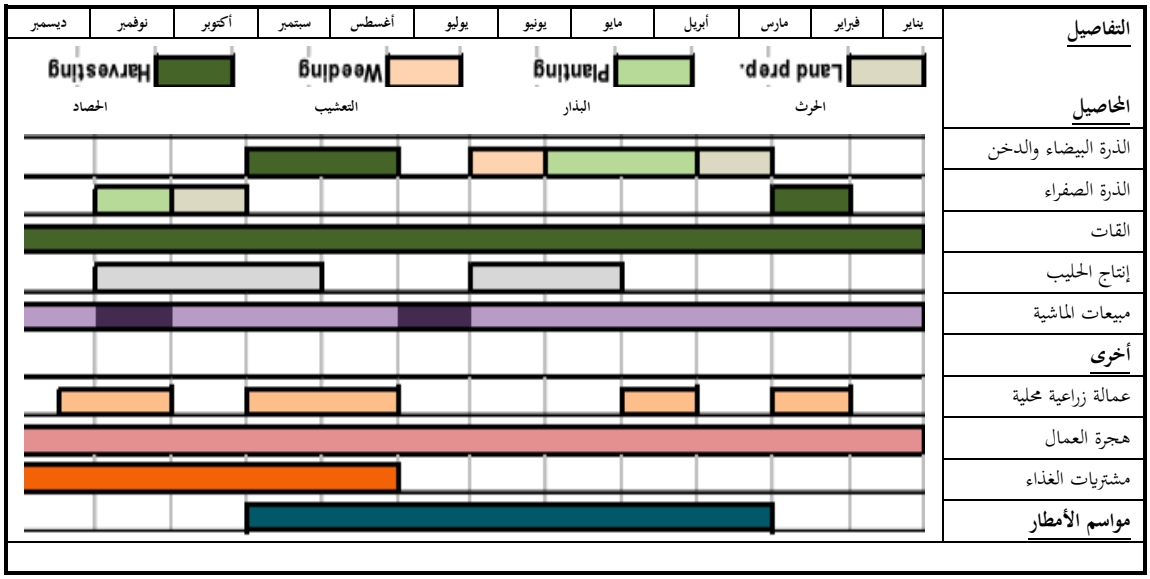

[129] https://www.ircwash.org/sites/default/files/823-YEAL90-7941.pdf

[130] مقابلة مع أحد قيادات المجلس المحلي العاصمة صنعاء. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[131] https://www.ircwash.org/sites/default/files/823-YEAL90-7941.pdf

[132] https://www.ircwash.org/sites/default/files/823-YEAL90-7941.pdf

المنطقة 3: منطقة الهضبة الوسطى والشرقية الزراعية الرعوية

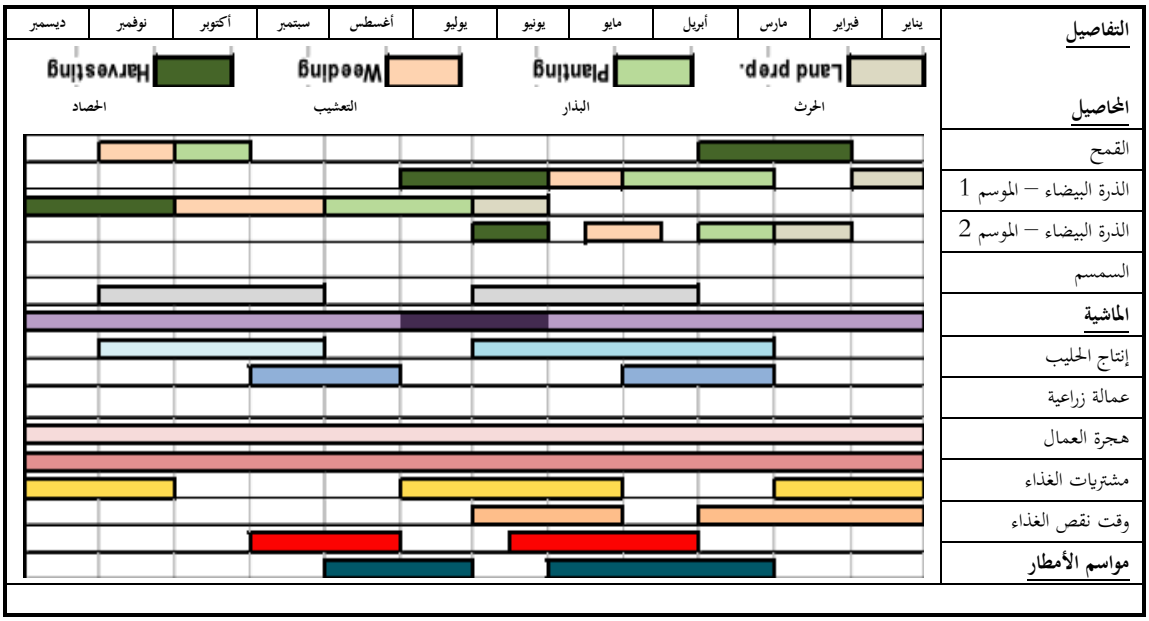

- **التنوع البيولوجي والغابات:** تتضمن غابات المنطقة البيئية للسفوح الجنوبية الغربية في شبه الجزيرة العربية أراضي شجرية مقاومة للجفاف وأراضي شجرية دائمة الخضرة وأراضي عشبية جافة وأراض شجرية. وتنتشر أيضا غابات السنط في المرتفعات المنخفضة. تضم حيوانات البيضاء حيوانات الفهود والبرسيم والبابون وطوب الروك والضباع.[133]
- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق المحمية في هذه المحافظة.
- **التركيبة السكانية:** تبلغ مساحة محافظة البيضاء 9,279 كم2. إجمالي عدد السكان هو 775,404 كما هو في عام 2019م[134] (760,000 شخص كما هو في عام 2017م، عدد المقيمين من الإناث 380,000 و380,001 من الذكور)[135] . يبلغ متوسط حجم الأسرة 6 أفراد[136]. اعتبارًا من عام 2019م، كان عدد النازحين 59,022 شخص نازح و9,837 أسرة نازحة في محافظة البيضاء. حدث النزوح بنسبة 100% في محافظة البيضاء بسبب الصراع، على عكس الكوارث الطبيعية[137]. حيث تم الإبلاغ عن انخفاض في عدد النازحين داخل المحافظة البيضاء[138]. من عام 2019، كان عدد العائدين 13,008 شخص و2,168 أسرة عائدة في محافظة البيضاء [139]
- **التعليم:** في اليمن، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر 54.1 في المائة (73.2 في المائة بين الذكور و 35 في المائة بين الإناث). وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين سن 15 و24 سنة 77 في المائة (92.8 في المائة بين الذكور و 60.6 في المائة بين الإناث). ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فأكثر 13.7 في

[133] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

[134] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[135] توقعات الجهاز المركزي للإحصاء اليمني لعام 2017م بناءً على تعداد عام 2004م، مقتبس من https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[136] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[137] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[138]

[139] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

المائة (25.7 من الذكور و 1.5 من الإناث). عدد السكان الأميون 3,781,361 للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 فأكثر (1,395,248 رجل و 3,386,119 إمراة) وعدد 958,315 للسكان الذين تتراوح أعماهرم بين 15 و24 سنة (150,671 ذكر و 807,644 إنثى).[140] وكانت الهجمات التي تعرض لها التعليم في اليمن واسعة النطاق وشملت هجمات على المدارس والطلاب والمعلمين والاستخدام العسكري للمدارس في الاحتلال وتجنيد الأطفال.[141] فعلى سبيل المثال، تحققت الأمم المتحدة من أنه في 16 ديسمبر 2014م، فجر إنتحاري سيارة مفخخة بالقرب من حافلة مدرسة إبتدائية بالقرب من نقطة تفتيش للحوثيين في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، مما أسفر عن مقتل 9 أطفال على الأقل وإصابة 24 آخرين.[142] وقد أدت هذه الهجمات إلى تقليص فعالية النظام التعليمي وإحجام الآباء عن إرسال أطفالهم إلى المدرسة، أو إرسال الأطفال إلى المدرسة خوفا من الهجوم.[143] ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن القتال في محافظة البيضاء أضر بحوالي 64 مدرسة.[144] وبما أن محافظة البيضاء تقع تحت سيطرة "أنصار الله"، فهي واحدة من المحافظات التي لم يدفع فيها للمعلمون رواتبهم الشهرية.[145] وقد أدى ذلك إلى تعطيل التعليم. وهناك محاولات لإعادة إحياء بعض المدارس في المحافظة من خلال دفع الرسوم حيث يقوم كل طالب بدفع مبلغ شهري صغير مقابل تقديم الخدمات التعليمية، ولكن هذا لم يسفر عن نتائج ملموسة.[146] ووفقا لليونيسيف، لم يتم تنفيذ الدعم النفسي والاجتماعي وأنشطة التوعية بخطر الألغام بالكامل في محافظة البيضاء بسبب القيود المفروضة على الوصول.[147] وكانت المنطقة التي قدمت أقل معدل للالتحاق بالمدارس هي مسورة في محافظة البيضاء (صفر في المائة، بالإضافة إلى "الدريهمي" في الحديدة).[148] أما في بيئة التعلم، فالمدارس تفتقر إلى الكتب المدرسية في محافظة البيضاء.[149] ووفقا لمجموعة القطاعية المعنية بالتعليم في اليمن، لا توجد منظمات دولية في المناطق المتضررة، ولم يتدخل سوى عدد قليل من المنظمات المحلية.[150]

- **الصحة**: تتوفر الخدمات الصحية في المستشفيات والمرافق الصحية العامة بأقل قدرة، وهي مدعومة أساسا من المنظمات الدولية. غير أن هذه الخدمات غير كافية لتلبية إحتياجات السكان المحليين. ويلجأ الكثيرون، لا سيما من يملكون الوسائل المالية، إلى المستشفيات الخاصة والمراكز الصحية للحصول على خدمات الرعاية الصحية.[151] ووفقا لليونيسف، تم تسجيل 43,831 حالة إسهال مائي حاد/كوليرا مع 12 حالة

---

[140] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[141] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[142] معلومات مقدمة من مجيب من الأمم المتحدة، 17 سبتمبر/ 2017. أحمد الحاج، أ.ب، "انتحاريان يقتلان 26 شخصا بينهم 16 طالبا في اليمن"، سان دييغو يونيون تريبيون، 16 ديسمبر 2014. وكالة الصحافة الفرنسية، "انفجار سيارة مفخخة في اليمن يقتل 25 شخصا، بينهم 15 طفلا"، وكالة معن للأنباء، 16 ديسمبر 2014. كريم فهيم، "السيارات المفخخة في اليمن تقتل العشرات، بمن فيهم أطفال المدارس"، نيويورك تايمز، 16 ديسمبر 2014م.
https://www.refworld.org/docid/5be942f926.html#_ftnref2562

[143] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[144] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[145] النشرة الإخبارية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، العدد رقم 30، ديسمبر 2017م الصادر عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي.
https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[146] https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/

[147] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[148] المرجع نفسه.

[149] المرجع نفسه.

[150] المرجع نفسه.

[151] تفشي الكوليرا في اليمن – نشرة معلومات تفاعلية (http://yemen eoc.org/bi/)، بيانات حتى 30 نوفمبر 2019م.
https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

وفاة[152] مرتبطة بها (معدل الوفيات الناجمة عن المرض 0.03 بالمائة) خلال الفترة المشمولة بالتقرير في عام 2019م. وتعتبر محافظة البيضاء (كما هو الحال في محافظتي لحج وصعدة) واحدة من أكثر المحافظات تضررا بالكوليرا.[153] كما تم الإبلاغ عن 78,613 حالة إصابة بالكوليرا و 94 حالة وفاة (معدل الوفيات الناجمة عن المرض 0.12 بالمائة) في محافظة البيضاء في الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[154] وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 14,246 حالة يشتبه في إصابتها بفيروس كورونا (كوفيد-19)/الكوليرا في المحافظات الشمالية إلى جانب حالتي وفاة مرتبطتين بها في اليمن. وفي الأسابيع الثلاثة الأخيرة، تم الإبلاغ عن حالات مشتبه بها على المستوى الوطني، حيث تم الإبلاغ عن 9 بالمائة منها من قبل محافظة البيضاء. وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن 1,396 حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك من المحافظات الشمالية إلى جانب حالة وفاة واحدة مرتبطة بهذا المرض في اليمن. وفي غضون الأسابيع الأربعة الأخيرة، تم الإبلاغ عن حالات مشتبه بها، على الصعيد الوطني، منها 4 في المئة من محافظة البيضاء.[155] وحتى 31 مايو 2021م، أبلغ عن 142 حالة في محافظة البيضاء، و 69 حالة وفاة، و 75 حالة تم شفاؤها.[156] كما اتخذت السلطات اليمنية تدابير وقائية وفحصا صحيا إضافيا للأشخاص الذين يمرون عبر عشر نقاط عبور تستخدم للحركة العامة بين المحافظات الجنوبية والشمالية، وتحديدا في المناطق الواقعة في محافظة البيضاء (وتعز). واعتبارا من 31 مايو 2021م، تم تخفيف هذه القيود وإزالة الفحص الصحي.[157]

- **لمحة عن الفقر**. كانت الخدمات المالية هي الاحتياج الأساسي لمعظم الأسر في منطقة محافظة البيضاء، على عكس المأوى / السكن والغذاء[158]. فيما يتعلق بالوضع الإنساني، هناك ما يقرب من 500,000 شخص، أو ما يقرب من 65 في المائة من السكان، بحاجة إلى المساعدة في محافظة البيضاء. 20 في المائة منهم في حاجة ماسة[159]. وفقًا لمسح ميزانية الأسرة لعام 2014م، بلغ معدل الفقر في البيضاء 39.2%. مع الانكماش الاقتصادي الذي واجهته المحافظة بسبب الحرب، يرجح أن المعدل الحالي أعلى بكثير[160]. اعتبارًا من عام 2017م، كان 39.2 بالمائة من سكان البيضاء، أو 279,228 فردًا، يعيشون في فقر[161]. فقد معظم النازحين مصادر رزقهم، اعتمادًا على ما يقدمه المجتمع المضيف والمنظمات الدولية لهم. يعمل بعض النازحين داخليًا مقابل أجر يومي لكنهم لا يكسبون ما يكفي لتلبية احتياجاتهم. الغذاء متاح في الأسواق، ولكن بسبب ارتفاع تكلفة الغذاء غالبا ما تكون باهظة الثمن. معظم النازحين لم يتلقوا أي مساعدات إنسانية[162]. اعتبارًا من عام 2017م، شمل المحتاجون في محافظة البيضاء 13,494 نازحًا في حاجة تعرف بأنها كارثية، و 13,929 نازحا في حاجة تعرف بأنها بالغة، و10,802 نازحا في حاجة تعرف بأنها شديدة، و8,774 نازحا في حاجة تعرف بأنها مجهدة، و6,525 نازحا في

---

[152] *تفشي الكوليرا في اليمن – نشرة معلومات تفاعلية (http://yemeneoc.org/bi/)، بيانات حتى 30 نوفمبر 2019م.*

[153] *https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf*

[154] *https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf*

[155] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf*

[156] *https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1*

[157] *https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf*

[158] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf*

[159] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[160] *خطة الاستجابة الإنسانية التي وضعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لليمن لعام 2018م. in https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/*

[161] *https://yemenlg.org/governorates/al-baydha/*

[162] *https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf*

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

حاجة تعرف بأنها قليلة. بالنسبة لغير النازحين داخليًا في محافظة البيضاء، هناك 164,535 شخصًا في حاجة تعرف بانها كارثية، و172,231 شخصًا في حاجة تعرف بانها بالغة، و 168,752 شخصًا في حاجة تعرف بانها شديدة ماسة، و139,236 شخصًا في حالة تعرف بانها مجهدة، و 96,830 شخصًا في حاجة تعرف بانها قليلة[163].

- **الأمن الغذائي**: وفقا لتحليل حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد لتصنيف الأمن الغذائي المرحلي المتكامل الذي أجري في أكتوبر 2020م – يونيو 2021م، بلغ عدد السكان 775,404 نسمة، و 196,000 شخص في المرحلة 1 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الأدنى)، و 241,000 في المرحلة 2 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (مجهدة)، و 245,500 في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أزمة)، و 94,500 في المرحلة 4 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (طوارئ) ولا شيء في المرحلة 5 (الكارثة) التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ويدخل 44 في المائة من السكان (340,500 نسمة) في المرحلة 3 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[164]
- **حالات عمل الأطفال والشباب**: يتزايد انتشار عمل الأطفال مع تزايد نسبة إنتاج القات. وغالبا ما يعمل الأطفال في حقول القات كعمال زراعيين ويمكن أن يتعرضوا لمبيدات حشرية خطرة ومعدات زراعية خطيرة وأجبروا على حمل أحمال ثقيلة.[165]
- **الحماية الاجتماعية**: يتميز برنامج مشروع الحوالات النقدية الطارئة برنامج للبنك الدولي/اليونيسيف للأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمساعدة العينية لبرنامج الأغذية العالمي بأعلى عدد من المستفيدين في محافظة البيضاء (أكثر قليلا من 50,000 وأقل قليلا من 50,000 على التوالي).[166]

محافظة الضالع:

- **الموقع والتضاريس**: محافظة الضالع واحدة المحافظات اليمنية التي تأسست بعد الوحدة اليمنية عام 1990م. وتقع بين محافظي إب ولحج في الجزء الجنوبي الأوسط من الجمهورية اليمنية، وتبعد عن العاصمة صنعاء بحوالي 250 كيلومترا. وتقسم إداريا إلى تسع مديريات، ومدينة الضالع هي عاصمة المحافظة.[167] وتقع محافظة الضالع في مرتفعات جبال السروات وفيها إرتفاعات منخفضة نسبيا بالمقارنة مع المناطق الأخرى من السلسلة الجبلية. صخور الطبقة السفلى من شبه الجزيرة العربية، وهي صخور ما قبل الكمبري، مرئية بشكل مباشر في أجزاء من الضالع بسبب التجوية الشديدة والتآكل في قمم الجبال، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الإرتفاع وتعرض صخور ما قبل الكمبري في المنطقة. كما أن المعادن مثل التالك منتشرة في الضالع وتستخدم في الإنتاج الصناعي. كما توجد ينابيع ساخنة في المحافظة.[168]
- **المناخ والأحوال الجوية**: محافظة الضالع يسودها ثلاثة مناخات رئيسية تشمل المناخ الحار شبه القاحل والمناخ الصحراوي الحار والمناخ البارد شبه القاحل. ويتراوح متوسط درجات الحرارة بين 17.5 درجة مئوية في يناير و 25.9 درجة مئوية في يوليو. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 469 ملم، علما بأن أقل كمية من هطول الأمطار تكون في شهري نوفمبر وديسمبر حيث بلغت 7 ملم لكل منهما، كما بلغت أعلى كمية من هطول الأمطار التي حدثت في أغسطس 136 ملم. تتراوح نسبة الرطوبة بين 47 في المئة في حزيران و 66 في المئة في كانون الثاني. ويبلغ متوسط أيام الأمطار السنوية 81 يوما، ويحدث يوم واحد في نوفمبر وديسمبر في كل منهما و 19 يوما في أغسطس.[169]

---

[163] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

[164] https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

[165] https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

[166] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen

[167] https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[168] https://edepot.wur.nl/493427

[169] https://en.climate-data.org/asia/yemen/ad-dali-governorate-2047/r/july-7/

- **جودة التربة:** التربة في محافظة الضالع ثقيلة باليورانيوم والمكونات الإشعاعية الطبيعية، وتحديدا حول مديرية جبن. وقد لا تؤثر هذه التربة على نمو النباتات ولكنها قد تضر بالبشر والمواشي.[170]

- **إستعمال الارض:** تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي لمعظم سكان المحافظة، حيث تعد البن من أهم المحاصيل الزراعية في المحافظة. وتحتوي المحافظة أيضا على بعض الترسبات المعدنية ومنها التلك الذي يستخدم في تصنيع الورق والدهانات ومواد التجميل ومبيدات الآفات وغيرها.[171]

- **الموارد المائية:** لم يحصل ما يقرب من 70 بالمائة من الأسر على مياه شرب نظيفة حتى 2017/2016 – وهو عدد من المرجح أن يكون قد زاد.[172] ويقوم مشروع مياه هجار بإمداد سكان بلدة الضالع بالمياه، لكن هذا المشروع تأخر كثيرا، حتى قبل الحرب. وقد انقطعت إمدادات المياه ويعتمد السكان الآن على صهاريج المياه في تزويدهم بها. وقد تم مؤخرا تأهيل عدد من الآبار والمضخات والخطوط الرئيسية في المدينة، وتحاول السلطة المحلية استكمال تأهيل شبكة التوزيع. وتدعم هذا الجهد منظمة أوكسفام ومنظمة الإغاثة الكويتية. وبالنسبة لشبكة الصرف الصحى في المدينة فانها تغطى 65 في المائة فقط من السكان. تجمع مياه الصرف الصحي في محطة معالجة. وفي الآونة الأخيرة، تم إستئجار قطعة من الأرض لتصريف التدفقات الفائضة من محطة المعالجة. ويجري التنسيق مع منظمة ميرسي كوربس في محاولة لمعالجة هذه المشكلة.[173]

- **نظام الري:** يعد إستخراج المياه الجوفية والري بمياه الجريان السطحي من الأمور الشائعة في الضالع. غير أن ندرة المياه، وانخفاض مناسيب المياه، وزيادة تكاليف الوقود أثرت على قدرة السكان في محافظة الضالع على الحصول على المياه اللازمة للري.[174]

- **المناطق الزراعية والبيئية:** تقع الضالع في المنطقة المدارية من المنطقة المدارية الافريقية والسفوح الجنوبية الغربية من المنطقة العربية التي تحتوي على سفوح السافانا، فضلا عن الصحراء ومنطقة الشجيرات الخشبية. وكثير من المواطن الطبيعية (الموائل) في هذه المنطقة سريعة الزوال، بمعنى أن المواطن تأتي وتذهب بالمواسم وأنماط الطقس. على سبيل المثال، يمكن إعتبار المياه التي تمر عبر الوديان عابرة، وتكون المياه موجود فقط عند هطول المطر. كما يمكن أن تكون تجمعات الحيوانات والنباتات سريعة الزوال في هذه المنطقة، فتختفي عندما تكون الظروف جافة وتبدو مزدهرة عندما يأتي المطر.[175] وتتميز الضالع بأنها مناطق لزراعة القات والحبوب وتربية الأعلاف والماشية في المرتفعات الغربية والوسطى ومناطق كسب العيش زراعة الذرة البيضاء والدخن والذرة الصفراء في المرتفعات الغربية والوسطى كمحصول أساسي بينما يزرع القات كمحصول نقدي وتزرع بعض الحبوب كعلف. وتشكل الماشية مثل الأغنام والماعز والماشية مصدرا هاما لكسب الرزق. يذكر أن القات يباع محليا لتجار يقومون بتوزيعه على أكبر المراكز التجارية محليا وفي في السعودية.[176]

المنطقة 13: القمح والذرة البيضاء والقات والماشية في المناطق الغربية والوسطى

---

[170] https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[171] https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[172] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[173] مقابلة مع أحد قادة المكتب التنفيذي، ذمار. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[174] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Humanitarian%20Update%20%2310_FINAL%2031%20July.pdf

[175] https://web.archive.org/web/20120425205057/http://wwf.panda.org/about_our_earth/ecoregions/about/habitat_types/selecting_terrestrial_ecoregions/habitat13.cfm

[176] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

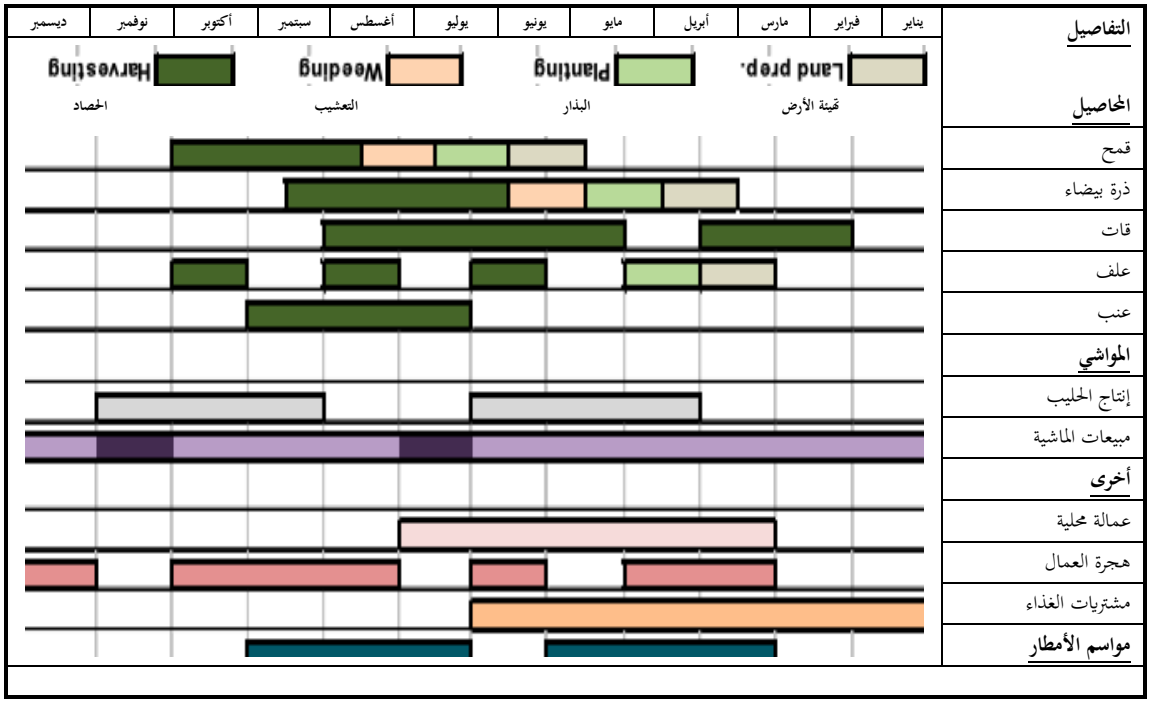

المنطقة 10: القات والحبوب والعلف والماشية في المرتفعات الغربية والوسطى

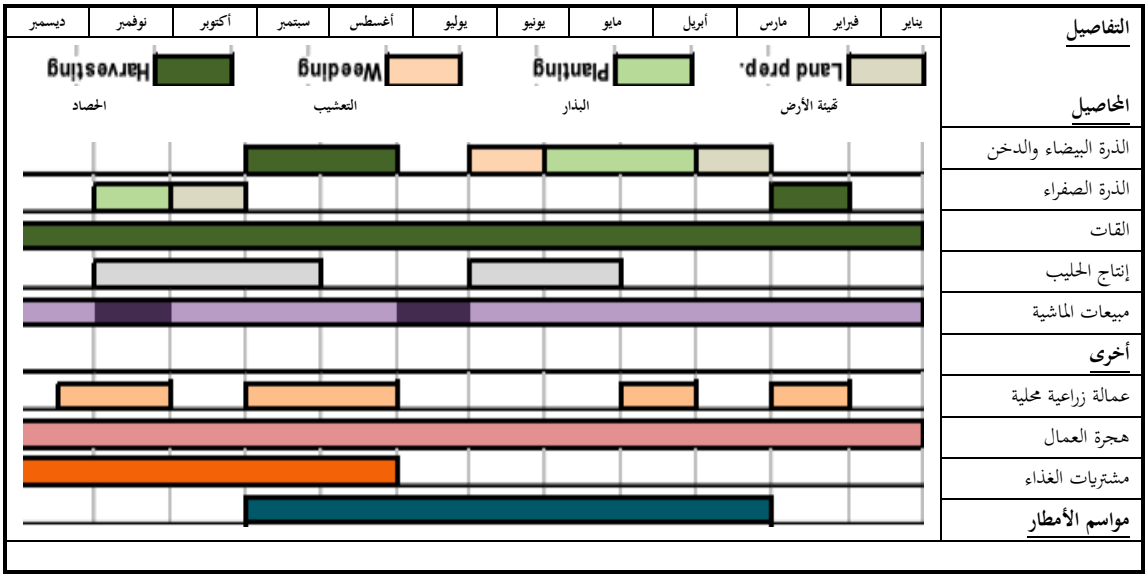

- **التنوع البيولوجي والغابات:** غابات السفوح الجنوبية الغربية من المنطقة العربية الممتدة على سفوح السافانا، فضلا عن الصحراء والمنطقة الإحيائية الشجرية هي أراض خشبية مقاومة للجفاف ومستنقعات دائمة الخضرة. كما تنتشر أيضا الشجيرات والأراضي العشبية المقاومة للجفاف. تشمل الحيوانات الفهود، وكاراكال والبابون والوبر أو الوشق الصخري والضباع. وتمثل الماشية أكبر تهديد للغابات والتنوع البيولوجي في الضالع من الرعي الجائر.[177]
- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في هذه المحافظة.

[177] *https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321*

- **التركيبة السكانية**: تبلغ مساحة محافظة الضالع 4,098 كم2. ويبلغ عدد سكانها 779,656 نسمة حتى عام 2019م[178] (720,000 نسمة حتى عام 2017م، 344,001 إناث و 376,001 ذكور).[179] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[180] وحتى عام 2019م، كان 33,306 شخص نازح و 551 أسرة نازحة في محافظة الضالع. وحدث ما يقرب من 100 بالمائة من النزوح في محافظة الضالع بسبب النزاع في مقابل الكوارث الطبيعية.[181] وقد تم الإبلاغ عن زيادة في عدد النازحين داخل المحافظة في الضالع.[182] وحتى عام 2019م، كان هناك 33,792 عائدا و 5,632 أسرة عائدة في محافظة الضالع.[183]

- **التعليم**: في اليمن، يبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عاما فأكثر 54.1 في المائة (73.2 في المائة بين الذكور و 35 في المائة بين الإناث). وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين سن 15 و 24 سنة 77 في المائة (92.8 في المائة بين الذكور و 60.6 في المائة بين الإناث). ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 65 عاما فأكثر 13.7 في المائة (25.7 من الذكور و 1.5 من الإناث). عدد السكان الأميون 3,781,361 للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 فأكثر (1,395,248 رجل و 3,386,119 إمراة) وعدد 958,315 للسكان الذين تتراوح أعماهرم بين 15 و24 سنة (150,671 ذكر و 807,644 إنثى).[184]

- التعليم مستقر بشكل عام، ولا يزال مستمرا في المدارس التي تركها القتال دون تغيير، ولكن تم تعطيله بسبب النزوح والدمار في أماكن أخرى. كما تضررت 83 مدرسة من جراء الحرب.[185] وقد تم إصلاح العديد من المدارس التي تضررت بسبب القتال، ولكن بشكل عام، تعاني المحافظة من إزدحام شديد في الفصول الدراسية بسبب فقدان المرافق إلى جانب النزوح المستمر.[186]

- **الصحة**: كانت هناك محاولات لتقديم الخدمات الأساسية في الضالع ، لكن هذا نجح في أحسن الأحوال في توفير الحد الأدنى بسبب نقص الأموال وتدمير البنية التحتية والقتال المستمر. فالخدمات الصحية مثلا يقدمها المستشفى العام الرئيسي في مدينة الضالع، وعدد من المستشفيات والمراكز الصحية في المديريات التي تدعمها الحكومة المركزية والسلطة المحلية وبعض المانحين الدوليين. غير أن الخدمات المقدمة لا تلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان الذين بسبب النزوح الداخلي وما يرتبط به من إزدحام وسوء تغذية. وقد قامت الحكومة مؤخرا ببناء مستشفى جديد في المحافظة، ولا تزال الجهود مستمرة لتزويده وتشغيله بالتعاون مع الجهات المانحة.[187] وبحسب التقارير، تم الإبلاغ عن 60,058 حالة إصابة بالكوليرا و 112 حالة وفاة (معدل الوفيات الناجمة عن المرض 0.19 بالمائة) في محافظة الضالع خلال الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[188] وحتى 31 مايو 2021م، تم الإبلاغ عن 217 حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في محافظة الضالع و 43 حالة وفاة و 29 حالة شفاء.[189]

---

[178] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[179] توقعات الجهاز الإحصائي المركزي اليمني لعام 2017 استنادا إلى تعداد عام 2004م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[180] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[181] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[182] المرجع نفسه.

[183] المرجع نفسه.

[184] http://uis.unesco.org/en/country/ye?theme=education-and-literacy

[185] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن لعام 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[186] مقابلة مع أحد قادة المكتب التنفيذي، الضالع. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[187] مقابلة مع أحد قادة المكتب التنفيذي، الضالع. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

[188] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[189] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf

- **لمحة عن الفقر**: وفقا لمسح ميزانية الأسر لعام 2014م، بلغ معدل الفقر في الضالع 59.8 في المائة. وفي ضوء التدهور الاقتصادي والنزوح على نطاق واسع والخط الأمامي للنزاع الذي يمتد عبر المحافظة، فإن هذا المعدل قد زاد بشكل مضاعف بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية.[190] ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م، هناك ما يقرب من 500 ألف شخص، أو حوالي 70 بالمائة من سكان المحافظة، بحاجة إلى المساعدة؛ 53 في المئة منهم في حاجة ماسة.[191] وحتى عام 2017، كان 59.8 بالمائة من سكان الضالع، أو 391,412 يعانون من الفقر.[192] وحتى عام 2017م، شمل المحتاجون في محافظة الضالع 54,792 نازحا داخليا في حاجة تعرف بأنها كارثية، و 45,229 شخص في حاجة تعرف بأنها بالغة، و 28,901 في حاجة للمساعدة تعرف بأنها شديدة، و 17,858 شخص في حاجة للمساعدة تعرف بأنها مجهدة، و 15,199 شخص في حاجة تعرف بأنها قليلة. وفيما يتعلق بغير المشردين داخليا في الضالع، هناك 82,124 شخص في حاجة تعرف بأنها كارثية، و 222,192 شخص في حاجة تعرف بأنها بالغة، و 156,238 شخص في حاجة تعرف بأنها شديدة، و 107,027 في حاجة تعرف بأنها مجهدة، و 88,949 شخص في حاجة ماسة.[193]

- **الأمن الغذائي**: شهدت محافظة الضالع انتشارا "مرتفعا جدا" (40 في ≤ المئة) من عدم كفاية الاستهلاك الغذائي خلال مارس 2021م (57 في المئة).[194] وكان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في الضالع، مقارنة بالمأوى/السكن والخدمات المالية.[195] وفقا لتحليل حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من أكتوبر 2020م إلى يونيو 2021م، يوجد في سكان محافظة الضالع البالغ 779,656 نسمة، 180,00 يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويصنفون ضمان المرحلة 1 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (دنيا)، و 211,500 نسمة في المرحلة 2 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (إجهاد)، و 253,000 نسمة في المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أزمة)، و 134,000 نسمة في المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (طوارئ) ولا شيء في المرحلة 5 (الكارثة). وتقع 50 في المائة من السكان (387,000 نسمة) ضمن تصنيف المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[196]

- **حالات عمالة الأطفال والشباب**: تحدث عمالة الأطفال المتعلقة بالقات أيضا في محافظة الضالع. ويتزايد الإقبال على إنتاج القات في اليمن بسبب القيمة السوقية العالية. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى قوة عاملة للعمل في حقول القات التي ينتهي بها الأمر في بعض الأحيان إلى أن تكون أطفالا. فالأطفال الذين يعملون في حقول القات يمكن أن يتعرضوا لمعدات زراعية ومبيدات حشرية خطرة ويمكن أن يشكلوا عادة استهلاك القات بأنفسهم.[197،198]

- **الحماية الاجتماعية**: يهدف مشروع الحماية الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف في 13 محافظة من أكثر المحافظات اليمنية ضعفا، ومنها محافظة الضالع.[199]

---

190 https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

191 https://yemenlg.org/governorates/al-dhalea/

192 https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

193 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

194 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

195 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

196 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

197 https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

198 https://www.dol.gov/sites/dolgov/files/ILAB/pdf_override/Yemen_ACCESSPLUS_CLOSED_0.pdf

199 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf

ويتميز برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي/اليونيسيف للأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية وبرنامج المساعدة العينية لبرنامج الأغذية العالمي بأعلى عدد من المستفيدين في محافظة الضالع (أقل بقليل من 50,000 وأكثر قليلا من 50,000 على التوالي).[200]

محافظة الحديدة:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة الحديدة في أقصى غرب الجمهورية اليمنية على ساحل البحر الأحمر. وتقع على بعد 226 كيلومترا غرب العاصمة صنعاء. وتقسم المحافظة إداريا إلى 26 مديرية، ومدينة الحديدة هي عاصمة المحافظة.[201] محافظة الحديدة هي جزء من منطقة تهامة، والسهل الساحلي الذي يمتد على طول الساحل الغربي لليمن والمملكة العربية السعودية، على طول البحر الأحمر.[202] وتتكون محافظة الحديدة عموما من سهل منسبط قليل الانحدار. وتتألف تضاريس الحديدة من مراوح طمبية وترسبات سهول طمبية. توجد مراوح طمبية في قعر الجبال ويسببها تدفق الماء إلى أسفل المنحدرات الجبلية وترسيب الرواسب في القعر، وتوجد مراوح طمبية في شرق الحديدة عند قاعدة جبال السروات. تتكون السهول الغرينية في مساحات واسعة ومنبسطة، وتتكون من ترسب الرواسب من المرتفعات خلال تدفقات المياه. كما توجد الكثبان الرملية في الحديدة حيث الأرض مسطحة ومستوية. ويعتقد ان الرمل الذي يشكل الكثبان يأتي من أحواض الوادي.[203]
- **المناخ والأحوال الجوية:** تتمتع محافظة الحديدة بمناخ حار وحيوي. ويبلغ متوسط درجات الحرارة في شهر يناير، وهو أبرد شهر في العام، 30 درجة مئوية، فيما يبلغ متوسط درجات الحرارة في شهر يوليو، وهو أشد شهور السنة حرارة، حيث يبلغ 39 درجة مئوية، وحيث ينخفض 27 درجة مئوية. أما في الحديدة، فيبدو معدل هطول الأمطار بطيئا بمعدل 11 يوما في السنة، حيث لا يبلغ معدل هطول الأمطار سوى صفر يوم في شهر ديسمبر، بينما يصل المعدل إلى 4.9 يوم في شهر يوليو.[204]
- **جودة التربة:** تتميز تربة الحديدة بارتفاع مستاوي في الحرارة وجافة.[205] تعد تربة الأملاح فائقة الحرارة أكثر أنواع التربة حرارة على وجه الأرض ودرجة حرارتها تزيد عن 22 درجة مئوية.[206] وتتسم التربة الحجرية بالحرارة والجافة وتظهر في المناخات الجافة. ويعد الري مطلوب في التربة الجافة لإنتاج المحاصيل.[207،208]
- **إستعمال الارض:** تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في محافظة الحديدة. يذكر أن المحافظة هي أكبر منتج زراعي في البلاد وتمثل أكثر من ربع الإنتاج الزراعي. وأهم المحاصيل التي تنتج في الحديدة هي الخضراوات والفواكه والعلف. ويعد ميناء الحديدة بجانب ميناء عدن أحد الموانئ التجارية الرئيسية في البلاد. ومن أهم المعادن الموجودة في المحافظة الجرانيت والرمل الأسود والأصباغ والسيراميك والملح الصخري والجبس وبعض المعادن الطينية الأخرى.[209]
- **الموارد المائية:** على غرار الكثير من مناطق اليمن، تعاني الحديدة من شح المياه. وتأتي معظم المياه في المحافظة من إمدادات المياه الجوفية ويتم الوصول إليها من خلال الآبار وحفر الآبار والآبار الحرفية والآبار المحمية اليدوية الصنع والآبار غير المحمية اليدوية الصنع والينابيع غير المحمية

---

[200] *https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen*

[201] *https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

[202] *https://www.britannica.com/place/Tihamat-al-Yaman*

[203] *https://edepot.wur.nl/493427*

[204] *https://www.meteoblue.com/en/weather/historyclimate/climatemodelled/al-hudaydah_yemen_79415*

[205] *https://edepot.wur.nl/493427*

[206] *https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11*

[207] *https://lawr.ucdavis.edu/classes/ssc120/acrobats/smr.pdf*

[208] *http://www.soilinfo.psu.edu/index.cgi?soil_clim&information&general&taxonomy_defs&soil_moist_regimes&classes&aridic*

[209] *https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

وشبكات المياه الجارية. وتشمل العوائق الرئيسية التي تحول دون الحصول على المياه استنفاد مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية للمياه بسبب النزاع، وزيادة السكان بسبب تدفق المشردين داخليا، وعدم وجود حقوق وقوانين لتخصيص المياه وتلويث موارد المياه التي يمكن أن تؤدي إلى المرض. تتراوح جودة مياه الحديدة من النظيف إلى المالح و / أو العكر بسبب إرتفاع نسبة الكالسيت.[210] أما بالنسبة لمياه الشرب، فقد حصل 88 بالمائة من الأسر في محافظة الحديدة على مياه الشرب في العام 2017/2016،[211] وقد انخفضت هذه النسبة بشكل حاد بسبب التصعيد العسكري خلال العام 2018م. كما يعمل المانحون مع المؤسسات المحلية لدعم معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة تأهيل جمع المياه العادمة، ونقل المياه عن طريق الصهاريج، وتركيب خزانات المياه للوصول إلى الجمهور، وبناء مراحيض الطوارئ، وتوزيع لوازم النظافة الصحية ومواد تنقية المياه على الأسر النازحة في محافظة الحديدة.[212] ووفقا لمنظمة اليونيسف، تم توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الطارئة لعدد 120,000 نازح في محافظات حجة والحديدة وإب وذمار وعمران، بالإضافة إلى تركيب وحدات ضخ تعمل بالطاقة الشمسية في 56 موقعا. ومن هذه المساعدة، تمكن 120,000 شخص في المناطق الريفية من تحسين فرص الحصول على إمدادات المياه، دون الاعتماد على الوقود.[213]

- **نظام الري:** تعتمد الحديدة على الري بمياه الوادي واستخراج المياه الجوفية لري المحاصيل. وتفرض الزراعة الكثير من الضغط على إمدادات مياه الحديدة غير المستقرة بالفعل، ويمكن أن تستهلك ما يصل إلى 90 بالمائة من المياه المستخدمة.[214]
- **المناطق الزراعية والبيئية:** تقع الحديدة في المنطقة المدارية الإفريقية ومنطقة الضباب الساحلي بشبه الجزيرة العربية وهي منطقة بيئية ذات ضباب صحراوي. وتوجد هذه المنطقة البيئية في شبه الجزيرة العربية على طول الساحل الغربي والجنوبي وتمتاز بارتفاع الرطوبة في الصيف، نتيجة لموسم الخريف.[215] وتتميز المحافظة بمناطق الصيد الساحلي والجزري الأكبر في اليمن ومنطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والماشية في السهول الساحلية الغربية ومناطق كسب العيش زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضروات والفاكهه والماشية في الوديان الغربية والوسطى. تشمل منطقة الصيد الساحلية والجزرية اليمنية الكبرى جميع ساحل اليمن. وفي هذه المنطقة، تعتمد سبل كسب العيش على الصيد لتلبية الاحتياجات الغذائية والنقدية. كما أن تربية الماشية، لتكملة الصيد، أمر شائع في هذه المنطقة. وتعتمد المجتمعات المحلية في منطقة الوادي الذرة في الغرب والوسط، والطحلب والخضار والفواكه والماشية على الذرة الصفراء والذرة الدخانية والخضروات كغذاء ومحاصيل نقدية. تعتمد المحاصيل في هذه المنطقة على الري في الوادي. وتربية الماشية ضرورية لتكملة إنتاج المحاصيل. وفي منطقة سرغوم السرغوم الساحلي الغربي ومنطقة الماشية، يزرع الذرة الصفراء والدخن كغذاء ومحاصيل نقدية، بينما ينتج القطن كمحصول نقدي.[216]

المنطقة 7: الذرة الصفراء الساحلي الغربي والدخن والماشية

---

210 https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/WASH%20cluster_Needs_Assessment_Amran_Hajjah_Hudaydah_Raymah_Oct2012.pdf

211 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

212 اليونيسيف، تقرير عن الحالة الإنسانية في اليمن، أكتوبر 2018، ص. 5-7. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

213 https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

214 https://web.archive.org/web/20100308064354/http://www.nationalgeographic.com/wildworld/profiles/terrestrial/at/at1302.html

215 https://web.archive.org/web/20100308064354/http://www.nationalgeographic.com/wildworld/profiles/terrestrial/at/at1302.html

216 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

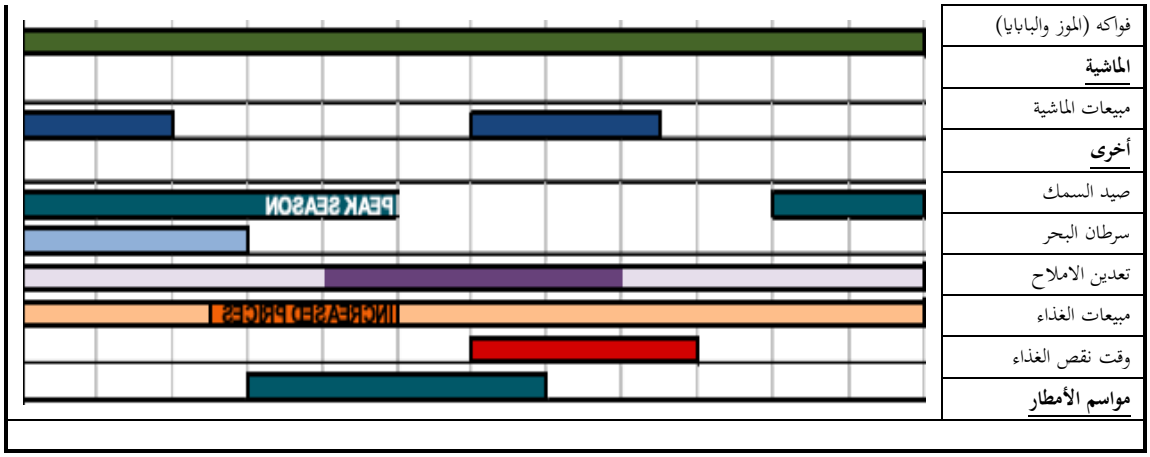

المنطقة 14: السهل الساحلي الغربي الذرة البيضاء والدخن والماشية

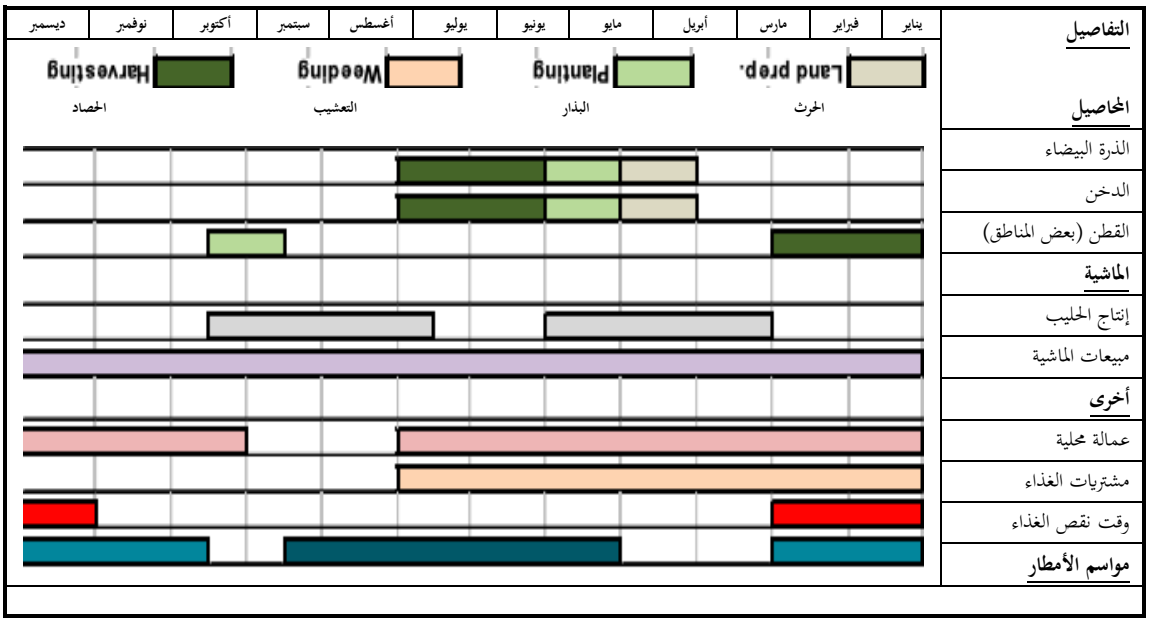

المنطقة 11: الوادي الغربي والمركزي الذرة البيضاء والدخن والخضروات والفواكه والماشية

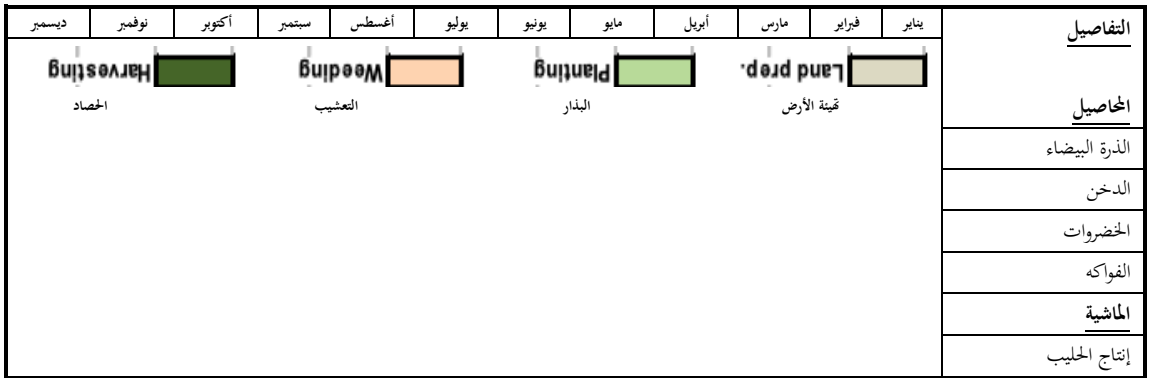

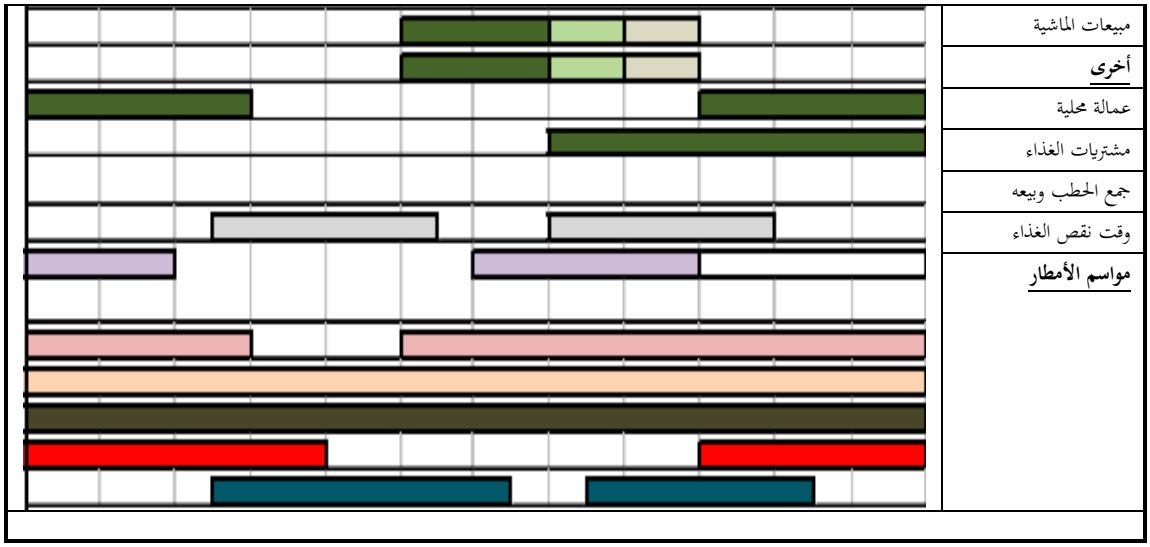

- **التنوع البيولوجي والغابات:** تتألف غابات الضباب الساحلي في شبه الجزيرة العربية من غابات أكاسيا الكثيفة في مناطق الضباب. وعلى الرغم من أن الأمطار قليلة في هذه المحافظة، إلا أن الضباب يساعد على توفير الرطوبة ويدعم مجتمع النبات المزدهر. كما ان المراعي والشجيرات شائعة في هذه المنطقة. ويمكن العثور في الحديدة على المها العربية، والأيبيكس النوبية، والذئب العربي، والضبع المخطط، والغزال العربي وأنتيلوبي الماعز.[217]

- **المناطق المحمية:** تحتضن محافظة الحديدة محمية برع المعتمدة التي اعتمدتها منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو. وقد سميت المحمية باسم جرف الجرانيت، جبل برع. تقع المحمية في منطقة جبلية موطن الأنواع النباتية المتوطنة النادرة والضعيفة. ويمكن العثور هنا على عدد كبير من أنواع الطيور والزواحف مثل السلاحف المائية العذبة وسحلية المراقبة اليمنية. ولا تزال نظم الحراجة الزراعية التقليدية تمارس في هذه المنطقة.[220،219،218] الحديدة هي أيضا موطن حديقة رأس عيسى البحرية، الواقعة بالقرب من ميناء رأس عيسى وخط أنابيب رأس عيسى للنفط.[222،221]

---

[217] https://web.archive.org/web/20100308064354/http://www.nationalgeographic.com/wildworld/profiles/terrestrial/at/at1302.html

[218] http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/environment/ecological-sciences/biosphere-reserves/arab-states/yemen/bura-a/

[219] https://en.unesco.org/silkroad/silk-road-themes/biosphere-reserve/buraa

[220] https://www.google.com/maps/place/Jabal+Bura/@14.9562857,43.1093446,9z/data=!4m13!1m7!3m6!1s0x160525d93392cd3b:0x73878d34a668b264!2sAl+Hudaydah+Governorate,+Yemen!3b1!8m2!3d15.3053072!4d43.0194897!3m4!1s0x16048cc73a954cb9:0xa00b7fc74d6922eb!8m2!3d14.9510873!4d43.497448

[221] https://www.protectedplanet.net/17188

[222] https://www.findaport.com/port-of-ras-isa-marine-terminal

- **التركيبة السكانية**: تبلغ مساحة محافظة الحديدة 13,249 كم^2، وعدد سكانها 2,985,122 نسمة حتى عام 2019م[223] (3,189,000 نسمة حتى 2017م، 1,549,000 إناث و 1,640,000 إناث).[224] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[225] وبين الفترة يونيو وديسمبر 2018ن، شهدت الحديدة (511,314 فردا) (وكذلك 157 157,122 فردا في حجة) مستويات عالية من النزوح بسبب النزاع على طول الساحل الغربي. وقد أدى القتال في الحديدة إلى تفاقم الوضع الإنساني في المحافظة وإلى نزوح جماعي. فبين يونيو وأكتوبر 2018م، أجبر ما يقرب من 425 ألف شخص على الفرار من منازلهم. ومنذ بداية الحرب، قتل حوالي 10,000 شخص في الحديدة،[226] وفي يناير 2019م، وصل عدد النازحين إلى ما يقرب من مليون شخص.[227] وحتى 2019م، بلغ عدد النازحين داخليا في الحديدة 60,382 شخص نازح داخليا. وكان النزوح في محافظة الحديدة ناجم 100% عن الصرح في مقابل الكوارث الطبيعية.[228] وقد تم الإبلاغ عن زيادة في عدد النازحين داخل المحافظة.[229] وفي عام 2019م، كان هناك 24,660 عائدا فرديا و 4,110 أسرة عائدة في الحديدة.[230]

- **التعليم**: في الحديدة، أغلقت ثلث المدارس بسبب القتال[231]، وفي أسوأ المناطق لا يستطيع سوى طالب واحد من كل ثلاثة متابعة الدراسة، بينما لا يوجد سوى أقل من ربع المعلمين في المدارس.[232] وكانت المنطقة التي قدمت أقل معدل للالتحاق بالمدارس في اليمن هي الدريهمي في الحديدة (0 في المائة كما هو الحال في مسورة في البيضاء).[233] ويتمثل تحد التعليم الابتدائي في الحديدة في عدم دفع رواتب المدرسين، حيث لم يتم دفع 51 بالمائة من رواتب المدرسين منذ عام 2016[234]، على الرغم من إستئناف دفع بعض رواتب المدرسين في عام 2019م.[235] إن دعم حوافز المعلمين هو أكثر الاحتياجات أهمية وإلحاحا للعام الدراسي المقبل. إن حصول الأطفال على التعليم معرض للخطر بسبب عدم دفع رواتبهم لأكثر من عامين. ويؤثر هذا تأثيرا خطيرا على المدارس وأداء المدرسين والوصول إلى التعليم. وواصلت اليونيسيف تقديم الحوافز النقدية للمعلمين الذين لا يتلقون رواتبهم. وبالاضافة إلى ذلك ، تضررت 21 مدرسة على الاقل بسبب الحرب.[236] وقد أدى ذلك إلى تعطيل التعليم. وتخشى العديد من الأسر من إرسال أطفالها إلى المدارس لأسباب أمنية، كما أدى تشريد العديد من

---

[223] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[224] *توقعات الجهاز الإحصائي المركزي اليمني لعام 2017 استنادا إلى تعداد عام 2004م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

[225] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf*

[226] *https://www.acleddata.com/2019/06/18/yemen-snapshots-2015-2019/, cited in https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

[227] *منظمة الصحة العالمية، تقرير الحالة: ديسمبر 2018 ويناير 2019، النزاع في اليمن، ص 2. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

[228] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[229] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf*

[230] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[231] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf*

[232] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf*

[233] *المرجع نفسه.*

[234] *المرجع نفسه.*

[235] *قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن النشرة الإخبارية، العدد رقم 30، ديسمبر 2017م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

[236] *مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018). https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/*

المعلمين من المدينة إلى مناطق أخرى إلى نقص في الموظفين.[237] منذ إتفاق ستوكهولم، ساهم تراجع الوضع العسكري واستئناف حكومة هادي دفع رواتب المدرسين في المحافظة، في العودة التدريجية إلى العمليات الطبيعية.[238]

- **الصحة:** أغلقت أحد عشر مرفقا صحيا في المحافظة، كما غادرت أعداد كبيرة من الأطباء المحافظة بسبب نقص الرواتب وتدهور الوضع الأمني. وحتى المرافق الصحية العاملة التي تعمل اسميا بأقل قدرة.[239] تعتمد الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية أساسا على الدعم المقدم من المنظمات المانحة.[240]
- تم تطعيم نحو 58,639 طفلا دون سن الواحدة ضد أمراض الطفولة الرئيسية، في حين تطعيم 21,523 امرأة تتراوح أعمارهن بين 14 و 59 عاما ضد التيتانوس والدفتيريا خلال الجولة الثالثة من أنشطة التوعية المتكاملة التي أجريت في الحديدة.[241] تم الإبلاغ عن وجود 295,001 حالة إصابة بالكوليرا و380 حالة وفاة بسببها (معدل الوفاة الناجم عن المرض 0.13 بالمائة) في الحديدة في الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[242] وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 14246 حالة يشتبه في إصابتها بفيروس كورونا (كوفيد-19)/الكوليرا في المحافظات الشمالية إلى جانب حالتي وفاة مرتبطتين بها في اليمن. وخلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة التي شهدت انتشار الوباء، تم الإبلاغ عن حالات مشتبه بها على المستوى الوطني، حيث تم الإبلاغ عن 17 بالمائة منها من محافظة الحديدة. وخلال الفترة 20 أكتوبر إلى 10 نوفمبر 2019م بحسب منظمة اليونيسف، تم الإبلاغ عن 26 حالة وفاة مرتبطة بحمى الضنك من الحديدة (وكذلك محافظتي تعز وحجة).[243] وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن 1,396 حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك من المحافظات الشمالية إلى جانب حالة وفاة واحدة مرتبطة بهذا المرض في اليمن.[244] وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة البالغين والأطفال الذين يعانون من اضطرابات عصبية ومن الاكتئاب مرتفعة للغاية: 100 بالمائة للكبار والأطفال على حد سواء في مديرية الدريدة و 96 بالمائة و 98 بالمائة على التوالي في مديرية الزيدية.[245] وحتى 24 مايو 2021م، لم تكن محافظة الحديدة قد تأثرت بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).[246]
- **لمحة عن الفقر:** وفقا لمسح ميزانية الأسر لعام 2014م، كان 58.1 بالمائة من سكان المحافظة تحت عتبة الفقر. وبما أن الحديدة كانت مسرحا لقتال عنيف ونزح منها مئات الآلاف، فقد أزداد هذا المعدل بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية من الحرب. وتشير التقديرات الحالية إلى أن معدل الفقر ربما بلغ ما بين 80 و 90 بالمائة في المحافظة.[247] يصنف التصنيف المؤقت للأمن الغذائي لعام 2019 الحديدة

---

[237] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن: معلومات مستكملة عن محافظة الحديدة، تقرير الحالة رقم 13، 2-15 أكتوبر 2018م، ص1. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[238] مقابلة مع أحد قادة المكتب التنفيذي، الحديدة. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[239] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، اليمن: () معلومات مستكملة عن محافظة الحديدة، تقرير الحالة رقم 13، 2-15، أكتوبر 2018م، ص 1. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[240] مقابلة مع مسؤول كبير في المكتب التنفيذي في الحديدة. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[241] https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

[242] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[243] https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

[244] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[245] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[246] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf

[247] مقابلة مع مسؤول كبير في المكتب التنفيذي في محافظة الحديدة. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

على أنها المحافظة التي تشهد أعلى مستويات الفقر في اليمن.[248] ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان 2.65 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في الحديدة في عام 2019م، أو ما يقرب من 70 بالمائة من السكان.[249]

- في مايو 2020م، قدمت اليونيسيف، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي، مجموعة أدوات آلية الاستجابة السريعة إلى 28,880 نازحا داخليا في الحديدة (فضلا عن صنعاء وعدن وصعدة وإب). وتهدف مجموعة أدوات آلية الاستجابة السريعة إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا والفورية للعائلات النازحة، والتي تشمل الغذاء ومستلزمات النظافة الأساسية للأسرة واللوازم الصحية النسائية – حيث غالبا ما يتم اقتلاع النازحين فجأة من منازلهم دون وقت لأخذ أي شيء معهم. كما قدم شركاء اليونيسيف أنشطة أخرى لإنقاذ حياة المشردين داخليا، استكمالا لتوفير مجموعة أدوات آلية الاستجابة السريعة. وعلى الرغم من أن حركة الإمدادات لا تزال تشكل تحديا بسبب العمليات الطويلة قبل الموافقة والتأخير في الحصول على التصاريح والأذون اللازمة، اللوازم التي وصلت في مايو 2020م بقيمة 2.3 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية ومستلزمات الإسهال المائي الحاد والمستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية ومعدات المستشفيات والمواد التعليمية والأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام من جيبوتي وعمان إلى صنعاء والحديدة.[250]
- لا تزال حياة الناس تتأثر كل يوم من جراء القتال، كما يتعرض الآلاف للنزوح من منازلهم ومواقع نزوحهم.[251] فحتى العام 2017م، كان 58.1 في المئة من سكان الحديدة، أو 1,685,621 شخص، يعانون من الفقر. يشمل الأشخاص المحتاجون في الحديدة 171,749 نازحًا داخليا في حاجة كارثية و 122,556 في حاجة بالغة، و 60,355 شخص في حاجة شديدة، و 41,158 شخص في حاجة مجهدة، و 29,241 في حاجة للحصول على احتياجات الحد الأدنى. وفيما يتعلق بغير المشردين داخليا في الحديدة، هناك 1,007,668 شخص في حاجة كارثية، و 749,005 في حاجة بالغة، و 380,285 في حاجة شديدة، و 251,824 في حاجة مجهدة، و 182,493 في حاجة للحد الأدنى.[252]
- **الأمن الغذائي**: كما تعاني ست محافظات، بما فيها محافظة الحديدة في اليمن من معدلات سوء تغذية حادة تتجاوز عتبة الطوارئ التي حددتها منظمة الصحة العالمية، وهي 15 بالمائة.[253] كان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في محافظة الحديدة، مقارنة بالمأوى/السكن والخدمات المالية.[254] وقد تم رصد نقص حاد في محيط منتصف الذراع في 21 بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهرا والذين تم فحصهم في مارس 2021م، مع تسجيل أعلى المعدلات في الحديدة (وكذلك محافظة تعز).[255] ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للفترة خلال الفترة أكتوبر 2020م – يونيو 2021م، من السكان البالغ عددهم 2,985,122 نسمة، صنف 667,500 شخص ضمن المرحلة 1 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (حالة الحد الأدنى) وصنف 950,500 شخص ضمن المرحلة 2 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (حالة إجهاد) وصنف 924,000 شخص ضمن المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (حالة أزمة) وصنف 446,000 شخص ضمن المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الطوارئ) ولم يصنف أي شخص ضمن المرحلة 5 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (الحالة

---

[248] https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[249] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2019م: اليمن، ديسمبر 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-hodeidah/

[250] https://www.unicef.org/media/77581/file/Yemen-SitRep-May-2020.pdf

[251] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

[252] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

[253] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/yemen_hno_2021_final_version_1.pdf

[254] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[255] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20March%202021%20Situation%20Report_English.pdf

الكارثية). 46 في المئة من السكان (أي 1,370,000 شخص)، يقع تصنيفهم ضمن المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[256]

- **حالات عمالة الأطفال والشباب:** في الحديدة، يمكن أن تتخذ عمالة الأطفال شكل عمالة خطير في محلات اللحام والزجاج، الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه عواقب خطيرة على الصحة بسبب ابتلاع جسيمات سامة. فالأطفال الذين يعملون في محال اللحام والزجاج، وكذلك الذين يعملون في المحاجر ومقاطع الحجارة، عرضة للاستغلال من قبل العصابات، كما أنهم عرضة لعادات مثل التدخين ومضغ القات.[257]
- **الحماية الاجتماعية:** يبلغ العدد الإجمالي للأسر المستفيدة في محافظة الحديدة حوالي 525 ألف أسرة، وهو ثالث أعلى رقم بعد محافظتي حجة وتعز. ويتميز برنامج الحولات النقدية الطارئة للبنك الدولي/ اليونيسيف للأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمساعدة النقدية من برنامج الأغذية العالمي بأعلى عدد من المستفيدين في محافظة الحديدة (أكثر من 100,000 مستفيد من السابق ، وحوالي 100,000 مستفيد من الأخير)، وقسائم الغذاء لبرنامج الأغذية العالمي تضم حوالي 100,000 مستفيد.[258]

محافظة الجوف:

- **الموقع والجيولوجيا:** تقع محافظة الجوف على بعد 143 كيلومترا شمال شرق العاصمة صنعاء على طول الحدود اليمنية السعودية. وتقسم المحافظة إداريا إلى 12 مديرية، ومدينة الحزم هي عاصمة المحافظة.[259] وتقع محافظة الجوف جزئيا في الربع الخالي (وهو أكبر منطقة من الرمال المستمرة في العالم) والأصقاع الشرقية لسلسلة جبال السروات. أما في الغرب، فالمحافظة تتكون من المرتفعات المنخفضة بينما الجزء الشرقي من المحافظة هو صحراء. فالربع الخالي حوض ترسيب يغطي جزءا كبيرا من الجرف العربي. رمال الصحراء لونها برتقالي بسبب وجود مجموعة من المعادن المحتوية على ألومينا وسيليكا. رمال الكوارتز أيضا موجودة. والكثبان الرملية شائعة وتتراوح بين جبال الكثبان الرملية الكبيرة والكثبان الرملية الانفرادية والكثبان الطويلة. وينتشر الكالسيوم والكربونات والطين في مناطق معينة من المنطقة الصحراوية وهي من بقايا طبقات البحيرات القديمة.[260]
- **المناخ والأحوال الجوية:** تتسم المحافظة بمناخ جاف إلى حد كبير، وتتسم بمناخ صحراوي حار ومناخ صحراوي بارد.[261] يتراوح متوسط درجات الحرارة بين 18.5 درجة مئوية في ديسمبر و 29.3 درجة مئوية في شهر يونيو. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 45 ملم مع 0 ملم في شهري نوفمبر وديسمبر و 16 ملم في شهر أغسطس. ويقل معدل هطول الأمطار على مدى 10 أيام في السنة دون أي هطول للأمطار في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير و 4 أيام في شهر أغسطس، وهو أكبر عدد من أيام الأمطار في السنة. ويتراوح متوسط الرطوبة بين 20 في المئة في في أكتوبر و 39 في المئة في شهر أغسطس.[262]
- **جودة التربة:** تعتبر التربة في محافظة الجوف خصبة. ويعتبر إنشاء المصاطب في هذه المنطقة شائعا ويخدم في الحفاظ على محتوى التربة والمياه من التآكل والصرف. تشتق التربة من الصخور البلورية وتحتوي على نسبة عالية من المعادن مما يجعلها جيدة لإنتاج المحاصيل.[263]

---

256 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

257 https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

258 https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen

259 https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

260 https://edepot.wur.nl/493427

261 https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

262 https://en.climate-data.org/asia/yemen/al-jawf-governorate-2051/r/july-7/

263 https://www.britannica.com/place/Arabian-Desert/Climate

- **إستعمال الارض:** تعتبر الزراعة وتربية المواشي النشاط الاقتصادي الرئيسي في محافظة الجوف. والمحافظة هي سادس أكبر منتج للمحاصيل الزراعية في اليمن، وتمثل 5.8 في المائة من إجمالي الإنتاج الزراعي من الحبوب والخضار والفواكه والبن والأعلاف. وتحتضن المحافظة العديد من المواقع السياحية، بما فيها مواقع تاريخية مهمة.[264] منجم الجبلي في الجوف يستغل رواسب الفضة والزنك الموجودة في المحافظة.

- **الموارد المائية:** المياه محدودة بشدة في محافظة الجوف. ويأتي معظم المياه من إستخراج المياه الجوفية، الذي أصبح يشكل تحديا متزايدا بسبب انخفاض مناسيب المياه ونقص الوقود. وركزت المشاريع التي نفذتها المنظمات الدولية مؤخرا على تنفيذ مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية في هذه المنطقة.[265] أما بالنسبة لمياه الشرب، فإن أكثر من 75٪ من سكان المحافظة لا يحصلون على مياه شرب مأمونة.[266] فالسلطة المحلية لا توفر المياه، ولذلك يعتمد السكان اعتمادا كليا على الموردين من القطاع الخاص، بما في ذلك في العاصمة. كما لا توجد في الحزم شبكة للصرف الصحي ويعتمد السكان على الطرق التقليدية للتخلص من النفايات.[267]

- **نظام الري:** تأتي معظم مياه الري في الجوف من المياه الجوفية، كما تستخدم فيها المياه السطحية وأساليب الري غير التقليدية. يتم ري 37,275 هكتارا بواسطة المياه الجوفية، و 14,178 هكتارا يتم ريها بالمياه السطحية، و 404 هكتارا يتم ريها بالطرق غير التقليدية.[268]

- **المناطق الزراعية والبيئية:** الجوف جزء من المنطقة المدارية الأفريقية والصحراء والمنطقة ومنطقة الشجيرات الأحيائية. وتتسم هذه المنطقة بمناخ جاف وبالحياة النباتية والحيوانية الصحراوية.[269] وتقع الجوف في منطقة الوادي الأوسط والشرقي النخيل والقمح والخضار والماشية، وفي الهضبة الشرقية الذرة البيضاء والدخن والماشية ومناطق الرعي الصحراوية الشمالية والشرقية. وفي منطقة الوادي الوسطى والشرقية – يتم إنتاج القمح والذرة البيضاء والتمر كمحاصيل غذائية ونقدية. أما في الهضبة الشرقية، فإن الذرة البيضاء والدخن والماشية تنتج كمحاصيل غذائية بينما تنتج السمسم والحلبة كمحصول نقدي. وفي المنطقة الرعوية الصحراوية الشمالية والشرقية، يعد القمح والذرة البيضاء محصولا غذائيا رئيسيا.[270]

المنطقة 8: المنطقة الرعوية الصحراوية الشمالية والشرقية

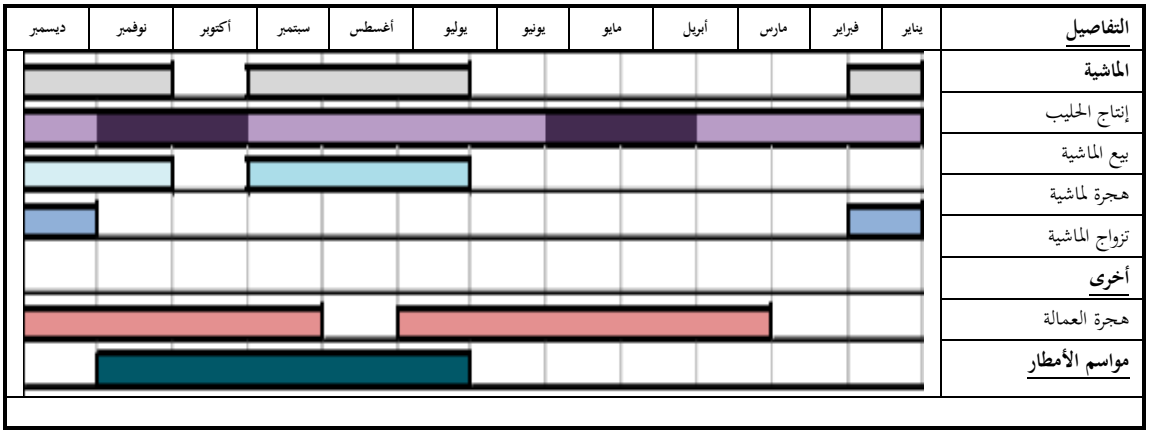

المنطقة 6: الهضبة الشرقية منطقة الذرة البيضاء والحدخن والماشية

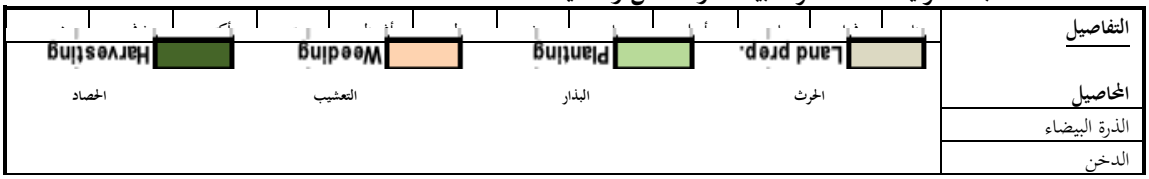

[264] https://www.yemenna.com/index.php?go=guide&op=show&link=jaof, cited in https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[265] https://www.unicef.org/yemen/stories/wave-innovation-brings-safe-water-communities-saada-and-al-jawf

[266] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[267] مقابلة مع أحد قادة المجتمع المحلي وناشط سياسي في اللامركزية في محافظة الجوف. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[268] https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/irrigation/docs/YEM-gmia.pdf

[269] https://www.britannica.com/place/Arabian-Desert/People

[270] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

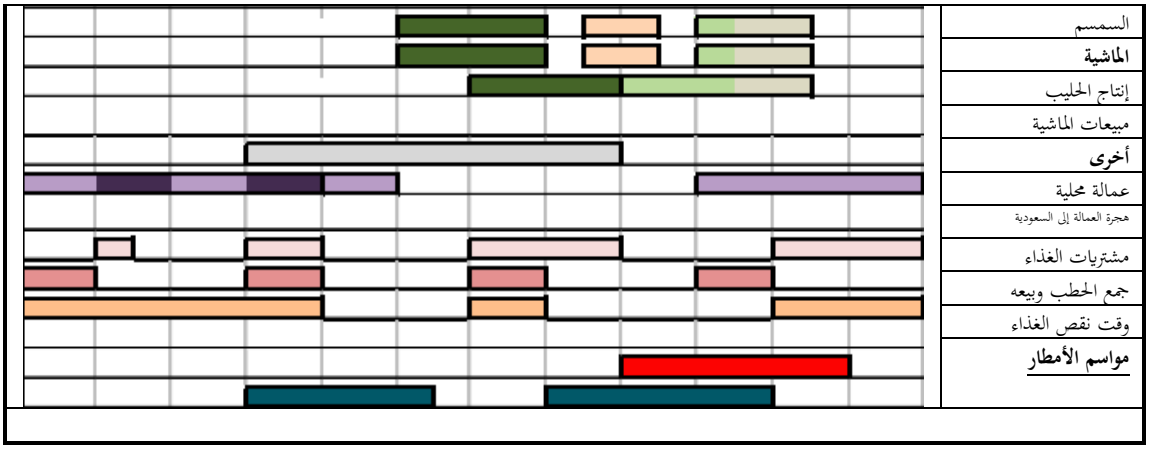

المنطقة 4: الوادي المنطقة الوسطى والشرقية، النخيل والقمح والخضروات والماشية

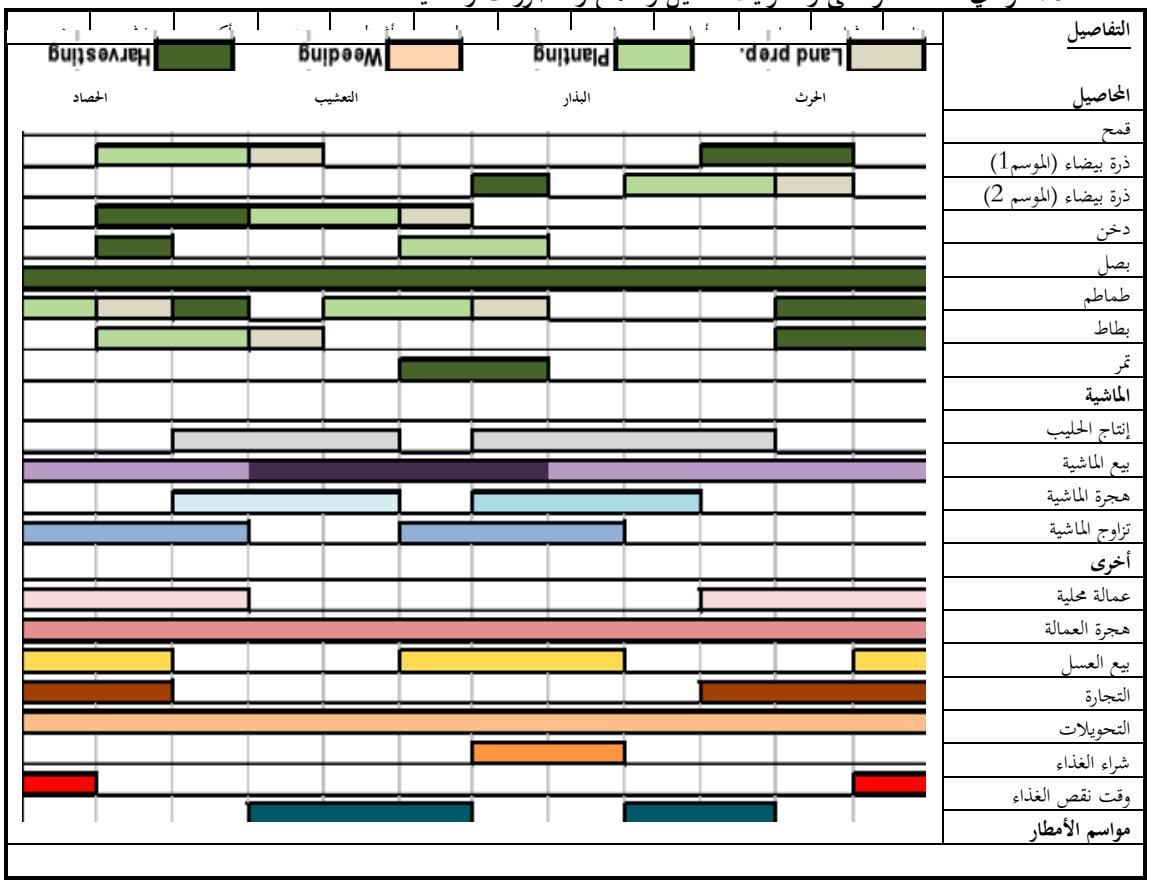

- **التنوع البيولوجي والغابات**: تتسم معظم النباتات في محافظة الجوف بأنها منتجة للخلايا، مما يعني أنها تستطيع البقاء على قيد الحياة لفترات طويلة دون ماء، كما أنها تتكيف هيكليا مع إمدادات المياه المحدودة. كما توجد هنا أشجار السعديات والنباتات العطرية في عوائل السرو، الخردل، البازلاء، القزحية، والحميرة. ويمكن ايجاد شجيرة نادرة تعرف بـ "عرق"، أو "عراق"، تعرف أيضا بأدغال شيجرات فرشاة الاسنان، في هذه المنطقة، وكان البشر يستخدمونها ذات مرة لتلميع الاسنان. كما يوجد اللبان والمر في الجوف ونخيل التمر. تدعم المنطقة مجموعة واسعة من الحيوانات مثل خنافس الروث والجراد والعقارب والعظايا والوزغات والأفعى والنسور وصقور الشاهين والغزلان والماعز البرية على سبيل المثال لا الحصر.[271]

[271] *https://www.britannica.com/place/Arabian-Desert/Climate*

- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في هذه المحافظة.
- **التركيبة السكانية:** تبلغ المساحة الكلية لحافظة الجوف 39,495 كم2، حيث يبلغ عدد سكانها 603,816 نسمة[272] (589 ألف نسمة في عام 2017م، 262,000 إناث و 327,000 إناث).[273] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[274] ومن 2019م، كان يوجد في الجوف 150,090 من المشردين داخليا و 25,015 أسرة معيشية من المشردين داخليا. أكثر من 90 في المئة من النزوح في محافظة الجوف حدث بسبب النزاع، بدلا من الكوارث الطبيعية.[275] وقد تم الإبلاغ عن انخفاض في عدد النازحين داخل المحافظة.[276] وفي عام 2019، كان هناك 57,066 عائدا فرديا و 9,511 أسر معيشية عائدة في محافظة الجوف.[277] وفي مارس، نزح 30,317 نازحا داخليا، وكانت معظم موجات النزوح تأتي من محافظة الجوف (فضلا عن مأرب والحديدة وتعز) ، مع أزدياد النزوح الداخلي داخل المحافظات نحو مناطق أكثر أمنا.[278]
- **التعليم:** لقد أثر الصراع سلبا على التعليم. وقد تضررت 43 مدرسة نتيجة للقتال في الجوف، بينما لا تدفع رواتب المعلمين إلا جزئيا. وقد أدى ذلك إلى عدم إستقرار النظام التعليمي، لا سيما في السنوات الأولى من الحرب، وتحديدا في المناطق الخاضعة لسيطرة أنصار الله. وقد قامت الحكومة مؤخرا بتسديد مستحقات المدرسين في مختلف مديريات المحافظة، ما أسهم في تحسن نسبي في تواجد المعلمين في المدارس.[279] وفي محافظة الجوف (ومحافظة عدن) ، قدمت اليونيسف الدعم النفسي لحوالي 468 شخص.[280]
- **الصحة:** هناك العديد من المستشفيات والمراكز الصحية في الجوف التي تقدم الخدمات الصحية للسكان. ويقدم أحد المستشفيات الرئيسية – مستشفى الحزم العام – الخدمات الصحية المجانية بتمويل من المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم عدة منظمات مانحة بمساعدة الخدمات الصحية. ومع ذلك، لا يوجد تمويل محلي لقطاع الصحة والمستوى الحالي للخدمة غير كاف لتلبية إحتياجات السكان، خصوصا مع تفشي أوبئة مثل الكوليرا، التي تتطلب من المرضى إما السفر إلى مأرب أو إلى الخارج طلبا للعلاج.[281] تم الإبلاغ عن 29,638 حالة إصابة بالكوليرا و 46 حالة وفاة ذات صلة (0.16 بالمائة من حالات الكوليرا) في الجوف في الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[282] ووفقا لليونيسف، تم تطعيم حوالي 58,639 طفلا دون سن الواحدة ضد أمراض الطفولة الرئيسية، و 21,523

---

[272] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[273] https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[274] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[275] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[276] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[277] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

[278] https://www.unicef.org/media/98951/file/Yemen-Humanitarian-SitRep-March-2021.pdf

[279] مقابلة مع أحد قادة المجتمع المحلي وناشط سياسي في اللامركزية في محافظة الجوف. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[280] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[281] مقابلة مع أحد قادة المجتمع المحلي وناشط سياسي في اللامركزية في محافظة الجوف. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/al-jawf/

[282] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

امرأة تتراوح أعمارهن بين 14 و 59 عاما ضد الكزاز والدفتريا من خلال الجولة الثالثة من أنشطة التوعية المتكاملة التي أجريت في المحافظات اليمنية، بما فيها محافظة الجوف.[283] وحتى 24 مايو 2021م، لم تكن الجوف قد تأثرت بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).[284]

- **لمحة عن الفقر**: بحسب مسح ميزانية الأسر لعام 2014م، فإن نسبة الفقر في الجوف بلغت 55.4 بالمائة من سكان الجوف، أو 305,807 شخص، يعيشون في فقر.[285] .
- **الأمن الغذائي**: شهدت محافظة الجوف انتشارا "مرتفعا جدا" (≤40 في المئة) لعدم كفاية إستهلاك الأغذية خلال مارس 2021م (56 في المئة).[286] وكان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في محافظة الجوف، بدلا من المأوى/السكن والخدمات المالية.[287] وحيث تندرج حالات انعدام الأمن الغذائي في الجوف ضمن المرحلة 5 (انعدام كارثي) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (وكما هو الحال في محافظتي حجة وعمران). ففي محافظتي الجوف وحجة، تشكل النزاعات والنزوح ومحدودية إمكانية وصول المساعدات الإنسانية الدوافع الرئيسية.[288] ويزداد انعدام الأمن الغذائي حدة في المناطق التي تشهد قتالا نشطا أو المناطق المتاخمة التي لا يتاح لها سوى وصول محدود، ويؤثر بشكل خاص على المشردين داخليا والفئات المهمشة. النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، مما يؤدي إلى نزوح واسع النطاق، وقيود على وصول المساعدات الإنسانية، وتعطل الخدمات العامة وحصار الموانئ والقيود المفروضة عليها وأزمة الوقود والاضطراب الاقتصادي. وفي غياب حل دائم فمن غير المرجح أن تخلف كافة تدابير التخفيف الأخرى تأثيرات طويلة الأمد. وفقا لتحليل حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد لتصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل للفترة أكتوبر 2020م – يونيو 2021م، يندرج ضمن السكان البالغ عددهم 603,816 نسمة، 77,000 ضمن المرحلة 1 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (حالة الحد الأدنى) و 149,500 شخص ضمن المرحلة 2 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الأغذائي (حالة إجهاد) و 242,500 شخص ضمن المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (أزمة) و 126,000 شخص ضمن المرحلة 4 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (طوارئ) و 10,000 شخص ضمن المرحلة 5 (حالة كارثية). 36 في المئة من السكان (378,500 شخص) هم مصنفون ضمن المرحلة 3 أو ما فوق.[289]
- **حالات عمالة الأطفال والشباب**: يحدث الاتجار بالبشر في المحافظات المجاورة للسعودية. ويتعرض الأطفال للسرقة من منازلهم ومجتمعاتهم ويؤخذون عبر الحدود إلى السعودية لبيعهم للعمل الجبري والدعارة القسرية. وتستخدم المنظمات الإجرامية أيضا الأطفال المتاجر بهم لتنفيذ أنشطة غير قانونية في كل من اليمن والمملكة العربية السعودية.[290]

---

283 https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

284 https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf

285 https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

286 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf

287 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

288 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Yemen_Acute_Food_Insecurity_2020Oct2021June_Snapshot.pdf

289 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

290 https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf

- **الحماية الاجتماعية:** تستنفيذ 13 محافظة الأكثر ضعفا بما فيها محافظة الجوف[291] في اليمن من مشروع الحماية الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ينفذ بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي. ويستهدف برنامج التحويلات النقدية التابع للبنك الدولي / اليونيسف الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية والمساعدات العينية من برنامج الأغذية العالمي أكبر عدد من المستفيدين في محافظة الجوف (حوالي 50000 في السابق ، وحوالي 25000 في الثانية). أيضا ، قسائم الغذاء من برنامج الأغذية العالمي يستفيد منها حوالي 100,000 شخص.[292]

محافظة عمران:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة عمران في المرتفعات الداخلية في غرب اليمن، إلى الشمال مباشرة من العاصمة صنعاء. تغطي طبوغرافيا المحافظة الجبال والسهول والهضاب. وتعتبر جبال عمران جزءا من سلسلة جبال السروات التي تتألف من الدرع العربي النوبي، وهي عبارة عن صخور بللورية ماقبل الكمبري تمتد على ساحل البحر الأحمر. تشكل الصخور البركانية غالبية جيولوجيا عمران.[293] يعود تاريخ سلسلة عمران الجيولوجية إلى العصور الوسطى ويحتوي على الحجر الجيري الأزرق والرمادي والحجري والكلسي والحجر الرملي.[294]
- **المناخ والأحوال الجوية:** لا يزال مناخ عمران ثابتا طوال العام. ويبلغ متوسط درجة الحرارة في منتصف الصيف 23.4 درجة مئوية، بينما يبلغ منتصف الشتاء 15.7 درجة مئوية. ويتراوح هطول الأمطار في ملليمتر بين 1 ملم في نوفمبر وديسمبر و 45 ملم في أغسطس، مع ما يصل إلى 12 يوما ممطرا في أغسطس و 36 يوما سنويا. تتراوح نسبة الرطوبة بين 23 في المئة في أكتوبر و 59 في المئة في أغسطس.[295] وتنجم امطار الصيف عن الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تهب هواء رطبا على المرتفعات مسببة عواصف رعدية وهطول الأمطار.[296]
- **جودة التربة:** التربة في محافظة عمران متوازنة الحرارة وجافة. ويبلغ متوسط درجات الحرارة السنوية للتربة متساوية الحرارة 15 إلى 22 درجة مئوية و 5 درجات مئوية، وهو متوسط فرق درجات الحرارة بين الصيف والشتاء. وتوجد التربة الموجودة في نظام التربة الحسابية في المناخ القاحل وتحتوي على رطوبة محدودة. ونتيجة لهذا فإن التربة الحسابية تحتوي على كميات ضئيلة من الماء للنباتات.[297] وتتسم التربة الحالية بقدر أقل من التعرية والترشيح مقارنة بالتربة الموجودة في مناخات أكثر رطوبة، ومن ثم تتميز بنسيج خشن وتتشكل ببطء وتحتفظ بالمواد القابلة للذوبان جيدا وعادة ما تكون ضحلة. هذه التربة لديها معدلات تآكل منخفضة.[298،299]
- **إستعمال الارض:** تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي في محافظة عمران، حيث يعتمد المزارعون على الحبوب والخضار كالقمح والعدس والشعير والذرة. وتساهم تربية الماشية أيضا مساهمة كبيرة في سبل العيش المحلية.[300] وبسبب الملامح الطوبوغرافية، تتم معظم أنشطة الزراعة وتربية الماشية في محافظة عمران على المنحدرات المشرفة أو في السهول والهضاب. تعتبر الزراعة المصاطب شكلا قديما من أشكال الإنتاج وتستخدم للحفاظ على سقوط الأمطار والتربة في المنحدرات شديدة الانحدار حيث تندر الأمطار. وتعتبر الزراعة المصافحة الشكل الاكثر شيوعا لزراعة الكفاف في البلاد. فالمحاصيل التي تزرع على المصاطب كثيرا ما تهطل بينما يجري ري السهول وإنتاج الهضاب بمياه الأمطار والمياه الجوفية على السواء.[301]

---

[291] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf

[292] https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen

[293] https://pubs.er.usgs.gov/publication/pp560B

[294] https://edepot.wur.nl/493427

[295] https://en.climate-data.org/asia/yemen/amran-governorate-2026/r/july-7/

[296] https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321

[297] https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007%2F978-1-4020-3995-9_364

[298] https://edepot.wur.nl/493427

[299] https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11

[300] https://yemenlg.org/governorates/amran/

[301] http://www.fao.org/3/ak342e/ak342e00.htm

- **الموارد المائية:** كانت شبكة امدادات المياه قد قطعت في مدينة عمران في بداية الحرب. ومنذ ذلك الحين، ساعدت المنظمات الدولية على إستئناف خدمات المياه، ومع ذلك لا تزال هناك مناطق ريفية لم يتم الوصول إليها بعد. في 2017، حصل 40٪ من سكان عمران على مياه الشرب.[302] ويأتي الماء في محافظة عمران عادة من خزانات غير معالجة، ومن إمدادات المياه عن طريق الشاحنات أو من خلال مرافق المياه. وبالنسبة لمن لا يمكنهم الوصول إلى مرافق المياه والبنية التحتية، فإن الحصول على المياه يمكن أن يكون صعبا ومكلفا وغالبا ما يتطلب التنقل لمسافات طويلة سيرا على الأقدام للوصول إلى الحد الأدنى من المياه. ومع ذلك، فإن عددا متزايدا من مشاريع التنمية في المنطقة من شأنه أن يحسن كثيرا من الموارد المائية في أجزاء من محافظة عمران.[303]
- **نظام الري:** في محافظة عمران ومناطق المرتفعات الأخرى يتخذ الري أساسا شكل مياه الأمطار المجمعة. وتعمل التجاويف والحواف الموجودة في الحقول والمصاطب كآبار لتجميع المياه لأنها تقلل من جريان الماء وتحتفظ بكميات محدودة من من هطول الأمطار في نظام الري.[304]
- **المناطق الزراعية والبيئية:** تمتاز منطقة عمران الإيكولوجية بأراضي المنطقة الاستوائية الأفريقية التي تمتد على المرتفعات العربية التي يزيد طولها عن 2000 متر، بما في ذلك معظم المرتفعات الغربية في اليمن. وإلى الغرب من هذه المنطقة يقع سهل تهامة فيما تقع منطقة الربع الخالي إلى الشرق. تجدر الاشارة إلى ان الزراعة تمارس في هذه المنطقة الايكولوجية منذ آلاف السنين ومازالت الاراضى الزراعية مثل القمح والذرة والشعير تنتج في هذه المنطقة.[305]

المنطقة 12: المرتفعات الغربية والوسطى – البن والقات والذرة الرفيعة والماشية

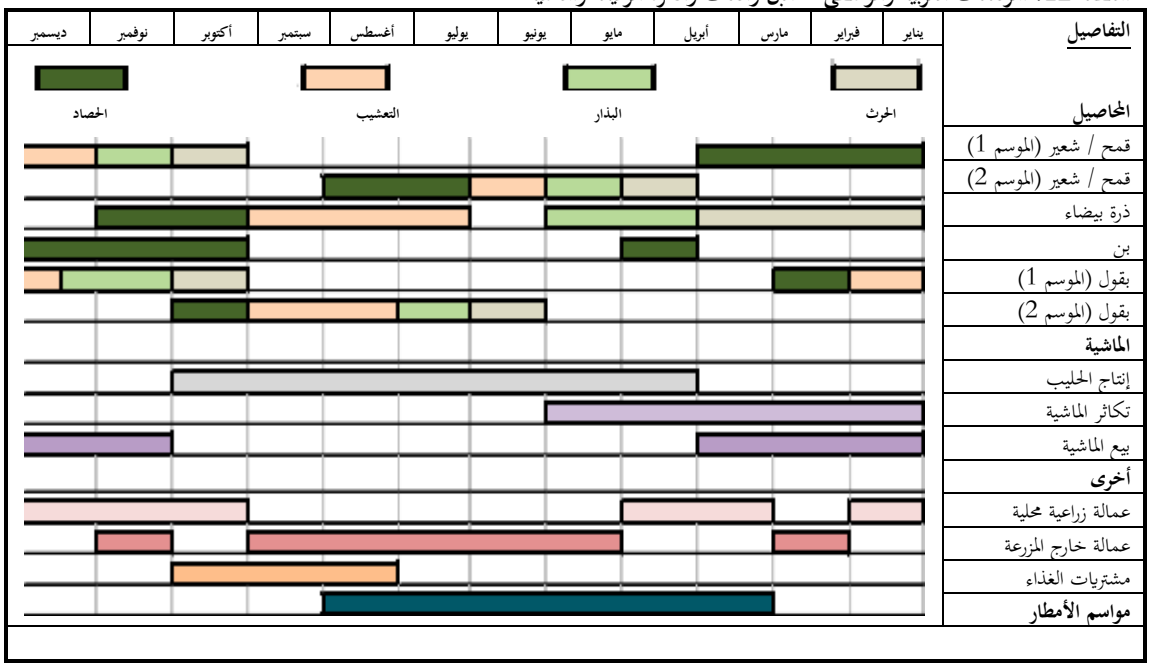

المنطقة 9: المروية من صعدة – قمح ، فواكه ، خضروات ، قات ، مواشي

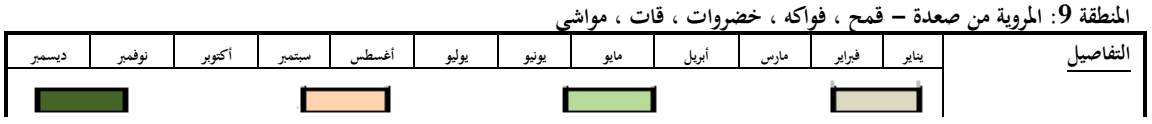

302 https://yemenlg.org/governorates/amran/

303 https://reliefweb.int/report/yemen/usg-provides-support-amran

304 https://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESW0P1020l0land0tenure109June.pdf`

305 https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321

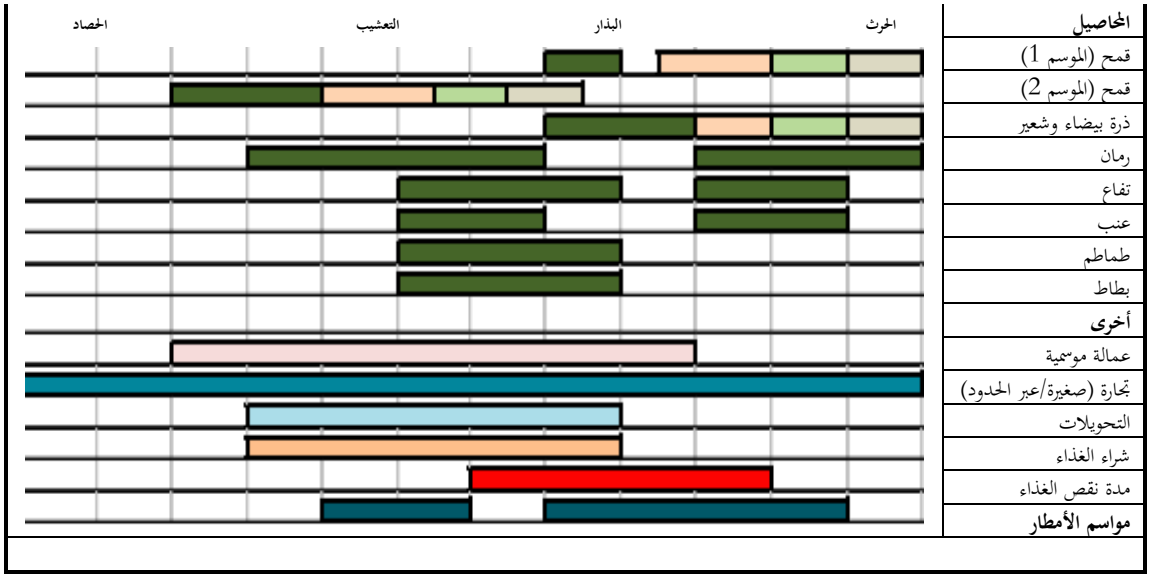

المنطقة 5: المرتفعات الوسطى – الطماطم، الخضروات والماشية

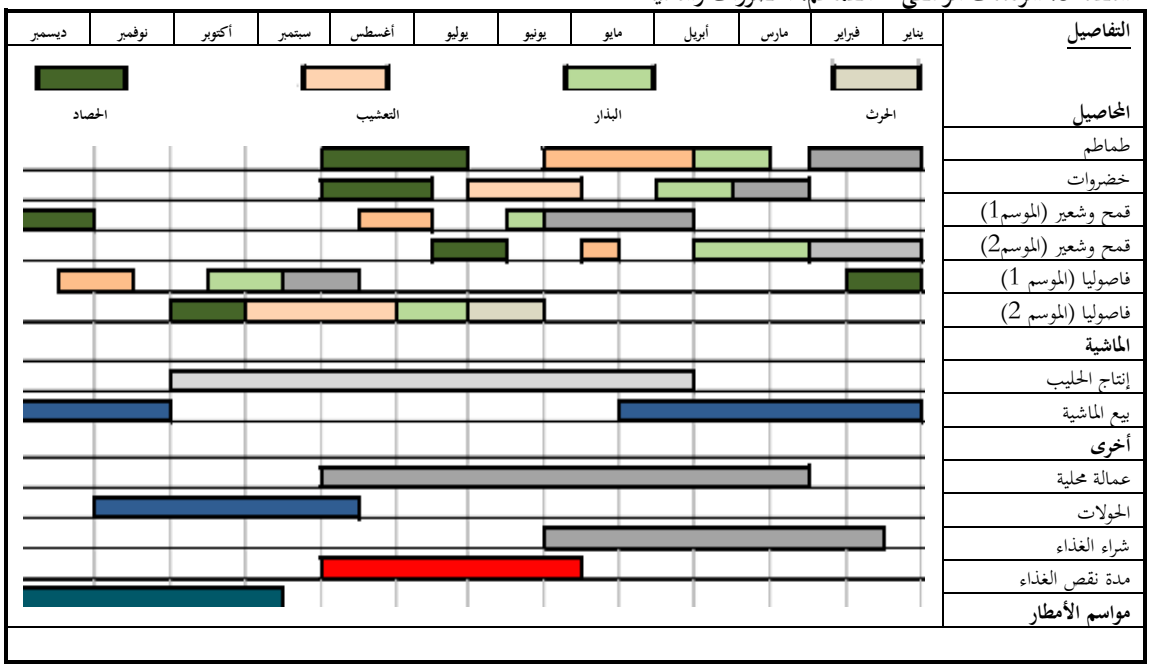

المنطقة 1: الزراعة المروية بمياه الأمطار في محافظة عمران، الذرة البضاء، الشعير، القات ورعي الماشية

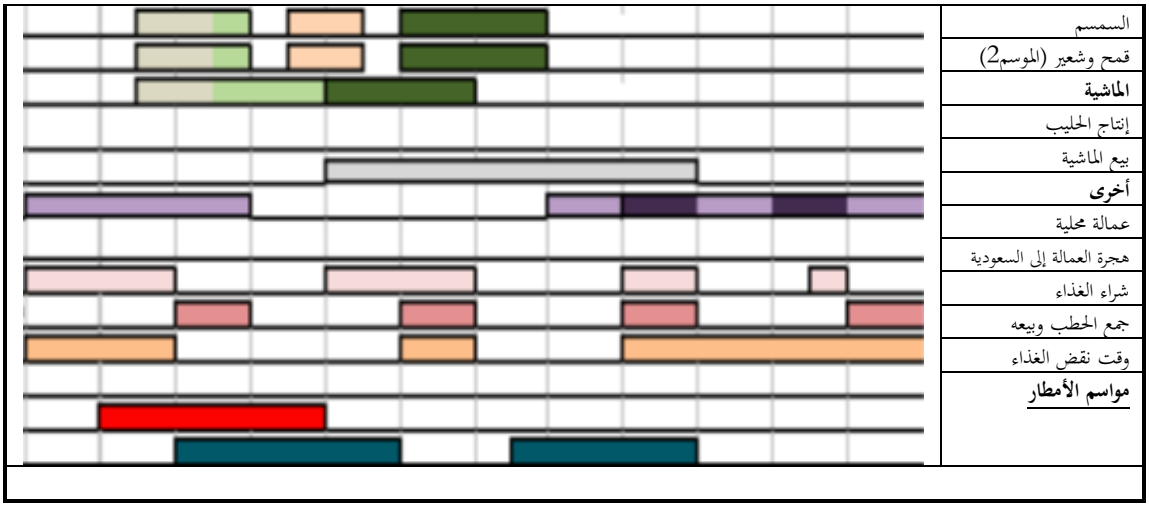

- **التنوع البيولوجي والغابات:** في محافظة عمران والمناطق المحيطة بها، أدت زراعة المدرجات التي تمارس منذ آلاف السنين في هذه المنطقة إلى القضاء على الكثير من الغطاء الحرجي والنباتات الطبيعية في المناطق الجبلية. وما بقي من الغطاء النباتي هو على أساس الارتفاع. وتوجد أحراج دائمة الخضرة على ارتفاع 2000 متر بينما يوجد غطاء نباتي على خط منطقة أفرو-ألباين وأحراج الصنوبر المتقزم على ارتفاع يتراوح بين 2500 و3207 مترًا. المنحدرات المواجهة للشمال محمية وتنمو مجموعة متنوعة من النباتات بينما المنحدرات المواجهة للجنوب قاحلة بشكل أكبر. تدعم هذه المنطقة البيئية أكثر من 2000 نبات وعائي بينما تعيش معظم أنواع الطيور المتوطنة في جنوب غرب الجزيرة العربية في الخط الاستوائي من منطقة أفرو-ألباين. وتوجد ثدييات مثل الفهود وقرود البابون وحيوان الكاراكال والوبر الصخري والضبع المخطط والذئب العربي في المرتفعات الاستوائية.[306]
- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في هذه المحافظة.
- **التركيبة السكانية:** تبلغ مساحة محافظة عمران 7,911 كم2 وتقسم إداريا إلى 20 مديرية. ومدينة عمران هي عاصمة محافظة عمران.[307] ويبلغ مجموع السكان 1,205,960 نسمة حتى 2019م[308] (1,052,000 نسمة في عام 2017م، منهم 520,000 إناث و 530,000 ذكور).[309] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[310] واعتبارا من عام 2019م، كان هناك 252,246 شخص نازح داخليا و 42,041 أسرة نازحة داخليا في محافظة عمران. تضم مدينة عمران واحدا من أكبر عدد من النازحين في البلاد يتألف من 53,226 شخص و 8,871 أسرة. وحدث معظم النزوح بنسبة 100 بالمائة في محافظة عمران بسبب النزاع، في مقابل الكوارث الطبيعية. وفي عام 2019م، كان عدد العائدين 40,068 عائدا و 678 أسرة معيشية عائدة في محافظة عمران.[311] ويشكل النازحون حوالي 23 بالمائة من سكان محافظة عمران.[312]

---

[306] *https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321*

[307] *BerghofMappingLocalGovernanceYemeniGovernorates_EN.pdf*

[308] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[309] *https://yemenlg.org/governorates/amran/*

[310] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf*

[311] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[312] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf*

- **التعليم:** منذ بدء الصراع، نزح ما لا يقل عن 400,000 طفل في سن المدرسة، وفي أواخر عام 2017م، ترك المدرسة أكثر من مليون طفل في سن المدرسة المدرسة. وقد تعرضت المدارس والمدرسين والطلاب لهجمات. وغالبا ما يستهدف الطلاب أيضا بالتجنيد في طريقهم إلى المدرسة وعند عودتهم منها.[313] وغالبا ما تستخدم المدارس كثكنات أو لتخزين الأسلحة.[314] وقد دمرت 32 مدرسة على الأقل في محافظة عمران أو أصيبت بأضرار بسبب النزاع. المدرسين لا يتلقون رواتبهم. ويعتمد التعليم بشكل متزايد على المنظمات الدولية والجهات المانحة، فعلى سبيل المثال، وفرت اليونيسيف الخيام في الفصول الدراسية لاستخدامها في التعليم.[315] وإلى جانب الأطفال الموجودين في مناطق الصراع مباشرة، يواجه المهمشون والأطفال المعوقون عقبات كبيرة في سبيل التعليم.[316]
- **الصحة:** تقدم المستشفيات العامة الخدمات للسكان المحليين، ومع ذلك فإن الخدمات محدودة وما يقدم ممول بشكل كبير من المانحين الدوليين. وبشكل عام، فإن الخدمات الصحية غير كافية لتلبية إحتياجات سكان عمران، فضلا عن الأعداد المتزايدة من النازحين.[317] وفي أوائل عام 2019م، أبلغت محافظة عمران عن 200 حالة إصابة بالدفتيريا مع بعض الوفيات المرتبطة بها.[318] كما تشكل الكوليرا مصدر قلق في محافظة عمران حيث سجلت 187,069 حالة إصابة و 260 حالة وفاة ذات صلة بين عامي 2017م و 2019م.[319] وفي الفترة من ديسمبر 2020م إلى مارس 2021م، أبلغت محافظة عمران عن 16 بالمائة من حالات الحصبة في اليمن و 9 بالمائة من حالات العدوى التنفسية الحادة الوخيمة في البلاد.[320] وحتى 24 مايو 2021م، لم تكن عمران قد تأثرت بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).[321]
- **لمحة عن الفقر:** البطالة في محافظة عمران مرتفعة، بل إنها ثالث أعلى نسبة فقر في اليمن، بعد محافظتي الحديدة وحجة.[322] ففي العام 2017م، كان 75.9 في المئة من سكان محافظة عمران، أو 768,438 شخص، يعانون من الفقر.[323] أما اليوم، فمن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات بسبب الصراع المتزايد والمطول والانهيار الاقتصادي.[324]،[325] واعتبارا من عام 2017م، شمل الأشخاص المحتاجين في محافظة عمران 14,697 نازحا داخليا بحاجة توصف بأنها كارثية إلى المساعدة، و 84,352 شخص في حاجة توصف بأنها بالغة، و 90,172 شخص في حاجة توصف بأنها شديدة، و 45,440 شخص في حاجة توصف بأنها مجهدة، و 19,570 في حاجة توصف بأنها الحد الأدنى. وفيما يتعلق بغير المشردين داخليا في محافظة عمران، هناك 51,141 شخصا في حاجة توصف بأنها كارثية، و 269,943

313 *https://www.refworld.org/docid/5be942f926.html*

314 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/briefing_note_humanitarian_impact_of_conflict_in_amran_15_jul_2014.pdf*

315 *https://yemenlg.org/governorates/amran/*

316 *https://www.unicef.org/mena/media/6691/file/Yemen%20Country%20Report%20on%20OOSC_EN.pdf%20.pdf*

317 https://yemenlg.org/governorates/amran/

318 *https://www.who.int/health-cluster/countries/yemen/Yemen-Health-Cluster-Bulletin-Feb-2019.pdf?ua=1*

319 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf*

320 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20March%202021%20Situation%20Report_English.pdf*

321 *https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf*

322 *https://yemenlg.org/governorates/amran/*

323 *https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf*

324 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf*

325 *https://resourcecentre.savethechildren.net/node/13437/pdf/yem-cx-17-_yemen_ex_sitrp_april_2018.pdf*

شخص في حاجة توصف بأنها بالغة، و 370,344 شخص في حاجة توصف بأنها شديدة، و 190,750 شخص في حاجة توصف بأنها مجهدة، و 85,299 شخص في حاجة توصف بأنها الحد الأدنى.[326]

- **الأمن الغذائي:** كان معدل انتشار عدم كفاية الاستهلاك الغذائي في محافظة عمران (≤40 في المئة) "مرتفعا جدا" خلال شهر مارس 2021م (59 في المئة).[327] وكان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في محافظة عمران، مقارنة بالمأوى/السكن والخدمات المالية.[328] ويزداد انعدام الأمن الغذائي حدة في المناطق التي تشهد قتالا نشطا أو المناطق المتاخمة التي لا يتاح لها سوى وصول محدود، ويؤثر بشكل خاص على المشردين داخليا والفئات المهمشة. وتوجد حالات الكوارث (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) بشكل رئيسي في عمران (والجوف وحجة). وفي عمران، تشكل الفئات المهمشة للغاية، مثل العمال الذين لا يملكون أرضا، وعدم الحصول على الخدمات العامة مثل المياه والصرف الصحي والصحة، الأسباب الرئيسية لذلك.[329] ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى يونيو 2021م، من السكان البالغ 1,205,960 شخص، يقع 177,500 شخص ضمن المرحلة 1 من التصنيف (الحد الأدنى)، و 327,500 شخص ضمن المرحلة 2 من التصنيف (حالة إجهاد)، و 500,500 شخص ضمن المرحلة 3 من التصنيف (أزمة) و 197,000 شخص ضمن المرحلة 4 من التصنيف (طوارئ) و 3,500 شخص ضمن المرحلة 5 من التصنيف (كارثية). ويوجد 58 في المائة من السكان (701,000 شخص) في المرحلة 3 وما فوق من التصنيف .[330]
- **العمالة وحالات عمالة الأطفال والشباب:** في العام 2014م، بلغ معدل مشاركة محافظة عمران في القوى العاملة 39 في المئة، في حين بلغ معدل البطالة 13.7 في المئة.[331] 2.6٪ من إجمالي عدد السكان في سن العمل (15 عاما أو أكثر) بما في ذلك 2.7٪ من العمال الذكور و 2.5٪ من الإناث و 2.2٪ من العمال الحضريين و 2.7٪ من العمال الريفيين.[332] ويعمل 36,000 فرد في الزراعة و 13,000 في الصناعة و 68,000 في الخدمات في عام 2014م. وبلغ متوسط الدخل الشهري للموظفين 55,778 ريالا و 185 094 ريالا لأرباب العمل.[333] وتحدث عمالة الأطفال في محافظة عمران، خاصة في ما يتعلق بزراعة القات وأعمال قص. الأحجار.[334]
- **الحماية الاجتماعية:** في محافظة عمران، يتلقى حوالي 80,000 أسرة معيشية مستفيدة المساعدة من برنامج التحويلات النقدية الطارئة لصندوق الرعاية الاجتماعية التابع للبنك الدولي/اليونيسيف والمساعدة النقدية من برنامج الأغذية العالمي.[335]

---

[326] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf*

[327] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf*

[328] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[329] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Yemen_Acute_Food_Insecurity_2020Oct2021June_Snapshot.pdf*

[330] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[331] *https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_419016.pdf*

[332] *https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_419016.pdf*

[333] *https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_419016.pdf*

[334] *https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf*

[335] *https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen*

محافظة ذمار:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة ذمار في غرب اليمن جنوب وجنوب شرق محافظة صنعاء، وشمال محافظة إب وشرق محافظة الحديدة وشمال غرب البيضاء. تقع ذمار في الطرف الجنوبي من سلسلة جبال السروات وتتضمن ملامح تضاريسية مثل الجبال والسهول والهضاب. أما صخور الأساس في معظم أنحاء محافظة ذمار فهي صخور بركانية وتنقسم إلى مجموعتين: صخور بركانية تكونت أثناء الحقب أو الدهر الثالث (الذي بدأ منذ نحو 65 مليونا من السنين) تعرف باسم الصخور النارية البركانية اليمنية في حين تعرف الصخور البركانية الأصغر سنا فتعرف باسم صخور الدور الرابع. وتتكون الصخور النارية البركانية اليمنية من صخور بركانية المتكونة أثناء الحقب الثالث (المعروفة باسم "سلسلة الطبقات الصخرية أو ما يسمي المصيدة")، وهي متكونة من فيض بركاني وصخور البازلت ونسيج تراكيبي صخري وصخور طّفية من أصل بركاني. كما تشمل البراكين اليمنية كتل فوهيّة جرانيتية، أو من الاندساس الناري الذي شق تكوينات صخرية أخرى. أما البراكين الرباعية فهي من الجرانيت التي هي أصغر سنا من البراكين اليمنية. وهي بازلتية وعادة ما تكون مغطاة بصخور طّفية من أصل بركاني وتحتوي على بلورات التورمالين والأمفيبول.[336]

- **المناخ والأحوال الجوية:** يتميز مناخ ذمار بأنه معتدل وشبه جاف متوسط درجات الحرارة يتراوح بين 10 درجات مئوية و 19 درجة مئوية في الصيف و 8 درجات مئوية إلى 1 درجة مئوية في الشتاء. وفى الشتاء تكون الاجزاء الوسطى والشرقية من المحافظة أكثر برودة بينما تكون الوديان والمنحدرات الغربية أكثر دفئا. ويتراوح متوسط هطول الأمطار بين 3 مم في ديسمبر و 243 مم في أغسطس، ويبلغ المتوسط الإجمالي لسقوط الأمطار 599 مم. ويمتد هطول الأمطار بمعدل 56 يوما سنويا، منها 16 يوما مطيرا في أغسطس ويوم ممطر واحد في كل من أكتوبر ونوفمبر وديسمبر. وتتراوح نسبة الرطوبة بين 28في المئة في يونيو و 55 في المئة في أغسطس.[337] والأمطار الغزيرة التي هطلت في أواخر الصيف هي نتيجة للرياح الموسمية الجنوبية الغربية.[338]

- **جودة التربة:** التربة في محافظة ذمار متجانسة ومنخفضة درجة الحرارة.[339] وتتسم تربة بمتوسط درجة حرارة سنوي يبلغ 8 درجات مئوية أو أكثر، كما يوجد فرق بين متوسط درجات الحرارة في الصيف والشتاء يقل عن 5 درجات مئوية.[340] وتوجد التربة الرسوبية في المناخات شبه القاحلة ولديها محتوى مائي محدود، ومع ذلك فإن الرطوبة تتواجد خاصة خلال ذروة نمو النباتات.[341]

- **إستعمال الارض:** تستخدم الأراضي في ذمار لزراعة المحاصيل الغذائية مثل البطاطا والقمح والفاصوليا والخضروات. تزرع البطاطا والقمح والشعير كمحاصيل غذائية ونقدية. ويتم ري ما يقرب من 80 بالمائة من مجموع الزراعة في ذمار. وتعتبر الأغنام والماعز والأبقار أهم المواشي التي تربى في المحافظة وتستهلك وتباع كمكمل لإنتاج المحاصيل. وكل الأسر تقريبا لديها شكل ما من أشكال الإنتاج وتعتمد على الأغذية التي تنتجها. وغالبا ما تعجز الأسر الفقيرة عن توليد الدخل من محاصيلها لأنها غالبا ما لا تملك فائضا، ولذلك يجب أن تجد سبلا أخرى لكسب المال، مثل العمل كعمال. فالأسر الأكثر ثراء قادرة على توليد الدخل الكافي لتلبية إحتياجاتها من خلال بيع المحاصيل الفائضة.[342]

- **الموارد المائية:** في محافظة ذمار، تشكل المياه الجوفية والمياه السطحية المصادر الرئيسية لموارد المياه اللازمة للزراعة والاحتياجات الصناعية والمنزلية.[343] وينتشر إستخراج المياه الجوفية في ذمار بسبب محدودية هطول الأمطار وإمكانية الوصول إلى مصادر المياه العذبة الأخرى. ولكن

---

[336] https://edepot.wur.nl/493427

[337] https://en.climate-data.org/%D8%A7%D8%B3%DB%8C%D8%A7/%DB%8C%D9%85%D9%86/dhamar-governorate-2021/r/july-7/

[338] https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321

[339] https://edepot.wur.nl/493427

[340] https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11

[341] http://www.soilinfo.psu.edu/index.cgi?soil_clim&information&general&taxonomy_defs&soil_moist_regimes&classes&ustic

[342] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

[343] https://www.oecd.org/countries/yemen/42400796.pdf

نتيجة للاستخراج المفرط، انخفض منسوب المياه الجوفية بمعدل يتراوح بين 2 و 2.5 متر سنويا على مدى السنوات الأربعين الماضية. ويقدر أن ينضب منسوب المياه الجوفية في السنوات الثلاثين المقبلة إذا استمر معدل الاستخراج الحالي.[344] ومن الشواغل الرئيسية الأخرى لاستخراج المياه الجوفية التسرب من المراحيض إلى أحتياطيات المياه الجوفية ومستودعات المياه الجوفية مما قد يسبب تحديات صحية خطيرة للمجتمعات المحلية.[345]

- **نظام الري**: تعتمد نظم الري في ذمار اعتمادا كبيرا على إستخدام المياه السطحية واستخراج المياه الجوفية. وتأتي 95 بالمائة من الري في سهل ذمار و 73 بالمائة من الري في جميع مناطق محافظة ذمار من إستخراج المياه الجوفية.[347،346]

- **المناطق الزراعية والبيئية**: تقع ذمار ضمن المنطقة البيئية أفروستوائية، وكذلك في المنطقة الإحيائية كثيفة الأعشاب في سفوح الجبال العربية بجنوب غرب البلاد. وتغطي المنطقة الإيكولوجية أفروإستوائية جزءا كبيرا من إفريقيا ومناطق في غرب المملكة العربية السعودية محيطة بالبحر الأحمر.[349،348] وتغطي المنطقة الإيكولوجية جنوب غرب شبه الجزيرة العربية سفوح السافانا المناطق الجبلية في السعودية وعمان ومنطقة جبل السروات في اليمن.[350] وتتسم المنحدرات المتجهة إلى الجنوب بالضباب المتكرر الناشئ عن الرياح المحملة بالرطوبة القادمة من البحر العربي والتي تؤدي إلى توفير الرطوبة في بيئة جافة من ناحية أخرى وخفض درجة حرارة الجو عموما.[351] ويعود تاريخ الدليل على وجود الزراعة في هذه المنطقة الحيوية إلى أكثر من 5,000 سنة، وهي تتميز بمدرجات في المناطق الجبلية وبالزراعة المعتمدة على الري في السهول والهضاب. وينتشر اللبان والمر الصمغ العطري أيضا في هذه الأحياء وينتشر فيها العديد من الأطعمة البرية.[353،352]

المنطقة 13: **المرتفعات الغربية والوسطى – زراعة القمح والذرة البيضاء والقات، والماشية**

التفاصيل	الحرث	البذار	التعشيب	الحصاد
المحاصيل				
قمح				
ذرة البيضاء				
علف الماشية				
قات				
عنب				
الماشية				
إنتاج الحليب				
بيع الماشية				
أخرى				
عمالة محلية				
هجرة العمالة				

344 https://www.researchgate.net/publication/326734857_Assessment_of_water_resources_in_Dhamar_Governorate_Yemen_Republic

345 https://www.oecd.org/countries/yemen/42400796.pdf

346 https://www.researchgate.net/publication/326734857_Assessment_of_water_resources_in_Dhamar_Governorate_Yemen_Republic

347 https://www.oecd.org/countries/yemen/42400796.pdf

348 https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321

349 https://ecoregions.appspot.com/

350 https://dopa-explorer.jrc.ec.europa.eu/ecoregion/31320

351 https://www.oneearth.org/ecoregions/southwest-arabian-escarpment-shrublands-and-woodlands/

352 Wilkinson, Tony (1999). "Settlement, Soil Erosion and Terraced Agriculture in Highland Yemen: a Preliminary Statement." Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, vol. 29, 1999, pp. 183–191

353 http://www.fao.org/3/i1500e/yemen.pdf

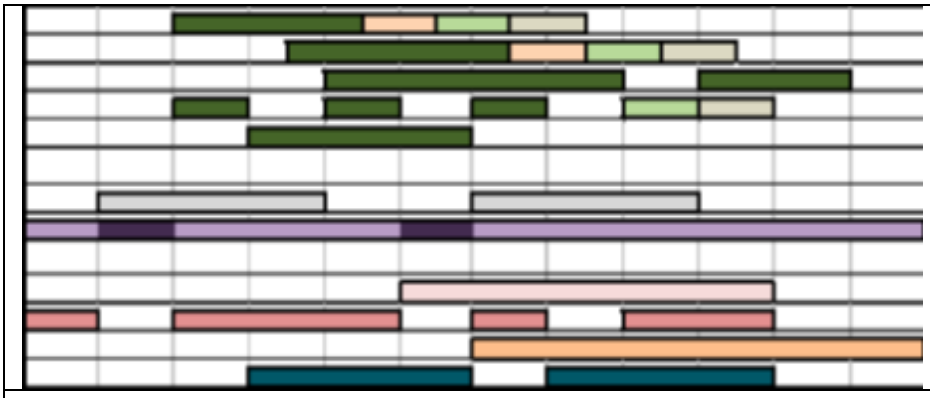

شراء الغذاء

مواسم الأمطار

المنطقة 12: المرتفعات الغربية والوسطى – منطقة زراعة البن والقات والذرة البيضاء، الماشية

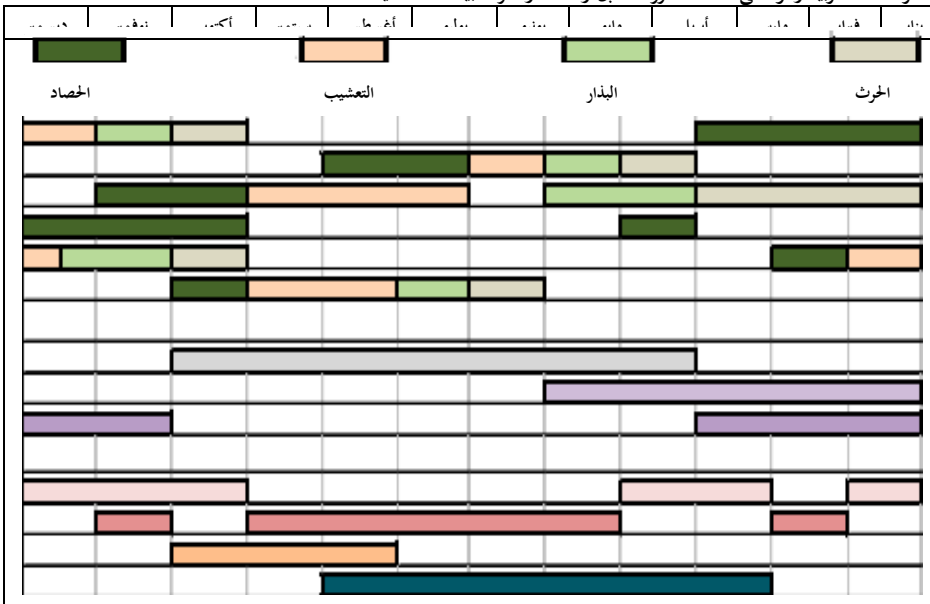

التفاصيل
المحاصيل
قمح/شعير (الموسم 1)
قمح/شعير (الموسم 2)
ذرة بيضاء
بن
بقوليات (الموسم 1)
بقوليات (الموسم 2)
الماشية
إنتاج الحليب
تكاثر الماشية
بيع الماشية
أخرى
عمالة زراعية محلية
عمالة غير زراعية
شراء الطعام
مواسم الأمطار

المنطقة 5: المرتفعات الوسطى – منطقة البطاطا والخضار، والماشية

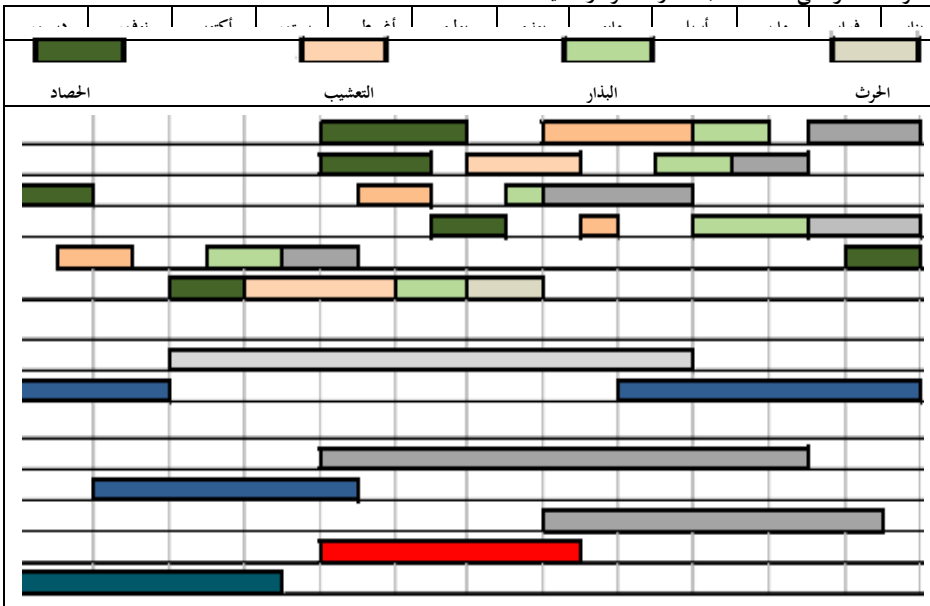

التفاصيل
المحاصيل
بطاطا
خضار
قمح وشعير (الموسم 1)
قمح ةشعير (الموسم 2)
فاصولياء (الموسم 1)
فاصولياء (الموسم 2)
الماشية
إنتاج الحليب
بيع الماشية
أخرى
عمالة محلية
التحويلات
شراء الطعام
فترة نقص الغذاء
مواسم الأمطار

- **التنوع البيولوجي والغابات:** تختلف الغابات والغطاء النباتي في محافظة ذمار حسب تضاريس وارتفاعها. والغطاء الأرضي الأكثر تواترا هو الأراضي الشجرية المقاومة للجفاف والأراضي الشجرية دائمة الخضرة والأراضي العشبية الجافة.[354] وتعد أراضي ألجُنَيْبَات الشجيرية من أكثر الغطاء الأرضي شيوعا وتتضمن نباتات مثل الأعشاب العطرية وألجُنَيْبَات أو الشجيرات وأشجار السنط والأعشاب والأشجار القصيرة أو القزمة. من الشائع في النباتات التي تنمو في الشجيرات أن تكون قد طورت مقاومة للنيران بسبب الطبيعة الجافة للبيئة وارتفاع أحتمالية اندلا ع الحرائق عند سقوط البرق.[355] تضم حيوانات محافظة ذمار حيوانات مثل الفهود والكاراكال والبابون والوبر الصخري والضباع.[356]

- **المناطق المحمية:** يقع في محافظة ذمار محمية السهول الجبلية التقليدية. وهذه المنطقة المحمية هي محمية طبيعية من المراعي تستخدم في كثير من الأحيان كمنطقة للبحث عن العلف من قبل المجتمعات المحلية خلال موسم الجفاف لإطعام قطعان الأغنام. والاستخدام التقليدي للرعي يتحكم في هذا المحمية.[358،357]

- **التركيبة السكانية:** تبلغ مساحة محافظة ذمار 7,587 كم^2 وتتكون من 12 منطقة. مدينة ذمار هي عاصمة المحافظة. يبلغ مجموع السكان في محافظة ذمار 2,176,000 نسمة نسمة في عام 2019م[359] (عدد السكان حتى عام 2017م 1,913,000 نسمة، 916,000 إناث و 952,000 ذكور).[360] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد.[361] واعتبارا من عام 2019م، كان يوجد في ذمار 186,774 شخص مشرد داخليا، و 31,129 أسرة مشردة داخليا. وحدث معظم النزوح بنسبة 100% في محافظة ذمار بسبب النزاع، في مقابل الكوارث الطبيعية. وفي عام 2019م، كان هناك 9,660 شخص عائد و 1,610 أسرة معيشية عائدة في محافظة ذمار.[362]

- **التعليم:** تسجل مدينة ذمار في محافظة ذمار أدنى معدلات الحضور المدرسي (4 في المئة)، وتأتي بعد مديرية مسورة في محافظة البيضاء (0 في المئة) ومديرية الدريهمي في محافظة الحديدة (0 في المئة) في اليمن.[363] ويقدر عدد المدارس التي تم تدميرها جزئيا أو كليا بسبب النزاع بحوالي 2,000 مدرسة، أو يتم إستخدامها لاستضافة النازحين أو يتم إحتلالها من قبل الجماعات المسلحة. ويشمل ذلك 256 مدرسة دمرت بسبب الغارات الجوية أو القصف الجوي و 1,520 مدرسة تضررت بسبب النزاع و 167 مدرسة تستخدم لإيواء النازحين داخليا و 23 مدرسة تحتلها جماعات مسلحة.[364] وهناك 192 مدرسة تضررت أو دمرت منذ بداية الحرب في محافظة ذمار.[366،365] لم تدفع رواتب

---

[354] *Kürschner H. (1998) Biogeography and Introduction to Vegetation. In: Ghazanfar S.A., Fisher M. (eds) Vegetation of the Arabian Peninsula. Geobotany, vol 25. Springer, Dordrecht. doi:10.1007/978-94-017-3637-4_4*

[355] *https://earthobservatory.nasa.gov/biome/bioshrubland.php*

[356] *https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1321*

[357] *https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S014019630580117X*

[358] *https://www.protectedplanet.net/30886*

[359] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[360] *https://yemenlg.org/governorates/dhamar/*

[361] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf*

[362] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[363] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf*

[364] المرجع نفسه.

[365] *https://yemenlg.org/governorates/dhamar/*

[366] *https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf*

للمعلمين في هذه المحافظة منذ بدء النزاع، وهذا يشكل واحدة من أبرز العقبات أمام تعليم الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدارس.[368،367]

- وبما أن العديد من مصادر المياه الرئيسية قد توقفت عن العمل فقد يظل الأطفال خارج المدرسة لكي يجلبوا الماء، وهو ما قد تعطيه الأسر الأولوية على التعليم (وهذا يعني الانتقال لمسافات طويلة لإيجاد الماء والتعرض لمخاطر إضافية ممكنة على السلامة والكرامة بما فيها مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي).[369] حتى عندما يكون الأطفال في المدرسة، يصعب عليهم التعلم بينما يكافحون من أجل التعامل مع الآثار النفسية للعيش خلال الحرب وآثار الجوع وسوء التغذية. وتتحمل الأسر القلق والتوتر، مما يزيد الحاجة إلى خدمات الصحة النفسية والخدمات النفسية الاجتماعية. وقد تعرض توفير خدمات الحماية بوجه عام لضغوط شديدة. وترتبط حوالي 35 بالمائة من حوادث حماية الأطفال التي عالجها الأخصائيون الاجتماعيون من خلال نظام إدارة الحالات في عام 2018م بالصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.[370]
- لا تزال الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال مرتفعة، بعد زيادة بنسبة 51 في المائة في حالات قتل الأطفال وتشويههم التي تم التحقق منها مقارنة بالعام السابق. ولا يزال الأطفال يواجهون انتهاكات جسيمة وآثار الصراع المسلح، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع أو بالقرب منها. ويحتاج الأطفال الذين عانوا من هذه الانتهاكات أو المعرضين لها إلى المساعدة والدعم، بما في ذلك التوعية بمخاطر الألغام واقتفاء أثر الأسر ولم الشمل وخدمات رعاية مؤقتة ودعم نفسي واجتماعي. وتعتبر الأسر التي يعيلها أطفال من أكثر الفئات ضعفا. ولا تزال التوعية بمخاطر الألغام بالغة الأهمية مع أزدياد التقارير عن الأطفال ضحايا الألغام والذخائر غير المنفجرة من 119 إلى 227 في السنة الماضية. ولا يزال تقديم الدعم الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأطفال الذين يعيلون أسرا معيشية أمرا بالغ الأهمية. ونحو 19,000 طفل منفصل عن ذويه، سبعة في المائة منهم في مجتمعات نازحة، يحتاجون إلى المساعدة.[371]
- وفيما يتعلق بالتعليم، من المرجح أن يتم تجاهل الأطفال المهمَّشين، مثل المهمشين والأطفال ذوي الإعاقة. قد تزيد تدابير الحجر الصحي الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) من خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أماكن قريبة ويعانون من مخاطر التمييز المرتفعة والعقبات المادية والمالية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية. ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا خطر الوصم بالعار وفقدان إمكانية الحصول على خدمات المساعدة المتخصصة والعلاج. فالأطفال لا يحرمون من التعليم فحسب، بل أيضا من الخدمات المرتبطة به مثل التغذية المدرسية والمساعدة الاجتماعية، مع زيادة تعرضهم للعنف المنزلي.[372] وهناك 8 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة غير ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب.[373]
- **الصحة:** تخدم المستشفيات العامة والمراكز الصحية سكان محافظة ذمار، ولكنها لا توفر سوى الخدمات الأساسية وتعتمد في عملها على المانحين الدوليين.[374] وفي أوائل عام 2021م، بلغت نسبة محافظة ذمار 11 بالمائة من حالات الدفتريا في اليمن.[376،375] كما سجلت

---

367 https://yemenlg.org/governorates/dhamar/

368 https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

369 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

370 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

371 المرجع نفسه.

372 المرجع نفسه.

373 المرجع نفسه.

374 https://yemenlg.org/governorates/dhamar/

375 https://www.who.int/health-cluster/countries/yemen/Yemen-Health-Cluster-Bulletin-Feb-2019.pdf?ua=1

376 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20March%202021%20Situation%20Report_English.pdf

محافظة ذمار واحدا من أعلى معدلات الإصابة بالكوليرا في اليمن حيث سجلت 195,421 حالة إصابة و 287 حالة وفاة في عام 2019م (معدل الوفيات الناجم عن الكوليرا0.15 بالمائة)[377] خلال الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م[378]. وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 1,263 حالة يشتبه في إصابتها بالتهاب الجهاز التنفسي الحاد الشديد في المحافظات الشمالية، إلى جانب 46 حالة وفاة ناجمة عن هذا الالتهاب. وخلال الأسابيع الأربعة الأخيرة التي شهدت انتشار الوباء، تم الإبلاغ عن حالات مشتبه بها على الصعيد الوطني، حيث تم الإبلاغ عن 20 بالمائة منها في محافظة ذمار.[379] وحتى 24 مايو 2021م، لم تكن ذمار قد تأثرت بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).[380]

- **لمحة عن الفقر**: بحسب السلطات المحلية، شكلت ميزانية عام 2014 والمنح والإعانات المركزية 96 بالمائة من إجمالي إيرادات المحافظة، في حين غطت الإيرادات المحلية 4 بالمائة حيث تأثرت العائدات سلبا بالحرب. وكان إنشاء الهيئة العامة للزكاة وتحويل الزكاة إلى إيراد مركزي من الأسباب التي أدت إلى خسارة المحافظة لمصدر هام من مصادر الدخل. ولفترة من الوقت، تمكنت محافظة ذمار من تعويض النقص من خلال فرض ضرائب على التجارة بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا وسلطات الأمر الواقع في صنعاء. ومع ذلك، أدى انعدام الأمن المتزايد على الطريق عبر محافظة ذمار إلى نزوح التجارة شرقا منذ أواخر عام 2018م. ويحتاج ما يقرب من 400,000 ألف شخص إلى المساعدة في محافظة ذمار، أو ما يزيد قليلا عن 20 بالمائة من السكان، 48 بالمائة منهم في حاجة ماسة.[381] ووفقا لمسح ميزانية الأسرة لعام 2014م، بلغت نسبة الفقر في ذمار 31.1 في المائة.[382] وحتى عام 2017م، كان 31 بالمائة من سكان محافظة ذمار، أو 547,049 شخصا، يعانون من الفقر.[383] ومع تراجع الأوضاع الاقتصادية في اليمن، فمن المرجح أن يكون هذا العدد قد أزداد.[384] واعتبارا من عام 2017م، شمل الأشخاص المحتاجين في محافظة ذمار 3,622 شخص نازح داخليا يعاني من حاجة كارثية و 62,973 شخص في حاجة بالغة و 62,006 في حاجة شديدة و 36,873 في حاجة مجهدة و 22,7728 في حاجة الحد الأدنى. أما فيما يتعلق الأشخاص المشردين داخليا في محافظة ذمار، هناك 57,787 شخصا في حاجة كارثية، و 545,903 شخص في حاجة بالغة، و 700,956 في حاجة شديدة في حاجة شديدة، و 415,120 في حالة إجهاد، و 286,227 في حاجة الحد الأدنى.[385]
- **الأمن الغذائي**: كان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لمعظم الأسر في محافظة ذمار، في مقابل المأوى/السكن والخدمات المالية.[386] ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للفترة أكتوبر 2020م - يونيو 2021م، 405,000 شخص من السكان البالغ 2,176,000 نسمة مصنفة ضمن المرحلة 1 (الحد الأدنى) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 696,000 شخص ضمن المرحلة 2 (حالة الإجهاد) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 769,500 شخص ضمن المرحلة

---

[377] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[378] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[379] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[380] https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf

[381] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/dhamar/

[382] https://yemenlg.org/governorates/dhamar/

[383] https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

[384] https://yemenlg.org/governorates/dhamar/

[385] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

[386] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

3 (حالة الأزمة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 307,000 شخص ضمن المرحلة 4 (حالة الطوارئ) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ولا يوجد أي شخص ضمن المرحلة 5 (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[387]

- **العمالة بما فيها عمالة الأطفال والشباب:** الزراعة هي النشاط الاقتصادي الرئيسي في محافظة ذمار وهي خامس أكبر منتج زراعي في اليمن بنسبة 5,3٪ من الإنتاج الوطني. وأهم المحاصيل التي تنتجها المحافظة هي الخضروات والحبوب والعلف للماشية. كما تعد محافظة ذمار إحدى المصادر الرئيسية للحجارة الصناعية والمعادن في اليمن، مما يجعلها مركزا كبيرا للتعدين.[388] وتحدث عمالة الأطفال واستغلالهم في محافظة ذمار – خاصة فيما يتعلق بالعمل الزراعي والتعدين وقطع الأحجار. والعمل الزراعي هو القطاع الاقتصادي الذي يشهد أعلى معدلات تشغيل الأطفال، وهو في كثير من الأحيان خطير لأن الأطفال يجبرون على حمل أحمال ثقيلة ويتعرضون لمبيدات الآفات والمعدات الزراعية التي قد تكون خطيرة. وكثيرا ما يكون الأطفال العاملون في المناجم والمحاجر معرضين بشدة لخطر الاستغلال من جانب العصابات.[389]
- **الحماية الاجتماعية:** يهدف مشروع الحماية الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف في 13 محافظة من أكثر المحافظات اليمنية ضعفا، بمن فيها محافظة ذمار.[390]

محافظة حجة:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة حجة على الساحل الغربي لليمن في سهل تهامة. وتحاذي المملكة العربية السعودية من الشمال ومحافظة عمران من الشرق ومحافظة الحديدة من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب. وتقسم محافظة حجة إداريا إلى 31 مديرية، ومدينة حجة عاصمة المحافظة. ويقع الجانب الغربي من محافظة حجة داخل سهل تهامة في حين يقع الجانب الشرقي من المحافظة في سلسلة جبال السروات. وتتميز جيولوجيا سهل تهامة بوجود رواسب طمية وكثبان رملية. الترسيبات الطمية هي الترسيبات التي البقايا المترسبة من تدفقات المياه – وفي حالة تهامة تحدث الترسيبات الطمية نتيجة تدفق المياه من منحدرات سلسلة جبال السروات ومن الوديان والجريان السطحي من المرتفعات. والكثبان الرملية هي تضاريس تكونت بسبب رمال و/أو تربة ذرتها الرياح أو ترسبها المياه.[391]
- **المناخ والأحوال الجوية:** تتمتع محافظة حجة بثلاث مناطق مناخية مختلفة، مناخ مداري حار ومناخ مداري بارد ومناخ بارد شبه جاف. ويتراوح متوسط درجات الحرارة بين 23.3 درجة مئوية في شهر يناير و 31.8 درجة مئوية في شهر يونيو. يبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 391 ملم مع أقل كمية لهطول الأمطار في شهر يونيو بمعدل 9 ملم وأعلى كمية لهطول الأمطار تحدث في شهر أغسطس بمعدل 63 ملم. تتراوح نسبة الرطوبة بين 49 في المئة في شهر يونيو و 71 في المئة في شهر ديسمبر. ويبلغ متوسط الأيام الممطرة السنوية 59 يوما، معظمها يحدث في شهري ديسمبر وأكتوبر (ثمانية أيام لكل منهما) وأقلها يحدث في شهر يونيو (يوم واحد).[392]
- **جودة التربة:** التربة في محافظة حجة هي تربة متساوية درجة الحرارة وقاحلة. وتعد التربة متساوية درجة الحرارة أكثر التربة حرارة على وجه الأرض وتزيد حرارتها عن 22 درجة مئوية في حين أن التربة القاحلة حارة وجافّة. لذا فالريّ يعتبر مطلوبا في إنتاج المحاصيل في هذه التربة.[393]
- **إستعمال الارض:** تعتبر الزراعة وتربية الماشية من أكثر الاستخدامات شيوعا للأراضي في محافظة حجة. ويزرع القات على نطاق واسع في المحافظة ويعتبر مصدرا هاما للدخل. وتنتج جميع الأسر تقريبا الحبوب – مثل القمح والذرة البيضاء والذرة الصفراء. ويمكن للأسر الأكثر ثراء

---

387 *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

388 *https://yemenlg.org/governorates/dhamar/*

389 *https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf*

390 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf*

391 *https://edepot.wur.nl/493427*

392 *https://en.climate-data.org/asia/yemen/hajjah-governorate-2025/r/july-7/*

393 *https://edepot.wur.nl/493427*

التي تمتلك أراض كبيرة أن تنتج كميات كبيرة من الأغذية تباع محليا وتنقل إلى أسواق بعيدة. وعادة ما تنتج الأسر الفقيرة أيضا الطعام، لكنها غالبا ما تجمع وتبيع الحطب لزيادة الدخل. وفي أجزاء كثيرة من المحافظة، تعتمد سبل العيش على الوديان لأغراض الري. وفي حين تنتج معظم الأسر بعض الكميات من الأغذية، إلا إن الأسر لا تزال تستكملها بسلع تشترى من السوق.[394]

- **الموارد المائية:** تأتي المصادر الرئيسية لمياه الشرب في محافظة حجة من الصهاريج، والآبار الارتوازية ونوافير المياه الشبكية والمياه الجارية المتصلة بالمنازل والآبار اليدوية غير المحمية. ويفوق متوسط كمية المياه المتاحة لكل أسرة في اليوم الواحد تلك الكمية التي تحصل عليها الأسرة في معظم المحافظات المحيطة، حيث يحصل 93.8 بالمائة من سكان محافظة حجة (الذين شملهم مسح المجموعة القطاعية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية) على 105 لترات في اليوم، في حين يحصل 4.9 بالمائة من السكان على ما بين 81 و 105 لترات في اليوم و 1.4 بالمائة من السكان على ما بين 41 و 80 لترا في اليوم الواحد. تتراوح جودة مياه حجة من النظيف في جميع أنحاء المحافظة إلى مياه مالحة وعكرة في وسط وجنوب المحافظة، والمياه ذات الرائحة في الجزء الجنوبي من المحافظة . وبالنسبة للأفراد الذين يجمعون المياه خارج المنزل، يستغرق جمع المياه من المصدر ونقلها في المتوسط أكثر من 60 دقيقة.[395]
- **نظام الري:** تأتي غالبية مياه الري في محافظة حجة من إستخراج المياه الجوفية وتدفق الري عبر الوديان.[396،397]
- **المناطق الزراعية والبيئية:** محافظة حجة هي جزء من المنطقة المدارية الأفريقية ومنطقة الضباب الساحلية في شبه الجزيرة العربية. تتميز هذه المنطقة بالرطوبة العالية والمناخ الجاف. وهي تقع على طول السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية، بما فيها ساحل البحر الاحمر.[398] تقع محافظة حجة ضمن 4 مناطق مصدر للعيش، وهي المنطقة الأولى الوديان الغربية والوسطى يزرع فيها الدخن والخضار والفواكه ورعي المواشي، المنطقة الثانية المرتفعات الغربية والوسطى يزرع فيها القمح والذرة البيضاء والقات ورعي الماشية، المنطقة الثالثة السهل الساحلي الغربي تزرع فيها الذرة البضاء والدخن ورعي الماشية، والمنطقة الثالثة الساحلية والجزرية الكبرى منطقة الصيد. ففي المرتفعات الغربية والوسطى منطقة القمح والذرة البيضاء والقات والماشية يزرع القمح والذرة البيضاء والدخن كمحاصيل غذائية ونقدية في حين يزرع القمح والذرة الصفراء والذرة البيضاء والقات كمحاصيل نقدية. وفي السهل الساحلي الغربي منطقة الذرة البيضاء والدخن والماشية، تزرع الذرة البيضاء والدخن كحاصيل غذائية ونقدية في حين ينتج القطن أيضاً كمحصول نقدي. وفي المنطقة الساحلية والجزرية الكبرى منطقة الصيد، تعتمد سبل العيش اعتمادا كبيرا على الصيد وفرص عمل في المحيطات.[399]

المنطقة 7: منطقة الصيد الساحلي والجزري الكبرى في اليمن

التفاصيل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المحاصيل												
فواكه (موز وعنب الفلفل)												
الماشية												
بيع الماشية												
أخرى												
صيد												
سمك الشروخ												

394 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

395 https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/WASH%20cluster_Needs_Assessment_Amran_Hajjah_Hudaydah_Raymah_Oct2012.pdf

396 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

397 https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/assessments/WASH%20cluster_Needs_Assessment_Amran_Hajjah_Hudaydah_Raymah_Oct2012.pdf

398 https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1302

399 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

المنطقة 14: منطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والماشية – السهل الساحلي الغربي

التفاصيل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المحاصيل												
ذرة بيضاء												
دخن												
قطن (في بعض المناطق)												
الماشية												
إنتاج الحليب												
بيع الماشية												
أخرى												
عمالة محلية												
شراء الغذاء												
وقت نقص الغذاء												
مواسم المطر												

المنطقة 11: منطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضار والفواكه، والماشية – الوادي المنطقة الغربية والوسطى

التفاصيل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المحاصيل												
ذرة بيضاء												
دخن												
خضار												
فواكه												
الماشية												
إنتاج الحليب												
بيع الماشية												
أخرى												
عمالة محلية												
شراء الغذاء												
جمع الحطب وبيعه												
وقت نقص الغذاء												
مواسم المطر												

المنطقة 13: زراعة القمح والذرة البيضاء والقات، والماشية – المرتفعات الغربية والوسطى

التفاصيل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المحاصيل												
قمح												

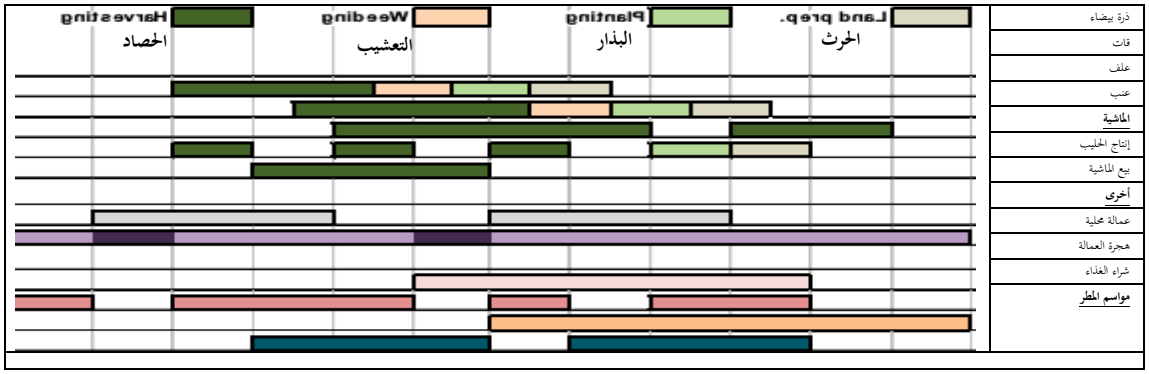

- **التنوع البيولوجي والغابات**: هناك أكثر من 60 نبتة متوطّنة في المنطقة الإحيائية الساحلية الصحروية الضابية في شبه الجزيرة العربية. وتوجد غابات المنغروف على طول الساحل في حين تنتشر أراضي خشب الأكاسيا في البر، فضلا عن أشجار نخيل الأكاز وأشجار الأناسك. وتوجد فيها بعض الحيوانات غزال الرمال العربية والذئب العربي غرير العسل وثعلب الرمل.[400]
- **المناطق المحمية**: لا توجد مناطق محمية في هذه المحافظة.
- **التركيبة السكانية**: مساحة محافظة حجة هي 8,338 كم2 وتتألف من 31 مديرية. وحجة هي عاصمة المحافظة. بلغ مجموع السكان 2,510,327 نسمة في عام 2019م[401] (وفي عام 2017م، كان عدد السكان 2,129,000 نسمة، 1,034,000 إناث و 1,095,000 ذكور).[402] متوسط حجم الأسرة هو خمسة أفراد. وكانت هناك زيادة حادة في عدد النازحين خلال نهاية عام 2018م وأوائل عام 2019م من 203,000 إلى 420,000 نازح يقيمون حاليا في 300 مخيم للنازحين في مختلف مناطق المحافظة.[403] وبين يونيو وديسمبر 2018م، شهدت محافظة حجة مستويات نزوح مرتفعة (157,122 شخص) بسبب النزاع على طول الساحل الغربي.[404] واعتبارا من عام 2019م، كان هناك 374,820 شخص و 62,470 أسرة نازحة في محافظة حجة. وحدث ما يقرب من 100 بالمائة من النزوح في محافظة حجة بسبب الصراع، في مقابل الكوارث الطبيعية. وفي عام 2019م، كان عدد الأفراد العائدين من النزوح في محافظة حجة 61,116 شخص و 10,186 أسرة معيشية.[405]
- **التعليم**: يوجد في محافظة حجة 58 مدرسة و 1,436 معلما. ولا تدفع لهم رواتب،[406] مما أدى إلى تعطيل عجلة التعليم. كما تضررت 161 مدرسة بسبب الحرب.[407] ويتسبب القتال الدائر بمزيد من الضرر للمدارس وغيرها من البنى التحتية الأساسية. ويشكل الضرر الذي لحق بالبنية التحتية المدرسية أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الأطفال لا يذهبون إلى المدارس في ثلاث مناطق خاضعة للتقييم، لأن الطلاب لا يستطيعون الوصول إلى هذه المدارس. وقد تضرر نحو 21 مدرسة في 3 مناطق، كما تضررت 7 مدارس تماما، والطريق إلى ثلاثة مدارس ملغمة و 5 مدارس تشغلها قوات عسكرية، وتضررت مدرستان جزئيا، وتأثرت معظم الفصول الدراسية بسبب الهجمات الجوية المباشرة خلال

---

400 https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1302

401 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

402 https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

403 https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

404 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

405 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

406 النشرة الإخبارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد 30، ديسمبر 2017م، الصادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

407 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

الحرب، وتقع 3 مدارس على مقربة من الخطوط الأمامية مما تسبب في تشريد الطلاب إلى مناطق أخرى. وقد تأثرت مدارس أخرى بسبب إستضافة المشردين داخليا أو بسبب إستخدام المدارس لأغراض غير تعليمية. ويؤدي الضرر الذي يلحق بالمدارس إلى إلحاق أضرار بالأثاث المدرسي مما يجعل البيئة غير آمنة بالنسبة للطلاب للتعلم. وفي محافظة حجة، هناك 148 فصل بحاجة إلى ترميم، و 157 بحاجة إلى إضافة صفوف انتقالية، و 21 جدارا بحاجة إلى الإصلاح، و 18 مدرسة بحاجة إلى إضافة جدران انتقالية، و 84 بحاجة إلى بناء حمامات، و 127 بحاجة إلى دورات مياه. ويشكل خطر الهجمات أو التجنيد في المدرسة، أو العنف العام والشواغل المتعلقة بالحماية في المناطق المجاورة، عاملا يحد من شعور الأطفال والآباء بالأمان عند الذهاب إلى المدرسة، ويبقي العديد من الأطفال، ولا سيما البنات، في المنزل.[408]

- **الصحة:** وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم تتمكن 71 بالمائة من الأسر في محافظة حجة من الحصول على مياه الشرب في 2017/2016م.[409] ولا تزال خدمات المياه والصرف الصحي تعمل في مدينة حجة، ولكن على أقل تقدير، ونتيجة للدعم الخارجي إلى حد كبير.[410] وقد أدى شح المياه وعدم توفر خدمات الصرف الصحي، لا سيما للنازحين، إلى زيادة حالات الإصابة بالكوليرا وغيرها من الأمراض. وتعمل المنظمات الدولية على تلبية هذه الاحتياجات.[411] تعاني المحافظة من غياب الخدمات الصحية بعد تدمير البنية التحتية الصحية كالمستشفيات. ولفترة من الوقت، بقي مستشفى عام واحد فقط في الخدمة. وقدمت خدمات للسكان بدعم من المنظمات الدولية.
- أما التمويل المقدم من السلطة المحلية فهو ضئيل للغاية. وقد سمح الدعم المقدم من المنظمات المانحة مؤخرا بإعادة فتح بعض المستشفيات المحلية. وقد أدى القتال وتدفق النازحين وانتشار الأمراض المعدية إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية.[412] تم الإبلاغ عن 194 حالة إصابة بالكوليرا و 559 حالة وفاة مرتبطة بها (معدل الوفاة الناجم عن المرض 0.29 بالمائة) في محافظة حجة خلال الموجة الثانية من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[413] ووفقا لمنظمة اليونيسف، تم الإبلاغ خلال الفترة بين 20 أكتوبر و 10 نوفمبر 2019 عن 26 حالة وفاة مرتبطة بحمى الضنك في محافظة حجة (وكذلك محافظتي الحديدة وتعز).[414] وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن 1,396 حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك إلى جانب حالة وفاة واحدة ناجمة عنها في اليمن. وخلال الأسابيع الأربعة الأخيرة، تم الإبلاغ عن حالات مشتبه بها على الصعيد الوطني، 5 بالمائة منها تم الإبلاغ عنها من محافظة حجة.[415] وفي الفترة من 1 يناير إلى 25 مايو 2019م، تم الإبلاغ عن 550 حالة يشتبه في إصابتها بمرض الدفتيريا بالإضافة إلى 32 حالة وفاة مماثلة في اليمن. تم الإبلاغ عن 19 بالمائة من هذه الحالات المشتبه بها في محافظة حجة.[416] وفي الفترة من 28 ديسمبر 2020م إلى 28 مارس 2021م، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 261 حالة محتملة من حالات الدفتيريا في المحافظات الشمالية، إلى جانب 14 حالة وفاة مرتبطة بها. 11 في المئة من الحالات المبلغ عنها كانت من محافظة حجة.[417] وقد تم تطعيم ما يقرب من 58,639 طفلا دون سن الواحدة ضد أمراض الطفولة الرئيسية، وتم تطعيم 21,523 امرأة تتراوح أعمارهن بين 14 و 59 عاما ضد التيتانوس والدفتيريا من خلال الجولة الثالثة من أنشطة

---

[408] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[409] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

[410] مقابلة مع مسؤول كبير بالمكتب التنفيذي في محافظة حجة. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

[411] https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

[412] مقابلة مع مسؤول كبير بالمكتب التنفيذي في محافظة حجة. مارس 2019م. https://yemenlg.org/governorates/hajjah/

[413] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[414] https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

[415] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[416] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[417] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20March%202021%20Situation%20Report_English.pdf

التوعية المتكاملة التي أجريت في حجة، من بين المحافظات الأخرى. وحتى 24 مايو 2021م، لم تكن حجة قد تأثرت بوباء فيروس كورونا (كوفيد-19).[418]

- **لمحة عن الفقر**: في العام 2014م، تم تمويل 92٪ من ميزانية حجة من المنح والإعانات المركزية، بينما مثلت الإيرادات المحلية 8٪. لقد أدت الحرب إلى تراجع توفر الإيرادات المحلية (الإيرادات المحلية المشتركة، وخاصة الزكاة، والضرائب) بسبب تأثيرها على الاقتصاد. وكان إنشاء الهيئة العامة للزكاة وتحويل الزكاة إلى مردود مركزي من الأسباب التي أدت إلى خسارة المحافظة لمصدر هام من مصادر الدخل. ووفقا لمسح ميزانية الأسر لعام 2014م، بلغت نسبة الفقر في حجة حوالي 64 بالمائة. وحتى عام 2017، كان 63.9 بالمائة من سكان حجة، أو 1,251,550 شخص، يعانون من الفقر.[419] وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن معدل الفقر يبلغ الآن 83 في المائة. يصنف التصنيف المؤقت للأمن الغذائي لعام 2019م محافظة حجة على أنها ثاني أعلى محافظة من حيث مستوى من الفقر في اليمن، بعد الحديدة. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2018م)، هناك نحو 1.9 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة في حجة، التي تشكل حوالي 90 بالمائة من السكان. 63 في المئة منهم في حاجة ماسة. وبناء على التقارير الأخيرة، تضررت حجة بشدة جراء القتال والغارات الجوية. وقد وقع قتال نشط في عدة مناطق وكانت مديرية كشر الاكثر تضررا.[420] وكان المأوى/السكن هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في حجة، مقارنة بالخدمات الغذائية والمالية.[421] واعتبارا من عام 2017م، يضم الأشخاص المحتاجين في محافظة حجة 42,243 نازحا داخليا في حاجة كارثية إلى المساعدة 303,538 شخص في حاجة بالغة و 131,936 شخص في حاجة شديدة و 60,807 شخص في حالة إجهاد و 25,133 في حاجة الحد الأدنى. أما بالنسبة لغير النازحين في محافظة حجة، فإن هناك 288,985 شخصا في حاجة كارثية، و 788,044 في حاجة بالغة، و 553,273 في حاجة شديدة و 291,751 في حالة إجهاد و 145,166 في حاجة الحد الأدنى.[422]
- **الأمن الغذائي**: يزداد انعدام الأمن الغذائي حدة في المناطق التي تشهد قتالا نشطا أو المناطق المتاخمة التي لا يتاح لها سوى وصول محدود، ويؤثر بشكل خاص على المشردين داخليا والفئات المهمشة. وتوجد الحالات في ضمن الحاجة الكارثة (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في حجة (بالإضافة إلى الجوف وعمران). وفي الجوف وحجة، تشكل النزاعات والنزوح ومحدودية إمكانية وصول المساعدات الإنسانية الدوافع الرئيسية.[423] النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في اليمن، مما يؤدي إلى نزوح واسع النطاق، وقيود على وصول المساعدات الإنسانية، وتعطل الخدمات العامة، وحصار الموانئ وقيودها، وأزمة الوقود والاضطراب الاقتصادي. وفي غياب حل دائم فمن غير المرجح أن تخلف كافة تدابير التخفيف الأخرى تأثيرات طويلة الأمد. ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للفترة أكتوبر 2020م - يونيو 2021م، من السكان البالغ عددهم 2,510,327 نسمة، هناك 379,500 شخص يقع ضمن المرحلة 1 (الحد الأدنى) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الأغذائي و 704,000 شخص في المرحلة 2 (الشدة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 1,014,000 شخص في المرحلة 3 (الأزمة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 410,500 شخص في المرحلة 4 4 (الطوارئ) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 3,000 شخص في

---

418 *https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf*

419 *https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf*

420 *https://yemenlg.org/governorates/hajjah/*

421 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

422 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf*

423 *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Yemen_Acute_Food_Insecurity_2020Oct2021June_Snapshot.pdf*

المرحلة 5 (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. ويقع 57 في المائة من السكان (1,47,500 شخص) في المرحلة 3 أو ما فوقها من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[424] تزرع منطقة شعلان القات حيث أن الأسر المنتجة للقات أكثر عرضة للأمان الغذائي بمرتين من تلك التي لا تزرع القات حيث ان العائدات الاقتصادية لزراعة القات أكبر من زراعة البن للتصدير. وتكاليف الإنتاج منخفضة بسبب العمالة والمدخلات المحدودة.[425]

- **حالات عمالة الأطفال والشباب:** يتعرض الأطفال في المحافظات الشمالية، بما فيها محافظة حجة، بشكل خاص لخطر الاتجار بهم إلى المملكة العربية السعودية للعمل بالسخرة أو العمل القسري والاستغلال الجنسي والقيام بأنشطة غير مشروعة للمجرمين. وقد يتعرض الأطفال في محافظة حجة أيضا للسخرة أو العمل القسري على قوارب الصيد التي تشكل خطرا عليهم نظرا لأن الأطفال أكثر عرضة لخطر الغرق وكثيرا ما يعملون في ظروف غير آمنة باستخدام معدات صيد خطرة أحيانا.[426]

- **الحماية الاجتماعية:** يهدف مشروع الحماية الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف في 13 محافظة من أكثر المحافظات اليمنية ضعفا، ومنها محافظة حجة.[427] ويبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة في محافظة حجة أكثر من 550,00 أسرة معيشية، وهو الأعلى في اليمن. ويتلقى المساعدة العينية لبرنامج الأغذية العالمي أكبر عدد من المستفيدين في محافظة حجة (حوالي 200,000 شخص)، يليها برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي/اليونيسيف للأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية، وبرنامج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للجنة الدولية للصليب الأحمر (كلاهما أكثر من 100,000).[428]

محافظة لحج:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة لحج على الساحل الجنوبي لليمن وتضم محافظة تعز إلى الشمال الغربي ومحافظة أبين إلى الشرق ومحافظات الضالع والبيضاء إلى الشمال والشمال الشرقي وخليج عدن إلى الجنوب. وتتكون محافظة لحج من 15 مديرية. تقع المحافظة في أقصى سفوح جنوب سلسلة جبال السروات، وتضم تضاريس جبلية باتجاه الشمال وسهول أكثر انبساطًا في الجنوب. وتضم الأنواع الصخرية التي تم تحديدها والتي تضم جيولوجيا محافظة لحج صخورا بركانية مثل البازلت الزبرجد الزيتوني وصخور الريوليت كوميندايتيك وبيتشستون، وكذلك معدن المرو مثل سيانيت–المرو وتراكيت–المرو.[429]

- **المناخ والأحوال الجوية:** تتكون محافظة لحج من أربع مناطق مناخية مختلفة كالمناخ الصحراوي الحار والمناخ شبه القاحل والمناخ البارد شبه القاحل والمناخ الصحراوي البارد. ويتراوح متوسط درجات الحرارة بين 24.3 درجة مئوية في يناير و 31.5 درجة مئوية في أغسطس. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 359 ملم، بينما يكون الشهر الأكثر أمطارا هو شهر أغسطس 75 ملم، والشهر الأكثر جفافا هو ديسمبر

---

424 *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

425 *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

https://documents1.worldbank.org/curated/en/901231468347330974/pdf/549230ESW0P1020l0land0tenure109June.pdf

426 *https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf*

427 *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf*

428 *ttps://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen*

429 *https://www.mindat.org/loc-343042.html*

12 ملم. ويتراوح متوسط الرطوبة بين 51 بالمائة في أبريل و 64 بالمائة في شهر سبتمبر. فهناك 48 يوما ممطرا سنويا في المتوسط، في شهر أغسطس حيث هي أكثر الأيام أمطارا (7 أيام لكل منها)، بينما هناك في المتوسط يوم ممطر واحد فقط في شهر يونيو.[430]

- **جودة التربة:** تعد التربة في جنوب محافظة لحج عموما من العوامات الرملية وتحتوي على الحصى في بعض المناطق وهي مستنفدة بشكل جيد. وعلى نطاق أوسع تعتبر التربة في محافظة لحج خصبة. في شمال المحافظة، عادة ما تكون التربة ضحلة حيث توجد أعمق التربة على المنحدرات المشرفة وفي الوديان.[431]

- **إستعمال الارض:** تنتشر الزراعة وتربية الماشية في محافظة لحج. وتنتج الحبوب للاستهلاك البشري وكعلف للماشية. ومع ذلك، تنتج معظم الأسر الغذاء في محافظة لحج، حيث يجب على الأسر الفقيرة أيضا أن تعتمد على الأسواق لتكملة ما تزرعه لأنها لا تستطيع عادة إنتاج كل غذائها. ينتج القطن أحيانا كمحصول نقدي.[432] كما أن إستخراج الحجارة والطمي يجري في محافظة لحج وهما من الأنشطة الاقتصادية الهامة.[433]

- **الموارد المائية:** وادي تبن هو أحد أكبر الوديان في اليمن حيث يؤمن المياه لدلتا وادي تبن الواقعة جنوب محافظة لحج. يستنزف الوادي مستجمعا يزيد طوله عن 3,500 كلم^2، ولذلك تجري كمية كبيرة من المياه عبر هذه المنطقة. وتستخدم المياه الواردة من وادي تبن لأغراض الري والأغراض المنزلية. وقد تأثرت الموارد المائية في محافظة لحج جراء النزاع الذي نتج عنه تدمير أو إتلاف البنية التحتية العامة للمياه ومحطات معالجة المياه.[434]

- **نظام الري:** يتخذ الري في لحج شكل إستخراج المياه الجوفية وهطول الأمطار والري بالغمر الجريان السطحي والري بالأودية. وقد دمرت قنوات الري في محافظة لحج أو تضررت بسبب النزاع الذي يؤثر بشدة على قدرة المزارعين على زراعة المحاصيل.[435]

- **المناطق الزراعية والبيئية:** تقع لحج في المنطقة المدارية أفروستاريا، ومنطقة الصحراء والجبال الشجرية الاستوائية. وغالبا ما تكون الشجيرات الزجاجية سريعة الزوال، وغالبا ما تتغير الموائل مع توفر المياه. ويمكن أن تكون هذه المنطقة شديدة الحساسية إزاء الاضطرابات التي يمكن أن تشكل مشكلة في محافظة لحج بسبب رعي الماشية.[436] وتندرمحافظة لحج تحت 3 مناطق تمثل سبل لكسب العيش – وهي منطقة الصيد الساحلية والجزرية الكبرى، ومنطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضروات والفواكه ورعي الماشية الوديان الغربية والمركزية، ومنطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن ورعي الماشية السهل الساحلي الغربي. وفي منطقة الصيد الساحل والجزر، تعتمد سبل العيش اعتمادا كبيرا على الصيد وفرص العمل في المحيطات. وفي منطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضار والفاكهة ورعي الماشية الوديان الغربية والوسطى، تزرع الذرة البيضاء والدخن والذرة الصفراء والخضروات كمحاصيل غذائية ونقدية. وفي منطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن ورعي الماشية في السهل الساحلي الغربي، تزرع الذرة البيضاء والدخن كغذاء ومحاصيل نقدية، بينما ينتج القطن كمحصول نقدي.[437]

المنطقة 7: منطقة الصيد الساحلي والجزري الكبرى في اليمن

التفاصيل	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المحاصيل												
فواكه (موز وعنب الفلفل)												

430 https://en.climate-data.org/asia/yemen/lahij-governorate-2019/r/july-7/

431 http://www.fao.org/3/as059e/as059e.pdf

432 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

433 https://yemenlg.org/governorates/lahj/

434 https://borgenproject.org/10-facts-about-sanitation-in-yemen/

435 http://www.fao.org/3/as059e/as059e.pdf

436 https://www.worldwildlife.org/biomes/deserts-and-xeric-shrublands

437 https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

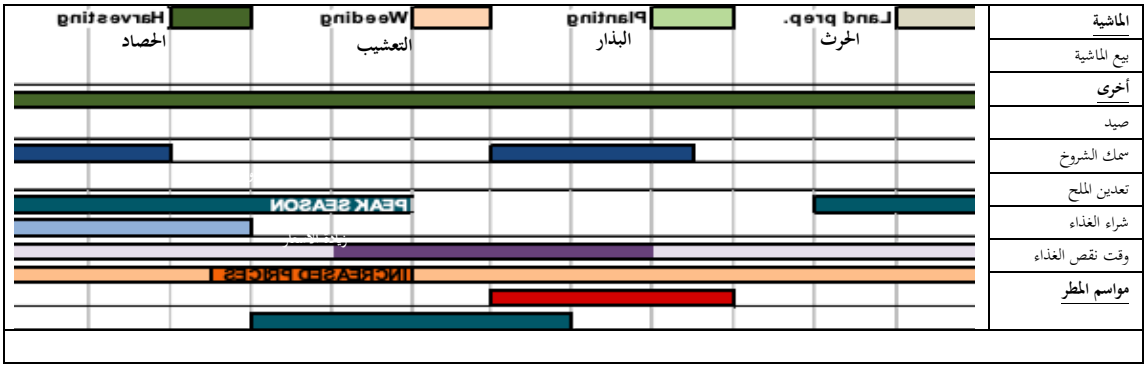

المنطقة 14: زراعة الذرة البيضاء والدخن، والماشية – السهل الساحلي الغربي

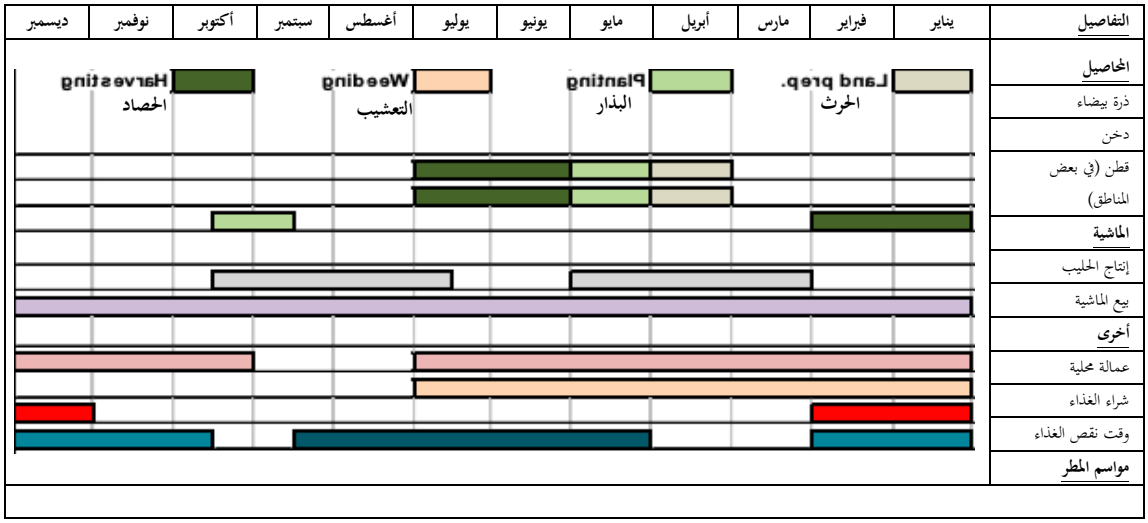

المنطقة 11: زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضار والفواكه، والماشية – الوادي المنطقة الغربية والوسطى

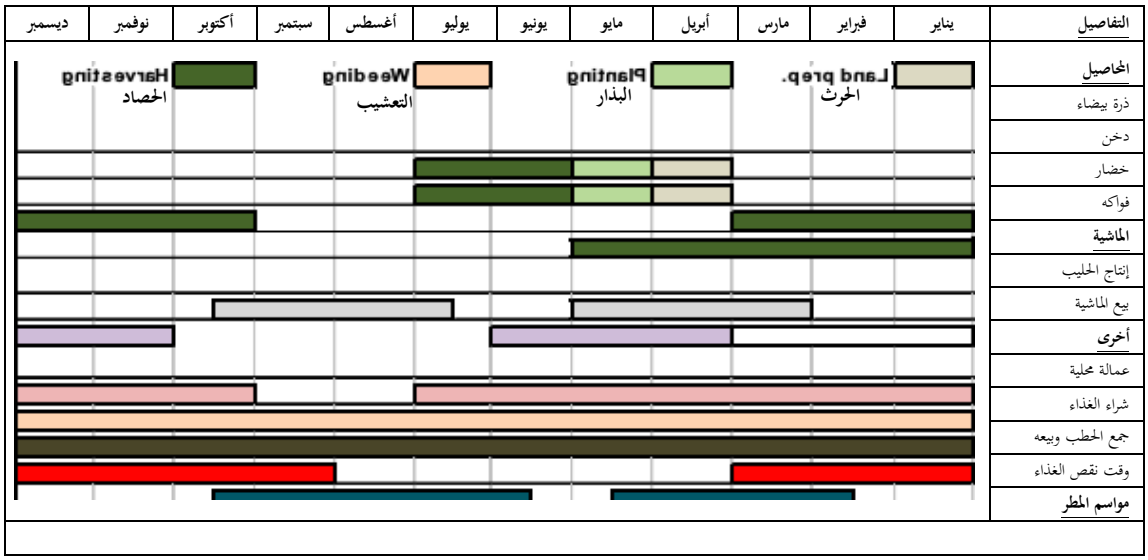

- **التنوع البيولوجي والغابات:** تعتبر الشجيرات ذات الجذوع الخشبية والعصارة والأعشاب البرية الموسمية من السمات المميزة للمناظر الطبيعية. وتنتشر أيضا غابات الشيفورا في هذه المنطقة الإيكولوجية. فالحيوانات الموجودة في المنطقة البيئية غنية بالزواحف والثدييات مثل غرير العسل والذئب العربي.[438،439]

- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في هذه المحافظة.

- **التركيبة السكانية:** تبلغ مساحة محافظة لحج 13,036 كم2 وتتكون من 15 مديرية. ولحج هي عاصمة المحافظة. ففي 2019م، بلغ مجموع السكان 1,058,219 نسمة[440] (وفي 2017م كان عدد السكان 982,998 نسمة، 485,999 إناث و 497,001 إناث).[441] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد. وقد تم الإبلاغ عن زيادة في عدد النازحين في محافظة لحج.[442] وحتى عام 2019م، كان عدد الأشخاص النازحين داخليا في محافظة 69,492 شخص وعدد 11,582 أسرة معيشية نازحة. وكان النزوح في محافظة لحج بسبب النزاع وحده، في مقابل الكوارث الطبيعية. وفي عام 2019م، كان عدد الأشخاص العائدين من النزوح 79,470 شخص عائد مقابل 13,245 أسرة معيشية عائدة.[443]

- **التعليم:** تعطل التعليم في محافظة لحج بشكل كبير بسبب النزاع، مع تضرر 50 مدرسة في محافظة لحج من جراء الحرب.[444] ولكن المعلمين يتقاضون رواتب بشكل منتظم.[445] وتقوم السلطة المحلية والمنظمات الدولية بدعم التعليم في محافظة لحج لضمان قدر من الاستقرار والاستمرارية.[446]

- تعتبر محافظة لحج هدفا لإيواء النازحين من مختلف المحافظات. وتضم مخيمات النازحين (مخيم عائشة في صبر، ومخيم المشقة في تبن، ومخيم الرباط في تبن، ومخيم الشرايير في طور الباحة) 1,059 طفلا نازحا في سن الدراسة في حاجة إلى دعم تعليمي. وقد أثر النزاع بشكل كبير على فرص حصول الأطفال على التعليم لأن الأطفال لا يشعرون بالأمان عند نزوحهم. 230 طفلا في سن الدراسة في مخيمات النازحين في محافظة لحج لا يحملون شهادات ميلاد. وقد ترك 221 طفلا المدرسة بسبب نزوحهم. ويغيب معظم الأطفال المشردين داخليا في المخيمات عن المدارس، مما يحرمهم من التعليم ويعرضهم لمخاطر أكبر تتمثل في تجنيدهم للجماعات المسلحة وزواج الأطفال. وقد يظل الأطفال خارج المدرسة حتى يتمكنوا من جلب المياه، وهو ما قد تعطي الأسر الأولوية له على التعليم. وعلى الرغم من أن بعض الأطفال النازحين المسجلين في المدارس القريبة من المخيمات، إلا أن عدم انتظام الحضور وعدم حضور الامتحانات يجعل المدارس غير راغبة في قبول الطلاب النازحين الجدد. ولا تقبل المدارس القريبة من مواقع النازحين الجدد تسجيل الطلاب النازحين الذين لا يحملون وثائق بما في ذلك شهادات التعليم السابقة.

- وفيما يتعلق بالبنية التحتية، أصبحت المدارس العامة القريبة من المناطق التي تستضيف المشردين داخليا مكتظة، نظرا لقلة المدارس المتاحة لإيواء الأطفال المشردين في المواقع المضيفة. وتعمل المدارس الحكومية المكتظة قرب مواقع النازحين على تثبيط رغبة إدارات المدارس في تسجيل

---

438 https://www.worldwildlife.org/ecoregions/at1302

439 https://www.worldwildlife.org/biomes/deserts-and-xeric-shrublands

440 http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

441 https://yemenlg.org/governorates/lahj/

442 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

443 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

444 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/lahj/

445 النشرة الإخبارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اليمت (العدد 30، ديسمبر 2017م) الصادرة عن قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي. https://yemenlg.org/governorates/lahj/

446 https://yemenlg.org/governorates/lahj/

المزيد من الأطفال، كما يمنع الأهالي من إرسال أطفالهم إلى المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اكتظاظ الفصول الدراسية يقلل من جودة التعليم والتعلم. وقد أصبحت هذه المدارس العامة أماكن غير كافية للتعلم. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ في مخيمات المشردين داخليا في لحج عن عدم كفاية توافر المراحيض والنظافة المدرسية وعدم وجود مرافق لغسل اليدين ومياه الشرب النظيفة. وتفيد التقارير أيضا بأن عدم وجود مراحيض أو مرافق صرف صحي للفتيات هو السبب الرئيسي لترك الفتيات للمدارس.[447]

- **الصحة:** تقدم المستشفيات والمراكز الصحية الخدمات الصحية في المحافظة، ولكن الخدمات غير كافية لتلبية إحتياجات السكان. وتعمل المرافق الصحية على ميزانية منخفضة تقدمها السلطة المحلية بدعم من المانحين الدوليين.[448] تم الإبلاغ عن 30 حالة إصابة بالكوليرا و 46 حالة وفاة مرتبطة بها (معدل الوفيات الناجم عن المرض0.15 بالمائة) في محافظة لحج من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[449] وفي الفترة من 01 يناير إلى 25 مايو 2019م، تم الإبلاغ عن ما مجموعه 10,240 حالة يشتبه في إصابتها بحمى الضنك، إلى جانب 36 حالة وفاة مرتبطة بها (معدل الوفيات الناجم عن المرض 0.4 بالمائة) في اليمن. وقد تم الإبلاغ عن 25 بالمائة منها من محافظة لحج. وتأتي أعلى نسبة من الحالات من المديريات التي يشكل الوصول إليها تحديا بسبب الحالة الأمنية.[450] حتى 31 مايو 2021م، تم الإبلاغ في محافظة لحج عن 334 حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) بالإضافة إلى 79 حالة وفاة ذات صلة و 189 حالة شفاء.[451]
- **لمحة عن الفقر:** بلغ معدل الفقر في لحج 69 في المئة في العام 2014م. ومع الاضطرابات الاقتصادية التي جلبتها الحرب، من المرجح أن يكون هذا المعدل قد زاد خلال السنوات الماضية.[452] ووفقا لميزانية السلطة المحلية في لحج لعام 2014م، شكلت المنح والإعانات المركزية 98 في المئة من إجمالي إيرادات المحافظة، في حين مثلت الإيرادات المحلية 2 في المئة فقط. تأثرت الإيرادات المحلية (الإيرادات المحلية المشتركة، الإيرادات من بيع السلع والخدمات، الغرامات والعقوبات، تأجير الأراضي، وبيع المحاجر) سلبا من الحرب، وواجهت المحافظة اضطرابات اقتصادية كبيرة باعتبارها موقع جبهة نشطة في الصراع، خاصة في العام 2015م.[453] وحتى عام 2017م، كان 69.1 بالمائة من سكان محافظة لحج، أو 634,004 شخص، يعانون من الفقر.[454] هناك ما يقرب من 900,000 شخص (أكثر من 90 بالمائة من السكان) بحاجة إلى المساعدة في محافظة لحج، 62 بالمائة منهم في حاجة ماسة.[455] وحتى عام 2017م، كان الأشخاص المحتاجين في محافظة لحج يضم 20,255 شخص نازح داخليا في حاجة فاجعة، و 8,580 شخص في حاجة شديدة، و 10,436 شخص في حاجة حادة ، و 14,764 شخص في حالة إجهاد و 10,807 شخص في حاجة الحد الأدنى. وفيما يتعلق بغير المشردين داخليا في محافظة لحج، هناك 111,225 شخص في حاجة فاجعة، و 282,253 شخص في حاجة شديدة و 181,088 شخص في حاجة حادة و 244,399 شخص في حالة إجهاد و 192,489 شخص في حاجة الحد الأدنى.[456]

---

[447] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[448] مقابلة مع وكيل محافظة لحج. https://yemenlg.org/governorates/lahj/

[449] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[450] https://applications.emro.who.int/docs/yem/CoPub_Yem_Situation_rep_may_2019_en.pdf?ua=1&ua=1

[451] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf

[452] الجمهورية اليمنية، دراسة إستقصائية لميزانية الأسر لعام 2014م. https://yemenlg.org/governorates/lahj/

[453] https://yemenlg.org/governorates/lahj/

[454] https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

[455] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/lahj/

[456] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

- **الأمن الغذائي**: من بين المحافظات الثلاثة عشر التي شهدت مستوى "مرتفعا جدا" (≤40 في المئة) من انتشار عدم كفاية إستهلاك الأغذية خلال شهر مارس 2021م، سجلت أعلى نسبة في محافظة محافظة لحج (63 في المائة).[457] وكان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في محافظة لحج، مقارنة بالمأوى/السكن والخدمات المالية.[458] ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي للفترة من أكتوبر 2020م إلى يونيو 2021م، يوجد 348,000 شخص في المرحلة 1 (الحد الأدنى) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 405,500 في المرحلة 2 (الاجهاد) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 222,500 شخص في المرحلة 3 (الأزمة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 79,500 شخص في المرحلة 4 (الطوارئ) ولا يوجد أي شخص في المرحلة 5 (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل. يندرج 29 في المائة من السكان (302,000 شخص) ضمن المرحلة 3 أو مرحلة أعلى من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[459]
- **حالات عمالة الأطفال والشباب**: يمكن الاتجار بالأطفال اليمنيين محليا للعمل بالسخرة، والخدمة المنزلية والتسول والبيع في الشوارع والاستغلال الجنسي والعمل كعمال غير ماهرين – وخاصة في مراكز مثل عدن وصنعاء، ولكن أيضا في جميع أنحاء البلاد. يتم الاتجار بالأطفال من الصومال وإثيوبيا وبيعهم في اليمن للعمل القسري في تجارة الجنس.[460]
- **الحماية الاجتماعية**: يهدف مشروع الحماية الاجتماعية بتمويل من الاتحاد الأوروبي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف في 13 محافظة من أكثر المحافظات اليمنية ضعفا، بمن فيها محافظة لحج.[461] وكان هناك تدخل آخر حاسم في مجال الحماية الاجتماعية/المساعدة النقدية الاجتماعية وهو مشروع آلية الاستجابة السريعة المنفذ بالشركة قسم العمليات الميدانية والطوارئ (منسق المشروع) ومنظمة العمل ضد الجوع (منفذ المشروع). حيث قام مشروع آلية الاستجابة السريعة بإدماج أدمج المشروع عددا قليلا من أنشطة الاستجابة الأولى الحاسمة بما فيها النقدية الغير مشروطة التي صرفت فيا بين السكان المشردين داخلياً في أبين ولحج وعدن.[462] وإجمالاً تم إيصال المساعدة النقدية الغير مشروطة (96 دولار أمريكي – يعادل قيمة سلة غذائية) إلى 1,196 أسرة معيشية نازحة (6,789 شخص) بما فيها 3,131 طفل دون سنة الخامسة (1,531 فتاة و 1600 صبي) لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان النازحين واحتياجاتهم الأساسية الأخرى ولتسهيل إمكانية وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية. العدد الكلي للأسر المستفيدة في محافظة لحج هو 250,000 أسر معيشية مستفيدة. وتوجد في محافظة لحج تجمعات للأسر التي تتلقى مساعدة أعلى بكثير مقارنة بالسكان (فوق 150 في المئة). ويستفيد من برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي/اليونيسيف للأسر المستفيدة عدد أعلى من المستفيدين في محافظة لحج (100,000 مستفيد تقريباً)، تليها المساعدة النقدية لبرنامج الأغذية العالمي (ما يقرب من 000,100)، تليها النقدية لبرنامج الأغذية العالمي (حوالي 50,000 مستفيد). تقتصر عمليات صرف المساعدة النقدية لبرنامج المساعدة النقدية التابع لبرنامج الأغذية العالمي على المحافظات الجنوبية فقط، وتمثل محافظة لحج (تليها أيضاً محافظة عدن بمحافظة شبوة) النسبة الكبيرة من إجمالي مستفيدي المساعدة النقدية.[463]

---

[457] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WFP-0000130243.pdf*

[458] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf*

[459] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[460] *https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf*

[461] *ihttps://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf*

[462] *https://socialprotection.org/connect/communities/social-protection-crisis-contexts/documents/european-commission-span-2019-case-1*

[463] *https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen*

محافظة تعز:

- **الموقع والتضاريس:** تقع محافظة تعز على الساحل الغربي لليمن وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب، ومحافظة لحج من جهة الجنوب، وإب والحديدة من جهة الشمال والشمال الشرقي. وتقسم المحافظة إداريا إلى 23 مديرية وتعز هي عاصمة المحافظة. وتتكون المحافظة من التلال الواقعة في أقصى جنوب سلسلة جبال السروات وسهل تهامة الأدنى. وتتألف الجيولوجيا من أحجار رملية الطويلة و ميدج – زير إلى الشرق من المحافظة ومن رواسب طمييية على طول الساحل. ويعود تاريخ أحجار الطويلة الرملية إلى العصر الطباشيري، في حين أن مجموعة ميدج – زير هي من العصر الثالث. كلا المجموعتين عبارة عن أحجار رملية كوارتز متقاطعة وطبقة من الحبيبات. الحجر الرملي عبارة عن صخور رسوبية تتكون من حبوب معدنية و/أو صخرية و/أو مواد عضوية بحجم الرمال. كما تتكون أحجار الطويلة الرملية من طبقات متعددة الطبقات ذات صخر أحمر وأخضر، وتحتوي المنطقة ميدج – زير على طبقات أحفورية من الشظايا الكلسية.[464]
- **المناخ والأحوال الجوية:** محافظة تعز تتكون من أربعة مناطق مناخية وهي: (1) مناخ صحراوي حار. (2) مناخ حار شبه قاحل. (3) مناخ شبه قاحل بارد. (4) مناخ محيطي. ويتراوح متوسط درجة الحرارة بين 19.2 درجة مئوية في يناير و 25.3 درجة مئوية في يونيو. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 619 ملم، وكان أكثر الشهور أمطارا هو شهر سبتمبر (121 ملم)، وشهري فبراير وديسمبر هما الأكثر جفافا (19 ملم لكل منهما). ويتراوح متوسط الرطوبة بين 52 بالمائة في أكتوبر و 71 بالمائة في أغسطس. ويسجل شهر سبتمبر أكبر عدد من الأيام المطيرة (16 يوما) في حين أن عددها في شهر فبراير أقل (ثلاثة أيام). وهنالك 95 يوما مطريا في السنة في المتوسط.[465]
- **جودة التربة:**التربة في محافظة تعز هي تربة مرتفعة الحرارة وقاحلة.[466] تعد تربة الأملاح فائقة الحرارة أكثر أنواع التربة حرارة على وجه الأرض ودرجة حرارتها تزيد عن 22 درجة مئوية.[467] وتتسم التربة القاحلة بالحرارة والجفاف وتظهر في المناخات شبه الصحراوية. ويعد الري ضروريا للتربة شبه الصحراوية من أجل إنتاج المحاصيل.[469,468]
- **إستعمال الارض:** في محافظة تعز الواقعة في سهل تهامة، تستخدم الأراضي لزراعة الذرة الصفراء والدخن والقطن وتربية الماشية. وفي مناطق المرتفعات يزرع الذرة الصفراء والدخن والذرة. وينتج القات أيضا في المناطق المرتفعة وهو محصول إقتصادي ونقدي بالغ الأهمية. القات رخيص نسبيا من حيث تكاليف الإنتاج ويمكن أن يحصل على عائد مرتفع. القات إما يستهلك محليا أو يباع في معظم الحالات للتجار الذين يبيعونه على المستوى المحلي أو يصدرونه إلى السعودية. وينتج الحليب واللحوم في جميع أنحاء المحافظة ويستهلك على مستوى الأسر ويباع في السوق. والصيد أيضا نشاط إقتصادي مهم. وتوجد صناعات مثل صناعة الأسمنت والحجارة والرخام والرمل والملح. ولا تزال الفنون التقليدية، مثل صناعة المعادن، والحدادة، والمنسوجات، وإنتاج الجلود، تشكل مصادر رزق هامة.[470]
- **الموارد المائية:** منذ بدء الحرب، كان هناك نقص كبير في الشرب النظيف في تعز. وقد تعرض جزء كبير من البنية التحتية العامة للمياه والصرف الصحي لأضرار أو للتدمير بسبب الصراع. الأمراض المعدية المنقولة عن طريق المياه منتشرة بشكل خاص في تعز وتهدد حياة السكان في محافظة تعز، وخاصة الأطفال. ومنذ عام 2015م، انقطعت المياه الجارية في مدينة تعز ويعتمد السكان على المياه المعبأة لتلبية إحتياجاتهم المنزلية. وقد تضاعفت تكلفة المياه وارتفعت النزاعات على المياه بنسبة 20 بالمائة في المحافظة منذ بدء النزاع.[471]

---

[464] https://edepot.wur.nl/493427

[465] https://en.climate-data.org/asia/yemen/ta-izz-governorate-2018/r/july-7/

[466] https://edepot.wur.nl/493427

[467] https://passel2.unl.edu/view/lesson/69c7561e50b3/11

[468] https://lawr.ucdavis.edu/classes/ssc120/acrobats/smr.pdf

[469] http://www.soilinfo.psu.edu/index.cgi?soil_clim&information&general&taxonomy_defs&soil_moist_regimes&classes&aridic

[470] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

[471] https://yemenlg.org/governorates/taiz/

- **نظام الري**: تعتبر المياه الجوفية التي تضخ من الآبار والخزانات مصدرا كبيرا للري في تعز. كما أن الينابيع الطبيعية والمطر والصرف الصحي وأنظمة الري بالتنقيط والسيول والري بمياه الوادي شائعة أيضا.[473،472]

- **المناطق الزراعية والبيئية**: تقع تعز في منطقة أفروستي المدارية ومناطق الغابات الشجرية القاحلة والضبابية في جنوب شبه الجزيرة العربية. تتميز أراضي الضباب والشجيرات والكثبان الرملية في جنوب شبه الجزيرة العربية بتواتر الضباب و/أو الرطوبة في أشهر الصيف بسبب الرياح المحملة بالرطوبة من بحر العرب والتي تؤدي إلى الرطوبة في بيئة شديدة الجفاف. تقع تعز ضمن أربع مناطق معيشية هي منطقة الصيد الساحلية والجزرية الكبرى، منطقة زراعة القات والحبوب والعلف ورعي الماشية في المرتفعات الغربية والوسطى، ومنطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضروات ورعي الماشية في الوديان الغربية والوسطى، ومنطقة زراعة الذرة البيضاء والدخن ورعي الماشية في السهل الساحلي الغربي. في منطقة الصيد الساحلية والجزرية الكبرى، تعتمد سبل العيش بشكل كبير على صيد الأسماك وفرص العمل في المحيطات. في المرتفعات الغربية والوسطى يُزرع القات والحبوب والأعلاف ومنطقة الماشية والذرة الرفيعة والبقول والخضروات كمحاصيل غذائية بينما يُزرع البن والقات والذرة الرفيعة كمحاصيل نقدية. في غرب ووسط وادي الذرة الرفيعة والدخن والخضروات والفاكهة والماشية ، تُزرع الذرة الرفيعة والدخن والذرة والخضروات كغذاء ومحاصيل نقدية. في منطقة السهول الغربية ودخن الذرة الرفيعة والثروة الحيوانية ، يُزرع الذرة الرفيعة والدخن كغذاء ومحاصيل نقدية بينما يُنتج القطن أيضًا كمحصول نقدي.[474]

المنطقة 7: **منطقة الصيد الساحلي والجزري الكبرى في اليمن**

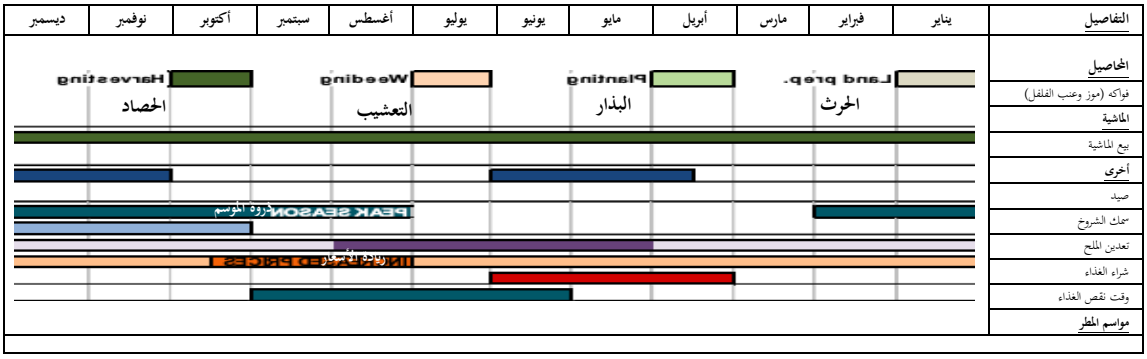

المنطقة 14: **زراعة الذرة البيضاء والدخن، والماشية – السهل الساحلي الغربي**

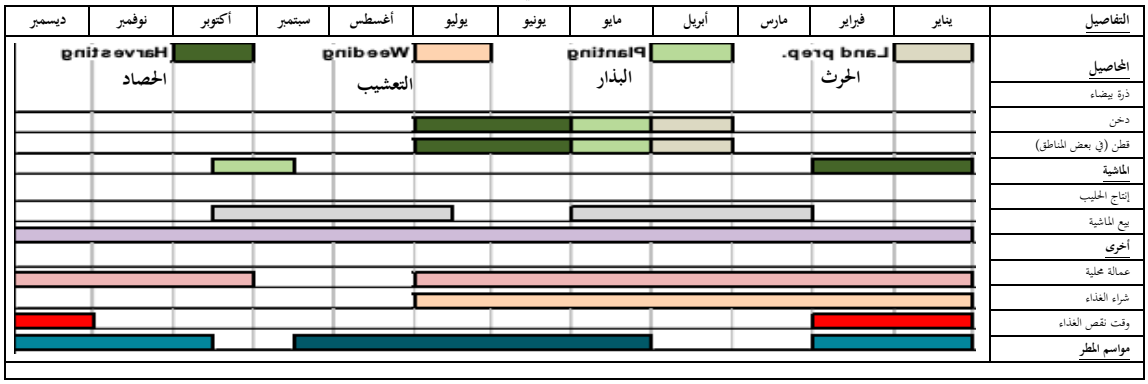

المنطقة 11: **زراعة الذرة البيضاء والدخن والخضار والفواكه، والماشية – الوادي المنطقة الغربية والوسطى**

[472] /https://www.benaye.org/en/10521

[473] https://humanaccess.org/m/news/water-project-taiz-governorate

[474] https://fews.net/sites/default/files/ye_zonedescriptions_en.pdf

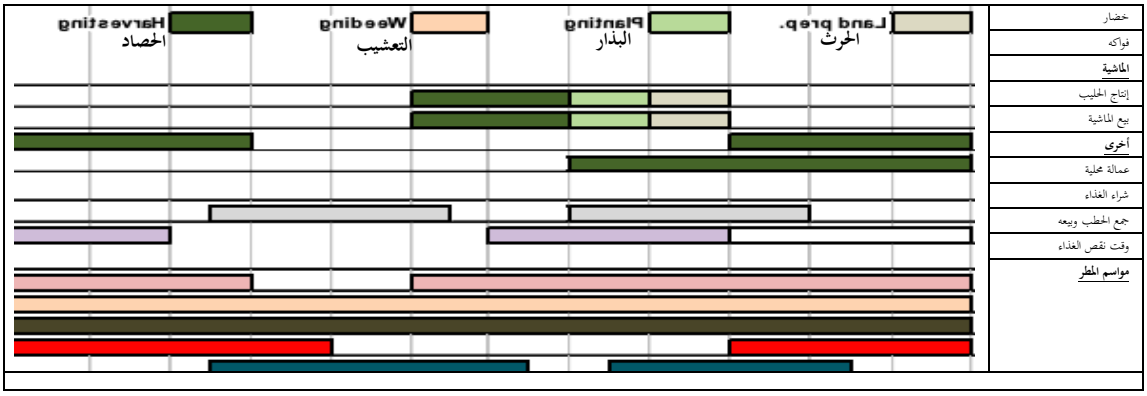

المنطقة 10: زراعة القات والحبوب والعلف، والماشية – المرتفعات الغربية والوسطى

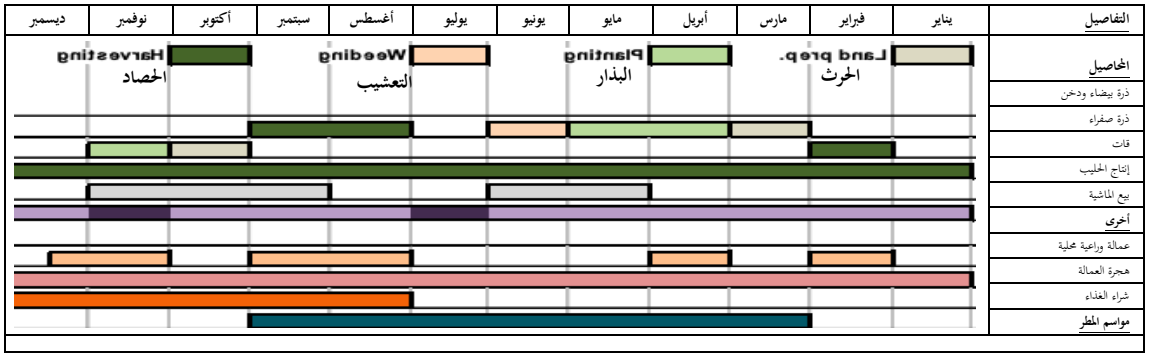

- **التنوع البيولوجي والغابات:** غابات الأكاسيا والأراضي الحرجية المتساقطة منتشرة في هذه المنطقة البيئية. تنتشر أيضًا الأراضي العشبية والغابات دائمة الخضرة وأشجار التين. وتنتشر الشجيرات النضرة في البر. تشمل الحيوانات المها العربي والذئب العربي والغزال العربي وغرير العسل وثعلب رابل الرملي والثعلب الأحمر.[475]
- **المناطق المحمية:** لا توجد مناطق محمية في محافظة تعز.
- **التركيبة السكانية:** مساحة تعز هي 10,321 كم^2 وتتألف من 23 مديرية. مدينة تعز هي عاصمة المحافظة. وتعتبر المحافظة الأكثر اكتظاظا بالسكان في اليمن، ويبلغ عدد سكانها 3,065,034 نسمة في عام 2019م[476] (عدد السكان في عام 2017م 3,182,000 نسمة، 1,700,000 إناث و 1,482,000 ذكور).[477] متوسط حجم الأسرة هو 6 أفراد. وقد تم الإبلاغ عن زيادة في عدد النازحين داخل المحافظة في تعز. وبحسب التقرير الثامن لحركة السكان الصادر عن فرقة العمل لعام 2016م، فإن 66 بالمائة من النازحين (620,934 شخصا) التمسوا اللجوء في محافظة تعز، التي لا تزال محافظة المنشأ بالنسبة لأكبر عدد من النازحين. وفي محافظة تعز، لوحظ أن النزوح يحدث أساسا من مديرية المظفر (343,571 شخص)، ومديرية القاهرة (187,148 شخص) ومديرية صالة (154,428 شخص). ويشكل هؤلاء السكان 79 بالمائة من إجمالي السكان الذين تم تحديد هويتهم على أنهم فروا من مناطق داخل تعز.[478] واعتبارا من عام 2019، كان هناك 411 750 نازحا داخليا و 68,625 أسرة نازحة في محافظة تعز. وحدث ما يقرب من 100 بالمائة من النزوح في محافظة تعز بسبب النزاع، في مقابل الكوارث الطبيعية. وفي عام 2019م، كان هناك 148 326 عائدا فرديا و 24,721 أسرة معيشية للعائدين في تعز.[479]

[475] https://www.oneearth.org/ecoregions/south-arabian-fog-woodlands-shrublands-and-dune/

[476] http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf

[477] https://yemenlg.org/governorates/taiz/

[478] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/task_force_on_population_movement_8th_report_-_apr_2016.pdf

[479] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

وفي مارس 2021م، نزح 30,317 شخص نازح داخليا، حيث جاءت معظم موجات النزوح من محافظات مأرب والحديدة وتعز والجوف، مع تزايد النزوح الداخلي داخل المحافظات نحو مناطق أكثر أمنا.[480]

- **التعليم**: لقد شهدت محافظة تعز أكبر عدد من المدارس التي تضررت من جراء الحرب، حيث تضررت 334 مدرسة على الأقل.[481] وكان المعلمون يتقاضون رواتبهم بانتظام، وإن كان ذلك في المناطق غير الخاضعة لسيطرة حكومة الأمر الواقع في صنعاء. وقد أتاحت دفع الرواتب بانتظام قدرا من الاستمرارية والاستقرار في التعليم في بعض مديريات تعز، في حين كان الانقطاع أكثر حدة في مناطق أخرى. ووفقا لبعض التقديرات، اضطرت 468 مدرسة من أصل 1,624 مدرسة في المحافظة (28 بالمائة) إلى الإغلاق، مما حرم حوالي 250,000 طالب من التعليم. وأعيد فتح بعض المدارس في المناطق التي أستؤنفت فيها دفع رواتب المدرسين.[482] ويعاني سكان مديريتا الوازعية والمخا في محافظة تعز من سوء التغذية وانتشار الأمراض ونقص مياه الشرب حيث أن مصادرها بعيدة عن الأماكن التي يعيش فيها الناس. بالإضافة إلى إرتفاع معدل انعدام الأمن المالي.[483] ويقدر عدد المدارس المتضررة جزئيا بسبب النزاع بنحو 23 مدرسة، مما يؤدي إلى بيئة غير آمنة للدراسة. هذه المدارس غير صالحة للاستخدام بسبب الأضرار والتدمير المرتبطين بالنزاع من خلال الهجمات الجوية المباشرة والقتال البري واستخدام المدارس لأغراض عسكرية أو إيواء النازحين داخليا. وثمة 23 مدرسة مستهدفة بحاجة فورية إلى أثاث لمواصلة التعليم الأدنى الموحد. ويبلغ عدد الطلاب المتضررين 11,274 طالبا (6,801 ذكور و 4,473 إناث). وبسبب النزاع في كلتا المديريتين، تم تشريد ما لا يقل عن 693 طالبا وطالبة إلى مواقع أخرى في المنطقة. فهم يخشون من الذهاب إلى المدرسة خلال الصراع لأن المدرسة قد تتعرض للهجوم، مما أدى إلى تسرب الطلاب. وهؤلاء الطلاب بحاجة إلى الدعم النفسي والحماية والبيئة التعليمية الجيدة لإكمال دراستهم.[484]
- **الصحة**: في القطاع الصحي، شكلت الحرب وتوقف دفع الرواتب وتخفيضات الموازنة التشغيلية للمحافظة، مصدرا لتحديات كبيرة أمام توفير الخدمات الصحية. وتم إغلاق العديد من مراكز الرعاية الصحية. ولا يزال هناك العديد من المستشفيات والمراكز الصحية العاملة، ولكن الخدمات التي تقدمها غير كافية ولا تلبي إحتياجات السكان. وتعتمد غالبية هذه المرافق على الدعم المقدم من المانحين. وبسبب تراجع الخدمات الصحية وقلة مياه الشرب النظيفة، ظهرت أوبئة كبيرة للأمراض المعدية مثل الكوليرا التي تهدد حياة الكثيرين في المحافظة.[485] تم الإبلاغ عن 11 4964 حالة إصابة بالكوليرا و 304 حالات وفاة (نسبة الوفيات الناجمة عن المرض 0.26 بالمائة) في تعز في الفترة من 27 أبريل 2017م إلى 31 أغسطس 2019م.[486] ووفقا لمنظمة اليونيسف، تم الإبلاغ في الفترة من 20 أكتوبر 2019م إلى 10 نوفمبر 2019 عن 26 حالة وفاة مرتبطة بحمى الضنك من محافظات الحديدة وتعز وحجة.[487] وتم تطعيم نحو 58,639 طفلا دون سن الواحدة ضد أمراض الطفولة الرئيسية، وتم تطعيم 21,523 امرأة تتراوح أعمارهن بين 14 و 59 عاما ضد التيتانوس والدفتريا من خلال الجولة الثالثة من أنشطة التوعية المتكاملة التي أجريت في اليمن، بما في ذلك تعز.[488] حتى 31 مايو 2021م، تم الإبلاغ عن 1,395 حالة إصابة

---

[480] https://www.unicef.org/media/98951/file/Yemen-Humanitarian-SitRep-March-2021.pdf

[481] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2018م. https://yemenlg.org/governorates/taiz/

[482] أمل الديك وآخرون، مسارات السلام والاستقرار في تعز باليمن: تحليل لديناميات الصراع ونوافذ الفرص، البحث عن أرضية مشتركة، اليمن، 2018م، ص 19-20. https://yemenlg.org/governorates/taiz/

[483] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

[484] المرجع نفسه.

[485] أمل الديك وآخرون، مسارات السلام والاستقرار في تعز باليمن: تحليل لديناميات الصراع ونوافذ الفرص، البحث عن أرضية مشتركة، اليمن، 2018م، ص 20-21. https://yemenlg.org/governorates/taiz/

[486] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/EMROPub_2019_cholera_August_yemen_EN.pdf

[487] https://www.unicef.org/media/77611/file/Yemen-SitRep-November-2019.pdf

[488] المرجع نفسه.

بفيروس كورونا (كوفيد-19) في محافظة تعز، إلى جانب 208 حالات وفاة و 636 حالة تعافي.[489] وتعد تعز ثاني أكثر المحافظات تضررا بعد محافظة حضرموت.[490] ونفذت السلطات اليمنية تدابير وقائية إضافية وفحصا صحيا للأشخاص الذين يمرون عبر عشر نقاط عبور تستخدم للحركة العامة بين المحافظات الجنوبية والشمالية، وبخاصة في النقاط الموجودة في تعز (ومحافظة البيضاء). واعتبارا من 31 مايو 2021م، تم تخفيف هذه القيود وإزالة الفحص الصحي.[491]

- **لمحة عن الفقر**: كانت محافظة تعز أكثر المحافظات تضررا حيث سجلت 67 حادثة.[492] تعز هي أطول محافظة دائرية وربما الأكثر فتكا في النزاع المسلح منذ عام 2015، حيث تسبب الحصار والقصف المنتظم والقتال الدائر في خسائر فادحة في المحافظة التي كانت منذ فترة طويلة قلب اليمن الاقتصادي. وقد دمر اقتصاد تعز بسبب الحرب، كما أن أساس توليد الإيرادات المحلية قد تضاءل بشكل كبير.[493] ووفقا لمسح ميزانية الأسر لعام 2014م، بلغت نسبة الفقر في محافظة تعز 41 بالمائة. وحتى عام 2017م، كان 41.4 بالمائة من سكان تعز، أو 1,236,077 شخصا يعانون من الفقر.[494] بعد سنوات من المواجهات العسكرية الجارية، ارتفع معدل الفقر بشكل حاد في المحافظة.[495] ولا تزال حياة الناس تتأثر كل يوم من جراء القتال، كما يتعرض الآلاف للنزوح من منازلهم ومواقع نزوحهم.[496] ووفقا لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م، كان هناك ما يقرب من 600 ألف شخص بحاجة إلى المساعدة في تعز (حوالي 20 بالمائة من السكان)، 65 بالمائة منهم بحاجة ماسة.[497] وحتى عام 2017م، كان فئة الأشخاص المحتاجين في تعز تضم 40,571 نازح في حاجة كارثية، و 95,385 شخص نازح في حاجة شديدة، و 117,713 شخص في حاجة حادة، و 100,042 شخص حالة إجهاد و 43,539 شخص في حاجة الحد الأدنى. وفيما يتعلق بغير المشردين داخليا في تعز، فإن 273,126 منهم في حاجة كارثية، و 607,966 في حاجة شديدة، و 807,435 في حاجة حادة و 715,092 في حاجة إجهاد و 303,260 في حاجة الحد الأدنى.[498]
- **الأمن الغذائي**: كان الغذاء هو الحاجة الرئيسية لأكبر نسبة من الأسر في محافظة تعز، بدلا من المأوى/السكن والخدمات المالية.[499] ووفقا لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي أعده التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى يونيو 2021م، ويصنف 611,500 شخص ضمن المرحلة 1 (الحد الأدنى) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 199,000 شخص ضمن المرحلة 2 (الشدة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 873,000 شخص ضمن المرحلة 3 (الأزمة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي و 379,000 شخص ضمن المرحلة 4 (الطوارئ) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ولا يوجد أي شخص في المرحلة 5 (الكارثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. 41 في المائة من السكان (أي 1,252,000

---

489 https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/covid19_update_info_sharing-27_may_2021.pdf

490 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/20210606_COVID19_DTM%20Yemen%20Mobility%20Restrictions%20Dashboard%20DRAFT_%2325_V2.pdf

491 المرجع نفسه.

492 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/education_cluster_-_sdr_report_yemen_2020-08-17-.pdf

493 https://yemenlg.org/governorates/taiz/

494 https://documents1.worldbank.org/curated/en/147231509378508387/pdf/Yemen-Poverty-Notes-Revised-0612.pdf

495 https://yemenlg.org/governorates/taiz/

496 https://www.unicef.org/media/98951/file/Yemen-Humanitarian-SitRep-March-2021.pdf

497 https://yemenlg.org/governorates/taiz/

498 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen_HNO_2021_Final.pdf

499 https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Area%20Assessment%20Round%2037_0.pdf

شخص) هم مصنفون في المرحلة 3 أو ما فوق من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.[500] كما تم رصد نقص حاد في محيط منتصف الذراع في 21 بالمائة من مجموع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 59 شهرا والذين تم فحصهم في شهر مارس 2021م، حيث سجلت أعلى المعدلات في محافظتي الحديدة وتعز.[501]

- **حالات عمالة الأطفال والشباب:** غالبا ما يبدأ الأطفال في العمل في سن العاشرة في جميع المديريات العشر المشمولة بالدراسة. أما الأولاد فيشتركون في نقل البضائع للتجار والتسول وقص الحجارة والنقل وأعمال النجارة. وتشترك الفتيات في العمل المنزلي أو في العمل كمساعدة في الزراعة. كما يمكن تجنيد الأطفال كجنود، ويعتقد أن كلا من القوات الحكومية وميليشيات المعارضة تستخدم الأطفال كجنود. وفي المتوسط، فإن ما يصل إلى 600 طفل يقتلون أو يجرحون سنويا منذ بدء الصراع.[502]

- **الحماية الاجتماعية:** يهدف مشروع الحماية الاجتماعية بتمويل سخي من الاتحاد الأوروبي الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تعزيز قدرة المجتمع على التكيف في 13 محافظة من أكثر المحافظات اليمنية ضعفا، بمن فيها محافظة تعز.[503] نفذت منظمة اليونيسيف برنامجها للتحويلات النقدية الإنسانية في الفترة من أواخر عام 2015م إلى أوائل عام 2017م، الذي يهدف إلى تحسين القدرة الشرائية وتلبية الاحتياجات الأساسية للأسر الأشد ضعفا المتضررة من النزاع. وفي المرحلة الأولى، تم تنفيذ البرنامج في أمانة العاصمة (مدينة صنعاء)، بينما امتد في المرحلة الثانية إلى محافظة تعز، حيث لا يزال النزاع المسلح مستمرا. وقدمت تحويلات نقدية شهرية غير مشروطة وغير مقيدة لمدة ستة أشهر. وفي تعز، تتلقى الأسر التي لديها أطفال مبلغ 21,500 ريال شهريا، بينما تحصل الأسر الأخرى على 10,750 ريال (ما يعاد 44.50 يورو) شهريا. وتم دعم نحو 20,150 أسرة معيشية في كل من صنعاء وتعز. وفي مناطق تعز التي لا يوجد فيها محلات صرافة، أستخدمت "ايه ام بي" مواقع توزيع أخرى، مثل محلات البقالة المحلية.[504] ويبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة في محافظة تعز حوالي 525,000 أسرة معيشية، وهو ثاني أعلى عدد بعد محافظة حجة. ويستفيد برنامج التحويلات النقدية الطارئة للبنك الدولي/منظمة اليونيسيف بشأن الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية أكبر عدد من المستفيدين في محافظة تعز (حوالي 175.000 مستفيد)، يليه برنامج المساعدة العينية لبرنامج الأغذية العالمي (حوالي 125,000 مستفيد).[505]

5. التقييم البيئي والاجتماعي على مستوى المشاريع وتدابير التخفيف المقترحة

1.5 تقييم المخاطر والآثار المحتملة للمشروع

المخاطر والآثار الاجتماعية:

- **الآثار الإيجابية:** من المتوقع أن يحقق المشروع فوائد اجتماعية كبيرة للمجتمعات المستهدفة. وعلى وجه التحديد، سيهيئ البرنامج فرص عمل مؤقتة من خلال برنامج النقد مقابل العمل في إطار المكون 1، مما يساعد على تخفيف الأمن الغذائي وتحسين دخل الأسر المعيشية. وفي

---

[500] *http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/201224_Yemen%20IPC%20AFI%20Brief_En_Final[3].pdf*

[501] *https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO%20March%202021%20Situation%20Report_English.pdf*

[502] *https://www.refworld.org/pdfid/4d4a68190.pdf*

[503] https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SPCRP%20June%202019%20Factsheet-%20Eng..pdf

[504] *https://socialprotection.org/connect/communities/social-protection-crisis-contexts/documents/european-commission-span-2019-case-1*

[505] *https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/606011617773513363/insights-from-yemen*

إطار المكون 2، سيدعم البرنامج استعادة الإنتاج الغذائي المحلي وزيادة مبيعات المحاصيل والثروة الحيوانية. وفي إطار المكون 3، سيشجع المشروع المحاصيل الغذائية المتنوعة للأسر من أجل إنشاء حدائق وإنتاج في الساحات الخلفية، وسيوفر المكون 4 بناء القدرات لإدارة الأمن الغذائي. ويولى اهتمام خاص لتعزيز مشاركة الشباب والنساء وزيادة فوائدهما إلى أقصى حد من خلال مكونات فرعية محددة. وتهدف التدخلات المقترحة إلى إصلاح وإعادة تأهيل المزارع والحقول، ومن المقرر أن تتم في إطار الآثار القائمة.

- **الآثار والمخاطر السلبية:** يعد تصنيف المخاطر الاجتماعية للمشروع كبيرا بسبب المخاطر على الصحة والسلامة المهنية (بما في ذلك مخاطر مواجهة الذخائر غير المنفجّرة/المتفجرات من مخلفات الحرب) وعمالة الأطفال و/أو العمل الاستعبادي والصحة والسلامة في المجتمع (بما في ذلك انتقال فيروس كورونا «كوفيد-19» وغيره من الأمراض المعدية) واستحواذ النخبة وعدم إمكانية التنبؤ بالحالة الأمنية الجارية. ومن المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية الضارة المحتملة المتصلة بأنشطة "النقد مقابل العمل" في إطار المكون 1 لإصلاح الأراضي الزراعية وإعادة بناء شبكات الري صغيرة. ولا يتوقع إعادة التوطين على نطاق واسع نظرا لأن التدخلات ستتم في إطار الآثار القائمة وتركز على إعادة التأهيل/الصيانة على نطاق صغير. ومع ذلك، فإن التدخلات في برنامج "النقد مقابل العمل" تنطوي على إمكانية حدوث آثار ومخاطر تتصل بالعمالة (مثل احتمال عمالة الأطفال و/أو العمل بالسخرة والممارسات التمييزية في التوظيف وقضايا بشأن الصحة والسلامة المهنية) وإعادة التوطين المؤقت الصغير النطاق والمخاطر التي تهدد صحة المجتمع وسلامته والنزاعات المحتملة مع المجتمعات المحلية حول فوائد الاستثمار. يتعلق أحد الشواغل الرئيسية للصحة والسلامة المهنية بالإصابات المتكبدة بسبب نقص خبرة العمال، لأن المشروع سيستخدم عمالة من داخل المجتمعات المحلية. وقد التعرض لإصابة مميتة في مشروع مماثل وهو مشروع استعادة وتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة أثناء تنفيذ أنشطة مماثلة لإعادة الإعمار على نطاق صغير. في حين أن هذا السجل السابق للإصابات المميتة (والتي كانت حالة وفاة بسبب انهيار جزء من الساتر الترابي للقناة) في منطقة المشروع المقترحة يؤدي عادة إلى تصنيف مخاطر عالية، إلا إن التدابير التصحيحية التي تم تنفيذها خلال الفترة 2019م-2020م مع الصندوق الاجتماعي للتنمية (وهو إحدى الوكالات المنفذة لمشروع استعادة وتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، وشريكا منفذ لهذا المشروع أيضا) أدت إلى فهم عالي للإجراءات الوقائية والقدرة على التنفيذ وزيادة معدلات الامتثال في جميع مناطق المشروع.[506] وعلاوة على ذلك، شرع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة منذ عام 2018م في تنفيذ برنامج لبناء القدرات بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية بما في ذلك الصحة والسلامة المهنية. وفي إطار هذه البرامج، تلقى أكثر من 4000 فرد، بما في ذلك الموظفين ومهندسي الموقع والاستشاريين وعمال الموقع تدريبا بشأن الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية كل حسب الدور الذي يقوم به. واستنادا إلى النتائج التي تحققت في أعقاب التدابير التصحيحية وجهود بناء القدرات، يعتبر تقدير المخاطر لهذا النوع من الحوادث المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية كبيراً وليس مرتفعاً.

- وعلى نطاق أوسع، ينطوي المشروع على خطر اجتماعي يتمثل في أن النخب والأفراد الأكثر حظا نسبيا سوف يجنون الفوائد ويقوضون أهداف المشروع من خلال إقصاء الفئات الفقيرة والضعيفة مثل كبار السن والفلاحين الفقراء والنساء والأفراد النازحين بسبب الصراع الدائر. وبالتالي، فإن التحدي الرئيسي هو ضمان وصول الخدمات التي يقدمها المشروع إلى السكان المتضررين وتوزيعها بطريقة شفافة ومنصفة. وهناك أيضا مخاطر أمنية تتمثل في أن الآثار الاجتماعية السلبية للمشروع قد تؤدي إلى درجة محدودة من الصراع الاجتماعي أو إلى إلحاق الضرر بالأمن البشري. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر الاجتماعية، أعدت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي خطة للإدارة الأمنية، وهم يعملون بشكل وثيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر من أجل تحديد معايير الاختيار الرئيسية للمناطق المستهدفة. تعتبر خطة الإدارة الأمنية التي وضعتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر منفصلة ولكنها تتماشى مع خطة الإدارة الأمنية التي وضعتها الوكالات الأخرى. تشكل المعايير جزءا من عملية إشراك أصحاب المصلحة، بما في ذلك الكشف عن المعلومات العامة والتوعية المتعلقة بالمشروع، وهي مبينة بالتفصيل في الخطة التكميلية لإشراك أصحاب المصلحة. تبين خطة إشراك أصحاب المصلحة بالتفصيل كيف ينبغي إشراك أصحاب المصلحة على النحو المناسب طوال

[506] *لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملحق 5: تقرير المتابعة الثالث عن تنفيذ SCAP مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب حتى 30 يونيو 2020م.*

فترة التنفيذ لتجنب النزاعات الناجمة عن التوزيع غير العادل للخدمات وعدم قدرة الفئات الضعيفة على الوصول إلى الخدمات و/أو المسائل المتصلة بموقع المنتجين في المناطق الريفية النائية.

المخاطر والتأثيرات البيئية:

- **الآثار الإيجابية:** من المتوقع أن يكون للمشروع الآثار البيئية الإيجابية التالية: (1) ائتناف أنشطة الإنتاج الزراعي، (2) تحسين استخدام وإدارة المياه، (3) زيادة الإلمام بالممارسات الزراعية الذكية مناخيا إدماج تلك الممارسات، (4) تنويع المحاصيل والأغذية الكثيفة التغذية، (5) استخدام مصادر الطاقة الكهرومائية والأحواض المائية بطريقة مستدامة وصديقة للبيئة، (6) تدخلات تجريبية عالية الإنتاجية تعمل على توفير استهلاك الأراضي والمياه لأغراض الري، مما قد يشجع أيضا على تكرارها على نطاق أوسع.

- **الآثار والمخاطر السلبية:** تعتبر المخاطر البيئية كبيرة لأن قدرة الإطار البيئي والاجتماعي لوكالات التنفيذ لا تزال محدودة (وإن كانت تتحسن من خلال جهود مختلفة لبناء القدرات في مشاريع سابقة)، وسيقوم المشروع بدعم عدة تدخلات تنطوي على مخاطر: (1) توليد النفايات والضوضاء والأتربة والتلوث (بما في ذلك ما يرتبط منها بالعمالة/الصحة والسلامة المهنية)، (2) استخدام مبيدات الآفات النباتية و/أو الأسمدة. ومن المتوقع أن تكون المخاطر والآثار البيئية في مواقع محددة ويمكن علاجها، وذات حجم منخفض بوجه عام والتي يمكن تخفيفها بعد اتخاذ التدابير المناسبة. تتصل بعض المخاطر تحديدا بأنشطة مرحلة التشييد/ التنفيذ، بينما تتعلق مخاطر أخرى باستخدام المعدات أثناء مرحلة التشغيل.

- تشمل الآثار السلبية البسيطة والموضعية والقابلة للتخفيف المتصلة بأنشطة البناء الضوضاء وتوليد الغبار والنفايات الصلبة وزيادة استخدام المياه وزيادة الطلب على الطاقة. وقد تحدث هذه الآثار أثناء أعمال إعادة التأهيل في إطار برنامج النقد مقابل العمل للمكون 1، الذي يدعم إعادة تأهيل وصيانة:
  - المدرجات.
  - مرافق جمع المياه في المزارع (مثل الصهاريج الأرضية وآبار الوديان المفتوحة).
  - إدارة مستجمعات المياه/هياكل تجميع مياه الأمطار في المناطق الجبلية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التحقق من الحواجز والقفاف/ الجدران الاستنادية في أحواض الوادي.
  - الأعمال المروية بمياه الفيضانات في سفوح الجبال والجبال السفلية، مثل قنوات تحويل مياه الفيضانات الصغيرة والآبار الضحلة والينابيع.
  - قنوات الري وأنظمة النقل على مستوى المزرعة.
  - طرق الوصول الريفية الصغيرة إلى القرى/المجتمعات المحلية المعزولة.

- كما أن التدخلات التي سيتم دعمها في إطار المكون 4 قد تنطوي على آثار مماثلة بسيطة وموضعيًة ويمكن التخفيف من حدتها، مثل توليد الضوضاء والأتربة والنفايات الصلبة أثناء مرحلة بناء نظم الزراعة المائية والاستزراع التكاملى بين الأحياء المائية وزراعة النباتات وإعادة تأهيل مراكز/تعاونيات تدريبات المناحل. وأثناء العمليات، هذا ينطبق على المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية والتأهب للطوارئ والسلامة من الحرائق وما إلى ذلك. كما يتصل هذا بمرافق المعالجة المستخدمة في إطار المكون 2 من المشروع. تُعالج المخاطر التشغيلية من خلال التدريب على الصحة والسلامة المهنية والاستخدام الكافي لمعدات الوقاية الشخصية والعمليات الآمنة للمرافق، وما إلى ذلك، وهي مدرجة في الجدول 8 (المخاطر الخاصة بأنشطة المشروع). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتدخلات المشروع التي تعيد تأهيل المدرجات وتطوير المرافق المائية أن تزيد من استخدام مبيدات الآفات (وإن كان المشروع لن يمول شراء مبيدات الآفات) والأسمدة بسبب زيادة الإنتاج الزراعي. وسيلزم

تطبيق المبيدات والأسمدة والتخلص منها بصورة ملائمة وبطريقة خاضعة للرقابة، بناءاً على التوجيه الوارد في الخطة الداعمة لإدارة الآفات ومبيدات الآفات.

- تشمل المخاطر البيئية المتعلقة بالعمالة والصحة والسلامة المهنية الاستخدام غير السليم لمعدات الحماية ونقل وإدارة النفايات الخطرة والمخاطر التي تهدد صحة وسلامة المجتمع بسبب توليد الغبار والمواد الملوثة للهواء ومياه الصرف الصحي وانتقال الأمراض. تؤدي الأشغال المدنية إلى زيادة المخاطر الكامنة لانتقال الأمراض المعدية، مثل فيروس كورونا (كوفيد-19) و/أو فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بسبب قربها من الناس و/أو النفايات. كما قد يؤثر نقل المواد وأنشطة البناء على السلامة المرورية وعلى الهياكل السكنية على جانبي الطريق.

- لا يتوقع أن يكون لهذا أثر سلبي على الموائل الطبيعية، لأن معظم الأشغال المدنية ستنفذ في البنية التحتية القائمة. وفي الحالات التي يحدث فيها تأثير (مثل توسعة البنية التحتية للري أو طرق الوصول)، فإنها ستكون بالتالي تأثيرات صغيرة إلى متوسطة وموضعيّة ومؤقتة، ويمكن التخفيف من حدتها من خلال السيطرة والإدارة الفعالة للعاملين المتعاقدين، وكذلك ضمان التواصل الفعّال مع المجتمعات المحلية والسلطات المحلية. ومن أجل التخفيف من حدة التأثيرات المحتملة على المناطق المحمية والتنوع البيولوجي، لن يسمح بتنفيذ أنشطة أي مشاريع فرعية في المناطق الحساسة، تم إدارج هذه التدابير في قائمة الآثار السلبية في الملاحق المرفقة.

- سيتم تحديد أي آثار سلبية ناجمة عن المشروع ومعالجتها أثناء تنفيذ المشروع، التي يحتمل أن تكون ذات صلة بما يلي: (1) أنشطة البناء وأنشطة برنامج النقد مقابل العمل، (2) عمليات البنية التحتية التي يدعمها المشروع، (3) أنشطة الإنتاج الأولي وأنشطة الدعم.

4 2.5 تدابير التخفيف المقترحة

- يقدم الجدول 7 لمحة عامة عن المخاطر الشاملة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار. بينما يعرض الجدول 8 لمحة عامة حول المخاطر/الآثار البيئية والاجتماعية المحددة بحسب أنشطة المشروع، إلى جانب تدابير التخفيف المقترحة والأدوات المرجعية اللازمة لمزيد من التوجيه/الإجراءات. كما يمكن الاطلاع أدناه على موجز سردي لتدابير التخفيف. يسلط هذان الجدولان الضوء على المخاطر والآثار الأولية التي قد توجد في مناطق المشروع الفرعي، حسب مكون/أنشطة المشروع الجاري تنفيذها. فليس المقصود منها أن تكون شاملة، حيث ستتحد المخاطر الخاصة بكل مشروع من خلال الفحص على المستوى الفرعي.

- تركز تدابير التخفيف من المخاطر والآثار الاجتماعية المترتبة على المشروع في الغالب على ما يلي: (1) التواصل وإشراك أصحاب المصلحة ومعالجة التظلمات لدى المجتمعات المتضررة، (2) ضمان المشاركة الفعالة مع الأشخاص والمجتمعات الضعيفة أينما وجدت (مثل النساء والمسنين والمعوقين والشباب والأقليات العرقية)، (3) تخفيف حدة التوترات الاجتماعية من خلال إشراك المجتمعات المحلية ومشاركتهم. (4) معالجة الأبعاد الجنسانية للعمليات بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي. (5) الجوانب المتعلقة بالعمالة بما فيها سلامة العاملين. ستتم معالجة الآثار السلبية المتصلة بالصحة والسلامة المهنية نتيجة إشراك المجتمعات المحلية في أنشطة العمل مقابل النقد والأعمال الصغيرة في البنية التحتية عن طريق ما يأتي: (1) الامتثال الصارم لخطة إدارة العمالة، (2) تطبيق واتباع خطة إدارة بيئية واجتماعية تركز على أعمال البناء، والتي تشمل تدابير لمعالجة المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في الموقع، (3) التدريب والتوعية المستمرين لأصحاب المصلحة، (4) ضمان استخدام معدات الوقاية الشخصية ومعدات الأمن والسلامة.

- تركز تدابير التخفيف من المخاطر والتأثيرات البيئية للمشروع في المقام الأول على تجنب الضرر الإيكولوجي وتقليل حالات الإزعاج الناجمة عن أعمال البناء إلى أدنى حد (كالغبار والضجيج وتوليد النفايات) و/أو أنشطة الإنتاج الزراعي (كالاستخدام المتزايد لمبيدات الآفات والأسمدة). سيتم تخفيف المخاطر التي تتعرض لها المناطق الحساسة إيكولوجيا عن طريق تحديد ورسم خارطة للمناطق الإيكولوجية والزراعية الحساسة داخل موقع المشروع الفرعي (يمكن الرجوع إلى دراسة خط الأساس البيئية في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، التي تحدد المناطق المحمية). سيراعي المشروع قائمة الاستبعاد (الملحق 3) ويكفل عدم استخدام مبيدات الآفات المحظورة في مناطق المشروع (يتضمن الملحق 2 قائمة كاملة بمبيدات الآفات المحظورة). وبدلا من ذلك، سيركز المشروع على نهج الزراعة الذكية مناخيا واستخدام مبيدات الآفات

الحيوية (متى كان استخدام مبيدات الآفات مطلوبا) بما من شأنه ضمان استدامة ممارسات الإنتاج الحساسة بيئيا. سيعتمد المشروع نهجا للإدارة المتكاملة للآفات.

الجدول 7: مخاطر المشروع الشاملة

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار البيئي والاجتماعي 2 المعيار البيئي والاجتماعي 4	الخطر القائم متمثل في وجود ذخائر غير منفجرة/ألغام أرضية إذا ما نفذت الأنشطة في مناطق لم تستكشف من قبل أو لم تستخدم من قبل	مرتفع ولكن مع التخفيف منخفض (حيث ستحدث معظم الأنشطة في مناطق تم استكشافها / معروفة بالفعل)	▪ التنسيق مع الحكومة اليمنية ▪ قبل الشروع في الأنشطة في منطقة جديدة ، يجب على منظمة الأغذية والزراعة الرجوع إلى أحدث التقارير الواردة من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لتحديد احتمالية وجود ذخائر غير المنفجرة في المنطقة، والاتصال بكل من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والوكالة الحكومية المسؤولة عن إزالة الذخائر غير المنفجرة لتقييم المخاطر وتقديم تأكيد بشأن السلامة من الذخائر غير المنفجرة قبل القيام بأي عمل (وهذا يشمل إجراء تقييم لمخاطر الذخيرة غير المنفجرة والحصول على شهادة تطهير الذخيرة غير المتفجرة). لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر فريق داخلي خاص بها معني بالأسلحة والمتفجرات يشكل جزءا من عملياتها الميدانية. ▪ تجنب المناطق التي بها ذخائر غير متفجرة/ألغام أرضية، وإذا لزم الأمر، لا يتم الدخول إلى أي منطقة إلا عندما تؤكد دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الإزالة الآمنة.	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي/ المنظمة الدولية للصليب الأحمر
المعيار البيئي والاجتماعي 1 المعيار البيئي والاجتماعي 4	زيادة محتملة في انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) والوباء المستجد	متوسط	▪ اتباع إرشادات ولوائح البنك الدولي بشأن فيروس كورونا (كوفيد-19)، مثل (1) إرشادات منظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية من انتشار فيروس كورونا ، (2) التعليمات الحكومية، (3) المذكرة الإرشادية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية	إجراءات إدارة العمالة خطة إشراك أصحاب المصلحة خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي / المنظمة الدولية للصليب الأحمر

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
			و فيروس كورونا[507]، (4) السعي أيضا إلى الممارسات الجيدة الدولية بشأن المشاورات في إطار كوفيد-19 والنهج المبتكرة التي وضعها البنك الدولي والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات الإنمائية الأخرى. ▪ النظر المستمر في الممارسات الجيدة، مثل الكتب الناطقة والبرامج الإذاعية، إلى جانب تبادل التعليقات ومناقشات المجموعات الصغيرة التي كان يسمح بها في وقت ما مع توفير معدات الوقاية الشخصية، وما إلى ذلك، حسب الاقتضاء. ▪ التأكد من استخدام تدابير التخفيف من مخاطر فيروس كورونا ضمن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة المثارة ▪ بالنسبة لمشاريع المساعدة الغذائية مقابل الأصول وبناء القدرة على الصمود وسبل كسب العيش، اتبع إجراءات التشغيل الموحدة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن فيروس كورونا في تصميم البرنامج وتنفيذه.		
المعيار البيئي والاجتماعي 10	صراع بسبب اختيار المستفيدين وتخصيص الموارد وتوزيع المنافع.	متوسط	▪ ضمان أن يكون اختيار الأسر المستفيدة شاملاً للغاية ويغطي مجموعة واسعة من الفئات الضعيفة. سيتم إنشاء تحليل المجموعات المعرضة للخطر والمعايير في المبادئ التوجيهية لدليل عمليات المشروع وخطة إشراك أصحاب المصلحة.	آلية معالجة التظلمات خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إشراك أصحاب المصلحة للمشروع الفرعي	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي/ المنظمة الدولية للصليب الأحمر

[507] https://www.un.org/development/desa/indigenouspeoples/wp-content/uploads/sites/19/2020/04/Indigenous-peoples-and-COVID_IASG_23.04.2020-EN.pdf

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
			▪ ضمان إدراج النساء ، ولا سيما ربات الأسر ، في تحديد المستفيدين والمواقع ▪ ضمان نشر إختيار مواقع المستفيدين وطرق إختيارهم واتخاذ القرارات للجمهور. ▪ تأكد من أن الأسر التي تستفيد بالفعل من مكون آخر أو مشروع آخر لا تستفيد بشكل غير متناسب من أنشطة مشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود – يجب مشاركة الفوائد في منطقة المشروع، مع التركيز على أولئك الذين لا يتلقون المساعدة. ▪ تنفيذ آلية معالجة التظلمات ▪ إجراء المشاورات المناسبة مع المجتمعات قبل بدء المشاريع الفرعية وفقًا لخطة إشراك أصحاب المصلحة.		
المعيار البيئي والاجتماعي 10	استيلاء النخبة و / أو التلاعب بالمشاريع الفرعية من قبل الفصائل السياسية أو العرقية أو العسكرية. قد يشمل ذلك التقاسم غير العادل لفوائد المشروع الفرعي بسبب سيطرة بعض المجموعات السياسية / العرقية أو القادة.	منخفض	▪ إجراء مشاورات محلية شاملة للنوع الاجتماعي وتحليل الاقتصاد السياسي كجزء من التحليل السياقي الشامل الذي يتم إجراؤه قبل الدخول إلى مواقع المشروع الجديدة لفهم وتجنب الاستحواذ المحتمل للنخبة ▪ التأكد من أن اختيار مواقع المستفيدين وطرق الاختيار واتخاذ القرار يتم نشرها على نطاق واسع للجمهور – وفقًا لخطة إشراك أصحاب المصلحة. يجب أن تكون معايير اختيار المستفيدين شفافة ويتم توصيلها بشكل جيد وفقًا لدليل عمليات المشروع وخطة مشاركة أصحاب المصلحة الخاصة بالمشروع الفرعي.	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إشراك أصحاب المصلحة للمشروع الفرعي	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي/ اللجنة الدولية للصليب الأحمر

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
			▪ المزيد من المراقبة المتعمقة والتقييم وترتيبات الإدارة للمناطق التي تعتبر ذات مخاطر عالية جدا بناءً على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. ▪ الإفصاح العام عن المعلومات وتحديد وظائف آليات معالجة التظلمات ▪ إبلاغ آلية معالجة التظلمات وتنفيذها ▪ إنشاء خطة اتصال		
المعيار البيئي والاجتماعي 4	تجدد العنف الذي يعرض المدخلات والمعدات والهياكل لخطر التلف أو التدمير الكامل	متوسط	▪ إجراء تحليل سياقي متعمق ، ودمج التعليقات من المشاورات المنفصلة مع الرجال والنساء ، قبل الدخول إلى مجتمعات جديدة مع استثمارات المشروع ، بما في ذلك تحليل مفصل لخطوط الصراع المحتملة ▪ تنفيذ الأنشطة فقط في المجتمعات التي تكون مستقرة بشكل متوقع ، أو تتلقى موافقة مسبقة من مجموعات الصراع المحتملة التي تعبر عن الاهتمام المشترك في مشروع فرعي وتلتزم بتنفيذ / الحفاظ على النتائج بشكل مشترك. ▪ المراقبة المستمرة للوضع في مناطق المشروع لتمكين الكشف المبكر ، قدر الإمكان ، عن الصراع لتمكين التعديلات اللازمة	خطة إدارة الأمن، خطة إشراك أصحاب المصلحة	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي/ اللجنة الدولية للصليب الأحمر
المعيار البيئي والاجتماعي 2	المخاطر الأمنية والصحية على الموظفين المحليين	متوسط	▪ تنفيذ خطة إدارة الأمن ، مع مراعاة الظروف المحلية على مستوى المنطقة ، بما في ذلك تعيين الموظفين المحليين ومخاطرهم الأمنية المحتملة ووسائل الحماية	خطة إدارة الأمن	منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج الأغذية العالمي/

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
					اللجنة الدولية للصليب الأحمر
المعيار البيئي والاجتماعي 2 المعيار البيئي والاجتماعي 4 المعيار البيئي والاجتماعي 7 المعيار البيئي والاجتماعي 10	الخلافات حول توفير العمل أو العقود	متوسط	▪ ضمان أن يكون اختيار الموظفين المحليين والمقاولين ومقدمي الخدمات الآخرين أو المنفذين المحليين شاملاً للغاية ويغطي مجموعة واسعة من المجموعات العرقية والرعاة (إن أمكن) والمزارعين والنازحين داخليًا ووضع خريطة توضح الشمولية لكل منطقة ، بما في ذلك تدابير محددة لضمان عدم التمييز في التوظيف والتوظيف ، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة ▪ ضمان نشر إعلانات الوظائف ودعوات تقديم العروض على نطاق واسع ، بما في ذلك باللغات المحلية (ولغات الأقليات ، إن أمكن) ، وإعلان عمليات الاختيار للجمهور قدر الإمكان ▪ التواصل وتنفيذ آلية معالجة المظالم العامة للمشروع وآلية معالجة التظلمات الموضوعة للعاملين في المشروع بموجب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2).	خطة إشراك أصحاب المصلحة إجراءات إدارة العمالة	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر /الشركاء المنفذون / المقاولون
المعيار 10	يمكن أن يؤدي إلغاء البرمجة بسبب الصراع المتصاعد وانعدام الأمن إلى تقليل ثقة المستفيدين	متوسط	▪ التأكد من أن التغييرات التي تطرأ على عمليات المشروع والإلغاء المحتمل لأنشطة المشروع يتم إبلاغها بشكل مناسب إلى المستفيدين والجمهور ، وفقًا لخطة إشراك أصحاب المصلحة ▪ التأكد من سهولة الوصول إلى آلية معالجة التظلمات العامة واستخدامها بحيث يمكن تلقي الشكاوى والرد عليها في الوقت المناسب.	خطة إشراك أصحاب المصلحة آلية معالجة التظلمات	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر /الشركاء المنفذون

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار البيئي والاجتماعي 10	الصراع الناتج عن جذب السكان العائدين / المشردين داخليا إلى المجتمعات التي لديها أنظمة إنتاج محسنة وبنية تحتية اجتماعية	منخفض	▪ التواصل وتنفيذ الإطار الاجتماعي والبيئي لتمكين دمج الاهتمامات الجديدة في تنفيذ المشروع ▪ التواصل وتنفيذ آلية معالجة التظلمات العامة	خطة إشراك أصحاب المصلحة آلية معالجة التظلمات	منظمة الأغذية والزراعة / الشركاء المنفذون
المعيار البيئي والاجتماعي 5 المعيار البيئي والاجتماعي 6 المعيار البيئي والاجتماعي 10	النزاعات حول استخدام الأراضي والممتلكات لأنشطة المشروع حيث يتم التنازع على حقوق الملكية والوصول (لكل من الممتلكات العامة والخاصة ، وكذلك المناطق المحمية) ، بناءً على النزوح التاريخي والحالي على نطاق واسع والهجرة الموسمية بسبب الصراع ، العرقية / الانتماءات السياسية ، أو الأعراف الثقافية وقوانين حيازة الأراضي (التي قد تميز ضد المرأة)	منخفض	▪ بذل العناية الواجبة للحصول على صورة شاملة للتصورات المحلية لحقوق الإسكان والأراضي والممتلكات المشروعة عند تحديد المناطق المستفيدة – بما في ذلك تصورات السكان الحاليين والسابقين (النازحين) والموسميين (مثل الرعاة) ، وكذلك السلطات المحلية ، من أجل لإثبات جدوى تلك المواقع. ▪ إجراء تحليل سياقي تكميلي متعمق ، عندما لا يكون تحليل السياق السابق والحديث ذا صلة كافية ، قبل الدخول إلى مجتمعات جديدة مع استثمارات الأنشطة ، بما في ذلك تحليل مفصل لأنظمة حيازة الأراضي العرفية وخطوط الصراع المحتملة ▪ تأكد من أن اختيار مواقع المستفيدين ، وأنماط الاختيار وصنع القرار يتم نشرها على نطاق واسع بين الجمهور – وفقًا لخطة إشراك أصحاب المصلحة – واتباع ، إلى أقصى حد ممكن ، المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.[508]	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وقائمة الاستبعاد (الملحق 3). خطة إشراك أصحاب المصلحة. آلية معالجة التظلمات. اتساق الوثائق البيئية والاجتماعية مع الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني لمنظمة الأغذية والزراعة	منظمة الأغذية والزراعة / الشركاء المنفذون

[508] www.fao.org/3/i2801e/i2801e.pdf

المعيار البيئي والاجتماعي	الخطر أو الأثر المحتمل	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
			▪ تنفيذ آلية معالجة التظلمات وخطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين على الحالات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين ضمن ترتيبات حيازة الأراضي. ▪ تجنب تنفيذ الأنشطة في المناطق المحمية و / أو مناطقها العازلة ، وفقًا لقائمة الاستبعاد (انظر الملحق 3) ▪ النظر في إعادة التوطين غير الطوعي ليتم استبعادها من الأنشطة على النحو المشار إليه في قائمة استبعاد المشاريع الفرعية.		
المعيار البيئي والاجتماعي 1	التنفيذ غير الكافي لأدوات الحماية البيئية والاجتماعية بسبب نقص القدرات بين الشركاء المنفذين	منخفض	▪ تدريب الموظفين داخل وحدة تنسيق المشروع والوكالات المنفذة / أصحاب المصلحة المعنيين على المعيار البيئي والاجتماعي الخاص بالبنك الدولي وتطوير واستخدام أدوات الإجراءات الوقائية. ▪ متخصصون متخصصون في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والجنسانية في وحدة تنسيق المشروع / وكالات التنفيذ لضمان تنفيذ ومراقبة الأدوات البيئية والاجتماعية. ▪ متخصص متخصص في النوع الاجتماعي في وحدة تنسيق المشروع لتنفيذ ورصد أدوات الحماية المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ▪ الرصد المستقل من طرف ثالث.	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي. الرصد المستقل من طرف ثالث	منظمة الأغذية والزراعة والشركاء المنفذون؛ شركة الرصد المستقلة (حسب الحاجة).
المعيار البيئي والاجتماعي 1	فقدان أهمية أدوات الحماية بسبب تغيير السياق (السياقات)	متوسط	▪ المراجعة السنوية وتحديث أدوات الحماية ، إذا لزم الأمر	جميعها	منظمة الأغذية والزراعة

الجدول 8: تدابير التخفيف من حدة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية حسب نشاط المشروع

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار 2. المعيار 4.	البنية التحتية للري والإنتاج الزراعي في إطار المكون 1 ، و/أو إنشاء أنظمة الزراعة الهيدروبونية / الزراعة المائية في إطار المكون 4.	عمالة الأطفال و / أو السخرة	منخفض	▪ تحديد المخاطر أثناء تدقيق المشروع الفرعي. ▪ تدريب توعية للمجتمعات حول: العمل الملائم للعمر. ▪ التقيد إجراءات إدارة العمالة وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، مع عدم وجود أشخاص تقل أعمارهم عن 18 عامًا و / أو في أوضاع عمل استعبادي يشاركون في أنشطة البناء في المشروع.	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. إجراءات إدارة العمالة. خطة إدارة الأمن.	اللجنة الدولية للصليب الأحمر/ الشركاء المنفذون/ المقاولون
الميعار 3.		تآكل التربة الموضعي وقصير المدى ، مما يؤدي إلى حدوث أخاديد ، وغسل التربة ، والصخور / التربة العارية ، والطمي ، وسد القنوات	متوسط	▪ فقط المناطق الواضحة المخصصة للبناء على نطاق صغير ومتوسط والتي لن تغير بشكل كبير هيدرولوجيا المنطقة (يحددها تقييم التأثير البيئي الخاص بالموقع) ؛ علاوة على ذلك ، فإن التسوية ستقتصر على منطقة الحفر. ▪ إعادة استخدام أو التخلص من التربة المحفورة فور الانتهاء من الحفر بناءً على خطة إدارة النفايات وتجنب المناطق المحمية / المواقع ذات الأهمية البيئية. ▪ دمج المبادئ التوجيهية للميثاق العالمي للتربة، حسب الاقتضاء لضمان الإدارة المستدامة للتربة واستعادة التربة المتدهورة. ▪ النظر في استخدام أجهزة مؤقتة للتحكم في مياه الأمطار وما يرتبط بها من مصارف / سدود لتقليل انتقال الرواسب إلى المجاري المائية	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول مع خطط إدارة النفايات للمشروع الفرعي.	الشركاء المنفذون/ المقاولون
المعيار 2 المعيار 4.		انبعاثات الغبار الموضعية والقصيرة الأجل والتلوث الضوضائي من أنشطة تحريك التربة بواسطة الحفارات والشاحنات بالإضافة إلى	متوسط	▪ تقييد الأنشطة التي تسبب الكثير من الضوضاء – على سبيل المثال، الاهتزازات ، وتحريك المعدات الثقيلة في الأرض ، والحفريات، إلى ساعات العمل العادية (7–17 ساعة).	إجراءات إدارة العمالة. خطة الإدارة البيئة والاجتماعية	الشركاء المنفذون/ المقاولون

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
		الآلات الأخرى مثل الخلاطات وعربات القلابات وما إلى ذلك. ومن المتوقع أيضًا حدوث ضوضاء من العمال.		▪ إلزام العمال المحليين /عمال المقاول(المقاولين) باستخدام المعدات والسيارات التي تكون في حالة عمل جيدة لتقليل الضوضاء أو أبخرة العادم. ▪ إلزام العمال المحليين /عمال المقاول(المقاولين) برش المياه بانتظام عند تنظيف الأرض لتقليل الغبار. اتخاذ ما يلزم لإخماد أي غبار على طرق البناء أثناء الاستخدام. ▪ تشجيع استخدام كاتمات الصوت في المولدات. ▪ مطالبة المقاولين بالحفاظ على آلات البناء والمولدات والمركبات التي هي بحالة عمل جيدة. ▪ إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية قبل بدء أنشطة البناء بوقت طويل، وإبلاغ السكان القريبين بأنشطة البناء والآثار المحتملة من ضوضاء أو غبار. ▪ إنشاء آلية لمعالجة التظلمات لمعالجة الشكاوى العامة المتعلقة بقضايا مثل الضوضاء من مواقع البناء. ▪ توفير الحماية الشخصية المناسبة للعمال والزوار من الضوضاء والغبار (مثل أقنعة الغبار وغطاء الأذن / البراعم للعمال المعرضين لبيئات صاخبة).	للمقاول للمشروع الفرعي	
المعيار 3. المعيار 6.		فقدان التنوع البيولوجي في موقع معين وما يرتبط به من فوائد أثناء تطهير الموقع قبل البناء.	منخفض	▪ فرز الموقع المقترح في المناطق المحمية أو المواقع ذات الأهمية الطبيعية/الثقافية داخل المنطقة أو المشهد الأوسع نطاقا. ▪ قصر إزالة الأشجار أو الأعشاب على موقع البناء. ▪ وضع خطة للتنوع البيولوجي تقابلها زراعة الأشجار أو الحشائش لتحل محل الأنواع النباتية المفقودة، إذا كان ذلك مناسبا.	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول للمشروع الفرعي.	منظمة الأغذية والزراعة / الشركاء المنفذون / المقاولون

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار 3.		النفايات الصلبة والسائلة الناتجة عن تدفق العمال المحليين.	متوسط	▪ يجب إنشاء خطة لإدارة النفايات كجزء من الخطة البيئية والاجتماعية التي تركز على أعمال البناء قبل بدء تنفيذ أعمال البناء بما من شأنه توجيه إدارة إدارة النفايات الصلبة والسائلة على حد سواء. ▪ جمع ومعالجة النفايات الصلبة والسائلة والتخلص منها بناء على خطة إدارة النفايات.	خطط الإدارة البيئية والاجتماعية التي تركز على أعمال البناء مع للمشروع الفرعي مع خطة إدارة النفايات	الشركاء المنفذون / المقاولون
المعيار 2. المعيار 4.		مخاطر تتعلق بالسلامة والإزعاج مثل الضوضاء والازدحام وزيادة الحوادث، والحوادث من إرتفاع حركة مرور المركبات حول مواقع أعمال البناء.	متوسط	▪ إعداد خطة إدارة حركة المرور كجزء من خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المركزة على أعمال البناء اعتمادًا على حجم حركة المرور وحالة / طبيعة الطرق المحلية. ▪ إجراء المشاورات المجتمعية قبل بدء الأشغال العامة (وفقا لإطار إشراك أصحاب المصلحة و خطط إشراك أصحاب المصلحة المستقبلية) ▪ إجراء التوعية بشأن السلامة على الطرق داخل المجتمعات المحلية لضمان الاستخدام الآمن للطرق (الطرق) وتجنب الحوادث ▪ نصب لافتات السلامة في الأماكن المناسبة ▪ تعزيز ممارسات القيادة الآمنة بين السائقين ▪ تنفيذ آلية معالجة المظالم	خطة إشراك أصحاب المصلحة. إجراءات إدارة العمالة/خطة إشراك أصحاب المصلحة/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المركز على أعمال البناء للمشروع الفرعي	الشركاء المنفذون / المقاولون
المعيار 2.		زيادة الحوادث والحوادث المهنية، بما في ذلك الإصابات والأمراض الناجمة عن مخاطر البناء والتجهيز الميكانيكي (مثل مناولة معدات البناء أو المزارع؛ أو الدوران على أو إستخدام أشياء حادة؛	متوسط	▪ حظر إستخدام المتفجرات داخل المشروع وفي أي مشاريع فرعية أو جميعها. ▪ توظيف أخصائي في الجوانب البيئة والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة في المشاريع الفرعية التي تنطوي على أنشطة بناء. ▪ قبل بدء أعمال البناء، ضمان إجراء تقييم للمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالسلامة، وتحديد جميع مصادر المخاطر، وتوثيق ضوابط الإدارة في خطة إدارة الصحة والسلامة المهنية.	إجراءات إدارة العمالة	الشركاء المنفذون / المقاولون

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
		ويؤدي انسكاب المواد الخطرة وتسربها إلى زيادة العمالة، وما إلى ذلك.)		▪ ضمان تنفيذ خطة الصحة والسلامة المهنية أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تركز على أعمال البناء من جانب جميع الشركاء المنفذين. ▪ اتخاذ جميع احتياطات السلامة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها العمال والزوار والمجتمع القريب بما في ذلك لافتات السلامة / التحذير ، وحاجز الأمان حول موقع البناء وممارسات القيادة الآمنة ؛ ▪ توفير معدات الحماية الشخصية للعمال (الخوذات ، والأحذية ، والأقنعة ، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى التدريب على تدابير الصحة والسلامة المهنية والاستخدام المناسب لمعدات الحماية الشخصية على النحو المفصل في إجراءات إدارة العمالة. ▪ ضمان سلامة هياكل مكان العمل ومساحة العمل والاحتياطات من الحرائق وإمدادات مياه الشرب ومنطقة الأكل النظيفة والإضاءة والوصول الآمن والمراحيض والاستحمام (إن أمكن)، والإسعافات الأولية ، وما إلى ذلك. ▪ تطبيق آلية معالجة التظلمات الخاصة بالعاملين حسب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2).		
المعيار 2. المعيار 4.		زيادة حالات الإصابة بالأمراض المعدية مثل السل والملاريا والإسهال وفيروس كورونا (كوفيد-19) وما إلى ذلك بسبب تدفق العمال في مواقع البناء.	منخفض	▪ توفير مرافق الصرف الصحي المناسبة والتخلص من النفايات بناءً على خطة إدارة النفايات الخاصة بالموقع. ▪ القيام بحملات تدريبية / توعية للوقاية من الأمراض المعدية ▪ تفريغ / تصريف جميع المناطق التي قد تحتوي على مياه راكدة ▪ ضمان استخدام معدات الوقاية الشخصية ، وحيثما أمكن ، التباعد الاجتماعي لتقليل مخاطر انتقال المرض (وبخاصة فيروس كورونا (كوفيد-19)).	إجراءات إدارة العمالة. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المركزة على أعمال البناء مع خطة إدارة النفايات للمشروع الفرعي.	الشريك المنفذ / المقاول

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار 2. المعيار 4.		زيادة حدوث العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين بسبب تدفق العمال في مواقع البناء.	متوسط.	▪ فرض الالتزام التام بمدونة قواعد السلوك الأخلاقي. ▪ التدريب والتواصل القوي على عدم التسامح مطلقا فيما يتعلق بالعنف الجنسي. ▪ تنفيذ إطار الإستجابة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال والاستغلال الجنسي والتحرش الجنسي ضد النساء والأطفال وخطط العمل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ▪ الاتصال وتنفيذ آلية معالجة التظلمات مع تضمين خاص للإبلاغ لحالات التبليغ المجهولة.	إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية مع خطة عمل مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي	الشريك المنفذ / المقاول
المعيار 5. المعيار 10.		عرقلة المنشآت من قبل الأشخاص ، أو السيطرة على المنشآت لاستخدامات غير متوقعة في وثيقة المشروع	منخفض	▪ ضمان احترام حقوق الحيازة وأن أولئك الذين يتلقون تحسينات على أراضيهم يفهمون بوضوح مسؤولياتهم والفوائد المستحقة من خلال المشروع. ▪ الاتصال وتنفيذ آلية معالجة التظلمات مع تضمين خاص للإبلاغ المجهول	إجراءات إدارة العمالة. خطة إشراك أصحاب المصلحة	الشريك المنفذ / المقاول
المعيار 10	أنشطة إنتاج الغذاء وإعادة بناء قاعدة الموارد الطبيعية للمحاصيل والثروة الحيوانية	تقنيات المحاصيل والزراعة قد لا تكون مناسبة لاحتياجات وقيود المجتمعات المستهدفة	منخفض	▪ إجراء مشاورات تراعي الاعتبارات الثقافية والجنسانية والإثنية في سياق محدد في جميع مناطق المشروع لضمان المشاركة في الممارسات الزراعية المزنة المقترحة وملكيتها، وتكييف الأنشطة حسب المناطق المحددة	خطة إشراك أصحاب المصلحة	منظمة الأغذية والزراعة
المعيار 3. المعيار 6.		زيادة مقاومة الآفات والأمراض وانتشار أمراض المحاصيل	منخفض	▪ دمج نُهج الإدارة المتكاملة للآفات ▪ إشراك ممارسات التناوب والمحاصيل البينية التي تحافظ على قدر أكبر من التنوع في الموائل وبالتالي تقليل تأثير الآفات والأمراض ▪ يجب اختيار أصناف المحاصيل المستخدمة واختبارها بعناية لتجنب الأمراض والآفات الجديدة	خطة إطار إدارة الآفات	منظمة الأغذية والزراعة / الشريك المنفذ / المقاول

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
الميعار 3.		انبعاثات غازات الدفينة وتلوث جودة المياه والتربة وتدهورها بسبب الإفراط في استخدام الأسمدة و / أو مبيدات الآفات.	منخفض	▪ تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات وخطة إطار إدارة الآفات لتقديم إرشادات حول استخدام السماد العضوي وتقليل استخدام الأسمدة (قد يشمل ذلك دمج الثروة الحيوانية مع المحاصيل عندما يكون ذلك ممكنًا / مفيدًا) ▪ تدريب المزارعين على المكافحة المتكاملة للآفات ، فضلاً عن الأساليب الصحيحة لتطبيق الكيماويات الزراعية في الحالات التي لا يمكن تجنبها (مثل المناولة الصحيحة ، واستخدام معدات الحماية الشخصية ، ووضع العلامات ، والتطبيق ، والتخلص من المواد الكيميائية الزراعية في ظل الظروف الميدانية) ▪ سيوفر إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للموقع إرشادات حول الإدارة السليمة للأسمدة	خطة الإدارة المتكاملة للآفات. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	منظمة الأغذية والزراعة / الشريك المنفذ / المقاول
المعيار 3. المعيار 4.		تلوث الهواء والمخاطر الصحية المحتملة بسبب الاستخدام غير المناسب لمبيدات الآفات	منخفض	▪ ستخدام ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات لمكافحة الآفات ▪ مراقبة الطقس عند رش المبيدات وتجنب الأيام شديدة الحرارة أو الرياح ▪ إتباع إرشادات الملصق عند استخدام المبيدات ▪ ضع في اعتبارك البقاء في الداخل مع إغلاق الأبواب والنوافذ عند استخدام مبيدات الآفات بالقرب من المنازل / المستوطنات ▪ ارتداء معدات الحماية الشخصية المناسبة عند رش المبيدات أو مناطق استخدام المبيدات القريبة	خطة إطار عمل إدارة الآفات. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية. خطة إدارة الأمن.	منظمة الأغذية والزراعة/ الشركاء المنفذون / المقاول
المعيار 3. *المعيار 4.* *المعيار 6.*		مخاطر الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بتشغيل مرافق المعالجة والبنية التحتية الأخرى المتعلقة بالمشروع للإنتاج.	منخفض	▪ التدريب على الصحة والسلامة المهنية الكافية ومتطلبات السلامة ذات الصلة لعمليات مرافق المعالجة والبنية التحتية المدعومة من المشروع ذات الصلة	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.	منظمة الأغذية والزراعة / الشركاء المنفذون

المعيار الاجتماعي والبيئي للبنك الدولي	أنشطة المشروع	المخاطر / التأثيرات المحتملة	مستوى الخطر والأثر (مرتفع/متوسط/منخفض)	تدابير التخفيف المقترحة	الأدوات المرجعية	الكيان المسئول
المعيار 3. *المعيار 4.* *المعيار 6.*		إساءة استخدام البذور المعالجة	منخفض	▪ وضع علامة على البذور المعالجة على أنها "ليست للاستهلاك" ▪ توفير التدريب للمستفيدين بحيث يتم استخدام المدخلات الزراعية بشكل آمن وصحيح	خطة إشراك أصحاب المصلحة. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.	منظمة الأغذية والزراعة / الشركاء المنفذون
المعيار 2. *المعيار 10.*	النقد مقابل العمل والتحويلات النقدية غير المشروطة للمحتاجين	مخاطر العمل المرتبطة بمشاريع النقد مقابل العمل	متوسط	▪ التقيد الصارم بخطة إدارة الأمن ، بما في ذلك الأحكام الأمنية الإضافية أثناء لحظة التحويلات النقدية.	خطة إدارة الأمن. خطة إدارة العمالة.	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر /الشريك المنفذ / المقاول
المعيار 10.		خطر استبعاد الأشخاص والمجموعات الضعيفة الأكثر حاجة إلى المساعدة	منخفض	▪ استهداف واضح وشفاف للمستفيدين وفقًا لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي ووثيقة التقييم المسبق للمشروع ودليل عمليات المشروع مع معايير الأهلية. ▪ إجراء مشاورات مجتمعية متسقة ومتكررة لضمان التفاهم وتقليل التوترات حول توزيع الفوائد.	وثيقة التقييم المسبق للمشروع. إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. خطة إشراك أصحاب المصلحة. خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.	منظمة الأغذية والزراعة / اللجنة الدولية للصليب الأحمر/ الشريك المنفذون

6. الإجراءات المتعلقة باستعراض واعتماد واستخدام الوثائق البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي

1.6 الهدف والنهج

- بما أن بعض أنشطة المشروع والمشاريع الفرعية ستحدد أثناء التنفيذ، فقد تم هذه التحديث في إطار التمويل الإضافي لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية ليطبق على جميع أنشطة المشروع الفرعي والاستثمار. يمكن الهدف الرئيسي لإطار عمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي في ضمان عدم تسبب المشروع الفرعي والأنشطة ذات الصلة التي يمولها المشروع في آثار سلبية على البيئة والمجتمعات المحلية، والتخفيف من حدة الآثار المتبقية و/أو التي لا يمكن تجنبها بما يتماشى مع السياسات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والوكالات المنفذة. ومع ذلك، لا يستخدم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي كعملية امتثال فحسب، بل هو يتجاوز الامتثال ويشكل نهجا استباقيا في التصميم. وبالمثل، فإن آلية معالجة التظلمات المدرجة في هذه الوثيقة لا تتعلق فقط بكونها آلية ملاذ أخير، بل هي تدور حول خلق ثقافة شفافة قائمة على مشروع يتضمن أنظمة تغذية مرتدة. وعلى هذا النحو، يعتبر إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي أداة إيجابية لمساعدة وحدة تنسيق المشروع على تحديد وتطوير الأنشطة من أجل تحقيق فوائد مشتركة بيئية واجتماعية أكبر. ولضمان معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية بطريقة سليمة (أي وفقا للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ومعايير الإجراءات الوقائية لمنظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة الزميلة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والتشريعات الوطنية)، تخضع جميع أنشطة المشروع بصورة منهجية لعملية الفرز/الفحص/التدقيق والتقييم والاستعراض والموافقة الشاملة قبل التنفيذ المادي لأنشطة المشروع.

- وخلال التنفيذ، سيجري فحص الأنشطة/المشاريع الفرعية المحددة والدعم المتعلق بالمساعدة الفنية ومنحها تصنيفا للمخاطر (وفقا للمحلق 5 المرفق بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي) استنادا إلى المسائل البيئية والاجتماعية ذات الصلة ومعايير الإجراءات الوقائية المعمول بها، وبعد ذلك سيتم إعداد أي تقييم بيئي واجتماعي ضروري وأي وثائق بيئية واجتماعية أخرى بناء على المتطلبات المنصوص عليها في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. ينبغي أن تكون التقييمات والآليات وتدابير التخفيف متناسبة مع طبيعة ونطاق المشروع والمخاطر والآثار المحتملة له ومتفقة مع متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك. يمكن أن تشمل خطط الإجراءات الوقائية المعدة للمشاريع الفرعية، على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي: تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة وقوانين الممارسات البيئية، بما في ذلك المسائل الصحية والمسائل المتصلة بالعاملين فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم أيضا إعداد خطط عمل ذات صلة بإعادة التوطين وفقا لمتطلبات إطار عمل إعادة التوطين، إذا كانت هناك حاجة لإعادة التوطين. وستصاغ الشروط المرجعية وخطط العمل والوثائق التي تحدد نطاق أي أنشطة للمساعدة الفنية ونواتجها بحيث تكون المشورة والدعم المقدمين متفقين أيضا مع المعايير البيئية والاجتماعية (المعايير البيئية والاجتماعية العشرة). واستنادا إلى الفحص الأولي، فإن أي تقييم بيئي واجتماعي لاحق سيغطي المتطلبات المحددة في إطار المعايير البيئية والاجتماعية المذكورة ذات الصلة لذلك المشروع الفرعي ويحدد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية بما في ذلك الآثار المباشرة وغير المباشرة والتراكمية والمتبقية.

2.6 5 الخطوات الرئيسية

- تتألف عملية التقييم البيئي والاجتماعي الموصوفة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي من أربع خطوات على النحو المبين في الشكل 3. يختص هذا القسم بوصف الخطوات الرئيسية بإيجاز.

- **الخطوة 1**: فحص/تدقيق الأهلية والمسائل البيئية والاجتماعية، بما في ذلك المخاطر والآثار باستخدام معايير الفحص وتطبيق المعايير الأساسية وتحديد احتياجات إعداد وتنفيذ الوثائق/الآليات البيئية والاجتماعية.
- **الخطوة 2**: تصنيف المشروع الفرعي.
- **الخطوة 3**: إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك وضع تدابير للتخفيف وخطة لإشراك أصحاب المصلحة وإجراءات لإدارة العمالة وآليات معالجة التظلمات ذات الصلة، ووضع الصيغة النهائية لمدونات الممارسات البيئية التي ستدرج في

وثائق العطاءات والعقود وتخضع للرصد الدقيق لأداء المقاول. وأن تحدد مدونات الممارسات البيئية بوضوح تدابير التخفيف من الآثار السلبية المحتملة أثناء تنظيف الموقع وأعمال البناء، بما في ذلك إدارة المقاولين وإيجاد الفرص وتطبيق الارشادات بشأن البيئة والصحة والسلامة ومدونة قواعد السلوك بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

- **الخطوة 4**: الموافقة على الوثائق البيئية والاجتماعية والإفصاح عنها.
- **الخطوة 5**: التنفيذ والرصد والإبلاغ.

- سيجري أثناء التنفيذ تحليل المخاطر وتقييم الأثر وإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية لجميع المشاريع الفرعية. وفي هذه المرحلة من الزمن، تشكل معظم الأنشطة مخاطر كبيرة، ولكن ينبغي ألا تتطلب تقييما كاملا للأثر البيئي والاجتماعي، غير أنه إذا تغير هذا التصنيف أثناء عملية الفحص، فلا بد من إجراء تقييم لاحق للأثر البيئي والاجتماعي. ويحدث إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع الفرعي عندما تحدد بوضوح أنشطة المشروع الفرعي وتكون المواقع معروفة. وخلال إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، سيولى الاهتمام الواجب لمعالجة المسائل المتعلقة بالعمالة وشروط العمل (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)) وكفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3)) والصحة والسلامة في المجتمع (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4)) وحيازة الأراضي/القيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5)) وحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6)) وإشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10)).

الشكل 3 – المخطط الانسيابي لإجراءات الوقاية الخاصة بالمشاريع الفرعية

وسيلة الإيضاح: "ج.ص.م" هو الجهة صاحبة المشروع؛ "ج.ص.م.ف" هو الجهة صاحبة المشروع الفرعي

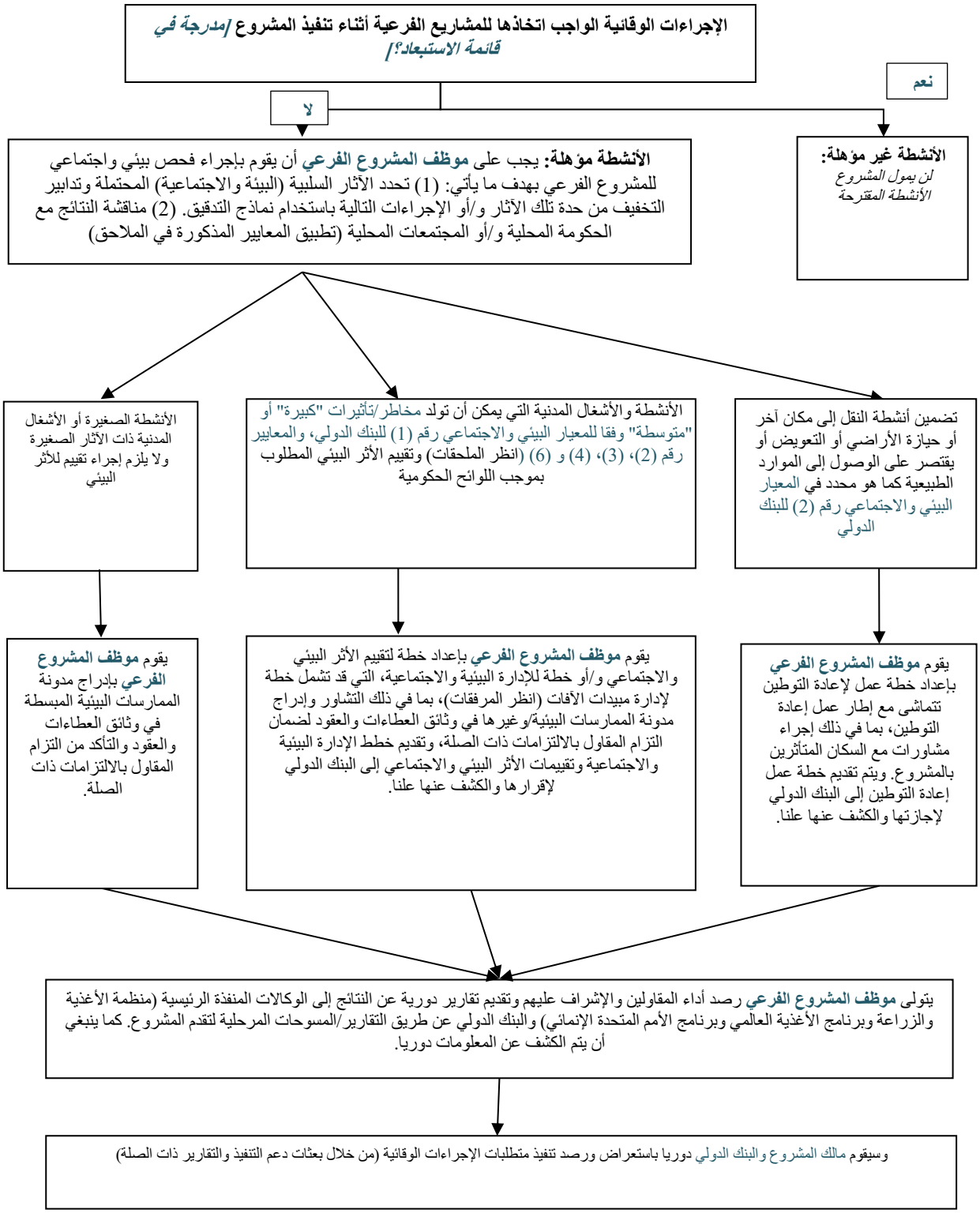

- يمكن إبراز إجراءات الوقاية الرئيسية على نحو ما يأتي:
- ستتضمن الأعمال الصغيرة التي ستنفذ في إطار المكون 1 قواعد الممارسات البيئية المبسطة في وثائق العطاءات وعقود الخبراء الاستشاريين، مع رصد أداء المقاول عن كثب من جانب الأشخاص المسؤولين في الوكالات المنفذة.

- إذا سلط الفحص الضوء على الحاجة إلى حيازة الأراضي وتقييد استخدام الأراضي و/أو إعادة التوطين القسري، فإن خطط إعادة التوطين ستوضع بما يتماشى مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) والمبادئ التوجيهية الواردة في إطار عمل إعادة التوطين.
- تقديم جميع الوثائق البيئية والاجتماعية الخاصة بأي مشروع فرعي معين إلى وحدة تنسيق المشروع، ثم تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتدقيقها وتقديمها إلى البنك الدولي لإقرارها قبل الموافقة على المشروع الفرعي أو تنفيذه.

الخطوة 1: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

- تهدف هذه الخطوة (الخطوة الأولى) إلى تأكيد أهلية المشروع الفرعي و/أو الأنشطة التي سيمولها المشروع فضلا عن تحديد القضايا البيئية والاجتماعية المحتملة وتقييم الآثار المحتملة للمشاريع الفرعية/الأنشطة بما في ذلك احتياجات إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية على النحو الذي تقتضيه معايير الإجراءات الوقائية العشرة باستخدام قائمة التدقيق المرجعية الخاصة بالفحص البيئي والاجتماعي. وستكون الوكالات المسؤولة عن تنفيذ المشروع الفرعي/النشاط مسؤولة عن تنفيذ نماذج الفحص والتوقيع عليها، وقد تشير إلى الملحق 5 المرفق بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي فيما يتعلق بالنماذج المنطبقة. وسيجري التشاور مع أخصائيي الإجراءات الوقائية للبنك الدولي حسب الحاجة، حسب درجة تعقيد المشروع الفرعي.

الخطوة 2: تصنيف المشروع الفرعي

- تأخذ هذه الخطوة (الخطوة الثانية) جميع القضايا والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع الفرعي/الأنشطة التي جرى تقييمها في إطار الخطوة رقم (1) أعلاه، وتصنف المشروع الفرعي استنادا إلى تقدير المخاطر التراكمي (يتم استخدام الملحق (5) المرفق بهذا الإطار، حسب الحاجة، للاسترشاد به)، بناء على التصنيف التالي: مخاطر منخفضة، مخاطر متوسطة، مخاطر كبيرة ومخاطر مرتفعة.

الخطوة 3: إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية

- تركز هذه الخطوة (الخطوة الثالثة) على إعداد وثائق الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بالمسائل المحددة في الخطوة رقم (1) أعلاه والتصنيف من الخطوة رقم (2) أعلاه. ترد الإرشادات بشأن إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية في الملحق رقم (6) المرفق بهذا الإطار، فيما لو قد تم خطة أولية لإشراك أصحاب المصلحة وخطة أولية لإجراءات إدارة العمالة بشكل منفصل. ترد في إطار عمل إعادة التوطين مبادئ توجيهية بشأن إشراك أصحاب المصلحة لوضع خطط عمل لإعادة التوطين، وبالمثل، ترد المبادئ التوجيهية لوضع خطط إدارة مبيدات الآفات في المشاريع الفرعية في خطة إدارة الآفات على مستوى المشروع (وثيقة منفصلة). وستكون الوكالة المنفذة التي تتولى رئاسة مشروع فرعي معين مسؤولة عن وضع وثائق الإجراءات الوقائية الخاصة بذلك المشروع الفرعي. وينبغي أن تقدم الوثائق إلى وحدة تنسيق المشروع (وبخاصة أخصائي الإجراءات الوقائية لدى منظمة الأغذية والزراعة) قبل تقديمها إلى البنك الدولي. وستناقش لجنة الصليب الأحمر الدولية تقاريرها البيئية والاجتماعية مع وحدة تنسيق المشروع قبل تقديمها إلى البنك الدولي. وقد تجرى مشاورات مع أخصائي في الضمانات تابع للبنك الدولي بشأن المشاريع الفرعية المعقدة حسب الحاجة.
- ومن الضروري أيضا أن تكون الوكالات المنفذة للمشاريع والأنشطة الفرعية مسؤولة عن إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية التي قد تطلبها الحكومة اليمنية، استنادا إلى التشريعات الوطنية[509] وضمان الموافقة على الوكالات المسؤولة.

[509] *يرجى الرجوع إلى الملحق 1 (تحليل الثغرات القانونية) للحصول على نظرة عامة على المتطلبات الوطنية.*

الخطوة 4: استعراض واعتماد وكشف الوثائق البيئية والاجتماعية

- **الاستعراض والموافقة من وحدة تنسيق المشروع والبنك الدولي:** قبل الموافقة على أعمال المشروع الفرعي وبدء هذه الأعمال، يقدم موظف المشروع الفرعي جميع الوثائق البيئية والاجتماعية إلى وحدة تنسيق المشروع. وبعد أن تؤكد وحدة تنسيق المشروع أن الوثائق جاهزة لتقديمها، تقوم وحدة تنسيق المشروع بتقديم الوثائق إلى البنك الدولي لاستعراضها والموافقة عليها والإفصاح عنها. وسيجري البنك الدولي استعراضات لجميع خطط الإدارة البيئية والاجتماعية المعدة. ويتوقف أي تحرك نحو إجراء استعراض أكثر تركيزا على بناء القدرات البيئية والاجتماعية لدى الوكالات المنفذة بدعم من التدريب على بناء القدرات البيئية والاجتماعية في إطار المشروع.

- تنشر جميع الوثائق البيئية والاجتماعية على المواقع الرسمية للوكالات المنفذة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والشركاء المنفذون)، فضلا عن المواقع الحكومية لوزارة الزراعة والري//وزارة التخطيط والتعاون الدولي على شبكة الانترنت، وستتاح نسخ مطبوعة باللغة المحلية في وحدة تنسيق المشروع ومواقع المشروع الفرعي. ويجب على وحدة تنسيق المشروع أن تنشر إخطارا بالكشف عن المعلومات وأن تلتمس التعليقات في غضون الشهر التالي لتاريخ الكشف، مع ضمان الوصول إلى جميع المجتمعات المعنية. وسيتم الكشف عن النسخة الانكليزية لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت.

- **موافقة الحكومة:** كما يوصي البنك الدولي بشدة بأن توافق الوكالات الحكومية المسؤولة على وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إذا لزم التشريع الوطني أو عندما يقتضي ذلك، ويشجع تلك الوكالات على ذلك. وسوف يتم تقديم أي من هذه الوثائق، وكذا شروط الموافقة (إن وجدت) إلى وكالات الأمم المتحدة الرئيسية والبنك الدولي للحصول على معلومات ويتم الكشف عنها للجمهور.

الخطوة 5: التنفيذ والاشراف والرصد والإبلاغ

- **ستكون منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر مسؤولين عن تنسيق أنشطة رصد المشروع فيما يتعلق بمكوناته ومكوناته الفرعية.** ويشمل ذلك تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإشراف عليه ورصده والإبلاغ عنه كجزء لا يتجزأ من تنفيذ المشروع والمشروع الفرعي. ويتحمل كل موظف بيئي واجتماعي يتم التعاقد معه لهذا المشروع مسؤولية أنشطته المحددة. ويمكن أيضا للأخصائيين في المجال البيئي والاجتماعي التابعين للبنك الدولي أن يشرفوا ويتابعوا تنفيذ الأنشطة البيئية والاجتماعية خلال بعثات دعم تنفيذ البنك الدولي. ترد شروط الإبلاغ التفصيلية البيئية والاجتماعية في القسم 2.7 من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وفي خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.

- **الإبلاغ عن الحوادث:** تتولى وحدة تنسيق المشروع مسؤولية إبلاغ البنك الدولي في غضون 48 ساعة على الأكثر بعد علمها بوقوع حادث أو واقعة.

- **رصد وتقييم النتائج:** ستضطلع وكالات الأمم المتحدة الثلاث بالمسئولية عن تنسيق أنشطة رصد المشروع التي تندرج في إطار مكونات والمكونات الفرعية للمشروع كل حسب اختصاصه. وتتمثل أهداف نظام الوكالات المنفذة بشأن الرصد والتقييم في قياس مؤشرات المدخلات والنواتج والنتائج من أجل تزويد الموظفين وأصحاب المصلحة في المشروع بمعلومات منتظمة عن تنفيذ المشروع والنواتج المحققة وتحديد المشكلات المحتملة ولمعرفة إلى أي مدى حقق المشروع أهدافه الإنمائية. وستجري مواءمة منهجية الرصد والتقييم مع التعاريف ومنهجيات

جمع البيانات الخاصة بالمشروع للتمكين من جمع البيانات اللازمة وتوحيدها هلى مستوى المشروع برمته. وستستخدم وكالات الأمم المتحدة المنفذة نظمها القائمة في مجال الرصد والتقييم على النحو المبين في وثيقة التقييم المسبق للمشروع والمؤكدة في الاتفاقية المالية.

- **وستستند عمليتا الرصد والتقييم إلى أنشطة جمع البيانات والإبلاغ عنها بشأن الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات الوسيطة** (انظر إطار النتائج في وثيقة التقييم المسبق للمشاريع للاطلاع على وصف كامل لهذه المؤشرات). وستقدم النتائج إلى البنك في التقارير المرحلية نصف السنوية وكذلك في استعراض منتصف المدة وفي تقارير التقييمات الختامية المستقلة. وستجرى دراسة استقصائية أساسية (دراسة استقصائية أولية) في مناطق المشروع. وستجرى أيضاً دراسات استقصائية إضافية في مرحلة استعراض منتصف المدة وفي وقت اكتمال أو إنجاز المشروع. وستستخدم وكالات الأمم المتحدة المنفذة والمؤسسات الوطنية، فيما يتعلق بأنشطة كل منها، البيانات المفصلة التي جمعت من خلال نماذج الإبلاغ الموحدة لمختلف المستويات وسائر الوثائق ذات الصلة، بما في ذلك من خلال نماذج الإبلاغ الخاصة بالفرق المتنقلة ونماذج تقارير الانتشار المتكاملة بشأن جميع التدخلات القائمة على نظم الرصد والتقييم التي تستخدمها الوكالة المنفذة. وسيجري في المكتب المحوري التابع لكل وكالة من وكالات الأمم المتحدة المنفذة أو التابع للمؤسسة الوطنية المنفذة تجميع واستعراض البيانات قبل أن يتم دمجها على المستوى المركزي من قبل وكالات الأمم المتحدة المعنية.

- **وبالإضافة إلى أنشطة الرصد والتقييم العادية، ستستخدم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الثلاث وكالة رصد مستقلة** للقيام بتقييم الأداء ربع السنوي والرصد الميداني لتنفيذ المشروع. ويتوقع أن تقوم وكالة الرصد المستقلة المعنية بالرصد بما يأتي: (1) تتبع الأداء من خلال جمع بيانات مناسبة وموثوق بها وأدلة أخرى. (2) تحليل الأدلة التي يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات من جانب إدارة البنك الدولي ووكالة الأمم المتحدة المعنية. (3) التوصية بإدخال تحسينات على الفعالية والكفاءة حسبما يلزم. (4) تقديم التقارير المتعلقة بالأداء والدروس المستفادة من أجل تيسير أنشطة التعلم ودعم المساءلة، بما في ذلك التعلم من خبرة المستفيدين. وسيجري تنفيذ جمع وتحليل وإبلاغ البيانات بطريقة مصنفة حسب نوع الجنس. ستكون الشروط المرجعية للوكالات المستقلة المعنية بالرصد مقبولة من جميع وكالات التنفيذ وفقا لما تنص عليه الاتفاقية المالية. وحيثما توجد ترتيبات رصد مستقلة باستخدام طرف ثالث (على سبيل المثال إذا كانت لدى جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية وكالات مستقلة معنية بالرصد قائمة بالفعل)، سيتم اعتماد الترتيبات القائمة لاستخدامها في إطار المشروع. وبعد استعراضها من قبل وكالة الأمم المتحدة المعنية، سيتم إطلاع البنك على تقارير الرصد المستقل باستخدام طرف ثالث في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أيام عمل بعد إستلامها، من أجل تزامن أنشطة مراقبة وتقييم تنفيذ المشروع في الوقت المناسب.

7. ترتيبات التنفيذ

1.7 مسؤولية تنفيذ إطارعمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي

- تماشيا مع ترتيب تنفيذ المشروع الذي تمت مناقشته في الفصل 2 من هذا الإطار (يرجى الرجوع إلى القسم 3.2 من عمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي لمعرفة تفاصيل ترتيبات التوظيف)، تكون الوكالات المنفذة مسؤولة أيضا عن تنفيذ عمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. وستكون منظمة الأغذية والزراعة هي الوكالة الرائدة لتنسيق تطبيق عمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي والالتزام به، حيث تكون كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة الثلاث (وأي وكالة تنفيذ لاحقة) مسؤولة عن تعيين موظفي الإجراءات الوقائية ذات الصلة، وتقدم تقارير منتظمة إلى أخصائي الإجراءات الوقائية لمنظمة الأغذية والزراعة للمشروع من أجل تيسير تقديم تقارير منسقة إلى البنك الدولي. ستشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هيئتات التسنيق المختلفة في التمويل الإضافي للمشروع وستبقى منظمة الأغذية والزراعة على علم بذلك على أساس منتظم. تشمل مسؤولية وكالات الأمم المتحدة الأربع الرائدة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر) التخطيط والإشراف الشاملين على الأنشطة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تعبئة أو تعيين موظفين مؤهلين/استشاريين مؤهلين لبناء القدرات في المجال البيئي والاجتماعي – أفراد[510] أو شركة – لتقديم التدريب البيئي والاجتماعي، بما في ذلك الإشراف والرصد والإبلاغ عن التنفيذ البيئي والاجتماعي إلى البنك الدولي كل ستة أشهر.

- ستكفل وحدة تنسيق المشروع أيضا، عندما يكون ذلك ممكنا، التدريب والتنسيق مع وزارة الزراعة والري ووزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل بناء القدرات الوطنية في مجال الإجراءات الوقائية. وعلى الرغم من أنه لا يتوخى إعادة التوطين، فإن وحدة تنسيق المشروع، إذا تبين أن حيازة الأراضي وإعادة توطينها مشمولان، ستكفل أيضا أن تكون الترتيبات متفقة مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) وإطار عمل إعادة التوطين.

- تتولى الوكالات المنفذة المسؤولية عن ما يأتي: (1) حشد أو توظيف موظفين مؤهلين لإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية (مثل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة على مستوى المشروع الفرعي وما إلى ذلك)، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، ومدونات الممارسات البيئية ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال. (2) تأمين الحصول على موافقة البنك الدولي على الوثائق البيئية والاجتماعية وموافقة الحكومة. (3) تنفيذ خطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطط إشراك أصحاب المصلحة وخطط عمل إعادة التوطين، وإجراءات إدارة العمالة حسب الحاجة. وينبغي أن يقدم موظفو الإجراءات الوقائية– أو شركة الإجراءات الوقائية حسب الاقتضاء المساعدة أثناء تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة، بما في ذلك رصد الجودة البيئية وإعداد تقارير الرصد البيئي والاجتماعي لوحدة تنسيق المشروع. يجب على ملاك المشاريع الفرعية أن يكفلوا إدراج تدابير للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة أثناء أعمال البناء والتشغيل. (2) إدراج الصيغة النهائية لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية ومدونات الممارسات البيئية ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بسلوك العمال ومدونات السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في وثائق العطاءات والعقود. (3) ضمان إدراك المقاولين لهذه الالتزامات والتزامهم بالامتثال لهذه الالتزامات مع الإجراءات البيئية والاجتماعية التي تتضمنها تكلفة العقد. ويجب على المقاول توظيف إخصائي في الجوانب المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة والمجتمع كجزء من موظفيهم الرئيسيين في الموقع للقيام بأي أنشطة تتعلق بأعمال البناء. وبعد الموافقة على وثائق الإجراءات الوقائية على مستوى المشروع الفرعي، يكون مالك المشروع الفرعي مسؤولا عن كفالة التنفيذ والرصد الفعالين لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة ومدونات الممارسات البيئية ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين (إن وجدت). وقبل بدء أعمال البناء، سيكلف مالك المشروع الفرعي أخصائي الجوانب المتعلقة

[510] يمكن أن يكون هؤلاء أخصائيين من الوكالات نفسها، مثلا أخصائيين من مكاتبهم الإقليمية أو المكاتب الرئيسية.

بالبيئة والمجتمع والصحة والسلامة بالمسؤولية عن الإشراف اليومي على أداء المقاول بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية والإبلاغ عن النتائج في التقرير المرحلي للمشروع الفرعي.

- **الإبلاغ عن الحوادث:** في حالة وقوع حوادث/واقعات، تقوم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون على وجه السرعة بإبلاغ البنك الدولي بأي حادث أو واقعة ذي صلة بالمشروع الذي له، أو من المرجح أن يكون له، تأثير سلبي كبير على البيئة أو المجتمعات المحلية أو العمال، بما في ذلك: (1) استغلال الفئات الضعيفة أو إساءة معاملتها. (2) الاستغلال والاعتداء الجنسيان والتحرش الجنسي. (3) عمالة الأطفال. (4) العمل القسري. (5) إصابات العاملين التي تتطلب رعاية طبية خارج الموقع. (6) إساءة استعمال مبيدات الآفات أو انسكابها. (7) الوفيات، من بين حالات أخرى. ستقدم وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون تفاصيل كافية حول الحادث أو الواقعة، مشيرة إلى الإجراءات الفورية المتخذة أو المزمع اتخاذها لمعالجة هذا المسألة. وبعد ذلك، ستعد وكالات الأمم المتحدة تقريرا أوليا عن التحقيقات في غضون 48 ساعة، بعد تأكيدها، وتقريرا مفصلا في غضون عشرة أيام من التقرير الأولي يبين الأسباب الجذرية المحتملة ويقترح إجراءات تصحيحية لمنع تكرارها.

2.7 ترتيبات الإبلاغ

- سيتم تضمين مستويات الأداء البيئي والاجتماعي في المشروع الفرعي وفي التقارير المرحلية الشاملة للمشروع. وستقوم أفرقة التنفيذ على مستوى المحافظات، بمساعدة أفرقة المشروع الفرعي على مستوى المديريات/المستوى الميداني (مثل أخصائيي البيئة والمجتمع والصحة والسلامة الذين يستأجرهم المقاولون وملاك المشروع الفرعي، وما إلى ذلك)، بتقديم مسوحات الأداء البيئي والاجتماعي فيما يتعلق بالمشاريع الفرعية إلى أخصائيي الإجراءات الوقائية في وحدة تنسيق المشروع على أساس شهري. وعلى المستوى المركزي، ستعد منظمة الأغذية والزراعة تقرير الرصد البيئي والاجتماعي الرسمي مرتين في السنة لتقديمه إلى البنك الدولي – مع المدخلات في الوقت المناسب المقدمة من برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركاء التنفيذ المحليين – ووصف تقدم المشروع وامتثاله لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والمتطلبات الأخرى. ويرد وصف لمتطلبات الإبلاغ في **الجدول 9** أدناه.

- يجب أن تتضمن المسوحات و/أو التقارير المرحلية المقدمة إلى وحدة تنسيق المشروع معلومات كافية عن التقدم المحرز في تنفيذ المشروع الفرعي والمسائل البيئية والاجتماعية المتصلة بتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. يجب أن يتضمن التقرير المرحلي العام المقدم من وحدة تنسيق المشروع إلى البنك الدولي معلومات كافية بشأن: (1) إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع الفرعي والإفصاح عنها، (2) التقدم المحرز في تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إدراج مدونة الممارسات البيئية/مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين/وغيرها من متطلبات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المتعلقة بالمقاول في وثائق العطاءات والعقود، (3) الرصد والإشراف على تنفيذ المقاولين والأخصائيين في المجال البيئي والمتعلق بالمجتمع والصحة والسلامة وفرق عمل المشروع الفرعي على مستوى المحافظات، وفقا لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وقواعد الممارسات البيئية ومدونة قواعد السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، (4) معلومات مستكملة عن أنشطة بناء القدرات، المنفذة على مستوى الموقع وعلى مستويات وحدة تنسيق المشروع، (5) أي تحديات وحلول ودروس مستخلصة أثناء تنفيذ الأنشطة البيئية والاجتماعية/تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.

الجدول 9 – إجراءات الإبلاغ

	جهة إعداد التقرير أو المسح	الجهة المقدم إليها	تواتر الإبلاغ
1	المقاول إلى صاحب العمل	ملاك المشروع الفرعي	مرة قبل بدء أعمال البناء وشهريا بعدها
2	أخصائي الشئون المتعلقة بالبيئة والمجتمع والصحة والسلامة	ملاك المشروع الفرعي	شهريا

3	ملاك المشاريع الفرعية (الوكالات المنفذة) بشأن آلية معالجة التظلمات	وحدة تنسيق المشروع	عند تقديم أي شكوى من المجتمع المحلي حول تنفيذ الأنشطة البيئية والاجتماعية/إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية
4	ملاك المشروع الفرعي	وحدة تنسيق المشروع	كل شهرين تقريبا (باستخدام التقارير المقدمة من المقاولين/ أخصائيين الشئون المتعلقة بالبيئة والمجتمع والصحة...وغيرهم)، ولكن ما لا يقل عن أربع مرات في السنة (كل ثلاثة أشهر) من أجل تيسير إبلاغ وكالات الأمم المتحدة الرئيسية (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي) إلى البنك الدولي عن طريق وحدة تنسيق المشروع.
5	وحدة تنسيق المشروع	البنك الدولي	مرة كل ستة أشهر، وفقا لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي والاتفاقية القانونية.

3.7 إدماج إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية في دليل عمليات المشروع

- ستدرج عملية ومتطلبات إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية في دليل عمليات المشروع، وستوفر وحدة تنسيق المشروع التدريب لضمان أن يفهم أصحاب المشروع الفرعي العملية وستشرف على تنفيذ ورصد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بصورة دورية. وسيشير القسم البيئي والاجتماعي في دليل عمليات المشروع إلى ملاحقات إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية، مثل نماذج الفحص (الملحق 5 المرفق بإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي)، حسب الحاجة.

8. بناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية

1.8 تقييم القدرات المؤسسية

- يناقش هذا القسم قدرات الوكالات الرئيسية الأربع، منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي على تنفيذ وإدارة الإجراءات الوقائية، وترد مناقشة المتطلبات الخاصة للشركاء التنفيذيين المحليين في نهاية هذا القسم.
- تتمتع **منظمة الأغذية والزراعة** بخبرة سابقة في دعم تنفيذ المشاريع التي يمولها البنك على أرض الواقع في اليمن. منذ عام 2017م، قادت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة نحو تحقيق نتائج مرضية، وأصبحت مؤخرًا الوكالة المنفذة لمشروع مكافحة الجراد الصحراوي. عمل مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، الذي تم تنفيذه بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، على دعم مجموعة من الأنشطة المماثلة، بما في ذلك النقد مقابل العمل ودعم الإنتاج الزراعي من خلال توفير مجموعات المدخلات وضمان الوصول إلى الخدمات المرتبطة (مثل خدمات الصحة الحيوانية). وكان تصنيف أداء تنفيذ المشروع مرضٍ. وبالنظر إلى خبراتها السابقة في تنفيذ مشروع استعادة وتحسين الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، فإن منظمة الأغذية والزراعة تدرك تمامًا المتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك. وقد قامت منظمة الأغذية والزراعة بوضع آليات للرصد والتقييم معززة للإشراف على الشركاء التنفيذيين المحليين، واستخدمت المنظمة أيضاً وكالة رصد مستقلة. علاوة على ذلك، قامت المنظمة بإجراء تدريبًا مكثفًا وجهودًا لبناء القدرات منذ عام 2018م لضمان فهم وامتثال الإجراءات الوقائية في جميع مناطق المشروع الفرعي مع الشريك التنفيذي المحلي، وهو الصندوق الاجتماعي للتنمية.

- حقق **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** إقامة شراكة ناجحة مع البنك الدولي في تنفيذ أنشطة النقد مقابل العمل في إطار مشروع الاستجابة الطارئ للأزمة منذ عام 2016م ومشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19). يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة وشبكاتهم المجتمعية في تقديم الخدمات. نظرًا لخبرتهم السابقة في تنفيذ مشروع الاستجابة الطارئ للأزمة ومشروع الاستجابة الطارئة للحماية الاجتماعية لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دراية كاملة بالمتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك. أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام رصد وتقييم وإطار عمل وقائي قوي لضمان الإدارة السليمة للمشروع، وطمأنة أصحاب المصلحة وتوفير المساءلة، ويستخدم أيضًا آلية رصد مستقلة لرصد تنفيذ المشروع. يتواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي شهريًا بشأن تنفيذ المشروع والتصدي للتحديات الناشئة. كما أقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعاونًا جيدًا مع منظمة الأغذية والزراعة بشأن إدارة الموارد المائية، بهدف تعزيز الوصول إلى المياه في الزراعة وتحسين الاستخدام الفعال للموارد المائية الشحيحة وإدارتها في اليمن.

- **برنامج الأغذية العالمي** هو أكبر منظمة إنسانية في العالم تركز على الاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية وأكبر مزود للوجبات المدرسية. في اليمن، بالإضافة إلى التدخلات الغذائية والتغذوية، مثل برامج التغذية المدرسية، يشارك برنامج الأغذية العالمي أيضًا في أنشطة تنمية سبل العيش من خلال مجموعة من الأدوات، بما في ذلك الغذاء مقابل الأصول والغذاء مقابل التدريب بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة. تعد خبرة برنامج الأغذية العالمي في رسم خرائط نقاط الضعف وتقييمها الأساس لعمليات التقييم المشتركة على مستوى الدولة للأمن الغذائي وسبل العيش والتي تسترشد بها في التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في اليمن، فضلاً عن مراقبة وتحليل الأسعار بشكل منتظم. برنامج الأغذية العالمي هو إحدى الوكالات المنفذة في إطار مشروع استعادة التعليم والتعلم الذي يموله البنك الدولي، حيث يساهم في أنشطة التغذية المدرسية، وله احتكاك مسبق بالمتطلبات الائتمانية والبيئية والاجتماعية للبنك.

- تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بسبب مبادئها المتمثلة في الحياد والنزاهة والاستقلال، بوصول لا مثيل له إلى من هم في أمس الحاجة إليه، بما في ذلك المجتمعات المحلية في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل الأماكن التي يشتد فيها القتال. تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن منذ الحرب الأهلية عام 1962م. تتكون هياكل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن من خمسة وفود فرعية في عدن والحديدة وصعدة وصنعاء وتعز، ووفد رئيسي (مقر) في صنعاء. تدعم جميع هذه الهياكل عمليات لجنة الصليب الأحمر الدولية في اليمن، والتي تضم أيضًا ما مجموعه 796 فردًا. وبالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر ، سيخضع التنفيذ للإشراف والتنفيذ المباشرين لوفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن ومقره صنعاء، وكذلك الوفد الفرعي للجنة الدولية للصليب الأحمر في صعدة وصنعاء ومأرب وباجل والحديدة وإب وتعز والمخا وعدن. ستظل فرق الأمن الاقتصادي المقيمة هي المنفذين المباشرين للبرامج. وسيجري تعزيز الجهود الرامية إلى بناء قدرات ومهارات موظفي ومتطوعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر اليمنية من خلال التدريب والتدريب. وسيجري أيضا تبادل تقني بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والوكالات المنفذة الأخرى في صنعاء، وكذلك بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الإدارة القُطري.

- يضم فريق الأمن الاقتصادي التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر الذي سيشرف على تنفيذ الأنشطة على المستوى القُطري منسقا للأمن الاقتصادي، يدير مباشرة فريقا من عشرة «مندوبين» دوليين، و 50 موظفا وطنيا. ولدى وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن أيضا فريق شامل للتحليل والأدلة يتألف من 15 موظفا يشرفون على أفضل الممارسات المتعلقة بآلية معالجة التظلمات والرصد والتقييم (والرصد المستقل باستخدام طرف ثالث) ومساءلة السكان المتضررين.

- **بالنسبة للشركاء التنفيذيين المحليين** مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة، سيكون التدريب وبناء القدرات فيما يتعلق بالإطار البيئي والاجتماعي والمعايير البيئية والاجتماعية مطلوباً. ستكون وكالات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث، تحت التوجيه العام لمنظمة الأغذية والزراعة، مسؤولة عن تقديم تدريب لتجديد المعلومات (تدريب تنشيطي) وتدريب للتوعية لزيادة إلمام الشركاء التنفيذيين المحليين بالإطار البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي. تنطوي بعض الأعمال التي سيتم إنجازها

على مخاطر كبيرة (على سبيل المثال، إعادة تأهيل البنية التحتية للنقد مقابل العمل)، وبالتالي فالتدريب على كيفية فحص البنية التحتية الصغيرة والمتوسطة الحجم وضمان تقييمات المتابعة (إذا كان الفحص ضروريًا) قبل بدء تنفيذ المشروع الفرعي يكتسي أيضا أهمية خاصة.

6 2.8 التدريب والمساعدة الفنية

- يجب أن يركز التدريب وبناء القدرات على الإطار البيئي والاجتماعي على الإلمام بمفاهيم التناسب والإدارة التكيفية وفهمها. يجب أن تغطي أيضًا متطلبات خطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة، لا سيما فيما يتعلق بما يأتي: (1) إدارة ورصد المقاول للقضايا الاجتماعية المتعلقة بالعمالة والصحة والسلامة المهنية. (2) الصحة والسلامة في المجتمع. (3) الصحة والسلامة البيئية. (4) متطلبات المشاركة المنتظمة لأصحاب المصلحة. ويمكن لبرامج التدريب المستهدفة التي تركز على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية أن تساعد أيضًا في تعزيز التنسيق والتعاون بين الوكالات وهو أمر بالغ الأهمية لضمان الإدارة الفعالة. نظرًا لهيكل المشروع وخطة تنفيذ عدد من المشاريع الفرعية في كل محافظة، ستكون هناك حاجة إلى مدخلات كبيرة من المستشارين الوطنيين المؤهلين، جنبًا إلى جنب مع التدريب أثناء العمل على تقييم إدارة المخاطر والآثار أثناء الإعداد والتنفيذ. وعلى وجه التحديد، وكما هو موضح في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي للمشروع، سيتم التركيز على:
  - تدريب موظفو منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء المنفذين على إجراءات المعايير البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تدريب المقاولين على تنفيذ وإدارة إجراءات والمعايير البيئية والاجتماعية، والتدريب على والرصد والتقييم.
  - تدريب المدربين على التقييم والإدارة البيئية والاجتماعية (الموظفين الفنيين لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء التنفيذيين المحليين).
  - التدريب على آليات معالجة التظلمات (على مستوى المشروع والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)، والتعامل مع تقارير العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال والاعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي عند تلقيها من خلال آليات معالجة التظلمات).
  - مدونة قواعد السلوك لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي.
  - تدريب المدربين على التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية المجتمع.
  - تدريب الأطراف المتعاقدة على متطلبات إدارة العمالة ومتطلبات الرصد/الإبلاغ ذات الصلة.
  - تدريب الموظفين الميدانيين / العاملين على الإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، والتوعية بشأن الوقاية من انتشار الأمراض المعدية والممارسات الصحية.
  - تدريب العاملين الميدانيين على إجراءات الصحة والسلامة المهنية.
  - تدريب الفنيين على إدارة المبيدات وتقنيات التطبيق ومعدات الوقاية الشخصية الضرورية.

- خلال تنفيذ المشروع، سيقدم التدريب البيئي والاجتماعي إلى الوكالات المنفذة على مستوى المشروع وعلى مستوى المشاريع الفرعية. ويمكن الاطلاع على لمحة عامة عن هذا التدريب في **الجدول 10**. وخلال السنتين الأوليين، ستنظم وحدة تنسيق المشروع ورشتي عمل تدريبيتين على الإجراءات الوقائية كل سنة (ورشة عمل بيئية والأخرى اجتماعية) للجهات صاحبة المشروع الفرعي فيما يتعلق بعملية إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية واحتياجات إعداد وثائق الإجراءات الوقائية على مستوى المشروع الفرعي (خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة وخطة عمل إعادة التوطين وخطة إدارة مبيدات الآفات وخطة عمل مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وما إلى ذلك). حسب الحاجة. وسيشارك خبير دولي في مجال الإجراءات الوقائية في حلقات العمل التدريبية هذه

قدر الإمكان[511]. وينبغي أيضا أن يجري التدريب الفني على الإجراءات الوقائية بشأن أي مسائل محددة أخرى والجوانب ذات الصلة مرة واحدة على الأقل في السنة بالنسبة للسنوات التالية.

- يجب أن تشمل أولوية التدريب، على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي:

(1) عملية إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي والمبادئ التوجيهية لإعداد وتنفيذ والإشراف على الوثائق البيئية والاجتماعية (خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة ومدونات الممارسات البيئية/مدونات السلوك بشأن سلوك العاملين والاستغلال والاعتداء الجنسيين...وغيرها) التي تم تصميمها للمشروع ومشاريعه الفرعية.

(2) تدريب محدد على خطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ، بما في ذلك تطبيق آليات مختلفة لمعالجة التظلمات من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية للشكاوى المحلية.

(3) تدريب محدد على الإشراف على أداء المتعاقد ورصده، بما في ذلك الاستمارات وعمليات الإبلاغ، والمعارف الأساسية عن الصحة والسلامة وممارسات البناء الجيدة للحد من الآثار المحتملة على البيئة المحلية والسكان المحليين ومدونة السلوك بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والاتصال وإجراءات آلية معالجة التظلمات والقضايا الاجتماعية الأخرى المتعلقة بالأمراض المعدية (بما فيها فيروس كورونا (كوفيد-19))، وما إلى ذلك.

(4) وفيما يتعلق بالأعمال المتصلة بالعمالة في إطار المكون 1، تشمل خطط الإدارة البيئية والاجتماعية الخاصة بموقع محدد اجتماعات عمل أسبوعية في مواقع العمل مع التركيز على المواضيع التالية: عمالة الأطفال والعمل القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الآلية المستخدمة لتقديم الشكاوى المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والصحة والسلامة، والامتثال لمدونات السلوك...وغيرها. سيقدم مهندسو الموقع محاضرات/اجتماعات عمل أسبوعية أو خاصة (إذا ومتى لزم الأمر) مع عمال البناء بشأن المخاطر البيئية والاجتماعية والصحية والمتعلقة بالسلامة المرتبطة بأنشطة البناء، التي نفذت خلال الأسبوع الماضي وتلك التي يتوقع تنفيذها خلال الأسبوع المقبل.

(5) تدريباً محدداً بشأن الإدارة المتكاملة للآفات والاستخدام المأمون لمبيدات الآفات/مبيدات الأعشاب/الأسمدة الكيميائية المستخدمة في الإنتاج الأولي، والتخلص منها.

(6) تدريباً محدداً على إدارة النفايات، بما في ذلك النفايات الخطرة والخطرة بيولوجياً.

(7) تدريب محدد على استخدام معدات الحماية الشخصية ومعدات السلامة – للأنشطة/العمالة الزراعية وأنشطة البناء على حد سواء.

- حيثما كان ذلك ممكنا وذا صلة بالموضوع، يُشجع ممثلون عن الحكومة اليمنية (وزارة الزراعة والري ووزارة التخطيط والتعاون الدولي) على المشاركة في الدورات التدريبية بحيث يتم بناء القدرات الوطنية وإذكاء الوعي الوطني بمتطلبات الإطار البيئي والاجتماعي بمرور الوقت. ترد في **الجدول 10** معلومات عن الفئات المستهدفة المحددة للتدريب الرئيسي في برنامج بداية تنفيذ المشروع.

الجدول 10: التدريب على الإجراءات الوقائية في بداية تنفيذ المشروع

م	المحتويات	المجموعات المستهدفة للتدريب
1	إطار عمل إعادة التوطين وخطة إشراك أصحاب المصلحة بما في ذلك إعداد خطة عمل لإعادة التوطين وخطة لإشراك أصحاب المصلحة على مستوى المشروع الفرعي.	وحدة تنسيق المشروع وأفرقة التنفيذ على مستوى المحافظات.

[511] *من المستصوب أيضا أن يكون هناك، عند الإمكان، أخصائي في الإجراءات الوقائية للبنك الدولي موجود في بعض الدورات التدريبية.*

الجدول 10: التدريب على الإجراءات الوقائية في بداية تنفيذ المشروع		
م	المحتويات	المجموعات المستهدفة للتدريب
2	مفهوم الإطار البيئي والاجتماعي والمعايير البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الوثائق ذات الصلة مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة، ومدونات السلوك البيئية/مدونة السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين (إذا لزم الأمر)) بالإضافة إلى لمحة عامة عن العملية والتنفيذ والرصد والإبلاغ اللازمة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي.	وحدة تنسيق المشروع والشركاء التنفيذيين على مستوى المحافظات والمديريات وموظفي الحكومة اليمنية من وزارة الزراعة والري/وزارة التخطيط والتعاون الدولي، متى/حيثما كان ذلك مناسبا وذا صلة بالموضوع.
3	إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة ورصدها، وهذا يشمل ما يأتي: (1) إدارة العقود وتحسين القدرات. (2) وضع الصيغة النهائية لمدونات الممارسات البيئية ومدونات السلوك للوفاء بمتطلبات الاستغلال والاعتداء الجنسيين (إذا ما اقتضت الضرورة ذلك)	وحدة تنسيق المشروع والشركاء التنفيذيين على مستوى المحافظات والمديريات والمقاولين.
4	تحسين مهارات رصد الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية	وحدة تنسيق المشروع وأخصائيو الإجراءات الوقائية للشركاء التنفيذيين والمقاولين/الهيئات المحلية المختصة.
5	التدريب على الامتثال لمدونات الممارسات البيئية، ومدونة السلوك المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين، وتدابير السلامة المهنية ومنع الأمراض السارية والمعدية.	الشركاء المنفذون على المستوى الميداني و/أو المقاولون بالنسبة للمشاريع الفرعية المتصلة بأعمال البناء/المشاريع الفرعية المتصلة بالنقد مقابل العمل.
6	أفضل الممارسات بشأن ما يأتي: (1) إدارة النفايات. (2) معدات السلامة/استخدام معدات الحماية الشخصية. (3) الصحة والسلامة المهنية.	وحدة تنسيق المشروع وأخصائيو الإجراءات الوقائية للشركاء التنفيذيين والمقاولين/الهيئات المحلية المختصة.
7	الاستخدام الآمن لمبيدات الآفات والمواد الكيميائية الزراعية والإدارة الآمنة للنفايات الخطرة بيولوجياً.	المزارعين والمجتمعات المحلية المشاركين في أنشطة الإنتاج الزراعي للمشروع.

7 3.8 المساعدة الفنية في مجال بناء القدرات البيئية والاجتماعية

- ستكون وكالات الأمم المتحدة المنفذة (منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي)، بدعم من مكاتبها الإقليمية والرئيسية (عند الحاجة/الانطباق)، مسئولة عن تقديم التدريب البيئي والاجتماعي لوحدة إدارة المشروع ووكالات التنفيذ الشريكة (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة). ستكون اللجنة الصليب الأحمر الدولية مسؤولة عن توفير التدريب على الجوانب البيئية والاجتماعية لموظفيها وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بأنشطتها في المشروع. سيشمل التدريب تنفيذ الإجراءات الوقائية والإشراف عليها ورصدها والإبلاغ عنها، وسيستند إلى التدريب السابق الذي أجري في إطار مشاريع سابقة ومعاصرة، ومنها على وجه التحديد: مشروع استعادة وتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة ومشروع الاستجابة للجراد الصحراوي في اليمن. وستقوم وحدة إدارة المشروع أيضا، إذا طلب البنك الدولي ذلك، بتعبئة وكالة رصد مستقلة باستخدام طرف ثالث لتقوم بالرقابة على ورصد التنفيذ، بالإضافة إلى خبراء استشاريين آخرين في المجالين البيئي والاجتماعي للمساعدة في إعداد و/أو رصد

مختلف الأنشطة البيئية والاجتماعية أثناء التنفيذ. وعلى مستوى المحافظات، ستقوم الوكالات المنفذة أيضا بتعبئة الخبراء الاستشاريين البيئيين والاجتماعيين (سواء أكانوا أفرادا أو مستأجرين عن طريق شركة) للمساعدة في تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية وإعداد الوثائق البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف للمشاريع الفرعية التي تقع تحت مسؤوليتها، حسب الاقتضاء.

9. ميزانية تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي

- تشمل ميزانية تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي ما يأتي: (أ) تكاليف إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية، بما في ذلك التشاور مع الهيئات والمجتمعات المحلية. (ب) تكاليف الإشراف والرصد وحلقات العمل التدريبية بشأن القضايا البيئية والاجتماعية (بما في ذلك الرصد المستقل لإجراءات إدارة العمالة...وما إلى ذلك لمشاريع محددة، إذا طلب البنك الدولي ذلك). (ج) تكاليف الخبراء الاستشاريين الوطنيين المؤهلين (الأفراد أو الشركات) لبناء القدرات والتدريب على تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية ومفاهيم الإطار البيئي والاجتماعي ونظم المعلومات البيئية. (د) تكاليف تنفيذ ورصد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وخطط إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة. (هـ) تكاليف تنفيذ مدونات الممارسات البيئية ومدونات السلوك المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين (إذا تم تحديدها أثناء الفحص) وأي تدابير خاصة بالموقع. (و) تكاليف التعويض. وسيشترك البنك الدولي والوكالات المنفذة في تمويل ميزانية تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، باستثناء تكاليف التعويض التي ينبغي أن تقدمها الحكومة اليمنية. ستغطي اللجنة الدوية للصليب الأحمر تكاليف اللجنة الدوية للصليب الأحمر فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية.
- تبلغ التكاليف الإرشادية للبنود (أ) و (ب) و (ج) على نطاق وكالات الأمم المتحدة المنفذة الثلاث نحو 1.18 مليون دولار أمريكي[512] وستخصص لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي (انظر **الجدول 11**) وتقع مسئولية إدارة الميزانية على عاتق وحدة إدارة المشروع المركزية، ورهنا بتوافر الأموال في إطار المشروع. وهناك تكاليف أخرى مغطاة بالفعل في تكاليف المشاريع الفرعية مباشرة وأي مدفوعات تعويضية (مثل تعويض إعادة التوطين، وما إلى ذلك، على النحو المنصوص عليه في إطار عمل إعادة التوطين) ستغطيها الحكومة اليمنية (سواء على المستوى المركزي أو على مستوى المحافظات).

الجدول 11 – التكلفة التقديرية لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية

الأنشطة البيئية والاجتماعية	التكلفة التقديرية (بالدولار الأمريكي)	ملاحظات
(أ) تكلفة إعداد الوثائق البيئية والاجتماعية (إجراءات إدارة العمالة وخطط إدارة مبيدات الآفات وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وما إلى ذلك) للمشاريع الفرعية بما في ذلك التشاور مع الهيئات والمجتمعات المحلية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 250,000 دولار أمريكي 150 ألف من التمويل الرئيسي و100 ألف من التمويل الإضافي برنامج الأغذية العالمي: 60,000 دولار أمريكي منظمة الأغذية والزراعة:	ستكون وحدة تنسيق المشروع مسئولة عن إدارة الميزانية الحالية.[514]

[512] *المبلغ الدقيق هو 1,179,102 دولار أمريكي.*

[514] *فيما يلي التقديرات الخاصة بكل وكالة: (أ) 280,000 دولار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (ب) 145,000 دولار أمريكي لبرنامج الأغذية العالمي. (ج) 754,102 دولار أمريكي لمنظمة الأغذية والزراعة.*

الجدول 11 – التكلفة التقديرية لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية		
الأنشطة البيئية والاجتماعية	**التكلفة التقديرية (بالدولار الأمريكي)**	**ملاحظات**
	78,000 دولار أمريكي[513] (60 ألف من التمويل الرئيسي و60 ألف من التمويل الإضافي)	
(ب) تكاليف الإشراف والرصد وحلقات العمل التدريبية بشأن القضايا البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الرصد المستقل لإجراءات إدارة العمالة وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية، وما إلى ذلك (إذا طلب البنك الدولي ذلك).	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 120,000 دولار أمريكي (60 ألف من التمويل الرئيسي و60 ألف من التمويل الإضافي) برنامج الأغذية العالمي: 50,000 دولار أمريكي. منظمة الأغذية والزراعة: 338,051 دولار أمريكي.[515]	
(ج) تكاليف الموظفين/الخبراء الاستشاريين المؤهلين (أفراد أو شركات) لبناء القدرات والتدريب على دعم تنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي ومفهوم الإطار البيئي والاجتماعي وتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 140,000 دولار أمريكي (70 ألف من التمويل الرئيسي و70 ألف من التمويل الإضافي) **برنامج الأغذية العالمي:** 35,000 دولار أمريكي. **منظمة الأغذية والزراعة:** 338,051 دولار أمريكي.[516]	

10. آلية التظلمات

[513] *تستند تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للبند (أ) إلى صياغة وثيقة الإجراءات الوقائية، بما في ذلك المشاورات ذات الصلة، بدعم من خبير دولي في الإجراءات الوقائية.*

[515] تستند تقديرات منظمة الأغذية والزراعة لكل من البندين (ب) و (ج) إلى توزيعا للمبلغ المقدر بحوالي: (أ) 146,510 دولار أمريكي لأخصائي وطني في الشؤون الجنسانية (أخصائي في المسائل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي). (ب) 201,592 دولار أمريكي للأخصائيين الوطنيين في الإدارة البيئية والاجتماعية. (ج) 228,000 دولار أمريكي لأخصائي دولي في الإدارة البيئة والاجتماعية. (د) نحو 100,000 دولار أمريكي لتغطية التكاليف المتصلة بالسفر ومصروفات التشغيل المتصلة بالتدريبات البيئة والاجتماعية والإشراف، وما إلى ذلك. وقسم المبلغ الإجمالي بين بندي الميزانية من أجل البساطة والاتساق مع التوزيع الذي قدمه شركاء الأمم المتحدة الآخرون.

[516] المرجع نفسه.

- تماشيا مع المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10)، يلزم على الجهة صاحبة المشروع/المشروع الفرعي أن تقوم بإنشاء/تطبيق آلية للتظلمات للاستجابة لشواغل الأطراف المتأثرة بالمشروع وتظلماتها المتصلة بالأداء البيئي والاجتماعي للمشروع/المشروع الفرعي في الوقت المناسب. ويمكن أن تشمل آلية التظلم ما يأتي: (أ) مختلف الطرق التي يستطيع المستخدمين من خلالها تقديم تظلماتهم، وهذا يشمل التقديم الشخصي أو عن طريق الهاتف أو الرسائل النصية، أو البريد أو البريد الالكتروني أو عن طريق موقع على شبكة الإنترنت. (ب) سجل تسجل فيه التظلمات كتابة، ويحفظ في قاعدة بيانات. (ج) الإجراءات المعلن عنها علنا، والتي تحدد المدة الزمنية التي يمكن للمستخدمين توقعها لانتظار القرار بشأن تظلماتهم والرد عليها وحلها. (د) الشفافية بشأن إجراءات التظلم والهيكل الإداري وصانعي القرارات. (هـ) عملية الاستئناف (بما في ذلك القضاء الطبيعي) التي يمكن أن تحال إليها التظلمات عندما لا يتم التوصل إلى حل للتظلم. يمكن للجهة صاحبة المشروع/الموضوع أن توفر الوساطة كخيار عندما لا يكون المستخدمون راضين عن حل الموضوع/المشروع. ويجب على الجهة صاحبة المشروع/المشروع الفرعي أن تنشئ وتنفذ آلية لتلقي وتيسير حل مثل هذه التظلمات والشواغل. واستنادا إلى المعيار البيئي والاجتماعي 2،[517] يجب أيضا أن تكون هناك آلية تظلم لدى أصحاب المصلحة للعمال المباشرين والعمال المتعاقدين[518]، منفصلة عن آلية التظلمات الرئيسية يستطيع العمال من خلالها رفع شواغلهم. وسيتم إبلاغ هؤلاء العمال بآلية معالجة التظلمات عند تعيينهم، فضلا عن التدابير المتخذة لحمايتهم من أي انتقام بسبب استخدامها.

- يلاحظ أن المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) يحظر العمالة القسرية وعمالة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة (لن يشرك المشروع أي شخص دون سن 18 سنة)، كما يتطلب تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية التي يتعين وضعها وتنفيذها من أجل ما يأتي: (أ) تحديد المخاطر المحتملة لحماية العامل، لا سيما تلك التي قد تهدد حياته؛ (ب) توفير تدابير وقائية ووقائية، بما في ذلك تعديل الأوضاع أو المواد الخطرة أو استبدالها أو إزالتها. (ج) تدريب العاملين في المشاريع والاحتفاظ بسجلات التدريب. (د) توثيق الحوادث والأمراض والحوادث المهنية والإبلاغ عنها. (هـ) ترتيبات الوقاية والتأهب والاستجابة في حالات الطوارئ. (و) علاجات للأثر السلبي مثل الإصابات المهنية والوفاة والعجز والمرض.

- يمكن الاطلاع على الاستعراض العام الكامل لآلية التظلم على مستوى المشروع في خطة إشراك أصحاب المصلحة، وآلية التظلم المتصلة بالعمالة في إطار إجراءات إدارة العمالة. وتتوفر آلية التظلم فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي و/أو العنف القائم على النوع الاجتماعي في إطار خطة العمل المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (انظر الملحق 4).

آلية التظلمات على مستوى المشروع

- **أنواع آلية التظلمات**: تتوفر ثلاث آليات للتظلمات (واحدة لكل وكالة أمم متحدة منفذة) حتى يتمكن الأشخاص المتأثرون بالمشروع وغيرهم من الأشخاص المهتمين والمجتمعات المحلية والجمهور من إثارة القضايا المتعلقة بأنشطة المشروع. تتناول آلية التظلم الرئيسية المشروع ككل وهي مفصلة أدناه، وكذلك في خطة إشراك أصحاب المصلحة. تشمل آليتا التظلم الأخريان ما يأتي: (1) آلية التظلم الخاصة بإدارة العمالة (متوفرة في خطة إدارة العمالة). (2) آلية التظلم للقضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي (لمزيد من التفاصيل، انظر الملحق 4: خطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي). تضمن جميع آليات معالجة التظلمات ما يأتي: (1) الخصوصية والسرية من جانب الطرف المتضرر. (2) استجابة محترمة وفي الوقت المناسب من منفذي المشروع.

- **الوعي**: ولما كان الغرض الرئيسي من آلية التظلم هو تحديد الشكاوى وحلها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وكفؤة، فإن آليات التظلم على مستوى المشاريع هي وسيلة فعالة تمكن الناس من إثارة قضاياهم وشواغلهم فيما يتعلق بأنشطة المشاريع التي تؤثر عليهم بشكل مباشر

---

[517] يعتمد نطاق تطبيق المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) على نوع علاقة العمل بين الجهة صاحبة المشروع/المشروع الفرعي وعمال المشروع ويشمل العمال المباشرين والعمال المتعاقدين وعمال التوريد الأساسيين، والعمال المخليين بمن فيهم العمال المتفرغون، وغير المتفرغين، والمؤقتين، والموسميين، والعمال المهاجرين.

[518] *يعرف العمال المباشرون بأنهم الأشخاص الذين يوظفون أو يستعان بهم مباشرة الجهات صاحبة المشاريع/المشاريع الفرعية للعمل تحديدا في العلاقات مع المشروع/المشروع الفرعي، في حين أن العمال المتعاقدين هم أشخاص يوظفون أو يستعملون عن طريق أطراف ثالثة لأداء أعمال تتصل بالمهام الأساسية للمشروع، بغض النظر عن الموقع.*

أو غير مباشر. وستكون آلية التظلم على مستوى المشاريع مناسبة ثقافيا وفعالة ويمكن الوصول إليها وينبغي أن تفهم وتعرف على السكان المتضررين. ونظرا لارتفاع معدلات الأمية، فإن إمكانية الوصول ستتضمن صورا/صورا واضحة عند الحاجة إليها لنقل العملية، فضلا عن النشر المنتظم من خلال المشاورات/الإعلانات العلنية. وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذون (الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة) آلية التظلم على مستوى المشاريع استنادا إلى: (1) المدخلات والتوصيات التي تم الحصول عليها أثناء المشاورات المتعلقة بتصميم المشاريع. (2) الاستفادة من النظم القائمة بالفعل (مثل الخطوط الساخنة، ونظم إدارة المخاطر). وعلاوة على ذلك، سيقوم هؤلاء، قبل تنفيذ المشروع وطيلة فترة تنفيذه، بتوعية المجتمعات المحلية المتضررة بوجود آليات التظلم المعنية وإبلاغها بحقوقها في تقديم أي شواغل أو شكاوى و/أو مسائل قد تكون لها صلة بالمشروع. بالإضافة إلى توفير عملية شفافة وموثوقة لتحقيق نتائج عادلة وفعالة ودائمة/حل النزاعات، تبني آلية التظلم أيضا الثقة والتعاون كجزء لا يتجزأ من المشاورات المجتمعية الأوسع التي تسهل الإجراءات التصحيحية.

- **إدارة آلية التظلمات:** سيتم إنشاء لجنة لمعالجة المظالم على مستوى المنطقة والمحافظة لضمان إمكانية الوصول والشفافية في آلية التظلم الخاصة بالمشروع. إذا كانت هناك بالفعل لجنة فعالة ووظيفية لمعالجة المظالم على مستوى المديرية أو المحافظة، فإن آلية التظلم الحالية ستكون بمثابة نقطة موقع لمعالجة المظالم المتعلقة بهذا المشروع، ومع ذلك، يجب أن يكون هذا مصحوبًا بتوفير التدريب المناسب لأعضاء اللجنة حول المتطلبات الفريدة للمشروع. لأغراض إعداد التقارير، ستؤدي منظمة الأغذية والزراعة إلى التأكد من أن الشكاوى الواردة في المحافظات / المديريات الأخرى (مثل تلك التي تحظى بدعم شركاء الأمم المتحدة الآخرين أو الوكالات المنفذة المحلية) يتم تجميعها على المستوى المركزي، اعتمادًا على التعاون الوثيق بين جميع الشركاء المنفذين. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستدار الشكاوى الواردة بصورة مستقلة بالتنسيق الوثيق مع شريكه المنفذ المحلي.

- يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الدولية للصليب الأحمر وشركائهم المنفذين استخدام هذا الفصل من إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية كمبدأ توجيهي للإجراءات والتوقيت والإجراءات التي يتطلبها أعضاء لجنة معالجة التظلمات. وستخصص الموارد لضمان أن تعمل آلية التظلم بشكل كامل. وسيتم تسجيل الشكاوى وحلها أو إحالتها إلى المستوى الأعلى التالي. سيتم تقديم تقارير ربع سنوية وسنوية عن آلية التظلم من خلال تقارير أداء التنفيذ البيئي والاجتماعي.

- **الأنظمة الحالية التي يبني عليها المشروع:**

- يسعى **برنامج الأغذية العالمي** بنشاط للحصول على تعليقات من المستفيدين وغير المستفيدين طوال دورة برمجته. رقم الخط الساخن المجاني (08002020) الذي يمكن الوصول إليه من شبكات الاتصالات في جميع أنحاء البلاد يعمل به مشغلون من الذكور والإناث يتحدثون اللغة المحلية. الخط الساخن يعمل من الأحد إلى الخميس من الساعة 8 صباحًا حتى الساعة 4 مساءً. يتم تسجيل المكالمات مباشرة في قاعدة البيانات ويتم إعطاء كل حالة رمزًا مرجعيًا فريدًا آليًا يخفي المعلومات الشخصية للمتصل. هناك تصعيد يومي للمكالمات للوحدات المسؤولة. يقوم الشركاء المتعاونون بإبلاغ المجتمع عن الخط المجاني (08002020) ويتم عرض ملصقات تعلن عن الخطوط المجانية داخل المجتمعات مع معلومات مكتوبة باللغة العربية.

- يقع مركز الاتصال فعليًا في المكتب القُطري ويقدم تقاريره إلى وحدة الامتثال الداخلية. لقد تم الإعلان عن رقم مركز الاتصال / الخط الساخن على نطاق واسع، وبالتالي، وفقًا لبيانات الرصد، فإن 79 في المئة من المستفيدين لديهم معرفة بواحدة أو أكثر من آليات التغذية المرتدة لبرنامج الأغذية العالمي. تتم متابعة المكالمات بشكل منهجي من قبل المكاتب الإقليمية والفريق الفني في المكتب القطري. يتم ضمان التواصل من خلال توزيع ملصقات الخط الساخن وإدراج التوعية بشأن الخط الساخن أثناء الدورات التدريبية للشركاء المتعاونين والسلطات النظيرة. تم إنشاء آلية المتابعة وتطبيقها في برنامج الأغذية العالمي لمتابعة أي حالات يتم الإبلاغ عنها من خلال الخط الساخن على الفور. تحدد إجراءات التشغيل الموحدة الإجراءات المنسقة والاتصالات والإحالات بشأن الحالات المبلغ عنها فيما يتعلق بأي من برامج البرنامج، مما يساهم في تحسين جودة وكفاءة برامج برنامج الأغذية العالمي في اليمن.

- يخطط **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لتطبيق النظام الحالي الذي تم إنشاؤه في إطار مشروع الاستجابة الطارئ للأزمة وتطوير مركز اتصال للوكالة المستقلة المعنية بالرصد. أولاً، سيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه في التنفيذ نظام آلية معالجة المظالم المتكاملة، بناءً على الخبرة والأنظمة التي تم تطويرها في إطار المشروع السابق. استخدم الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر مجموعة متنوعة من طرق الاتصال لالتماس المظالم، بما في ذلك صناديق الشكاوى والمكالمات الهاتفية المجانية والرسائل النصية القصيرة، وواتساب وتيليجرام والفاكس والنماذج عبر الإنترنت ورسائل البريد الإلكتروني. والرسائل والزيارات الشخصية للمكاتب الرئيسية أو المكاتب الفرعية أو من خلال التفاعلات وجهًا لوجه مع موظفي المشروع. ثانيًا، سيطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظامًا موازيًا لآلية معالجة المظالم من خلال تشغيل مركز اتصال للوكالة المستقلة المعنية بالرصد لتلقي المكالمات الواردة والصادرة من وإلى المستفيدين من المشروع والمجتمعات المستهدفة عبر خط ساخن مخصص مجاني، والرسائل النصية القصيرة / رسائل واتساب. سيسهل النظام الرد على المكالمات المجانية لجميع مشغلي الهاتف المحمول الثلاثة ومن الخطوط الهاتفية الثابتة / الأرضية.

- لمعالجة الشكاوى أو الشواغل المتصلة بأنشطة المشروع، سيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الشكاوى الواردة في إطار المكون 1. وسيكون من الأهمية بمكان أن يكون هناك اتصال جيد بشأن عمليات نظام آلية التظلمات، سواء من حيث حقوق المستفيدين أو حدود النظام. وستسجل الشكاوى التي يتلقاها نظام آلية التظلم وتتبعها والتحقيق فيها وتحل على وجه السرعة. يعتمد المشروع المقترح آلية التظلم لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي إضافة إلى آلية التظلم للصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر ومشروع الأشغال العامة. تضطلع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بالمسؤولية العامة عن إدارة الشكاوى الواردة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، في إطار المكونات 2 و 3 و 4. ستنشر منظمة الأغذية والزراعة رقم الخط الساخن على المستويين الإقليمي والمحلي لزيادة المساءلة على هذين المستويين على استفسارات المواطنين. وسيشمل نظام آلية التظلم هذا آليات متعددة للاستيعاب (الهاتف وصندوق الشكاوى والموقع على شبكة الانترنت والبريد الإلكتروني والرسائل النصية).

- آلية التظلم التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لهذا المشروع قائمة بالفعل (وفقا للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (10)) وستستخدم لتقدير ومعالجة شواغل محددة في الوقت المناسب. يتبع المشروع آلية معالجة التظلمات القائمة بالفعل لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الأشغال العامة في اليمن وآلية التظلم للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. يقوم جميع شركاء المشروع بتيسير الحل الودي لشواغل المستفيدين من أنشطة المشروع، على التوالي، فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة أو المحتملة لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي ومشروع الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك المعايير والالتزامات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

- **التظلمات في إطار المكون 1 (يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)**: في الحالات التي لا تحل فيها الشكاوى بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، ينبغي أن تصعد إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة التحقيق والدراسة والإغلاق. يرد في **الجدول 12** عرض عام. وستطبق آليات معالجة الشكاوى على النحو التالي:

  - ستطبق آلية معالجة التظلمات، وتفعل على ثلاثة مستويات لتسوية الشكوى (الأول على المستوى الميداني، الثاني على مستوى الفرع، الثالث على مستوى المكتب الرئيسي للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة).
  - سيكلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز الاتصال لدى الوكيل المستقل المعني بالرصد بالتحقق من قوائم الشكاوى على أساس شهري وتقديم تقرير عنها. ولذلك، سيتعين على الشركاء المنفذين أن يتبادلوا مرة كل أسبوعين قائمة آلية معالجة التظلمات (ربما من خلال الربط بنظام المعلومات الإدارية الجديد).

- سيخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم (الاتصال، الرسائل النصية القصيرة، واتساب) للمشتكين الذين قد لا يكونون راضين عن قرار الشركاء المنفذين ويرغبون في تصعيد شكواهم إلى مستوى أعلى (المستوى الرابع من آليات معالجة الشكاوى).
- سيكفل الشركاء المنفذون حصول المشتكين غير الراضين على معلومات وافية عن الرقم المخصص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن أيضا أن يساعد الرصد المستقل باستخدام طرف ثالث في هذه المسألة، بالاتصال بجميع المتظلمين وإحالة المشتكين غير الراضين إلى المستوى الرابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- إذا كان الشاكي لا يزال غير راض بعد تدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنه سيتم إدخال مستوى آخر لتصعيد شكواه إلى المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجدول 12: موجز جهات اتصال آلية التظلمات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه المنفذين

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء (المكون 1)	العنوان واسم جهة الاتصال
في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة	ينبغي أن ترد المكاتب الميدانية والفروع في غضون 5 أيام
في المكتب الرئيسي للصندوق الاجتماعي للتنمية	اسم جهة الاتصال: السيد/ محمد العنتري البريد الإلكتروني: chm_hq@sfd-yemen.org 8009800 / 772045256 ينبغي تخفيف حدة حالات الشكاوى في غضون 14 يوما والرد عليها في غضون 5 أيام.
في المقر الرئيسي لمشروع الأشغال العامة	اسم جهة الاتصال: السيد/ عبد الرحمن سرحان البريد الإلكتروني: a.sharhan@pwpyemen.org 8002626 / 77526262 ينبغي تخفيف حالات الشكاوى في غضون 14 يوما والرد عليها في غضون 5 أيام.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن	ناهد حسين البريد الإلكتروني: nahid.hussein@undp.org أخصائي الإجراءات الوقائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البريد الإلكتروني: mey.ahmed@undp.org أخصائي الرصد والتقييم في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البريد الإلكتروني:kazi.hossain@undp.org الشكاوى التي ستتم معالجتها من قبل لجنة الامتثال للضمانات في المكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء (المكون 1)	العنوان واسم جهة الاتصال
في مكتب المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	رقم الاتصال: 011-844-595-5206 البريد الإلكتروني: project.concerns@undp.org **العنوان:** عناية: SECU/SRM، OAI، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1 يو.إن. بلازا، الدور 4، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية 10017 (يمكنك أيضًا إرسال أي طلب أو اتصال (بأي لغة)

- بالنسبة للمكونات 2 و 3 و 4، وفي الحالات التي لا يمكن فيها معالجة التظلم على مستوى المشروع، تقوم وحدة إدارة المشروع أولا باستكشاف أي مسار محتمل للوساطة على مستوى الوزرات و/أو الإدارة المحلية قبل تصعيدها إلى ممثل منظمة الأغذية والزراعة في البلد.
- أنشأت **منظمة الأغذية والزراعة** آلية تظلمات لجميع المشاريع لتمكين المستفيدين من إبلاغ شواغلهم فيما يتعلق بأنشطة المشروع. وتوفر منظمة الأغذية والزراعة نقاط وصول متعددة إلى آلية التظلمات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة لكي يعبر المستفيدون عن شواغلهم. وتشمل نقاط الوصول هذه معلومات جهات الاتصال بآلية التظلم، التي تشمل خطا ساخنا وخطا أرضيا مجانا، ورقم لإرسال الرسائل النصية القصيرة ورقم واتساب، والمواقع الالكتروني وبريد الكتروني، ونموذج ورقي، وفقا **للجدول 13**.

الجدول 13: تفاصيل جهات اتصال آلية التظلمات لمنظمة الأغذية والزراعة

وحدة إدارة المشروع	يجب الرد في غضون 5 أيام عمل.
وحدة تنسيق المشروع	يجوز لأي منظمة ان تتسلم شكوى ويجب عليها تقدم ما يثبت تلقيها وان تدعو الشخص إلى اجتماع خاص لتوثيق القضية. وإذا كانت القضية ذات صلة بالموضوع، يجب على المتلقي أن يرسل المعلومات إلى جميع أعضاء اللجنة التوجيهية الفنيةوأن يدعو إلى عقد اجتماع لمعالجة المشكلة. ويجب إرسال الرد في غضون 5 أيام عمل بعد اجتماع اللجنة التوجيهية.
ممثلية منظمة الأغذية والزراعة	يجب الاستجابة في غضون 5 أيام عمل، بالتشاور مع اللجنة التوجيهية الفنية. FAO-YE@fao.org **د. حسين جادين** Hussein.Gadain@fao.org **رقم الهاتف المجاني ورقم الرسائل النصية القصيرة** (كافة شركات الهاتف المحمول وخطوط الهاتف الأرضي): 19 19 800 **رقم واتساب**: 776 01 30 30 **البريد الإلكتروني**: Yemen-Feedback@fao.org
مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا	يجب الرد في غضون 5 أيام عمل بالتشاور مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة. **سيرج ناكوزي** FAO-RNE@fao.org; RNE-ADG@fao.org Serge.Nakouzi@fao.org **هاتف**: 6000 3331 (202) إلى 6007 3331
مكتب المفتش العام	للإبلاغ عن احتيال محتمل وسلوكيات سيئة عبر الفاكس، سرية: (+39) 06 570 55550

	عن طريق البريد الالكتروني: investigations-hotline@fao.org **عن طريق خط الهاتف الساخن السري:** 52333 570 (39 +)

- بناء على ذلك، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة قاعدة بيانات للوصول إلى الشكاوى لتسجيل الشكاوى ومتابعتها واتخاذ إجراءات بشأنها. تم أيضا تصميم نموذج غير متصل لتسجيل الشكاوى الميدانية أو التظلمات دون اتصال. ولدى منظمة الأغذية والزراعة شخص مسؤول عن مركز الاتصال. يمكن أن يثير الأشخاص المتضررون التظلمات في حال وجود مخاوف بشأن: (1) اختيار المستفيدين والمجتمعات المحلية، (2) كمية المساعدة ونوعيتها، (3) الفساد أو السرقة، (4) إساءة معاملة الموظفين، وما إلى ذلك.

- كما يشار إليها أيضا باسم آلية تعليقات المستفيدين، توضح آلية معالجة التظلمات/ آلية تعليقات المستفيدين الإجراءات التي يمكن للمجتمعات و/أو الأفراد، الذين يعتقدون أنهم متأثرون من المشروع أو من المشروع الفرعي المحدد، والتي يمكنهم استخدامها لتقديم شكاواهم، فضلا عن الإجراءات التي تستخدمها منظمة الأغذية والزراعة لتسجيل الشكاوى وتعقبها والتحقيق فيها وحلها على نحو منهجي. سيختلف الإطار الزمني لإدارة التعليقات، بما في ذلك تقديم استجابة مناسبة للشكاوى التي أثارها المستفيدون، تبعا لطبيعة المشكلة المبلغ عنها وحجمها. وستستعرض التعليقات دائما وستبذل جهود مستمرة لتحسين البرنامج، بما في ذلك الحد من وقوع أحداث سلبية مماثلة أو منع حدوثها. وفيما يلي الإجراء العام لكيفية تعامل منظمة الأغذية والزراعة مع التعليقات والشكاوى المقدمة:

  - استلام أي تعليقات / شكاوى وقيدها في النظام المخصص لها وتدوين تفاصيل المتصل وطبيعة الملاحظات.
  - نقل الشكوى في النموذج المخصص إلى الموظفين المعنيين لمعالجتها، استنادا إلى تصنيف الشكوى (انظر **الجدول 14**).
  - القرار – في غضون خمسة أيام عمل. وفي حالة عدم إمكانية حل المسألة بأقرب فرصة ممكنة، فإن الشكوى سترسل إلى ما هو أبعد من ذلك، على النحو المبين في قسم "القرار" أدناه.
  - إبلاغ صاحب الشكوى في موعد لا يتجاوز سبعة أيام عمل بعد استلامه القضية.
  - إغلاق الشكوى.

الجدول 14: أعضاء فريق عمل منظمة الأغذية والزراعة منظمة الأغذية والزراعة المعني بصنع/اتخاذ القرارات

الفئة	النوع	جهة صنع / اتخاذ القرار	الإطار الزمني
الفئة أ. منخفضة	– استفسارات. – طلب مساعدة. – مكالمات خاطئة.	– مشغل الهاتف	فورا

الفئة	النوع	جهة صنع / اتخاذ القرار	الإطار الزمني
الفئة ب. متوسطة	– تشغيلية (تأخر تسليم المدخلات والخدمات ومدفوعات التحويل النقدي، وما إلى ذلك). – خارج قائمة المستفيدين. – خارج المنطقة المستهدفة (غير المدرجة في المشروع). – توزيع مبلغ أقل من المبلغ المتوخى. – عدم وضوح أو عدم تطبيق معايير الاختيار. – جودة الأصناف والخدمات المقدمة. – تداخل الأنشطة في المنطقة المعنية. – عدم الرضا عن أنشطة منظمة الأغذية والزراعة.	– مساعد البرنامج، منظمة الأغذية والزراعة. – مساعد العمليات، منظمة الأغذية والزراعة. – المساعد الفني للمشروع المعني أو الموظفين المعنيين. – نقطة الاتصال البيئي والاجتماعي.	مراجعة كل أسبوعين
الفئة ج. حرجة	– سوء سلوك من جانب موظفي منظمة الأغذية والزراعة أو من جانب موظفي شركائها المنفذين. – الفساد. – فرض ضرائب على المدخلات والمدفوعات من جانب السلطات المحلية. – الاستغلال والاعتداء الجنسيين. – اساءه استعمال السلطة.	– ممثل منظمة الأغذية والزراعة أو وكيل ممثل منظمة الأغذية والزراعة. – مساعد البرنامج، منظمة الأغذية والزراعة. – مساعد العمليات، منظمة الأغذية والزراعة. – آخرين بتعيين من منظمة الأغذية والزراعة بناء على حساسية الحالة.	نقلها فورا إلى ممثل منظمة الأغذية والزراعة/نائب ممثل منظمة الأغذية والزراعة لاتخاذ القرار المناسب.

- عند تلقي الشكوى، يتعين على منسق آلية معالجة التظلمات تصنيف الشكوى وفقا لمعايير محددة، مثل حساسية الشكوى وأهميتها وإلحاحها (كما هو مبين في العمود الثاني من الجدول 14 أعلاه، حيث تصنف بعض أنواع الشكاوى بالفعل في إطار كل فئة). ويتم تحديد كل شكوى مستلمة وتصنيفها ضمن الفئة المناسبة.

- بما أن منظمة الأغذية والزراعة ستقود عملية الإبلاغ الموحد عن التظلمات، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الشريكة (برنامج الأغذية العالمي) والشركاء المنفذين الآخرين، يجب حفظ سجلات عن التظلمات والشكاوى، بما في ذلك أي محاضر للمناقشات والتوصيات و/أو القرارات المتخذة. ويجب تقديم ملخصات للشكاوى المسجلة في تقاريرها المرحلية. وفيما عدا الإحصاءات الإجمالية، لن تقدم اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أي تفاصيل أو محاضر للمناقشات بشأن المظالم والشكاوى إلى منظمة الأغذية والزراعة، ولكن مباشرة إلى البنك الدولي.

آلية معالجة تظلمات العمال

- سوف تدار حقوق وواجبات العمال وأرباب العمل وفقا للقوانين واللوائح الوطنية. ترد تفاصيل آلية معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع في إجراءات إدارة العمالة، وينبغي أن يشار فيها إلى الإجراءات/التفاصيل الكاملة. تقدم الرموز النقطية أدناه ملخصًا موجزًا للعملية ولكن لا ينبغي اعتبارها نظرة عامة كاملة – تظل إجراءات إدارة العمالة بمثابة النقطة المرجعية الأساسية. يرد أدناه موجز للعملية، ولكن لا ينبغي اعتبارها استعراض كامل – تبقى خطة إدارة العمالة النقطة المرجعية الرئيسية.

  - حقوق وواجبات جميع العاملين في المشروع محمية بالقوانين واللوائح الوطنية.
  - عندما تحدث انتهاكات بسبب صاحب العقد/صاحب العمل، يجوز للعمال/الموظفين تقديم شكواهم و/أو تظلماتهم إلى أصحاب المشروع/المشروع الفرعي بإحدى الطرق الآتية: التقديم شخصيا أو عبر الهاتف أو برسالة نصية أو بالبريد الإلكتروني أو عبر موقع ويب. وينبغي أن يقدم المشتكون معلومات وافية عن الحالات قدر الإمكان، بما في ذلك تحديد اللوائح المحتمل انتهاكها.
  - سيقوم أصحاب المشروع/المشروع الفرعي بتسجيل الشكوى/التظلم (في سجل) والرد على مقدم الشكوى كتابة في غضون سبعة أيام من تلقي الشكوى. ويتخذ صاحب المشروع/المشروع الفرعي إجراءات في غضون 15 يوما بعد تلقي الشكوى/التظلم وحفظ جميع المعلومات في قاعدة البيانات الخاصة بآلية معالجة التظلمات. وينبغي التوصل إلى قرار بشأن ذلك في غضون 30 يوما من تلقي الشكوى/التظلم.
  - إذا لم يتمكن الطرفان من الاتفاق أو تعذر حل التظلم، فلديهما الحق في تقديم التظلم/الشكوى إلى الوكالات المنفذة المسؤولة عن معالجة القضايا ومتابعة عمليات التسوية التي تقوم بها الوكالات المنفذة.
  - يقوم صاحب المشروع/المشروع الفرعي بإبلاغ البنك الدولي بالشكوى/التظلم من خلال تقرير الرصد البيئي والاجتماعي. بيد أنه بالنسبة للحالات الخطيرة، ستطرح المسألة على البنك الدولي في غضون 48 ساعة بعد تلقي الشكوى/التظلم.

- تعتبر آلية معالجة التظلمات عنصر متكامل من عناصر إدارة المشروع والتي تهدف إلى الحصول على تعقيبات من المستفيدين وتسوية الشكاوى المتعلقة بأنشطة المشروع وأداء المشروع. وتستند آليات معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع إلى متطلبات البنك الدولي والأمم المتحدة، والأهم من ذلك، المتطلبات الوطنية لحل المشاكل المحتملة بين أصحاب المشروع والسكان المحليين/الأشخاص المتأثرين بالمشروع(المشاريع) الفرعي(الفرعية).

11. التشاور والإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المحدث

1.11 متطلبات التشاور

- يتطلب البنك الدولي إجراء مشاورات مع السكان المتأثر بالمشروع والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. وينبغي أن تعرض المشاورات معلومات عن الجوانب التالية: أ) الغرض من المشروع. ب) نتائج التقييم البيئي والاجتماعي. ج) عرض الدراسات التكميلية المطلوبة، والحالات التي تنطبق عليها. وقد تم إعداد إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وجميع وثائق الإجراءات الوقائية ذات الصلة استنادا إلى عملية تشاورية على المستويين المركزي والميداني، وإن كان ذلك مقيدا بسبب القيود المفروضة من جراء فيروس كورونا (كوفيد-19). وبالنظر إلى الطابع الطارئ للمشروع والاحتياجات الفريدة في ظل ظروف الطوارئ، أجريت مشاورات أولية على المستوى المركزي، في حين اعتمدت التعليقات على المستوى الميداني على مزيج من المشاورات السابقة التي أجريت في مناطق مشاريع متداخلة فيما يتعلق بأنشطة مماثلة للمشاريع الجارية، ومشاورات ما بعد التقييم مع مجتمعات محلية مختارة.

- تعتبر المشاورات والتوعية المجتمعية في جميع مراحل تنفيذ المشروع ممارسة جيدة تضمن معالجة الآثار والشواغل السلبية المحتملة معالجة سليمة أثناء بناء المشروع وعملياته. ويلزم دائما التشاور مع السكان المتأثرين عندما تشمل الأنشطة تشريد أو نزوح مادي أو اقتصادي و/أو السكان الضعفاء (كبار السن والنساء والأقليات الإثنية والشباب). ترد شروط التشاور بالتفصيل في خطة إشراك أصحاب المصلحة في المشروع.

2.11 ملخص عملية التشاور

- تعتبر المشاورات العامة مكون أساسي من مكونات المشروع، وقد كانت محورية في إعداد الوثائق الآتية:
  - خطة الالتزام البيئي والاجتماعي.
  - خطة إشراك أصحاب المصلحة.
  - إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية.
  - خطة إدارة الآفات ومبيدات الآفات.
  - إطار عمل إعادة التوطين.
  - إجراءات إدارة العمالة.
- ركزت المشاورات الأولية على ما يأتي:
  - الحصول على المعلومات الأساسية بما من شأنه تعميق فهم المخاطر/الآثار المحتملة.
  - إعلام السكان في منطقة المشروع، بمن فيهم الأسرالمحتمل تضررها، بالآثار المحتملة للمشروع.
  - عرض التعليقات الواردة في وثائق الإجراءات الوقائية، حيثما يكون ذلك ضرورياً.
- ستعقد المزيد من المشاورات العامة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي متى أصبحت ترجمة الوثيقة إلى اللغة العربية متاحة، ولا سيما خلال ورشة عمل تدشين المشروع (المقرر مؤقتا انعقادها في أواخر عام 2021م). وفور الانتهاء من الترجمة، ستقوم الوكالات المنفذة بما يأتي: (1) إجراء مشاورات عامة بشأن إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي. (2) تلخيص نتائج تلك المشاورات ويشمل هذا الملخص قائمة بأسماء المشاركين وتاريخ المشاورات ومكان انعقادها والنقاط التي نوقشت خلالها ووجهات نظر وآراء المجموعات التي جرى التشاور معها وتعليقات فريق إعداد المشروع. وبما أن وثائق الإجراءات الوقائية وثائق "حية"، فستقوم الوكالات المنفذة بالتالي بإلحاق أحدث نتائج واستنتاجات تلك المشاورات بخطة إشراك أصحاب المصلحة في هذا المشروع.
- تم إجراء مزيد من المشاورات العامة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين حول إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية خلال ورشة العمل الاستهلالية للمشروع (المقرر إجراؤها في أواخر عام 2021) بالإضافة إلى ورشة عمل أخرى للتمويل الإضافي في يونيو 2022م. أجرت الوكالات المنفذة مشاركة أصحاب المصلحة بما في ذلك: (1) إجراء مشاورات عامة حول هذا الإطار، (2) تلخيص نتائج تلك المشاورات، بما في ذلك المشاركون وتاريخ ومكان انعقادها والنقاط التي نوقشت وآراء الأفرقة الاستشارية والتعليقات الواردة من فريق إعداد المشروع. وبما أن وثائق الضمانات تعتبر وثائق «حية»، فقد أرفقت الوكالات المنفذة أحدث نتائج ونتائج تلك المشاورات بخطة إشراك أصحاب المصلحة لهذا المشروع.

3.11 نتائج المشاورات العامة الأولية

- يرد موجز لنتائج المشاورات الاجتماعية في خطة إشراك أصحاب المصلحة.

4.11 الإفصاح عن المعلومات

- وفقا لسياسة البنك الدولي بشأن الوصول إلى المعلومات والمعيار البيئي والاجتماعي رقم (10) (إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات)، تم الإفصاح محليا لأصحاب المصلحة الرئيسيين عن جميع المسودات والصيغ النهائية لوثائق الإجراءات الوقائية، بما فيها إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي وخطة إشراك أصحاب المصلحة وإجراءات إدارة العمالة وإطار عمل إعادة التوطين (إلى آخره) وجميعها متاح في مكان يسهل الوصول إليه وفي شكل ولغة مفهومين. وتوجد ملخصات تنفيذية لجميع وثائق الإجراءات الوقائية باللغتين العربية والإنجليزية على شبكة الانترنت في مواقع كل من منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الشركاء المنفذين والحكومة الخارجية والبنك الدولي.

الملحق 1: مراجعة قانونية كاملة وتحليل الثغرات

تم إعداد المراجعة القانونية التالية وتحليل الثغرات من قبل الدكتور فضل النزيلي في فبراير 2021م لكل من هذا المشروع ومشروع مكافحة الجراد الصحراوي في اليمن. يتم تنظيم القوانين الوطنية فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية التي تنطبق عليها.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): التقييم البيئي		
تحديد وتقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشروع بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية.	**المادة (35) من الدستور اليمني:** حماية البيئة هي مسؤولية جماعية للدولة والمجتمع ككل. حماية البيئة واجب ديني ووطني على كل فرد. **قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م:** يستلزم تسجيل مبيدات الآفات لإنفاذ الإجراءات والشكليات التي يتعين على الجهات المختصة اعتمادها قبل منح الموافقة على تداول المبيدات وبعد فحص مطابقتها للمواصفات والتركيبات ذات الصلة من أجل التأكد من أنها غير ضارة بصحة الإنسان وأنها آمنة وسليمة بيئياً على النحو المنصوص عليه في المواد الآتية: **المادة رقم (15) من ذات القانون:** لا يجوز تداول المبيدات الا بترخيص من الجهة المختصة ووفقا للقوانين النافذة. **المادة رقم (16) من ذات القانون:** على الجهة المختصة بالتنسيق مع المجلس اقتراح اللوائح التي تحدد وتراقب الأمور التالية: 1-أنواع مبيدات الآفات النباتية وأنواع المبيدات والمواد الكيماوية الأخرى التي يجوز تداولها وتحديد مواصفاتها. شروط التعامل الخاصة بهم. 2- شروط واجراءات تراخيص تداول المبيدات واذونات استيرادها. 3- إجراءات تسجيل المبيدات وإعادة تسجيلها. 4- طريقة اختيار عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض والاعتراض على نتائج التحليل. 5-طريقة التخلص من المبيدات منتهية الصلاحية والزجاجات والعبوات الفارغة.	
	المادة رقم (17) من ذات القانون: في حالة منح الموافقة على تسجيل أي مبيد، تحدد فترة تسجيل هذا المبيد لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة تسجيله أو إلغاؤه حسبما تراه الجهة المختصة ضروريًا. **المادة رقم (18) من ذات القانون:** تضع الجهة المختصة مواصفات المبيدات وشروط تداولها بالتنسيق مع المجلس، مع مراعاة المواصفات والشروط التي تصدرها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العربية للتنمية الصناعية. **المادة رقم (19) من ذات القانون: 1 –** يجب أن تكون مستودعات وتخزين المبيدات بعيدة عن المناطق المأهولة بالسكان أو المناطق التجارية. قانون حماية البيئة رقم 16 أو حظائر الحيوانات أو المصانع وتخزين المواد الغذائية والمشروبات والعصائر.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	يجب أن يكون جيد التهوية ومستوفي للشروط والشروط الخاصة بالصحة والسلامة والتقنية أو أي متطلبات أخرى تحددها وتقررها الجهة المختصة. **قانون المبيدات رقم (25) لسنة 1999م** بشأن تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية في الباب الثاني الأهداف العامة المادة (3) يهدف هذا القانون إلى: أ-تنظيم عمليات تداول مبيدات الآفات النباتية. ب. تنظيم إجراءات التسجيل والرقابة والتفتيش والتداول لمبيدات الآفات الزراعية. ج. تجنب مخاطر المبيدات والآثار السامة منها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وحماية الأعداء الطبيعيين للآفات والحشرات المفيدة اقتصاديًا.	
لتعزيز الأداء البيئي والاجتماعي المحسن ، بطرق تعترف بقدرة المقترض وتعززها.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
اعتماد نهج هرمي للتخفيف من أجل توقع المخاطر والآثار وتفاديها؛ في الحالات التي لا يكون فيها التجنب ممكنا، تقليل المخاطر والتأثيرات إلى مستويات مقبولة. وبمجرد تقليص المخاطر والتأثيرات إلى الحد الأدنى أو تقليلها، يصبح من الممكن التخفيف منها. في حالة استمرار وجود آثار متبقية كبيرة، يتم التعويض عن الآثار المتبقية أو تداركها، حيثما يكون ذلك ممكنًا تقنيًا وماليًا.	**قانون رقم (25) لسنة 1999م** – كما هو أعلاه. **قانون رقم (26) لسنة 1995م المادة (4)**: 1-الإنسان جزء مهم ومؤثر في البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ويستخدم مواردها. 2-لكل فرد الحق الأساسي في العيش في بيئة صحية ومتوازنة تتوافق مع سلامة الإنسان وتتوافق معها تضمن النمو الفكري والعقلي والبدني والصحي، حيث يلتزم كل شخص طبيعي وقانوني بما يلي: البيئة ومواردها الطبيعية ومنع الإضرار بالبيئة ومكافحة التلوث.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
اعتماد تدابير متباينة بحيث لا تقع الآثار السلبية بشكل غير متناسب على المحرومين أو المستضعفين ، ولا يكونون محرومين من تقاسم منافع التنمية والفرص الناتجة عن المشروع.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
الاستفادة من المؤسسات والأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم المشاريع وتطويرها وتنفيذها ، كلما كان ذلك مناسباً.	**قانون المبيدات رقم 25 لسنة 1999: المادة 23 ج**: للسلطة المختصة اتخاذ الإجراءات الآتية: يلتزم أي شخص يتعامل مع مبيدات في الجمهورية بإعادة ملء أي حاوية مبيد متسرب وتنظيف المناطق الملوثة ودفع تعويض مالي تحت إشراف السلطة المختصة. **قانون حماية البيئية المادة (4، 9)**: يتحمل كل من يضر بالبيئة جميع التكاليف والمصاريف الناشئة عن إزالة الضرر بالإضافة إلى التعويض عنه.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل		
لتعزيز السلامة والصحة في العمل.	**قانون العمل رقم (5) لعام 1995م** **المادة (113)**: يجب على صاحب العمل الذي يقوم بتكليف أي مشروع جديد التأكد من أنه يفي بمتطلبات السلامة والصحة المهنية. على الوزارة المختصة التأكد من الالتزام بشروط وشروط السلامة والصحة المهنية المناسبة. **المادة 11**: يجب على أصحاب العمل مراعاة القواعد الآتية: 1. يجب الحفاظ على شروط الصحة والسلامة في مكان العمل بما يتفق مع متطلبات السلامة والصحة المهنية. 2. يجب أن تكون أماكن العمل جيدة التهوية ومضاءة بشكل مناسب خلال ساعات العمل وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل الجهات المسؤولة عن السلامة والصحة المهنية. 3. يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأضرار التي قد تلحق بصحتهم بسبب الغاز أو الغبار أو الدخان أو أي انبعاثات أو نفايات أخرى يحتمل تفريغها من قبل الصناعة. 4. يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من مخاطر المعدات والآلات ومخاطر الناقلات والمناولة، بما في ذلك مخاطر الانفجار.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	5. يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الأخطار الطبيعية والأضرار بما في ذلك الصحة والرطوبة والبرودة. 6. يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد مخاطر الضوء المفرط، والضوضاء، والإشعاع الضار أو الخطير، والاهتزاز، والتغير في الضغط الجوي داخل مكان العمل، بما في ذلك أي خطر حدوث انفجار. 7. يجب توفير مراحيض وغرف غسيل يسهل الوصول إليها، كما يجب توفير مراحيض وغرف غسيل منفصلة للعاملات إذا كانت النساء يعملن في المبنى. 8. يجب توفير إمدادات مياه الشرب الملائمة والتي يسهل الوصول إليها لاستخدام العامل. 9. يجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة للتعامل مع الحرائق وتوفير معدات مكافحة الحرائق بما في ذلك مخارج الطوارئ التي يجب الحفاظ عليها في حالة عمل في جميع الأوقات. 10. تدون حوادث العمل وأمراض المهنة في سجل وتبليغ الجهات المختصة بإحصاءات حوادث العمل وأمراض المهنة لتقديمها إلى الوزارة عند الطلب. **المادة 115**: على أصحاب العمل اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال وضمان سلامتهم من الأخطار التي قد تنجم عن عملهم والآلات المستخدمة. لا يجوز لصاحب العمل أن يقتطع من أجورهم أي مبلغ مقابل: (أ) توفير الأجهزة والمعدات والملابس الواقية لحماية العمال من التعرض للإصابات والأمراض المهنية. (ب) أي علاوات تُمنح للعمال عن العمل في ظروف ضارة بصحتهم، أو أي وجبات تُقدم لهم وفقاً لمتطلبات السلامة والصحة المهنية. (ج) المصروفات المتكبدة على حساب الفحوصات الطبية للعمال ، بشكل منتظم أو غير ذلك ، حسبما تقتضيه متطلبات السلامة والصحة المهنية ، (د) توفير معدات الإسعافات الأولية في مكان العمل. **المادة 116**: تتولى الوزارة: (أ) إسداء المشورة لأصحاب العمل في الأمور المتعلقة بالسلامة المهنية ، (ب) تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية وتثقيفية بشأن الوقاية من الحوادث ؛	

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	(ج) تنظيم تبادل المعلومات والخبرات الفنية بين إدارات السلامة والصحة المهنية في الشركات ؛ (د) تحديد وتقييم وسائل وحدات الوقاية من الحوادث. (هـ) المساعدة في تصميم المواد الإيضاحية المتعلقة بالسلامة المهنية. (و) دراسة وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسلامة المهنية ورصد حالات الإصابة والأمراض المهنية واقتراح تدابير لتلافي تكرارها. (ز) تحديد وتقييم وسائل ومعدات الحماية من الحوادث والإصابات الصناعية. **المادة 117**: 1. تشكل لجنة عليا للسلامة والصحة المهنية، تضم في عضويتها ممثلين عن الجهات المعنية، بأمر من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الوزير. يجب أن يحدد الأمر المذكور وظائفه ونظامه الداخلي. 2. يجوز تشكيل لجان فرعية للسلامة والصحة المهنية بأمر من الوزير في المحافظات والقطاعات والصناعات التي يراها مناسبة ، على أن تضم عضوية هذه اللجان الفرعية ممثلين عن الجهات المعنية. يجب أن تحدد هذه الأوامر وظائف اللجان واختصاصاتها ونظامها الداخلي. **المادة 118**: 1. يجب على صاحب العمل: (أ) أن يوجه المشورة ويبلغ العمال، قبل مشاركتهم، بالمخاطر المتعلقة بالعمل والمهنة والإجراءات الوقائية التي يجب مراعاتها في العمل. (ب) تقديم التوجيه المستمر للعمال ومراقبة مدى التزامهم بالصحة والسلامة المهنيتين. (ج) عرض تعليمات وإرشادات وملصقات في مكان ظاهر لشرح الأخطار المتعلقة بالعمل والمهنة وطرق الوقاية منها واستخدام جميع الوسائل التوضيحية الممكنة لهذا الغرض. (د) زيادة وعي العمال بالسلامة المهنية وحماية الصحة وإشراكهم في الدورات التدريبية والندوات حول هذه الأمور. 2 – في حالة عدم تطبيق صاحب العمل لقواعد حماية العمال والعمال وتعليمات السلامة المهنية ، يجوز للمفتش أن يحصل على أمر من الوزير بوقف تشغيل الآلة التي تشكل مصدر الخطر لمدة أسبوع ، حتى تتضح أسباب الخطر. اقصاء. في حالة استمرار الخطر وعدم قيام صاحب العمل بإتخاذ الإجراءات التصحيحية وتمديد فترة الإيقاف الجزئي أو تقديم	

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	طلب الإيقاف التام ، يقوم الوزير بإحالة الأمر إلى لجنة التحكيم المختصة. يستحق العمال الموقوفون نتيجة هذا الإجراء أجرهم كاملاً. **قانون رقم (25) لسنة 2003م** الصحة والسلامة المهنية وبيئة العمل في المواد 113 إلى 118. يغطي الفصل 10 تأمين العمال. يُطلب من أصحاب العمل توفير شروط السلامة والصحة المهنية اللازمة، بما في ذلك: الحماية من مخاطر الانبعاثات (غاز، غبار وما إلى ذلك). الحماية من حوادث الآلات والمخاطر. توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة ؛ تعويض عادل الوصول إلى الفحوصات الطبية الدورية ؛ توافر الإسعافات الأولية. على السلطة المختصة التأكد من توافر بيئة العمل المناسبة وشروط السلامة والصحة المهنية. تتولى وزارة العمل تقديم المشورة لأصحاب العمل في مجال الصحة والسلامة المهنية؛ تنظيم وتنفيذ برامج تدريبية للوقاية من الحوادث. تبادل المعلومات الفنية. تحديد وتقييم وسائل تدابير الوقاية من الحوادث وما إلى ذلك. للوزير تشكيل لجان فرعية للصحة والسلامة المهنية في المحافظات وفي القطاعات والصناعات تشمل الجهات ذات العلاقة. ويحدد قرار التشكيل اختصاصات هذه اللجان واختصاصاتها والقواعد المنظمة لعملها. عندما يفشل أصحاب العمل في تنفيذ أنظمة حماية العمال وسلامة العمل ، يمكن أن يتلقوا أمر توقف لمدة أسبوع من الوزير ، حتى يتم توضيح أسباب الانتهاك. وعلى الوزير إحالة الأمر إلى لجنة التحكيم المختصة في حالة تمديد الإيقاف الجزئي أو طلب الإيقاف الكامل. إذا لم يقم صاحب العمل بإزالة الخطر، يحق للعمال الذين توقفوا عن العمل الحصول على أجر كامل.	
لتعزيز المعاملة العادلة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص لعمال المشروع.	**قانون العمل اليمني رقم (1995/5) المادة 42**: يجب أن تكون المرأة متساوية مع الرجل فيما يتعلق بجميع شروط التوظيف وحقوق وواجبات وعلاقات العمل، دون أي تمييز. كما يجب أن تكون المرأة متساوية مع الرجل في التوظيف والترقية والأجور والتدريب والتأهيل والتأمين الاجتماعي. ولا تعتبر من قبيل التمييز اشتراطات الوظيفة أو المواصفات المهنية. ينظم قانون العمل حقوق العمال وأجورهم وحمايتهم وصحتهم وسلامتهم المهنية. بالإضافة إلى ذلك ، ينظم قانون التأمينات الاجتماعية تعويضات التقاعد.	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	اليمن يعدل قانون العمل رقم 25 لسنة 1997: – إجراء العديد من التعديلات على أحكام قانون العمل رقم (5) لسنة 1995 بشأن وضع الاتفاقات الجماعية ، وفسخ العقود ، وتحديد الأجور ، والإجراءات التأديبية بحق العمال ، والعقوبات. يزيل من s. 33 نصًا للإجراءات القانونية من قبل النقابات العمالية لخرق الاتفاقات الجماعية. يتطلب من أصحاب العمل إزالة أي عقوبة تأديبية من ملف الموظف إذا تحسن سلوك العامل (المادة 95). يلغي s. 48 (ساعات عمل الشباب) وق. 155 (زكلات الجزاء).	المنظمة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
لحماية عمال المشروع ، بما في ذلك العمال الضعفاء مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال (في سن العمل ، وفقًا لهذا المعيار البيئي والاجتماعي والعمال المهاجرين والعمال المتعاقدين والعاملين في المجتمع وعمال الإمداد الأولي ، حسب الاقتضاء.	**قانون العمل اليمني رقم (1995/5) المادة 5**العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل شخص قادر على العمل على أساس المساواة في الظروف والفرص والضمانات والحقوق دون تمييز على أساس الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو المعتقدات أو اللغة. تنظم الدولة، قدر الإمكان، الحق في الوصول إلى العمل من خلال التخطيط الإنمائي للاقتصاد الوطني. **قانون العمل اليمني رقم (1995/5) المادة 15**: يلتزم أصحاب العمل، حسب مواردهم وفرصهم المتاحة، بتوظيف المعوقين الذين ترشحهم الوزارة أو مكاتبها الفرعية بنسبة تصل إلى 5 في المائة من إجمالي قوة العمل لديهم في وظائف ومهن تتناسب مع إمكانياتهم وإمكانياتهم بما يضمن ذلك. التمتع بجميع الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون. **قانون العمل اليمني رقم (1995/5) المادة 44**: لا يجوز تكليف المرأة بعمل إضافي اعتباراً من الشهر السادس من حملها وخلال الأشهر الستة الأولى التي تلي عودتها إلى العمل بعد إجازة الوضع.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
ولمنع استخدام جميع أشكال العمل القسري وعمل الأطفال، تنص القاعدة رقم ب17 كحد أدنى على ما يلي: "سن العمل أو الاشتراك في المشروع الذي سيكون عمره 14 سنة ما لم يحدد القانون الوطني سنا أعلى"	**الدستور اليمني، المادة (29)**: العمل حق وشرف وضرورة لتقدم المجتمع. لكل مواطن الحق في اختيار العمل المناسب له في حدود القانون. لا يجوز إجبار أي مواطن على القيام بأي عمل إلا في نطاق القانون وفي هذه الحالة يكون كذلك لخدمة المصلحة المشتركة ومقابل أجر عادل. ينظم القانون النشاط النقابي والعمل المهني والعلاقة بين العمال وأصحاب العمل.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	قانون العمل اليمني رقم 1995/5 ،المادة 7 الخاصة بالعمل الجبري: يجب أن تتوافق علاقات العمل مع أحكام هذا القانون على الأسس التالية: 1. لا يجوز المساس أو التجاوز عن أي حقوق للعمال بموجب عقد العمل بالمخالفة لأحكام هذا القانون. 2. تطبق شروط الاستخدام والحقوق المنصوص عليها في هذا القانون على العمال الخاضعين لشروط أكثر ملاءمة كما قد يتضمنها عقد عملهم. 3 – تظل جميع عقود العمل السارية وقت إصدار هذا القانون سارية شريطة أن تكون أكثر ملاءمة للعمال ولا يعني تجديدها أي تدهور في ظروف العمل وحقوق العمال ، حتى عندما لا تكون أقل من ذلك. من الحد الأدنى لمعايير شروط التوظيف المنصوص عليها في هذا القانون. **قانون العمل اليمني رقم 1995/5 المادة 13 الخاصة بعمالة الأطفال** 1. يجوز لأي شخص قادر وراغب في العمل أن يتقدم للتسجيل لدى الوزارة أو أحد مكاتبها في منطقة سكنه ، مع بيان عمره ومهنته ومؤهلاته وخبرته السابقة وعنوانه. يجب على السلطة التي يتم تقديم الطلب إليها تسجيله في سجل خاص بالتسلسل العددي بمجرد استلامه ، وتصدر لمقدم الطلب إيصالًا يوضح تاريخ ووقت الطلب بالإضافة إلى رقم التسجيل المقابل وأي شيء آخر معلومات ضرورية. 2. تقترح الوزارة ومكاتبها ترشيح الأشخاص المسجلين لديها للوظائف المناسبة لأعمارهم ومهاراتهم المهنية مع مراعاة ترتيب الطلبات المتسلسل. **صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (القانون رقم 7 لسنة 2001)**. ؟؟؟؟؟؟ صادق اليمن على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. يشير إلى عمل الأطفال على أنه عمل خطير عقليًا أو جسديًا أو اجتماعيًا أو أخلاقيًا وضارًا للأطفال. ويتدخل في تعليمهم من خلال حرمانهم من فرصة الذهاب إلى المدرسة، من خلال إجبارهم على ترك المدرسة قبل الأوان؛ أو بمطالبتهم بمحاولة الجمع بين الانتظام في المدرسة والعمل الشاق المفرط.	

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	قد يكون من الصعب رسم خط بين الأشكال "المقبولة" لعمل الأطفال وعمالة الأطفال، لأنه يعتمد على عمر الطفل، وأنواع العمل الذي يؤدى، والظروف التي يؤدى في ظلها.	
دعم مبادئ الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية للعاملين في المشروع بما يتوافق مع القانون الوطني.	**المادة (58) من الدستور** بقدر ما لا يتعارض مع الدستور ، يجوز للمواطنين تنظيم أنفسهم على أسس سياسية ومهنية ونقابية. ولهم الحق في تكوين جمعيات في اتحادات علمية وثقافية واجتماعية ووطنية بما يخدم أهداف الدستور. تكفل الدولة هذه الحقوق ، وتتخذ الإجراءات اللازمة لتمكين المواطنين من ممارستها. تكفل الدولة حرية المنظمات السياسية والتجارية والثقافية والعلمية والاجتماعية. **قانون العمل اليمني (1995/5):** **المادة 151** 1. للعمال وأصحاب العمل الحق في حرية إنشاء المنظمات والانضمام إليها بهدف حماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم وتمثيلهم في الهيئات والمجالس والاجتماعات وفي جميع الأمور التي تخصهم. 2. لنقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل الحق في مزاولة نشاطها بحرية كاملة دون أي تدخل في شؤونها أو تأثيرات خارجية. **المادة 152 و** مع مراعاة أحكام المادة 35 من هذا القانون، لا يجوز عزل ممثلي العمال في اللجان النقابية أو تأديبهم بأي شكل آخر بسبب قيامهم بأنشطتهم النقابية وفقاً لهذا القانون وقانون النقابات العمالية والقواعد واللوائح الصادرة بموجبه. . **قانون تنظيم النقابات العمالية (2002/35) المادة 3:** تهدف هذه المواد إلى تحقيق ما يلي: (أ) الدفاع عن حقوق ومكاسب العمال وحركاتهم النقابية ورعاية مصالحهم المشتركة والعمل على رفع مستواهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي. (ب) ضمان التعبير الكامل والتام وحرية النشاط النقابي دون التدخل في شؤونها أو التأثير عليها وفق أحكام هذا القانون.	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق المنظمة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	(ج) تنظيم النشاط النقابي وتأكيد دوره في بناء المجتمع اليمني وتنميته. (د) تطوير العلاقة بين الأعضاء ومختلف منظماتهم النقابية وبين الأعضاء أنفسهم. (هـ) ترسيخ روح احترام أنظمة العمل والالتزام بها والعمل على تحقيق الترابط الفعلي لعلاقات العمل وزيادة الإنتاج. (و) الاهتمام بقضايا التدريب المهني والتلمذة الصناعية ومحو الأمية للعمال ورعاية بيئة العمل وظروف عمل الأحداث والعمل على الحد من ظاهرة عمل الأطفال وحماية حقوقهم في العمل والرعاية والرعاية للعمال المعوقين. . (ز) ترسيخ وتعزيز الممارسة الديمقراطية والانتخابية الحرة والمباشرة لجميع المنظمات والمنظمات النقابية وتشكيلاتها. (ح) تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمات النقابية وتعزيز روح التضامن فيما بينها. (ط) إنشاء وإدارة المؤسسات والمراكز الثقافية والعلمية والاجتماعية والتعاونية والصحية والإنمائية والترفيهية للعمال.	
لتزويد عمال المشروع بوسائل يمكن الوصول إليها لإثارة مخاوف مكان العمل.	**قانون العمل اليمني (1995/5):** **المادتان 129 ،** 1 – يعقد طرفا النزاع أو ممثلهما اجتماعا لتسوية النزاع وديًا عن طريق التفاوض لمدة أقصاها شهر واحد. يحرر محضر الاجتماع الذي سيبقى سرياً ويوقع عليه الطرفان. 2 – في حالة عدم إمكانية التوصل إلى تسوية ودية بين طرفي النزاع ، تحال المسألة إلى الوزارة أو مكتبها المختص الذي يتولى استدعاء الأطراف من أجل تسوية النزاع خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين اعتبارًا من تاريخ الإحالة. **المادة 130** إذا فشلت الوساطة في حل موضوع النزاع بشكل نهائي، يجوز لأي من الطرفين عرضه على لجنة التحكيم المختصة خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ محضر فشل الوساطة. **المادة 132** تختص لجان التحكيم بفحص: (أ) الخلافات والنزاعات التي قد تنشأ بين أصحاب العمل والعمال فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون ، والقواعد واللوائح الصادرة بموجبه ، وعقود العمل ، والاتفاقيات الجماعية ؛ (ب) المخالفات المحالة إليهم فيما يتعلق بتفتيش مكان العمل ؛	لا توجد فجوة كبيرة بين الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية. ومع ذلك ، ستطبق منظمة الأغذية والزراعة الإطار البيئي والاجتماعي كإجراء احترازي فيما يتعلق بتطبيق آلية معالجة المظالم.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	(ج) أي مسائل أخرى تنص القوانين ذات الصلة بشأنها على أنها تقع ضمن اختصاص لجان التحكيم. **المادة 136** 1. تحال جميع القضايا المتعلقة بالمنازعات العمالية من أي نوع إلى لجنة التحكيم. 2- يجب أن تكون الدعاوى المعروضة موقعة من أحد طرفي النزاع أو من ينوب عنه قانوناً. 3. تخضع إجراءات رفع الدعوى والتقاضي لأحكام قانون التقاضي في جميع الأمور التي لم يشملها نص خاص في هذا القانون. 4. تعتبر القضايا المتعلقة بشؤون العمل مستعجلة. 5. تكون الدعوى العمالية غير قابلة للقبول بعد انقضاء المهلة المحددة في القوانين النافذة. **المادة 97** 1 – عند التحقيق في جريمة ، يجب على صاحب العمل: (أ) إجراء التحقيق خلال مدة لا تتجاوز 15 يومًا من تاريخ اكتشافه للجريمة ؛ (ب) استكمال التحقيق وفي حالة ثبوت مسؤولية العامل ، تطبق العقوبة في مدة لا تتجاوز شهرًا ؛ (ج) سماع العامل ودفاعه عن نفسه وشهادة أي شهود يستدعيهم للدفاع عنه ، (د) يلزم التحقيق كتابة ويوقع عليه جميع الأطراف. (هـ) سماع أي عمال على علم بظروف المخالفة. 2. للعامل أن يطعن في نتائج التحقيق أو نتائجه أمام لجنة التحكيم المختصة خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ إخطاره بنتيجة التحقيق.	
لا يوجد مكافئ في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2)	**قانون العمل اليمني رقم 1995/5 ،** لتزويد كل موظف بتفاصيل العمل المكتوبة **المادة 27**	هناك فجوة. تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي لا يتطلب من صاحب العمل توفير جسيمات العمالة.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	عقد العمل هو اتفاق بين صاحب العمل والعامل لتحديد شروط العمل ، حيث يتعهد العامل بالعمل تحت إشراف صاحب العمل وإشرافه مقابل أجر. **المادة 28** عند توقيع عقد العمل ، قد يخضع العامل لفترة اختبار لا تتجاوز ستة أشهر مع نفس صاحب العمل ، على النحو المنصوص عليه في العقد. لا يجوز تشغيل العامل تحت التجربة أكثر من مرة لنفس الوظيفة. **المادة 29** **1**.تعتبر مدة عقد العامل اليمني غير محددة المدة ما لم ينص على خلاف ذلك بالاتفاق بين الطرفين. 2. يعتبر عقد العمل الذي ينتهي مدته ساري المفعول لنفس المدة المنصوص عليها في البداية إذا استمرت علاقة العمل بين الطرفين فعليًا. 3. تعتبر خدمة العامل مستمرة طوال سريان عقد العمل، دون أن ينقطع استمراريتها بإجازة نظامية، بأجر أو بدون أجر، أو بسبب أي طارئ آخر منصوص عليه في هذا القانون. **المادة 30** **1**.يحرر عقد العمل الفردي المكتوب من ثلاث نسخ، ويسلم الأصل للعامل، ونسخة لصاحب العمل، ونسخة للمكتب المختص بالوزارة. يجب توقيع جميع النسخ من قبل الطرفين. في حالة عدم وجود عقد مكتوب، يتعين على العامل إثبات حقوقه بأي دليل مقبول. 2. يحدد عقد العمل بشكل أساسي مقدار الأجر ونوع العمل ومكان العمل وتاريخ بدء العمل ومدته. 3. للعامل أن يطلب من صاحب العمل أن يسلمه إيصالاً بأي مستندات أو سجلات أو شهادات يعهد بها إليه. 4. تعتبر العقود المتعلقة بالعمل في التعاونيات عقود عمل ويتسلم كل عامل صورة منها فور بدء عمله. 5. تحدد الإجراءات التي يتبعها صاحب العمل لتطبيق شروط العقد كتابةً، وتصدر نسخة من هذا الإجراء لكل عامل. **المادة 31** 1 – في حالة تغيير صاحب العمل لأي سبب من الأسباب قبل انتهاء عقد العمل ، يعتبر الشخص الذي يخلف صاحب العمل الأصلي مسؤولاً عن أداء الالتزامات التي قد تنشأ عن عقد العمل ما لم يكن غير ذلك متفق عليه. 2. في حالة إبرام عقد العمل من قبل مقاول من الباطن، يكون صاحب العمل الرئيسي مسؤولاً بالتضامن عن أداء جميع الالتزامات التي قد تنشأ عن عقد العمل إذا حالت الظروف دون قيام المقاول من الباطن بأدائها.	ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بتطبيق المتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	المادة 32 1. يُصاغ اتفاق جماعي (عقد عمل جماعي) كتابيًا وفقًا للنموذج الذي تضعه الوزارة ويجب أن يتضمن الشروط الأساسية المتعلقة بشروط العمل والتعهدات المتعلقة بالأجور وإجراءات دفعها، وساعات العمل. العمل والراحة، والحوافز المالية، وشروط حماية العمل، ومواصفات المهنة المشمولة بالاتفاقية وأي شروط أخرى يتفق عليها صاحب العمل واللجنة النقابية أو ممثلو العمال وفقاً للتشريعات النافذة. 2. يتعين على اللجنة النقابية أو ممثلي العمال بشكل جماعي مناقشة مشروع الاتفاقية الجماعية والاتفاق عليها والتوقيع عليها في اجتماع عام للعمال وبالنيابة عنهم. يجب أن تكون هذه الاتفاقية ملزمة لجميع العمال. يعتبر أي اتفاق جماعي لا تتم مناقشته بشكل جماعي مع العمال باطلاً. 3. تسري أحكام الاتفاقية الجماعية على العاملين في خدمة صاحب العمل بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. 4. (أ) يحظر إبرام عقد عمل فردي بشروط تتعارض مع شروط اتفاق جماعي فيما يتعلق بالعمل الذي يشمله الاتفاق الجماعي المذكور. (ب) لا تسري أحكام هذه المادة على عقود العمل الفردية المبرمة أثناء سريان الاتفاقية الجماعية بشرط ألا تكون شروط العمل المنصوص عليها في عقود العمل الفردية هذه أقل ملاءمة من تلك المنصوص عليها في الاتفاق الجماعي على ألا تزيد مدته عن المدة المحددة لإنجاز العمل بالنسبة للوظائف المؤقتة التي لا يشملها الاتفاق الجماعي. 5. على اللجنة النقابية أو ممثلي العمال أن يقدموا إلى الاجتماع العام للعمال أية تعديلات أو إضافات يقترح صاحب العمل إدخالها أو إضافتها إلى اتفاقية جماعية. 6. يعتبر باطلاً أي بند من بنود الاتفاقية الجماعية من المحتمل أن يتسبب في انتهاك الأمن أو الإضرار بالمصالح الاقتصادية للبلاد أو يتعارض مع القوانين والأنظمة السارية أو مع السياسة العامة أو الآداب العامة. **المادة 33** 1. يجوز لأصحاب العمل واللجان النقابية أو النقابية العامة التي تمثل العمال في أكثر من مكان عمل إبرام اتفاقية جماعية مشتركة.	

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	2. يجوز لأصحاب العمل واللجان النقابية غير الأطراف في هذا الاتفاق الانضمام إليها بشكل مستقل على أساس اتفاق مكتوب بين الطرفين طالبين الانضمام ، دون الحاجة إلى موافقة الأطراف المتعاقدة الأصلية. يقدم طلب الانضمام إلى المكتب المختص بالوزارة بعد التوقيع عليه من قبل طرفي الانضمام. 3. يجوز لأي منظمة نقابية تكون طرفًا في اتفاقية جماعية أن ترفع دعوى قضائية لمخالفة الاتفاقية نيابة عن أي من أعضائها دون الحاجة إلى تكليفه بهذا الغرض. يجوز للعضو النقابي أن يتدخل في الدعوى المرفوعة على هذا النحو نيابة عنه ويمكنه رفع الدعوى بشكل مستقل عن النقابة. **المادة 34** 1. يتم إبرام اتفاقية جماعية بنسخ كافية لتوفير واحدة لكل من الأطراف المتعاقدة وواحدة للوزارة. ويجوز للعمال الحصول على نسخة من هذه الاتفاقية ونسخة من أي مستندات تتعلق بالانضمام إليها. 2. لا تكون الاتفاقية الجماعية ملزمة إلا بعد مراجعتها وتسجيلها من قبل الوزارة أو المكتب المختص. في حالة الاعتراض على الاتفاقية ، تقوم الوزارة بإخطار الأطراف المعنية بأسباب اعتراضها خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استلام الاتفاقية. في حالة عدم وجود أي اعتراض خلال هذه الفترة ، تعتبر الاتفاقية سارية المفعول. يجوز لأي من أطراف الاتفاقية استئناف الاعتراض أمام لجنة التحكيم المختصة خلال 30 يومًا من تاريخ الاعتراض. 3. تسجل الوزارة أو المكتب المختص في سجل الاتفاقيات الجماعية أي تعديل أو ملحق أو تجديد أو إنهاء أو انقضاء بشأن الاتفاقات الجماعية. 4. يحق لأي شخص أن يحصل من الوزارة أو مكتبها المختص على نسخة طبق الأصل من الاتفاقية الجماعية ووثائق الانضمام إليها مقابل سداد الرسوم المقررة.	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته		
لتعزيز الاستخدام المستدام للموارد ، بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام.	**<u>قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 ، مادة (3)</u>** يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: 1- حماية البيئة والمحافظة على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها البيئية الطبيعية.	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية مع تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي المطبق والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	2- مكافحة التلوث القاحل بكافة أنواعه لتلافي أي أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة طويلة الأمد أو فورية ناتجة عن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة. ولزيادة رفاهيتها. 3 – حماية الثروات الطبيعية وتنميتها ، والمحافظة على أنواع وأنواع الحياة في البيئة الوطنية ، والاستغلال والاستغلال الرشيد لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة. 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة أو التي تتعارض مع أو. تعرقل العدالة والمبرر لنا والتمتع بالبيئة الطبيعية. 5- حماية البيئة الوطنية من الآثار الضارة للأنشطة التي تتم خارج التراب الوطني ومياهها الإقليمية. 6-تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصدق عليها اليمن وفق التشريعات السائدة. 7- المساهمة من خلال التدابير المنصوص عليها والمنصوص عليها في أحكام هذا القانون في حماية عناصر البيئة الدولية بما في ذلك طبقة الأوزون والمناخ.	
لتجنب أو تقليل الآثار السلبية على صحة الإنسان والبيئة عن طريق تجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع. لتجنب أو تقليل انبعاثات الملوثات المناخية قصيرة وطويلة العمر المرتبطة بالمشروع	**قانون رقم 25 لسنة 1999 مادة 23**: للسلطة المختصة اتخاذ الإجراءات الآتية: يلتزم أي شخص يتعامل مع مبيدات في الجمهورية بإعادة ملء أي حاوية مبيد متسرب وتنظيف المناطق الملوثة ودفع تعويض مالي تحت إشراف السلطة المختصة. **قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995** **المادة (90)** يشجع القانون اليمني القطاعات والمشاريع ذات الصلة على توفير القدرات المؤسسية والتدريب للمشاريع لتعزيز قدراتهم ومعرفتهم في التعامل مع القضايا البيئية. كما يشجع البحث والتطوير في جميع الجوانب البيئية **المادة (3)**يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: 1- حماية البيئة والمحافظة على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها البيئية الطبيعية.	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية مع تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي المطبق والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	2- مكافحة التلوث القاحل بكافة أنواعه لتلافي أي أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة طويلة الأمد أو فورية ناتجة عن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة. ولزيادة رفاهيتها. 3 – حماية الثروات الطبيعية وتنميتها ، والمحافظة على أنواع وأنواع الحياة في البيئة الوطنية ، والاستغلال والاستغلال الرشيد لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة. 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة أو التي تتعارض مع أو . تعرقل العدالة والمبرر لنا والتمتع بالبيئة الطبيعية. 5- حماية البيئة الوطنية من الآثار الضارة للأنشطة التي تتم خارج التراب الوطني ومياهها الإقليمية. 6- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصدق عليها اليمن وفق التشريعات السائدة. 7- الإسهام من خلال الإجراءات المنصوص عليها والمنصوص عليها في أحكام هذا القانون في حماية عناصر البيئة الدولية بما في ذلك طبقة الأوزون والمناخ ، وهو التزام يمني بموجب اتفاقية تغير المناخ.	
لتجنب أو تقليل توليد النفايات الخطرة وغير الخطرة.	**قانون حماية البيئة (1995/26) ،** **المادة (44):** **1-** يحظر دون إذن مسبق من الجهة المختصة تداول المواد السامة أو الخطرة أو التي قد تكون سامة أو خطرة. **2-** يعد المجلس بالتشاور مع الجهة المختصة والجهات العلمية المتخصصة قائمة بالمواد السامة والخطرة أو المواد التي يحتمل أن تكون كذلك. يجب تسمية هذه القائمة بقائمة المواد السامة والخطرة. ويصدر قرار من مجلس الوزراء بحظر تداول هذه المواد. **3-** يقوم المجلس ، بالتشاور مع الأطراف المشار إليها في الفقرة (2) من هذه المادة ، بمراجعة قائمة المواد المقترحة وتعديل القائمة المشار إليها أو إضافتها أو تحديثها. وفق التقدم العلمي والتقني في هذا المجال. تصدر التعديلات بمرسوم من مجلس الوزراء.	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية مع تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي المطبق والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	4- عند تحديد المواد التي سيتم تضمينها في القائمة ، يمكن التماس المساعدة من أي خبرة وطنية أو أجنبية بالإضافة إلى الاستفادة والاستفادة من القوائم التي تصدرها المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية ذات الصلة بهذه المواد السامة. المواد. **المادة (50) 1-** يحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري أو أي طرف آخر التخلص من أو التخلص من أي مواد أو منتجات سامة أو خطرة في البيئة يحتمل أن تكون كذلك واتخاذ جميع التدابير والاحتياطات اللازمة لمنع أي خطر من هذا التخلص والتصريف أو لتقليل المخاطر الناشئة عنه فيما يتعلق بالبيئة أو بصحة الإنسان أو بالكائنات الحية الأخرى وفيما يتعلق بها. **المادة (53)** يحظر قطعا على أي جهة عامة أو خاصة أو أي شخص طبيعي أو معنوي استيراد أو إدخال أو إغراق أو دفن أو تخزين النفايات السامة أو الخطرة أو المشعة أو التخلص منها بأي وسيلة في البيئة اليمنية.	
لتقليل وإدارة المخاطر والآثار المرتبطة باستخدام مبيدات الآفات	**قانون المبيدات (1999/25) المادة (3)** يهدف هذا القانون إلى: أ- تنظيم عمليات تداول مبيدات الآفات النباتية. ب. تنظيم إجراءات التسجيل، مراقبة وتفتيش ومناولة مبيدات الآفات الزراعية. ج. تجنب مخاطر المبيدات والآثار السامةمنها على صحة الإنسان والحيوان والبيئة، وحماية الأعداء الطبيعيين للآفات والحشرات المفيدة اقتصاديًا.	على الرغم من عدم وجود فجوة بين تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي والقوانين الوطنية. تسود متطلبات القانون الوطني. ستقوم منظمة الأغذية والزراعة بتطبيق المتطلبات الوطنية
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): صحة المجتمع وسلامته		

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
لتوقع وتجنب الآثار السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة من المشروع خلال دورة حياة المشروع من كل من الظروف الروتينية وغير الروتينية.	**قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995:** **المادة 3** يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: 1- حماية البيئة والمحافظة على سلامتها وتوازنها وصيانة أنظمتها البيئية الطبيعية. 2- مكافحة التلوث القاحل بكافة أنواعه لتلافي أي أضرار أو آثار سلبية مباشرة أو غير مباشرة طويلة الأمد أو فورية ناتجة عن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة. ولزيادة رفاهيتها. 3 – حماية الثروات الطبيعية وتنميتها ، والمحافظة على أنواع وأنواع الحياة في البيئة الوطنية ، والاستغلال والاستغلال الرشيد لفائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة. 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة أو التي تتعارض مع أو. تعرقل العدالة والمبرر لنا والتمتع بالبيئة الطبيعية. 5- حماية البيئة الوطنية من الآثار الضارة للأنشطة التي تتم خارج التراب الوطني ومياهها الإقليمية. 6-تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصدق عليها اليمن وفق التشريعات السائدة. 7- المساهمة من خلال التدابير المنصوص عليها والمنصوص عليها في أحكام هذا القانون في حماية عناصر البيئة الدولية بما في ذلك طبقة الأوزون والمناخ. **المادة 4:** في سبيل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه كما ورد في المادة السابقة ، تتولى الجهات المعنية مسؤولياتها ووظائفها وتؤدي واجباتها وفق الاختصاصات المكلفة بالتنفيذ وفق الأسس التالية: 1- الإنسان جزء مهم ومؤثر في البيئة الطبيعية التي يعيش فيها ويستخدم مواردها. 2-لكل فرد الحق الأساسي في العيش في بيئة صحية ومتوازنة تتوافق مع سلامة الإنسان وتتوافق معها تضمن النمو	لا توجد فجوة. تتوافق المتطلبات الوطنية مع تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي المطبق والمتطلبات الوطنية

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	الفكري والعقلي والبدني والصحي، حيث يلتزم كل شخص طبيعي وقانوني بما يلي: البيئة ومواردها الطبيعية ومنع الإضرار بالبيئة ومكافحة التلوث. 3- تتولى السلطات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد مسؤولية حماية البيئة ومواردها الطبيعية ومكافحة التلوث والحفاظ على الحياة الفطرية والنظام البيئي البحري. 4-البيئة اليمنية، وتشمل المساحات البرية والمياه الداخلية والبحرية وقاع البحار وباطن أرضها والجو الجوي الذي يعلوها والذي تختص به الجمهورية اليمنية وفقاً لقواعد القانون الدولي العام واتفاقية الأمم المتحدة بشأنه. قانون البحار لسنة 1982م وأية اتفاقية دولية أخرى تصدق عليها اليمن لحماية البيئة البحرية. تتمتع سلطات الدولة بالولاية القضائية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتؤديها لحماية البيئة البحرية الواقعة تحت سيادة الدولة وكذلك المناطق الواقعة داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة. 5-تلتزم الجهات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة، الوطنية منها والأجنبية وكذلك الأفراد، بالالتزام والالتزام عند قيامها بأي نشاط أو عمل مهما كانت طبيعته لإعطاء الأولوية والتفضيل لمبدأ حماية البيئة من التلوث. ليس فقط لشيء إزالة الضرر بعد حدوثه أو للتعويض عنه. 6-يجب على الجهات الرسمية، ولا سيما تلك التي تقوم بإعداد خطط التنمية الاقتصادية وممارستها. • مراعاة الاعتبارات البيئية في خطط التنمية الاقتصادية في جميع مستويات ومراحل التخطيط، والتأكد من أن التخطيط البيئي جزء أساسي من خطط التنمية الاقتصادية. التخطيط التنموي الشامل من جميع النواحي الصناعية والزراعية والعمرانية والسياحية وغيرها لتلافي الآثار السلبية على البيئة في المستقبل. 7-يجب على الجهات الرسمية ومؤسساتها العامة والخاصة والتعاونية، وخاصة المرخص لها بإصدار تراخيص لمشاريع جديدة أو قائمة وكذلك الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطها داخل حدود اليمن، أن تراعي مبدأ التقييم البيئي للمشاريع بحيث لا يتعارض أداء دراسات التقييم البيئي مع دراسات الجدوى الاقتصادية. (1) لا يجوز إصدار الترخيص للمشاريع والمنشآت الجديدة التي تضر بالبيئة أو تلوثها أو تتسبب في تدهورها. (2) تلتزم جميع المشاريع والمنشآت الجديدة بالالتزام باستخدام أفضل التقنيات المتاحة لحماية البيئة ومكافحة التلوث. 9-يتحمل كل من يضر بالبيئة جميع التكاليف والمصاريف المترتبة على إزالة الضرر بالإضافة إلى التعويض عنه. 10-تلتزم جميع أجهزة الدولة المسؤولة عن الإعلام والتعليم والثقافة وتلتزم بمهمة تعزيز رفع مستوى وعي الفرد والمجتمع	

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	فيما يتعلق بقضايا البيئة وأهمية حمايتها بما في ذلك علوم حماية البيئة ضمن المناهج المدرسية ودورات لمستويات التعليم المختلفة.	
لتعزيز الجودة والسلامة ، والاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ ، في تصميم وإنشاء البنية التحتية ، بما في ذلك السدود.	**قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 المادة 3** يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: 7- المساهمة من خلال التدابير المنصوص عليها و المنصوص عليها في أحكام هذا القانون في حماية عناصر البيئة الدولية بما في ذلك طبقة الأوزون و المناخ.	هناك فجوة. لم يحدد قانون حماية البيئة التغير المناخي لكونه قديمًا. ومع ذلك ، منذ أن صادقت اليمن على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 1996. وبروتوكول كيوتو في عام 2008. سوف تطبق منظمة الأغذية والزراعة متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي
لتجنب أو تقليل تعرض المجتمع لمخاطر المرور والسلامة على الطرق المرتبطة بالمشروع والأمراض والمواد الخطرة.	**قانون حماية البيئة رقم 26 لسنة 1995 المادة 3** يهدف هذا القانون إلى تحقيق الأغراض التالية: 1- حماية البيئة والمحافظة عليها سلامتها وتوازنها والمحافظة عليها طبيعيا النظم البيئية. 2- مكافحة التلوث القاحل بجميع أنواعه لتلافي أي أضرار أو أضرار التأثيرات السلبية المباشرة أو غير المباشرة طويلة المدى أو الفورية 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة أو التي تتعارض مع أو. تعرقل العدالة والمبرر لنا والتمتع بالبيئة الطبيعية.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية
أن يكون لديك تدابير فعالة للتصدي للأحداث الطارئة	**قانون العمل اليمني رقم (5) لسنة 1995م**	هناك فجوة في القانون الوطني. لم يطلب من صاحب العمل اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للأحداث الطارئة.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	المادة(119): 1 . على صاحب العمل أن يوفر الرعاية الصحية للعاملين لديه وتشمل هذه الرعاية ما يلي: (أ) إجراء الكشف الطبي للعامل قبل التشغيل. (ب) نقل العامل إلى عمل يتناسب مع حالته الصحية بناء على تقرير من الجهات الطبية المختصة كلما كان ذلك ممكنا. (ج) أن يوفر العمل المناسب للعامل وفق توصيات الجهات الطبية المختصة حسب ظروف إمكانية العمل وبموجب قانون التأمينات الاجتماعية إذا كان المرض ناجما عن المهنة أو كانت الإصابة ناجمة عن العمل أو بسببه. (د) تحمل العلاج ومستلزماته للعمال مهما كان عددهم وفقاً للائحة الطبية لصاحب العمل التي توافق عليها الوزارة. (هـ) تشغيل ممرض مؤهل في موقع العمل أو منطقته إذا زاد عدد العمال لديه على خمسين عامل. (و) أن يعهد إلى طبيب أو مؤسسة طبية بعلاج العمال لديه إذا زاد عددهم على مائة عامل في موقع العمل أو منطقته. (ز) أن يؤمن حفظ الأوراق المتعلقة بعلاج العامل الذي تسلم إليه من قبله وللعامل أن يحصل على صور من الشهادات والوثائق المتعلقة بمرضه والمسلمة إلى صاحب العمل من الجهات الطبية المختصة. 2-يجوز لأصحاب الأعمال الذين يقل عدد العمال لديهم عن ما هو محدد في هذه المادة أن يعهدوا إلى طبيب أو مؤسسة طبيه بعلاج هؤلاء العمال. 3-للوزير أن يلزم أصحاب الأعمال الذين يقل عدد العمال لديهم عن ما هو محدد في هذه المادة تشغيل ممرض مؤهل أو أن يعهدوا بعلاجهم إلى طبيب وذلك في الصناعات والمهن الخطرة أو الشاقة. **المادة (121)**: يتحمل صاحب العمل مالم يكن مؤمنا المسئولية المادية طبقا لهذا القانون وقانون التأمينات الاجتماعية لما يلحق العامل من أمراض مهنية أو إصابات أثناء تأدية العمل أو بسببه.	ومع ذلك ، فإن القانون الوطني يفرض على صاحب العمل أن يتحمل تكلفة العلاج الطبي والمتطلبات ذات الصلة. لذلك ، ستطبق منظمة الأغذية والزراعة متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
لضمان تنفيذ حماية الموظفين والممتلكات بطريقة تتجنب أو تقلل من المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة بالمشروع.	**الفقرة (ج) من المادة (7) من الدستور اليمني:** حماية واحترام الملكية الخاصة التي لا يمكن مصادرتها إلا عند الضرورة للمصلحة العامة ومقابل عادل ووفقاً للقانون.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والإطار البيئي والاجتماعي. يتطرق القانون الوطني إلى تدابير لضمان حماية ممتلكات المجتمع. ومع ذلك، فإنها لا تنظر في حماية الأفراد المتأثرين بالمجتمع ستطبق منظمة الأغذية والزراعة الإطار البيئي والاجتماعي فيما يتعلق بالموظفين المتضررين من المجتمع المحلي.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): حيازة الأرض والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي		
- لتجنب إعادة التوطين غير الطوعي ، أو عند الضرورة ، تقليل إعادة التوطين غير الطوعي من خلال استكشاف بدائل تصميم المشروع - لتجنب الإخلاء القسري	**الفقرة (ج) من المادة (7) من الدستور اليمني:** حماية واحترام الملكية الخاصة التي لا يمكن مصادرتها إلا عند الضرورة للمصلحة العامة ومقابل عادل ووفقاً للقانون.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية.
– للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يمكن تجنبها من حيازة الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأراضي من خلال: (أ) تقديم تعويض في الوقت المناسب عن خسارة الأصول بتكلفة الاستبدال و (ب) مساعدة النازحين في جهودهم لتحسين ، أو على الأقل استعادة ، سبل العيش ومستويات المعيشة ، بالقيمة الحقيقية ، إلى مستويات	**الفقرة (ج) من المادة (7) من الدستور اليمني:** حماية واحترام الملكية الخاصة التي لا يمكن مصادرتها إلا عند الضرورة للمصلحة العامة ومقابل عادل ووفقاً للقانون.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
ما قبل النزوح أو إلى المستويات السائدة قبل بداية تنفيذ المشروع ، أيهما أعلى		
– تحسين الظروف المعيشية للفقراء أو المستضعفين الذين نزحوا جسديًا، من خلال توفير السكن اللائق، والوصول إلى الخدمات والمرافق، وضمان الحيازة.	**ربما لن يتم تشغيل هذا الجزء من خلال هذا المشروع**	لايمكن تطبيقه
– تصور أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها كبرامج تنمية مستدامة ، وتوفير موارد استثمارية كافية لتمكين الأشخاص النازحين من الاستفادة بشكل مباشر من المشروع ، حسب طبيعة المشروع.	**ربما لن يتم تشغيل هذا الجزء من خلال هذا المشروع**	لايمكن تطبيقه
– لضمان تخطيط أنشطة إعادة التوطين وتنفيذها مع الكشف المناسب عن المعلومات والتشاور الهادف والمشاركة المستنيرة للمتضررين.	**الفقرة (ج)، المادة (23) من قانون المبيدات رقم (25) لسنة 1999م:** للسلطة المختصة اتخاذ الإجراءات الآتية: يلتزم أي شخص يتعامل مع مبيدات في الجمهورية بإعادة ملء أي حاوية مبيد متسرب وتنظيف المناطق الملوثة ودفع تعويض مالي تحت إشراف السلطة المختصة.	لا توجد فجوة. تتماشى المتطلبات الوطنية مع أهداف الإطار البيئي والاجتماعي ، ويكمل كل منهما الآخر. ستطبق منظمة الأغذية والزراعة كلاً من الإطار البيئي والاجتماعي والمتطلبات الوطنية.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية		
– لحماية التنوع البيولوجي والموائل والحفاظ عليها.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي. سيتم تطبيق كلاهما.
– لتطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف والنهج التحوطي في تصميم وتنفيذ المشاريع التي يمكن أن يكون لها تأثير على التنوع البيولوجي.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي. سيتم تطبيق كلاهما.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
– لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي. سيتم تطبيق كلاهما.
– لدعم سبل عيش المجتمعات المحلية ، بما في ذلك الشعوب الأصلية ، والتنمية الاقتصادية الشاملة ، من خلال اعتماد الممارسات التي تدمج احتياجات الحفظ وأولويات التنمية.	مدرج في قانون حماية البيئة رقم (26) لسنة 1995م واليمن طرف في اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي.	لا توجد فجوة كبيرة بين المتطلبات الوطنية والدولية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي. سيتم تطبيق كلاهما.
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (7): الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا		
– غير ذي صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): التراث الثقافي		
– غير ذي صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الوسطاء الماليون		
– غير ذي صلة		
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10) إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات		
– لإنشاء نهج منظم لإشراك أصحاب المصلحة من شأنه أن يساعد المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة	**المادة 35 من الدستور اليمني:** حماية البيئة مسؤولية الدولة والمجتمع وهي واجب على كل مواطن. **قانون هيئة حماية البيئة:**	ستتبع منظمة الأغذية والزراعة متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
وبناء علاقة بناءة معهم والحفاظ عليها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالمشروع.	تعتبر مشاركة المجتمع والمنظمات غير الحكومية جزءًا أساسيًا من التشاور أثناء التخطيط للمشاريع المقترحة ، وهي عملية مستمرة قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروع **(قانون حماية البيئة ، المادة 4 ، الفقرة 4 والمادة 82).** علاوة على ذلك ، يمكن للمنظمات غير الحكومية والأفراد رفع دعوى مباشرة ضد أي شخص أو كيان يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة والموارد الطبيعية أو المشاركة في تدهورها وتلوثها	
– لتقييم مستوى اهتمام أصحاب المصلحة ودعم المشروع وتمكين آراء أصحاب المصلحة من أن تؤخذ في الاعتبار في تصميم المشروع والأداء البيئي والاجتماعي.	**قانون الإدارة المحلية رقم 4 لسنة 2000** **المادة 19**: 8. دراسة واعتماد الأسس والقواعد المنظمة لمساهمات المواطنين في تمويل وتأسيس وصيانة مشاريع الخدمات الأساسية الممولة منهم أو بمشاركتهم. 9. مناقشة اساسيات وقواعد التبسيط والموافقة عليها تحسين تعاملات الأجهزة التنفيذية مع المواطنين بشكل عام المجالات. 10. النظر في الشؤون العامة التي تهم المواطنين على مستوى الدولة المحافظة وإصدار القرارات اللازمة و توصيات في هذا الصدد.	ستتبع منظمة الأغذية والزراعة متطلبات الصندوق البيئي والاجتماعي.
– لتعزيز وتوفير وسائل للمشاركة الفعالة والشاملة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع طوال دورة حياة المشروع بشأن القضايا التي يمكن أن تؤثر عليهم.	مدرج في قانون الإدارة المحلية رقم 4 لسنة 2000 **المادة 19**: 8. دراسة واعتماد الأسس والقواعد المنظمة لمساهمات المواطنين في تمويل وتأسيس وصيانة مشاريع الخدمات الأساسية الممولة منهم أو بمشاركتهم. 9. مناقشة اساسيات وقواعد التبسيط والموافقة عليها	ستتبع منظمة الأغذية والزراعة متطلبات الإطار الوطني والبيئي والاجتماعي

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
	تحسين تعاملات الأجهزة التنفيذية مع المواطنين بشكل عام المجالات. 10. النظر في الشؤون العامة التي تهم المواطنين على مستوى الدولة المحافظة وإصدار القرارات اللازمة و توصيات في هذا الصدد.	
– لضمان الكشف عن معلومات المشروع المناسبة حول المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لأصحاب المصلحة في الوقت المناسب، ومفهومة، ويسهل الوصول إليها وبطريقة وشكل مناسب.	مدرج في قانون العمل اليمني رقم 5 لسنة 1995 ، المادة 118 1. على صاحب العمل القيام بما يلي : أ- إرشاد وإحاطة العامل قبل تشغيله بمخاطر العمل والمهنة ووسائل الوقاية منها التي يجب عليه اتباعها أثناء العمل ب- القيام باستمرار بالتوجيه والرقابة على مراعاة العمال للسلامة والصحة المهنية . ج- إبراز التوجيهات والإرشادات والملصقات الموضحة لمخاطر العمل والمهنة وأساليب الوقاية منها في أماكن ظاهرة واستخدام كافة وسائل الإيضاح الأخرى . د- نشر الوعي بين أوساط العمال فيما يخص السلامة المهنية والوقاية الصحية والعمل على إشراكهم في الدورات التدريبية والندوات المتعلقة بهذه الجوانب . 2 – في حالة امتناع صاحب العمل عن تنفيذ قواعد حماية العمل والعمال وتعليمات السلامة المهنية للمفتش استصدار أمر من الوزير بإيقاف الآلة مصدر الخطر لمدة أسبوع حتى تزال أسباب الخطر وعلى الوزير إحالة الأمر إلى اللجنة التحكيمية المختصة في حاله تمديد فترة الإيقاف الجزئي أو طلب الإيقاف الكلي إذا تبين بقاء الخطر وان صاحب العمل لم يقم بإزالته ويستحق العمال الذين توقفوا عن العمل بسبب ذلك كامل أجورهم. يجب أن تتضمن تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي قائمة مرجعية وملخصًا غير تقني للاستخدام العام والإفصاح في شكل ولغة مفهومة لعامة الناس (إرشادات تقييم الأثر البيئي لوكالة حماية البيئة).	تمت مواءمة المتطلبات الوطنية وأهداف الإطار البيئي والاجتماعي، ولم يتم ملاحظة أي ثغرات كبيرة. سيتم تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمتطلبات الوطنية على المشروع.

متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي	القوانين الوطنية المعمول بها في اليمن	الفجوات / الإجراء الموصى به
– لتزويد الأطراف المتأثرة بالمشروع بوسائل يمكن الوصول إليها وشاملة لإثارة المشكلات والتظلمات، والسماح للمقترضين بالاستجابة لهذه المظالم وإدارتها	تنص المادة 51 من الدستور على ما يلي: للمواطنين حق اللجوء إلى القضاء لحماية حقوقهم ومصالحهم المشروعة. كما يحق لهم تقديم شكاواهم وانتقاداتهم واقتراحاتهم إلى مختلف الجهات الحكومية بشكل مباشر أو غير مباشر.	سيتم تطبيق أهداف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي والمتطلبات الوطنية على المشروع.

الملحق 2: مبيدات الآفات المحظورة

الملحق 3: قائمة الاستبعاد

يحظر المشروع الأنشطة التالية (غير المؤهلة كجزء من "قائمة الاستبعاد") بغية تجنب الآثار السلبية التي لا يمكن عكس اتجاهها على البيئة والناس:

- نقل و/أو هدم أي منازل أو أعمال تجارية دائمة.
- استخدام المشروع كحافز و/أو أداة لدعم و/أو تنفيذ إعادة التوطين غير الطوعي للسكان المحليين وتحويل القرى.
- تمليك أو مصادرة أو تخصيص الأراضي.
- حيازة الأراضي باستخدام حقّ الاستملاك دون استشارة المكلف منظمة الأغذية والزراعة ودون موافقة صاحبة ملك الأراضي.
- حيازة/استخدام الأرض في إطار مشروع فرعي الذي يؤدي إلى فقدان دائم أو مؤقت لمخازن الحبوب، المراحيض والمطابقة الخارجية.
- مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة.
- الأنشطة التي يمكن أن تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر النزاعات مثل مدخلات المتفجرات وإمدادات الأسلحة، وما إلى ذلك.
- الأنشطة التي من الممكن تتسبب في آثارا ضارة على الجماعات العِرْقِيّة/الشعوب الأصليين في القرية أو في القرى المجاورة أو كلاهما، أو أنشطة الغير مقبولة للجماعات العِرْقِيّة التي تعيش في قرية متجانسة من حيث تركيبتها العِرْقِيّة أو في قرية ذات تركيبة عِرْقِيّة مختلطة.
- الأنشطة التي يحتمل يترتب عليها وقع سلبي على الفئات الضعيفة (المرأة والطفل).
- تلف أو خسارة الممتلكات الثقافية، بما فيها المواقع التي لها قيم أثرية (من ما قبل التاريخ) أو حفرية أو تاريخية أو دينية أو ثقافية أو طبيعية فريدة.
- تقييد الوصول إلى الموارد (تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية) والذي لا يمكن تخفيف الأثار المترتبة عليه ويؤدي ذلك إلى آثار معاكسة على سبل عيش الجماعات العِرْقِيّة ويضر بمصالح السكان.
- أي نوع من الأنشطة في الموائل الطبيعية والمناطق المحمية القائمة أو المقترحة.
- شراء مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب المحظورة وغيرها من مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب غير المحظورة، والمواد الكيميائية الخطرة بما يتجاوز الكمية المطلوبة لمعالجة المنطقة الموبوءة بفعالية. ومع ذلك، إذا حدث غزو أو انتشار الآفات، يُسمح باستخدام كميات صغيرة من مبيدات الآفات المؤهلة والمسجلة في اليمن إذا استكملت بتدريب إضافي للمزارعين بما يضمن مأمونية استخدام مبيدات الآفات وبما يتفق وع مع سياسات وإجراءات منظمة الأغذية والزراعة/مؤسسة التمويل الدولية (ويلزم الحصول على تصريح من أو موافقة منظمة الأغذية والزراعة). ولن يسمح باستخدام مبيدات الآفات والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب في المنطقة العازلة للمنطقة المحمية والمنطقة الحرجية المحمية والموائل الطبيعية. لن يتم استخدام مبيدات الآفات الشديدة الخطورة من قبل المشروع.
- شراء معدات زراعية ذات تأثير تدميري على البيئة أو المعدات الأخرى التي تضر بالبيئة.
- الاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية (بما في ذلك العمليات الحرجية مثل قطع الأخشاب أو حصاد أو معالجة المنتجات غير الخشبية).
- إدخال أنواع غير محلية ما لم تكن موجودة بالفعل في المنطقة المجاورة أو معروفة من أماكن مشابهة بأنها غير أنواع غازية.
- تحويل أو تدهور كبير للموئل الطبيعية أو عندما تكون مكاسب الحفظ و/أو المكاسب البيئية لا تعوض أي خسائر محتملة بشكل واضح.
- الإنتاج أو المتاجرة بأي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب القوانين أو الأنظمة اليمنية أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو خاضعا للحظر الدولي، بما في ذلك الاتجار في أي منتجات مع شركات تمارس سلوكا بيئيا و/أو اجتماعيا استغلاليا.
- العمالة وظروف العمل التي تنطوي على أشكال عمالة مضرة أو استغلالية أو غير طوعية أو إلزامية أو العمل القسري أو عمالة الأطفال أو مسائل هامة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية.
- الأنشطة الفرعية التي تتطلب تقييم كامل للآثار البيئية، بما فيها أي مشاريع فرعية تشمل ما يأتي: (1) إنتاج المنتجات المحتوية على ثنائي الفينيل متعدد الكلور أو المتاجرة بها. (2) إنتاج المواد المستنفدة للأوزون أو الاتجار بها. (3) إنتاج مشروبات كحولية بما في ذلك المشروبات

الكحولية المصنعة في البلد. (4) تجهيز المنتجات التي تنطوي على التبغ. (5) إنتاج ألياف الاسبستوس غير المبطنة أو الاتجار بها أو استخدامها.

قائمة التفضيلات

- تعزيز الممارسات الزراعية القادرة على التكيف مع المناخ
- تعزيز الإدارة المستدامة والمراعية للمناخ للموارد المائية.
- تعزيز الإدارة المتكاملة للآفات، فضلا عن استخدام مبيدات الآفات الطبيعية/العضوية من الأعشاب (المبيدات الحيوية)، بدلا من مبيدات الآفات الكيميائية، في الحالات التي يجب فيها استخدام مبيدات الآفات.
- تعزيز تنمية المهارات لزيادة الأمن الغذائي والتوعية التغذوية/الغذائية وقدرة الأسر المستفيدة على التكيف مع التغير المناخي.
- تعزيز بيئة تمكينية محسنة (الفرص المالية، والمؤسسات الحاكمة، والإرشاد الزراعي، والسياسات و/أو القوانين) لتيسير الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على التكيف.

الملحق 4: خطة العمل الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين ذات الصلة:

كانت حوادث العنف الجنساني/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي في المشاريع التي تنفذها الأمم المتحدة محدودة للغاية ومتصلة بالحالات المرتبطة بتوزيع المعونة الإنسانية في مخيمات المشردين داخليا. وبالنسبة لمشروع الاستجابة للأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن، ستكون مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي عموما منخفضة وتتعلق في معظمها بالتدفق المحتمل للأيدي العاملة، الذي يتوقع أن يكون ضئيلا، بالنظر إلى أن أنشطة البناء صغيرة الحجم وأن اليد العاملة غير الماهرة ستكون محلية مع ويقتصر استقدام العمالة من خارج المجتمع المحلي على العمالة الماهرة فقط. ومع ذلك، ونظرا لاستمرا مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماع/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي المصاحبة للنزاع الجاري (ليست مقتصرة على المشروع فحسب بل على السياق الذي يمر به اليمن على نطاق أوسع)، وتصنف مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماع/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي القائمة على نوع الجنس على أنها ذات خطورة متوسطة.

المبادئ التوجيهية:

كجزء من التدابير التي تتخذها منظمة الأغذية والزراعة لحماية الموظفين والمستفيدين من المساعدة والسكان في اليمن، فإنها تلتزم بالمساءلة التي تفرضها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تجاه السكان المتأثرين، والتي تهدف إلى ترجمة التطلعات إلى أفعال ونتائج بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي: القيادة والمشاركة والشراكة والمعلومات وومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتغذية المرتدة والإجراءات المتخذة ووالنتائج. تعمل منظمة الأغذية والزراعة بالفعل على التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش الجنسي متبعة سياسة 'عدم التسامح مطلقا` إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

يحدد الإجراء التشغيلي الموحد لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين المبادئ التوجيهية التالية:

- مبادئ النزاهة والمهنية واحترام حقوق الإنسان وكرامة جميع الشعوب تشكل أساس التزام منظمة الأغذية والزراعة بمنع أعمال الاستغلال الاعتداء الجنسيين والتصدي لها. وهذه المبادئ مكرسة في النظامين الأساسي والإداري لموظفي منظمة الأغذية والزراعة، وكذلك في معايير السلوك للخدمة المدنية الدولية[519] التي تتطلب أعلى معايير النزاهة من جميع الموظفين.

- وكما جاء في نشرة المدير العام رقم 70/2012، فإن لدى منظمة الأغذية والزراعة سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء أعمال الاعتداء الجنسي التي يرتكبها موظفوها أو أي موظف آخر مرتبط بعمل منظمة الأغذية والزراعة[520]، فمثل هذه الأعمال تشكل سوء سلوك جسيما، ومن ثم قد توفر أسبابا لاتخاذ تدابير تأديبية، بما في ذلك الفصل بإجراءات موجزة، أو إنهاء العقد.

  - تشير كلمة "الموظف"، بحسب منظمة الأغذية والزراعة، إلى جميع من لديهم عقد عمل مع منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك الخبراء الاستشاريون، وأصحاب اتفاقيات الخدمات الشخصية، فضلا عن الذين يؤدون خدمات غير مدفوعة الأجر مثل المتطوعين. ويشمل أيضا الموظفين المقدمين من الحكومة.

---

[519] *معايير سلوك الموظفين المدنيين الدوليين (القسم 304 من الدليل).*

[520] *يشمل ذلك الأفعال التي يرتكبها موظفو المنظمة المتعاقدون أو أي شخص آخر يستخدمه ويسيطر عليه المقاول للقيام بأي خدمات يتفق عليها مع منظمة الأغذية والزراعة. ويشمل أيضا أي كيان تموله منظمة الأغذية والزراعة أو يشارك في تنفيذ أنشطة المنظمة، بما في ذلك الموردين ومقدمي الخدمات الذين يقدمون عطاءات لإقامة علاقات تجارية مع منظمة الأغذية والزراعة أو المنظمات الشريكة التي تتلقى، بموجب رسائل الاتفاقات، موارد مالية أو موارد أخرى من منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق ببرامجها وعملياتها.*

- ويشمل ذلك أيضا الأفعال التي يرتكبها موظفو منظمة الأغذية والزراعة المتعاقدون أو أي شخص آخر يستخدمه ويسيطر عليه المقاول للقيام بأي خدمات يتفق عليها مع الفاو. ويشمل أيضا أي كيان تموله منظمة الأغذية والزراعة أو يشارك في تنفيذ أنشطة منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك الموردين ومقدمي الخدمات الذين يقدمون عطاءات لإقامة علاقات تجارية مع منظمة الأغذية والزراعة أو المنظمات الشريكة التي تتلقى، بموجب رسائل الاتفاق، موارد مالية أو موارد أخرى من منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق ببرامجها وعملياتها.

- في حين أن تركيز أنشطة منظمة الأغذية والزراعة في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين سيكون منصبا على الوقاية والحماية من الاعتداء الجنسي، فإن إجراء العمل الموحد يحدد مسؤوليات وآلية رسمية للإبلاغ عن شكاوى الاعتداء الجنسي، فضلا عن الإجراءات ذات الصلة للتحقيق فيها ومتابعتها لاحقا[521].

- **السلامة:** ولتجنب أي ضرر إضافي، ستكفل سلامة ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع الأوقات، كما يجب مراعاة سلامة جميع الأطراف المشاركة في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين مراعاة تامة.

- **السرية:** يجب احترام سرية المشتكين والضحايا والأطراف الأخرى ذات الصلة في جميع الأوقات.

- **الشفافية:** سيظل عمل آليات الإبلاغ شفافًا.

- **إمكانية الوصول:** تتوفر آليات الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين لأي شخص قد يكون لديه سبب للادعاء بوقوع حادث استغلال وانتهاك جنسيين، بما في ذلك السكان المحليون والموظفون وغير المستفيدين. تحديد حصص للنساء في إدارة التظلمات على مستوى المجتمع المحلي لتسهيل قيام المرأة بالإبلاغ

- **المساءلة:** منظمة الأغذية والزراعة في اليمن تضطلع بالمسئولية عن أعمال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى مكتب الأخلاقيات في منظمة الأغذية والزراعة.

معالجة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي /الاستغلال والاعتداء الجنسيين:

البناء على الأنظمة الموجودة: أبرزت المشاورات مع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء، خلال إعداد مشروع مكافحة الجراد الصحراوي في اليمن، أن ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي يفضلون دائما التزام الصمت وعدم مناقشة العنف الذي يمارس في ظل القيود الاجتماعية والثقافية المفروضة على هذه القضايا. وعملا بالنهج المتبع في مشروع مكافحة الجراد الصحراوي في اليمن، ستستفيد آلية تقديم الشكاوى باستخدام العملية ذاتها. وهي، في حالة العنف القائم على النوع الاجتماعي، تُقدم الشكوى على مستوى المنظمة غير الحكومية (أو وكالة التنفيذ التابعة للأمم المتحدة) التي تنفذ تدخلات في مجال تقديم المساعدة فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، مستخدمةً الشرطة الوطنية و/أو الخدمات الاجتماعية المناوبة، إن اقتضى الأمر، تبعاً

[521] في الحالات التي لا يخضع فيها الأشخاص لنظام موظفي المنظمة ولائحته، سيتم التعامل مع إجراءات التحقيق والمتابعة وفقًا للإجراءات المحددة المعمول بها للتحقيق مع الأطراف الثالثة المشاركة في برامج وعمليات المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدراج بنود محددة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جميع خطابات الاتفاقيات وعقود شراء السلع والخدمات، مما يسمح لمنظمة الأغذية والزراعة بالإنهاء الفوري لأي خطابات اتفاق أو عقد في حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي ترتكبها هذه الفئة. (راجع أقسام الدليل 502 و 507).

لمستوى العنف الذي تعانيه الضحية. ويمكن للضحية أيضا أن تتصل مباشرة بالخدمات الاجتماعية المناوبة في المنطقة المحلية لشرح حالتها بدلا من المرور عبر الشريك المنفذ (الأمم المتحدة أو منظمة غير حكومية أو وزارة الزراعة والري). وسوف تظل بقية العملية كما هي. وبمجرد الإبلاغ عنها، تباشر الشرطة الوطنية إجراءات قانونية في المسائل التي يثبت فيها العنف بشهادة طبية. وإذا كانت الضحية قد تعرضت لصدمة، فإنها ستحال إلى مركز الرعاية الاجتماعية المحلية. وتعد إعادة الإدماج الاجتماعي للضحايا واحدة من النقاط الأكثر أهمية في رعاية الضحايا.

خيارات إضافية: يمكن الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال الأرقام المجانية التي تقدمها الوكالات المنفذة، وهي أرقام مخصصة بشكل مثالي لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، أو من خلال آلية معالجة التظلمات العامة للمشروع، التي ستتاح كلتاهما قبل التنفيذ. يتمتع الناجي من العنف القائم على النوع الاجتماعي بحرية وحق الإبلاغ عن أي حادث إلى أي شخص عضو في المجتمع، موظفي المشروع، مدير العنف القائم على النوع الاجتماعي...وغيرهم[522].

التدريب: سيتلقى جميع الموظفين ذوي الصلة في وحدة إدارة المشاريع، ووحدة تنفيذ المشاريع، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمتعاقدين تدريبا على تلقي الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنساني ونظم الإحالة، بما في ذلك مذكرة الممارسات الجيدة للبنك الدولي بشأن "التصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي (الاستغلال والاعتداء الجنسيان/التحرش الجنسي) في تمويل المشاريع الاستثمارية"، وذلك على النحو الأمثل خلال مرحلة بدء المشروع وفي إطار مجموعة تدابير الترحيب بالموظفين. وسيجري تدريب مشغلو آلية معالجة التظلمات على تلقي تلك الحالات بطريقة مناسبة وإرسالها فورا إلى نظام الإحالة المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وسيكفل مشغل آلية معالجة التظلمات الاستجابة المناسبة من خلال ما يأتي: (1) توفير بيئة آمنة ومتسمة بالرعاية واحترام سرية الناجين ورغباتهم. (2) الحصول على موافقة مستنيرة وإحالتها إلى المحكمة، إذا وافق الناجي على ذلك. (3) توفير معلومات موثوقة وشاملة عن الخدمات المتاحة والدعم للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

إرشادات: ينبغي تشجيع المستفيدين والمجتمعات المحلية عموما على الإبلاغ عن جميع حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين من خلال نظام الإحالة المخصص للعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين وآلية حل الشكاوى. وسيتم توضيح ذلك في جميع دورات التوعية المجتمعية، وسيكون جزءا من المعلومات المعلنة. وسيضمن نظام الإحالة المتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين حصول الناجيات على جميع الخدمات اللازمة، بما في ذلك الخدمات الطبية والقانونية والاستشارية، وستبلغ الشرطة عن الحالات عند الاقتضاء.

وإذا تم الإبلاغ عن هذه الحالات من خلال آلية معالجة التظلمات في المشروع، يتعين على مشغل آلية معالجة التظلمات أن يبلغ وحدة تنسيق المشروع عن الحالة في غضون 24 ساعة، حيث وأن وحدة تنسيق المشروع ملزمة بإبلاغ البنك الدولي في غضون 48 ساعة بأي حالة من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي/الاستغلال والاعتداء الجنسيين (شريطة الحصول على موافقة واعية أو مستنيرة من الناجي). وعلاوة على ذلك، يلزم إبلاغ الوكالة المعنية

[522] إذا كان الناجي طفلاً، يتم طلب الموافقة الواعية من أحد الوالدين أو مقدم الرعاية متى كان ذلك في مصلحة الطفل الفضلى وعندما لا يكون الوالدان/مقدمو الرعاية من مرتكبي الاعتداء. إذا رفض الوالدان / الأوصياء متابعة القضية في المحكمة نيابة عن الطفل، مع وجود دليل واضح، يجب على ممثل الحكومة ذي الصلة تولي الدور ومتابعة القضية نيابة عن الطفل لضمان حمايته. يجب تقديم المشورة للوالدين / الأوصياء أولاً، وبعد ذلك، تحمل المسؤولية عن طريق رفع قضية ضدهم لحرمان الطفل من حقوقه. يجب إجراء جميع تدخلات مقدم الخدمة للناجين من الأطفال مع موظفين مدربين على الإجراءات الصديقة للطفل فيما يتعلق بالتعامل مع الحالات. يجب أن يستمر الطفل الناجي في الذهاب إلى المدرسة أثناء استمرار الإجراءات، ويجب بذل كل الجهود لضمان حمايته.

بالحالات إذا كانت تتعلق بعامل مباشر أو عامل مقاول فرعي أو تابع لشريك من المنظمات غير الحكومية أو حتى عامل من المجتمع المحلي، باتباع نهج يركز على الناجين. ولدى منظمة الأغذية والزراعة نظمها التنظيمية لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي سيتم من خلالها التعامل مع الانتهاكات التي يرتكبها الموظفون. وقد يكون ذلك بالإضافة إلى الملاحقة الجنائية لضمان تنفيذ الجزاءات المفروضة على انتهاك مدونات قواعد السلوك. وتشرف منظمة الأغذية والزراعة على تنظيم دورات للمقاولين بشأن التزامات مدونة قواعد السلوك وأنشطة توعية المجتمع المحلي. يجب رصد المعلومات التي يتم جمعها وإبلاغها إلى وحدة تنسيق لمشروع الأستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن والبنك الدولي. جميع التقارير ستحدد المعلومات لرغبات الناجين فيما يتعلق بالسرية، وفي حال وافق الناجي على المزيد من التقارير، سيتم تبادل المعلومات فقط على أساس الحاجة للمعرفة، مع تجنب جميع المعلومات التي قد تؤدي إلى التعرف على الناجين وأي خطر محتمل للانتقام.

الملحق 5: استمارة الفحص/قائمة التدقيق البيئي والاجتماعي

5.1 : *النموذج أ: استمارة الفحص البيئي والاجتماعي (جميع المشاريع الفرعية)*

معلومات عامة

Food and Agriculture Organization of the United Nations	تقرير الفحص الاجتماعي والبيئي – لمشروع الأستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن

من المهم فحص كل مشروع فرعي لمعرفة ما إذا كان سيخلق مخاطر اجتماعية وبيئية على المجتمع. وحتى إذا كانت هناك خطة لتقليل المخاطر التي يتعرض لها المجتمع المحلي على الناس داخل المجتمع، فإنه ينبغي إدراج تلك المخاطر، بغض النظر عن تدابير التخفيف والإدارة المخطط لها. ومن الضروري تحديد المخاطر الكامنة المحتملة في حالة عدم تنفيذ تدابير التخفيف أو فشلها. وهذا يعني أنه ينبغي تحديد المخاطر كما لو لم تتخذ تدابير للتخفيف أو الإدارة.

القسم أ: معلومات عامة	
تاريخ الفحص:	
اسم المشروع الفرعي:	
المكون الرئيسي للمشروع (الذي يتعلق به المشروع الفرعي):	
اسم مقدم الطلب (الوكالة المنفذة):	
الميزانية المقترحة للمشروع الفرعي:	
المدة المقترحة للمشروع الفرعي:	
قائد فريق الفحص البيئي والاجتماعي وتفاصيل الاتصال:	
أعضاء فريق الفحص البيئي والاجتماعي:	
موقع البرنامج / مكان النشاط	
وصف المشروع الفرعي. صف بإيجاز أنشطة المشروع الفرعي، لا سيما عندما تتفاعل مع البيئة والسياق الاجتماعي	
صنف أنشطة المشروع الفرعي إلى أنشطة ذات خطورة مرتفعة، وكبيرة ومتوسطة ومنخفضة	

قائمة مرجعية بأنشطة الاستبعاد

أنشطة الاستبعاد	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	إذا كان الجواب "نعم"، يُرجى تقديم المزيد من المعلومات
نقل و / أو هدم أي منازل أو أعمال دائمة.				
استخدام المشروع كحافز و/أو أداة لدعم و/أو **تنفيذ إعادة توطين غير طوعية** للسكان المحليين وتحويل القرى				
تخصيص الأراضي				
استملاك الأراضي للمنفعة العامة دون التشاور منظمة الأغذية والزراعة المكلفة بإجراء المشاورات ودون موافقة مالك الأرض				
مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة				
الأنشطة التي من شأنها أن مساندة مباشرة أو غير مباشرة للنزاعات مثل **تقديم المدخلات الفنية بشأن المتفجرات وتوريد الأسلحة**، وما إلى ذلك.				
الأنشطة التي من المرجح أن تؤدي إلى **زيادة سلبية للنزاعات بين الجماعات العرقية**.				
الأنشطة التي من المحتمل أن يكون لها **آثار سلبية على الفئات الضعيفة** (النساء والأطفال)				
تلف أو خسارة الممتلكات الثقافية، بما في ذلك المواقع ذات القيم الأثرية (ما قبل التاريخ) والحفريات والتاريخية والدينية والثقافية والطبيعية الفريدة				
تقييد الوصول إلى الموارد (مثل تقييد الوصول إلى الأراضي الزراعية) الذي لا يمكن تخفيفه وسيؤدي إلى آثار سلبية على سبل كسب العيش للمجموعات الإثنية والشعوب المحرومة.				
الأنشطة من أي نوع **داخل الموائل الطبيعية والمناطق المحمية القائمة أو المقترحة**				
شراء مبيدات الآفات أو المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب المحظورة وغيرها من مبيدات الآفات ومبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب غير المحظورة والكيماويات الخطرة التي انتهت صلاحيتها أو تجاوزت الكمية المطلوبة لمعالجة المنطقة المصابة بكفاءة. لن يستخدم المشروع **مبيدات الآفات شديدة الخطورة**.				
شراء معدات الزراعة المدمرة للبيئة وغيرها من الاستثمارات الضارة بالبيئة.				
استغلال الموارد الطبيعية على نحو غير مستدام				
إدخال أنواع غير محلية، ما لم تكن موجودة بالفعل في الجوار أو معروفة من بيئات مماثلة أنها غير غازية				
تحويل أو تدهور كبير للموائل الطبيعية أو حيث لا تفوق مكاسب الحفظ و/أو البيئة أي خسائر محتملة				
التجارة في الحياة الفطرية أو منتجات الحياة البرية منظمة بموجب اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض				
إنتاج أو تجارة أي منتج أو نشاط يعتبر غير قانوني بموجب القوانين أو الأنظمة اليمنية أو الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية، أو يخضع للحظر الدولي				
العمل وظروف العمل التي تنطوي على أشكال العمل الضارة أو الاستغلالية أو غير الطوعية أو الإلزامية وعمالة الأطفال أو قضايا هامة تتعلق بالصحة والسلامة المهنية				

أنشطة الاستبعاد	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	إذا كان الجواب "نعم"، يُرجى تقديم المزيد من المعلومات
أي مشروع فرعي يخطط ما يلي: (1) إنتاج أو التجارة في المنتجات المحتوية على مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، (2) إنتاج أو الاتجار في المواد المستنفدة للأوزون. (3) في المشروبات الكحولية بما في ذلك الخمور المصنوعة في البلد، (4) تجهيز المنتجات التي تحتوي على التبغ، (5) إنتاج أو الاتجار أو استخدام ألياف الأسبست غير المحدودة.				

القائمة المرجعية لتحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة من أنشطة المشروع

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
المعيار البيئي والاجتماعي قم (1): تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية					
هل إجراء تقييم كامل للأثر البيئي و/أو الاجتماعي مطلوبا للمشروع الفرعي بناءً على: (1) تصنيف المخاطر؟ (على سبيل المثال، المشاريع الفرعية ذات المخاطر العالية أو الكبيرة –انظر الملحق (أ) للحصول على إرشادات التصنيف). و/أو (2) التشريعات الوطنية اليمنية؟				إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية	
هل تم رفع أي شكاوى من قبل السكان المتضررين المحليين أو جماعات أو منظمات غير حكومية فيما يتعلق بظروف منطقة المشروع الفرعي أو، إذا كان ذلك مناسبًا، المرفق الذي سيتم استخدامه؟ *إذا كان الأمر كذلك، فهل سيتم استخدام تمويل المشروع لمعالجة هذه الشكاوى؟*				إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آلية معالجة التظلمات	
هل هناك خطر تحويل فوائد المشروع الفرعي؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آلية معالجة التظلمات	
هل هناك خطر عدم مراقبة أنشطة المشروع الفرعي بسبب بُعد الموقع وانعدام الأمن؟				خطة الإدارة الأمنية	
هل هناك خطر ألا تصل فوائد المشروع الفرعي إلى الفئات السكانية الضعيفة حقًا؟				إطار عمل مشاركة أصحاب المصلحة، وإطار التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف على الأطفال، والاستغلال الجنسي والتحرش ضد النساء والأطفال.	
هل هناك خطر من أن المشاريع الفرعية قد يتم التلاعب بها من قبل فصائل مختلفة؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آليات معالجة التظلمات	
هل هناك خطر من أن يؤدي اختيار موقع النشاط أو المستفيدين منه إلى نشوب صراع؟				خطة الإدارة الأمنية آلية معالجة التظلمات	

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
هل يشكل هذا النشاط خطرا على أمن الموظفين المحليين؟				خطة الإدارة الأمنية	
هل هناك خطر من أن تثير هذه الأنشطة هياكل السلطة المحلية المتنازع عليها؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة	
هل منطقة المشروع الفرعي تضم أراضي مستغلة أو غير مستغلة بالكامل سابقا؟ *إذا كان الجواب نعم، فهل هناك خطر من وجود ذخائر/ألغام غير منفجرة؟*				توجيه إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن الحالات غير المتوقعة واستخدام الأراضي (المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5))	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): العمالة وظروف العمل					
هل يشمل النشاط أي من حقوق العمل المعروفة / مخاطر عدم الامتثال للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (2) في اليمن (عمالة الأطفال والعمل الجبري)؟				إجراءات إدارة العمالة إطار عمل للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والأطفال والاستغلال الجنسي والتحرش ضد النساء والأطفال (يغطي عمالة الأطفال)	
هل ستشمل الأعمال الممولة أعمال بناء أو إعمار أو هدم؟ *إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب إعداد خطة للإدارة البيئية والاجتماعية للمقاولين*				إرشادات إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول خطة إدارة النفايات	
هل لدى الوكالة المنفذة أو المقاول من الباطن تصاريح تشغيل سارية المفعول وتراخيص وموافقات، وما إلى ذلك؟ إذا كانت الإجابة لا، فيرجى التوضيح. تصاريح تدقيق تشمل: تصاريح البناء، تصاريح التشغيل/الاستخدام، تصاريح إدارة المخلفات، تصاريح البيئة، تصاريح الأراضي، تصاريح إدارة المياه... *إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل سيتم استخدام التمويل للحصول على التصريح (التصاريح) المطلوبة؟*				دليل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن التشريعات الوطنية	
هل هناك أي رسوم أو غرامات أو عقوبات بيئية أو أي التزامات بيئية أخرى غير مستحقة على وكالة التنفيذ أو المقاول من الباطن (على سبيل المثال، في انتظار الإجراءات القانونية التي تنطوي على مسائل بيئية، وما إلى ذلك)؟ *إذا كان الجواب نعم، فهل سيستخدم التمويل لتصحيح هذا الوضع، يرجى توضيح ذلك؟*				إرشادات إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن المشتريات وإجراءات إدارة المقاولين	
هل يشمل النشاط الإنتاج/التصنيع الكثيف العمالة؟				خطة إدارة العمالة إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إرشادات الصحة والسلامة المهنية	
هل يشمل النشاط أنشطة زراعية أولية؟				خطة إدارة العمالة إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية إرشادات الصحة والسلامة المهنية	
هل هناك مخاطرة أمنية بالنسبة للعاملين في المشروع (الفرعي)؟				خطة الإدارة الأمنية	

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
هل هناك خطر من أن يتسبب تشغيل وصيانة مرافق المشروع الفرعي في مسائل متعلقة بالصحة والسلامة المهنية؟				إرشادات الصحة والسلامة المهنية إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية	
هل هناك خطر نقص الصحة والسلامة المهنية للعاملين في موقع البناء أو موقع أنشطة الرش في عملية مكافحة الجراد الصحراوي؟				إنشاء خطة للصحة والسلامة المهنية بناءً على إرشادات الصحة والسلامة المهنية	
هل هناك خطر تأخر دفع أجور العمال؟				إجراءات إدارة العمالة	
هل هناك خطر أن العمال يتقاضون أجوراً زهيدة؟				إجراءات إدارة العمالة	
هل هناك خطر استبعاد النساء و / أو عدم إدراجهن في أعداد منصفة؟				إجراءات إدارة العمالة إطار عمل الاستجابة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال والاستغلال الجنسي والتحرش ضد النساء والأطفال	
هل هناك خطر من أن يؤدي توفير العمل أو العقود إلى إثارة النزاعات؟				خطة الإدارة الأمنية آلية معالجة التظلمات	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (3): كفاءة الموارد وإدارة منع التلوث					
هل سيؤدي النشاط إلى إنتاج نفايات صلبة؟ (ناتجة بشكل مباشر عن المشروع الفرعي أو من قبل القوى العاملة)				خطة إدارة النفايات، استنادًا إلى إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية والمبادئ التوجيهية العامة بشأن البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي الإطار المتكامل لإدارة الآفات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول	
هل سيؤدي النشاط إلى إنتاج نفايات سامة أو خطرة/خطرة بيولوجيا؟ (مثل الزيوت المستعملة والمنتجات القابلة للاشتعال ومبيدات الآفات والمذيبات والكيماويات الصناعية والمواد المستنفدة للأوزون وبقايا الحيوانات ودم الذبائح...وغيرها).					
هل ستؤدي النشاط إلى توليد غبار وضوضاء؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول	
هل سيؤدي النشاط إلى تآكل التربة؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق)	
هل سينتج النشاط نفايات سائلة (مياه صرف صحي)؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول خطة إدارة النفايات	
هل سيؤدي النشاط إلى زيادة مستويات الاهتزاز من آلات البناء؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول	

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
هل سيتسبب المشروع الفرعي في تلوث الهواء؟ (مثل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وانبعاثات الغبار ومصادر أخرى)				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق)	
هل سيتسبب النشاط في إزعاج أي حيوانات ونباتات؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الإطار المتكامل لإدارة الآفات	
هل سينتج عن النشاط مياه ري تحتوي على نسبة عالية من المواد الصلبة الذائبة تزيد عن 1500 جزء في المليون؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول / خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق) **خطة إدارة النفايات** الإطار المتكامل لإدارة الآفات	
هل يمكن أن يؤثر المشروع الفرعي على المياه السطحية أو الجوفية من حيث الكمية أو النوعية؟ (على سبيل المثال، التصريف، التسرب، الترشيح، الآبار، وما إلى ذلك.)					
هل ستتطلب أنشطة المشروع الفرعي استخدام المواد الكيميائية (مثل الأسمدة ومبيدات الآفات والدهانات وما إلى ذلك) ، و / أو قد تدفع الآخرين إلى زيادة استخدامهم للمواد الكيميائية؟					
هل هناك أي خطر لحدوث انسكاب أو تسرب عرضي للمواد؟					
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (4): صحة المجتمع وسلامته					
هل هناك خطر من زيادة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسيين بسبب تدفق العمالة؟				إطار معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد الأطفال والاستغلال الجنسي والتحرش ضد النساء والأطفال وإجراءات إدارة عمالة الأطفال	
هل هناك خطر انتشار الأمراض المجتمعية بسبب تدفق العمالة؟				إجراءات إدارة العمالة خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول	
هل هناك مخاطر أمنية على المجتمع بسبب أنشطة المشروع؟				خطة الإدارة الأمنية	
هل النشاط لديه القدرة على زعزعة الديناميات المجتمعية؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آليات معالجة التظلمات	
هل سيعرض النشاط أفراد المجتمع لمخاطر جسدية في موقع المشروع الفرعي؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق) الإطار المتكامل لإدارة الآفات (إذا كانت المخاطر المادية ناتجة عن استخدام مبيدات الآفات)	
هل سيشكل النشاط مخاطر على حركة المرور والسلامة على الطرق؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق)	
هل هناك احتمال أن يلوث النشاط الآبار المفتوحة و / أو مصادر المياه الصالحة للشرب و / أو المياه المستخدمة في الأنشطة الزراعية؟				خطة إدارة النفايات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق)	

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
هل هناك احتمال أن ينشر النشاط مسببات الأمراض والملوثات الأخرى (مثل المراحيض)؟				**خطة إدارة النفايات** خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمقاول أو خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (حسب السياق)	
هل يمكن للنشاط أن يساهم في انتشار المرض (مثل المراكز المجتمعية أثناء حالة الجائحة)؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية **خطة إدارة النفايات**	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5): حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي					
هل سيتطلب النشاط / المشروع الفرعي المقترح حيازة الأرض، على سبيل المثال: • التعدي على الملكية الخاصة • نقل الأشخاص المتضررين من المشروع • فقدان الأراضي أو الأصول الخاصة • التأثيرات على الدخل المعيشي وهذا يشمل نزوح السكان، إما ماديًا أو اقتصاديًا (على سبيل المثال، إعادة التوطين لأغراض البناء، مؤقتًا أو دائمًا؛ الأنشطة التي قد تؤدي إلى فقدان الدخل أو الأصول أو وسائل كسب العيش). *إذا كانت الإجابة بنعم، فيجب إعداد خطة عمل خاصة بالموقع لإعادة التوطين / استعادة سبل العيش*				قائمة استبعاد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار التبرع الطوعي بالأراضي	
هل يقع المشروع في منطقة نزاع، أو لديه القدرة على التسبب في مشاكل اجتماعية وتفاقم النزاعات، على سبيل المثال، المتعلقة بحيازة الأراضي والوصول إلى الموارد (على سبيل المثال، طريق جديد يوفر وصولاً غير متساوٍ إلى أرض متنازع عليها)؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آليات معالجة التظلمات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية إطار التبرع الطوعي بالأراضي	
هل سيؤدي النشاط إلى نزاعات على ملكية الأرض؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار التبرع الطوعي بالأراضي إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آليات معالجة التظلمات	
هل من المحتمل أن يميز المشروع ضد النساء والفتيات على أساس الجنس، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الوصول إلى الفرص والمزايا؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة آلية معالجة التظلمات	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية					
هل سيؤثر النشاط على المناطق الحساسة و / أو المحمية؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	
هل هناك خطر أن يتسبب المشروع الفرعي في اضطرابات بيئية؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	

تصنيف الخطر *(يرجى التحقق من كل سطر بشكل مناسب. في هذه المرحلة، تتم الإجابة على الأسئلة دون النظر إلى حجم التأثير – نعم، لا أو لا أعرف ما هي الإجابات القابلة للتطبيق فقط)*	نعم	لا	لا أدري، لا أعرف	في حالة وجود هذه المخاطر (الإجابة بـ "نعم")، يرجى الرجوع إلى:	تعليقات
هل هناك خطر من أن يتسبب المشروع الفرعي في: (1) تغييرات في المناظر الطبيعية والموائل. (2) تجزئة الموائل. (3) انسداد طرق الهجرة. (4) زيادة استهلاك المياه و/أو (5) تلوث الموائل الطبيعية؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	
هل هناك خطر أن يتسبب النشاط في فقدان الأصول البيئية الثمينة؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (8): الموروث الثقافي					
هل يقع المشروع الفرعي في أو بالقرب من موقع ذي قيمة طبيعية أو ثقافية؟				إجراءات البحث عن فرصة	
هل موقع المشروع الفرعي معروف بإمكانية وجود بقايا التراث الثقافي والطبيعي؟					
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (10): إشراك أصحاب المصلحة والكشف عن المعلومات					
هل هناك خطر يتمثل في فشل النشاط في دمج تدابير للسماح بإجراء مشاورات هادفة وفعالة ومستنيرة لأصحاب المصلحة ، مثل أنشطة المشاركة المجتمعية؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة	
هل كان استبعادهم تاريخيًا للأشخاص ذوي الإعاقة أو الفئات المهمشة الأخرى (النساء، والأطفال، والأقليات العرقية، والمسنين) في المنطقة؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة	
هل هناك نقص في دراسة خط الأساس الاجنماعية ؟				خطة الإدارة البيئية والاجتماعية	
هل من المحتمل أن تشارك النساء في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالنشاط؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة	
هل هناك خطر أن يؤدي استبعاد المستفيدين إلى مظالم؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة **آليات معالجة التظلمات**	
هل هناك خطر يتمثل في ضعف وصول النشاط إلى المستفيدين؟				إطار عمل إشراك أصحاب المصلحة **آليات معالجة التظلمات**	
هل تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) سيعيق المشاركة المناسبة لأصحاب المصلحة؟				انظر إرشادات وأنظمة منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي بشأن فيروس كورونا (كوفيد-19)	

ملخص لعملية التدقيق/الفحص: النتائج

التدقيق البيئي والاجتماعي	النتائج والتوصيات		
نتائج التدقيق/الفحص: ملخص للمخاطر الحرجة والآثار التي تم تحديدها	**ما الخطر / الأثر المحتمل**	**تصنيف الخطر / الأثر الفردي** (منخفض، متوسط ، كبير، مرتفع)	**تدابير التخفيف** في نهاية عملية التدقيق، قم بجدولة إجراءات التخفيف على شكل خطة للإدارة البيئية والاجتماعية (الملحق ج)
	على سبيل المثال زيادة استخدام مبيدات الآفات بسبب زيادة الإنتاج	*على سبيل المثال: متوسطة*	*مثلاً خطة مكافحة الآفات، إلى جانب التدريب على الصحة والسلامة المهنية (على سبيل المثال التدريب على كيفية استخدام معدات الحماية الشخصية، وما إلى ذلك).*
هل يستلزم الأمر إجراء تقييم إضافي؟ (تقييم المخاطر / التأثيرات والتفكير في الخيارات)	**نتيجة التدقيق/الفحص**		**ملخص مبررات نتيجة التدقيق**
	1. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر منخفضة "*
	2. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي ولكنه يتطلب خطة إدارة بيئية واجتماعية بسيطة.		*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر مخفضة إلى متوسطة "*

	3. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. تنفذ داخليا أو من قبل وكالة/شريك تنفيذ المشروع الفرعي.	*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر متوسطة، ولا يستدعي إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي، وينفذ مباشرة من قبل منظمة الأغذية والزراعة أو من قبل شريك تنفيذي"*
	4. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. بالتعاقد مع طرف ثالث.	*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر كبيرة، ولا يستدعي إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي، ولكنه يتطلب شركة استشارية مستقلة من أجل تجنب تضارب المصالح"*
	5. نعم 2. يستلزم إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي. بالتعاقد مع طرف ثالث.	*على سبيل المثال "مشروع فرعي ذو مخاطر كبيرة/مرتفعة؟*
هل النشاط مستبعد في إطار المشروع (هل النشاط يظهر على قائمة الاستبعاد الخاصة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية)؟	نعم	لا

جهة إجراء التدقيق البيئي والاجتماعي:

الاسم(الأسماء) مطبوعاً(مطبوعة) _____ **التوقيع(التوقيعات)** _____ **التاريخ: يوم / شهر / سنة** _____

أوصى به مدير المشروع الفرعي:

الاسم(الأسماء) مطبوعاً(مطبوعة) _____ **التوقيع(التوقيعات)** _____ **التاريخ: يوم / شهر / سنة** _____

اعتمده وحدة إدارة المشروع (ضع دائرة حول الجواب الصحيح) **نعم** **لا**

التاريخ: يوم / شهر / سنة _____

الملحق أ: تصنيف المشروع

القسم ب: هل مستوى المخاطر الاجتماعية / البيئية معروف بالفعل؟			
ما هو تصنيف مخاطر المشروع؟ يرجى تحديد مستوى المخاطر المناسب؛ إذا لم يكن نوع المشروع الفرعي مدرجا، يرجى التحديد. هذه القوائم إرشادية، وتقدم أمثلة على المشاريع التي تندرج عادة في فئات منخفضة ومتوسطة وكبيرة ومرتفعة الخطورة.			
مخاطر منخفضة (خطورة منخفضة): مخاطر و / أو آثار بيئية أو اجتماعية ضئيلة أو معدومة	**مخاطر متوسطة (خطورة متوسطة):** مخاطر و / أو تأثيرات بيئية واجتماعية سلبية متوسطة أو غير معروفة	**مخاطر كبيرة (خطورة كبيرة):** مخاطر و / أو آثار بيئية أو اجتماعية سلبية كبيرة	**مخاطر مرتفعة (خطورة مرتفعة):** مخاطر و / أو آثار بيئية أو اجتماعية سلبية مرتفعة
– التواصل والترجمة – التدريب وورش العمل الصغيرة – إدارة الأموال والمنح تحت إشراف مثبت / سجل تعقب جيد – إدارة أنشطة الحماية الاجتماعية	– مشاريع البنية التحتية الصغيرة والمتوسطة (مثل المراكز المجتمعية، والطرق الريفية، والإسكان، والمباني، وما إلى ذلك) التي لا تتطلب إعادة التوطين أو التي تنطوي فقط على مخاطر/آثار طفيفة ترتبط بإعادة التوطين.	المشاريع الفرعية التي تتضمن: – إعادة التوطين على نطاق متوسط إلى كبير (ما لم تكن مخاطر أو آثار إعادة التوطين طفيفة).	– مشاريع البنية التحتية الكبيرة – الطرق الطويلة والسكك الحديدية وخطوط النقل (المياه والطاقة) – منشآت معالجة النفايات والتخلص منها – المشاريع التي تنطوي على كميات كبيرة من المواد الخطرة

	– توفير الطاقة لأعمال التطوير الصغيرة. – أعمال صغيرة لإمدادات المياه والصرف الصحي. – إدارة النفايات غير الخطرة. – الزراعة على نطاق صغير وري المزارع. – المساعدة الفنية والدعم والمشورة (حسب الموضوع)	– المشاريع ذات المخاطر أو الآثار السلبية على الشعوب الأصلية و / أو الشعوب العرقية / القبلية المهمشة (على الرغم من أنها ليست على نطاق واسع مثل المشاريع مرتفعة المخاطر) – مخاطر أو تأثيرات كبيرة على البيئة وصحة المجتمع وسلامته، والعمالة وظروف العمل، والتنوع البيولوجي و/أو الموروث الثقافي، ولكنها ليست واسعة النطاق مثل المشاريع مرتفعة المخاطر – مخاطر تراكمية متوسطة والتي تشكل مجتمعة مخاطر كبيرة بسبب التداخل.	– الأنشطة التي تؤدي إلى إعادة التوطين على نطاق واسع، وحيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي – محطات توليد الطاقة – التركيبات الصناعية (المصافي ، التركيبات الكيميائية) – حوض النهر أو تطوير الأرض – ري واسع النطاق – المشاريع الفرعية المقترحة في الموائل الحرجة والمناطق المحمية

الملحق ب: نتائج التدقيق/الفحص المحتمل والإجراءات المطلوبة

التدقيق البيئي والاجتماعي	**النتائج والتوصيات**	
نتائج التدقيق: ملخص للمخاطر الحرجة والآثار التي تم تحديدها	**الخطر / الأثر**	**تدابير التخفيف**
	مثلاً، النزوح المؤقت (المادي أو الاقتصادي) لأفراد المجتمع المحلي بالقرب من موقع بناء المركز المجتمعي	*مثلاً، خطة عمل إعادة التوطين (و/أو خطة لاستعادة سبل كسب العيش)*
	مثلاً، السلامة والصحة المهنية	*مثلاً، استخدام معدات الحماية الشخصية المناسبة. التدريب على السلوك المناسب في مكان العمل.*
	مثلا، زيادة استخدام مبيدات الآفات بسبب زيادة الإنتاج أو أنشطة الرش المكافحة المحددة	*مثلاً، خطة إدارة الآفات، إلى جانب التدريب على الصحة والسلامة المهنية (مثلا التدريب على كيفية استخدام معدات الحماية الشخصية، وما إلى ذلك)*
هل يستلزم المشروع تقييم إضافي؟	**نتيجة التدقيق**	**ملخص مبررات نتائج التدقيق**

التدقيق البيئي والاجتماعي	النتائج والتوصيات	
	6. لا 1. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي.	
	7. لا 2. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي ولكنه يتطلب خطة إدارة بيئية واجتماعية بسيطة (انظر الملحق ج).	
	8. نعم 1. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. تنفذ داخليا أو من قبل وكالة/شريك تنفيذ المشروع الفرعي.	
	9. نعم 2. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. بالتعاقد مع طرف ثالث.	
	10. نعم 2. يستلزم إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي. بالتعاقد مع طرف ثالث.	
الخطوات التالية	**نتيجة التدقيق**	**الإجراء. يتم تحديد الإجراء المناسب المتوافق مع ملخص المخاطر. يجب الكشف عن جميع النتائج النهائية للتدقيق وأدوات المتابعة على المستوى المناسب.**
	1. لا 1. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي.	المضي في تنفيذ المشروع وفقًا لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية.
	2. لا 2. لا يستلزم إجراء تقييم بيئي واجتماعي إضافي ولكنه يتطلب خطة إدارة بيئية واجتماعية بسيطة.	1. إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وإرسالها مع نموذج التدقيق للمراجعة والموافقة عليها من قبل فريق إدارة المشروع لدى منظمة الأغذية والزراعة. 2. المضي في تنفيذ المشروع وفقًا لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية.
	3. نعم 1. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. تنفذ داخليا أو من قبل وكالة/شريك تنفيذ المشروع الفرعي.	1. إرسال نموذج التدقيق مع الشروط المرجعية لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمراجعتها والموافقة عليها من قبل فريق إدارة المشروع في منظمة الأغذية والزراعة. 2. إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديمها إلى منظمة الأغذية والزراعة لمراجعتها والموافقة عليها. 3. التأكد من أن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التفصيلية تستند إلى إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. 4. عدم تنفيذ الأعمال حتى يتم الحصول على الموافقة على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

التدقيق البيئي والاجتماعي	النتائج والتوصيات	
	5. نعم 2. خطة إدارة بيئية واجتماعية مفصلة. بالتعاقد جهة استشارية مستقلة.	1. إرسال استمارة التدقيق مع الشروط المرجعية فيما يتعلق بخطة الإدارة البيئية والاجتماعية لمراجعتها والموافقة عليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة. 2. تعيين استشاري مسجل لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لإعداد خطة إدارة بيئية واجتماعية وتقديمها إلى منظمة الأغذية والزراعة أولاً للمراجعة الأولية، ثم إلى البنك الدولي للمراجعة والموافقة. 3. التأكد من أن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تستند إلى إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. 4. عدم بدء تنفيذ الأعمال إلا بعد الموافقة على خطة الإدارة البيئية والاجتماعية من قبل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي.
	5. نعم 2. يستلزم إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي. بالتعاقد مع جهة استشارية مستقلة (معترف بها من قبل الحكومة الوطنية).	1. إرسال نموذج التدقيق مع الشروط المرجعية فيما يتعلق بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمراجعتها والموافقة عليها من قبل منظمة الأغذية والزراعة. 2. تعيين استشاري مسجل لإنشاء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية وتقديمها إلى منظمة الأغذية والزراعة أولاً للمراجعة الأولية، ومن ثم يتم تقديمها إلى البنك الدولي ووزارة البيئة في جنوب السودان للمراجعة والموافقة. 3. التأكد من أن خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التفصيلية تعمم إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية. 4. عدم البدء في تنفيذ الأعمال حتى الموافقة على تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية المفصلة من قبل وحدة تنسيق المشروع والبنك الدولي والحكومة اليمنية.

الملحق ج: نموذج لإعداد خطة بسيطة للإدارة البيئية والاجتماعية وخطة للرصد

نشاط المشروع المصاحب	المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف	مسؤولية التنفيذ	توقيت التخفيف	مؤشرات الرصد	ميزانية التخفيف	مسؤولية الرصد	مدى تكرار الرصد
منطقة استعارة الحصى لأعمال البناء في أوساط المجتمع	تدهور الأراضي	تأهيل كافة مناطق الاقتراض	المقاول	تنفيذ المشروع	إعادة تأهيل مناطق الاستعارة	عرض المقاول	الوكالة المنفذة للمشروع الفرعي (منظمة الأغذية والزراعة أو الشريك)، فريق المشروع التابع لمنظمة الأغذية والزراعة	مستمر.

5.2 : *النموذج ب: للمشاريع الفرعية ذات الأنشطة الإنشائية*

يستخدم هذا النموذج/قائمة التدقيق للمشاريع الفرعية ويتم إكماله من قبل منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الشركاء المنفذين بالتشاور مع المجتمعات المشاركة / المتأثرة. ويمكن استخدامه لاستكمال قائمة التدقيق الرئيسية (النموذج أ)

مسمى المشروع الفرعي: .....

نوع المشروع الفرعي (الأنشطة): .....

الجهة المنفذ للمشروع الفرعي: .....

المحافظة والمديرية حيث سيتم تنفيذ المشروع الفرعي: .....

عدد القرى/المستوطنات/الأسر التي ستستفيد من المشروع الفرعي: .....

التكلفة التقديرية للمشروع الفرعي: .....

قائمة تدقيق المشروع المكملة من قبل (الاسم والصفة): .....

التاريخ: .....

تصنيف مخاطر المشروع الفرعي المحددة من قبل منظمة الأغذية والزراعة/الصندوق الاجتماعي للتنمية (خطورة منخفضة، متوسطة، كبيرة، مرتفعة):

.....

اسم جهة الاعتماد (إذا كانت تعمل): .....

1. وصف موجز للمشروع الفرعي (الأنشطة)

يرجى تقديم معلومات عن نوع ونطاق المشروع الفرعي (منطقة المشروع الفرعي، ومساحة الأرض المطلوبة، والحجم التقريبي لمجموع مساحة أرض المبنى، وما إلى ذلك).

2. البيئة الطبيعية

(أ) صف تكوين الأرض والتضاريس والغطاء النباتي في/جوار منطقة المشروع الفرعي (مثلا، هل هي أرض منخفضة، أم ترابية مشبعة بالمياه أم صخرية أم مستنقعات أو أراض رطبة...الخ.).

(ب) قم بتقدير وبيان ما إذا كان من الضروري إزالة الغطاء النباتي.

(ج) هل هناك أي مناطق حساسة بيئيًا أو أنواع مهددة يمكن أن تتأثر سلبًا بالمشروع الفرعي (حدد أدناه)؟

(1) غابات طبيعية سليمة نعم _____ لا _____

(2) غابات نهرية نعم _____ لا _____

(3) أراضي رطبة (بحيرات، انهار، مناطق مغمورة موسمياً) نعم _____ لا _____

(4) إذا كان الجواب نعم، إلى أي حد هي أقرب الاراضي الرطبة (بحيرات، انهار، مناطق مغمورة موسميا [بالغمر])؟

_____ كم

(5) موائل الأنواع المهددة بالانقراض التي تقتضي القوانين اليمنية و/أو الاتفاقات الدولية حمايتها

نعم _____ لا _____

---

(9) أخرى (صف ذلك) (مثلا مواقع ثقافية، مقابر، وما إلى ذلك)

نعم _____ لا _____

3. الحيوانات والنباتات

– هل ينطوي المشروع الفرعي على إزعاج أو تعديل قنوات الصرف الموجودة (أنهار، قنوات) أو مسطحات مائية (أراضي رطبة مستنقعات)؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى اختلال/تدمير الحياة البرية من خلال قطع طرق الهجرة، وإزعاج المواطن الطبيعية للحياة البرية، والمشاكل المتعلقة بالضجيج؟

نعم _____ لا _____

---

4. تدمير/تعطيل الأرض والغطاء النباتي

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام غير مخطط له للبنية التحتية التي يجري تطويرها؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير طويل الأمد أو شبه دائم للتربة في المناطق التي تم تطهيرها غير الصالحة للزراعة؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى توقف أنماط الصرف في التربة التحتية والبرية (في مناطق القطع والتعبئة)؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى انهيارات أرضية وانهيارات وانزلاقات وحركات جماعية أخرى في قطع الطرق؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تآكل الأراضي الواقعة تحت الحاجز التي تتلقى تدفقات مركزة من مصارف مغطاة أو مفتوحة؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى مخاطر صحية وتداخل في نمو النباتات المجاورة للطرق بسبب الغبار الذي تسببه وتحدثه المركبات؟

نعم _____ لا _____

---

5. المناطق المحمية

– هل تقع منطقة المشروع الفرعي (أو مكونات المشروع) داخل/جوار أي مناطق محمية تحددها الحكومة (الحديقة الوطنية، المحمية الوطنية، موقع التراث العالمي، وما إلى ذلك).

نعم _____ لا _____

– إذا كان المشروع الفرعي خارج أي منطقة محمية، ولكنه قريب منها، فمن المرجح أن يؤثر تأثيرا سلبيا على البيئة داخل المنطقة المحمية (مثل التدخل في مسارات هجرة الثدييات أو الطيور)

نعم _____ لا _____

---

6. الجيولوجيا والتربة

– بناء على الفحص البصري أو الأدبيات المتاحة، هل هناك مناطق من تتميز بعدم استقرار محتمل في التربة أو الجيولوجيا (معرضة لتفتت التربة، معرضة لانهيارات الأرضية...الخ.)؟

نعم _____ لا _____

– بناء على الفحص البصري أو الأدبيات المتاحة، هل هناك مناطق تنطوي على مخاطر زيادة ملوحة التربة على نطاق واسع؟

نعم _____ لا _____

---

7. التراث التاريخي أو الأثري أو الثقافي

بالاستناد إلى المصادر المتاحة والتشاورات مع السلطات المحلية، والمعارف المحلية و/أو الملاحظات، هل يمكن أن يغير المشروع الفرعي أي موقع من مواقع التراث التاريخي أو الأثري أو الثقافي أو أن يتطلب تنقيبا قريبا منه؟

نعم _____ لا _____

---

8. إعادة التوطين و/أو حيازة الأراضي و/أو الترحيل الاقتصادي

– هل سيتطلب المشروع الفرعي حيازة أرض؟ نعم _____ لا _____

– إذا كان الأمر كذلك، هل ستكون حيازة الأراضي غير طوعية؟ (*إذا كان التبرع طوعيا* (*يعني الإجابة بـ "لا" على السؤال*)، *يجب أن تتبع العملية تلك المنصوص عليها في إطار إعادة عمل التوطين للمشروع*)

نعم _ لا _

– إذا كان الأمر كذلك، هل ستؤدي حيازة الأراضي غير الطوعية إلى نقل أو فقدان المأوى أو فقدان الأصول أو فقدان الوصول إلى الأصول؟

نعم _____ لا _____

– إذا كان الأمر كذلك، هل ستؤدي حيازة الأراضي غير الطوعية إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل كسب العيش (سواء اكان يجب نقل الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى مكان آخر أم لا)؟

نعم _____ لا _____

– إذا كان الأمر كذلك، هل ستؤدي حيازة الأراضي غير الطوعية إلى فقدان مصادر دخل الفئات الضعيفة مثل المسنين والنساء اللواتي يرأسن أسرا...وغيرهم)؟

نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تقييد غير طوعي للوصول إلى المتنزهات المحددة قانونًا والمناطق المحمية مما يؤدي إلى آثار سلبية على سبل عيش النازحين؟

نعم _____ لا _____

---

9. فقدان الهياكل الأساسية للأسر المعيشية

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى خسارة دائمة أو مؤقتة للبنية التحتية للأسر (مثل مخازن الحبوب، المراحيض والمطابخ الموجودة خارج سكنهم وما إلى ذلك)؟

نعم _____ لا _____

–إذا كان فقدان أو خسارة مخازن الحبوب والمراحيض والمطابخ الموجود خارج السكن آثار مترتبة على حيازة الأرض، فإنها غير مؤهلة للحصول على تمويل في إطار المشروع.

10. عمالة الأطفال / العمل القسري

–هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى استخدام عمالة الأطفال (دون سن 18 عاما) أو إلى العمل القسري؟ نعم ___ لا _

–إذا كانت الإجابة بنعم، فسيكون هذا المشروع الفرعي غير مؤهل للحصول على التمويل.

11. التلوث الضوضائي أثناء البناء والعمليات

– هل سيتجاوز مستوى الضجيج أثناء التشغيل الحد المسموح به للضجيج (المحيط)؟ نعم _____ لا ____

– يجب أن يلتزم المشروع الفرعي بالقوانين والأنظمة الوطنية المتعلقة بالحد من الضوضاء، وأن يتضمن خطة لإدارة الضوضاء خلال عملية البناء والعمليات في حدود المستوى المسموح به.

12. النفايات الصلبة أو السائلة بما في ذلك النفايات الطبية

– هل سيولد المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية (النفايات الصلبة أو السائلة)، بما في ذلك النفايات الطبية؟

نعم _____ لا _____

– إذا كانت الإجابة بنعم، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للتجميع / التخلص؟

نعم _____ لا _____

13. مبيدات الآفات أو مبيدات الحشرات أو مبيدات الأعشاب أو أي مواد كيميائية سامة أو خطرة أخرى.

– هل سيتطلب المشروع الفرعي استخدام مثل هذه المواد الكيميائية؟ نعم _____ لا _____

– إذا كان الجواب "نعم"، هل يتضمن المشروع الفرعي خطة للمناولة والاستخدام والتخلص الآمن؟ نعم _____ لا ____

– إذا لم يكن للمشروع الفرعي خطة للمناولة والاستخدام والتخلص بشكل آمن، فإنه يكون غير مؤهل للحصول على تمويل في إطار هذا المشروع.

14. تلوث المياه والتربة

– هل سيتطلب المشروع الفرعي كميات كبيرة من المواد الخام/مواد البناء؟

نعم _____ لا _____

– هل هناك اقتراح لإنشاء مشروع أكبر (مثلا طرق كبرى، محطة معالجة مياه الصرف الصحي عامة، سدود بارتفاع 10 أمتار أو أكثر)؟ إذا كان الجواب "نعم"، فالمشروع غير مؤهل.
نعم _____ لا _____

– هل سيولد المشروع الفرعي كميات كبيرة من النفايات المتبقية، أو نفايات مواد البناء، أو يسبب تآكل التربة؟
نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث التربة أو المياه (مثلا من الزيت والشحم والوقود من المعدات)؟
نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تلوث المسطحات المائية الأرضية والسطحية من جراء مبيدات الأعشاب من أجل مراقبة الغطاء النباتي والمواد الكيميائية اللازمة لمكافحة الغبار؟
نعم ____ لا ___

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى زيادة الرواسب المعلقة في المجاري المائية التي تتأثر بالتآكل الناجم عن قطع الطرق، وانخفاض نوعية المياه، وزيادة الترسيب في المصب؟
نعم ___ لا _

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تدمير الغطاء النباتي والتربة في حق الطريق بسبب حفر الاستعارة، مقالب النفايات، وساحات المعدات؟
نعم _____ لا _____

– هل سيؤدي المشروع الفرعي إلى تكوين مسطحات مائية راكدة في حفر الاستعارة والمحاجر وما إلى ذلك، مما يزيد من البعوض؟
نعم _____ لا _____

توقيع الممثل المحلي (المجتمعي): التاريخ:

توقيع اختصاصي المخاطر البيئية والاجتماعية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الشركاء المنفذين: التاريخ

5.3 : النموذج ج: بيان المخاطر البيئية والاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة (عام)

الأسئلة المطروحة:

	السؤال	نعم	لا
1	هل يمكن أن يتسبب المشروع الحالي في: • تدهور (بيولوجي أو مادي) للتربة أو يقوض ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. • وضع نظام كبير للري، أو بناء السدود، أو استخدام المياه المستعملة، أو التأثير على نوعية المياه. • تقليل القدرة على التكيف مع تغير المناخ أو يزيد انبعاثات غازات الدفيئة زيادة كبيرة بشكل كبير. • تغييرات في حقوق الحيازة[523] (الرسمية وغير الرسمية[524]) القائمة بالنسبة للأفراد أو المجتمعات المحلية أو غيرهم في الأراضي ومصايد الأسماك وموارد الغابات؟		
2	هل يمكن أن ينفذ المشروع في مناطق محمية أو موائل طبيعية أو في جوارها، أو يقلل التنوع البيولوجي أو يغير وظائف النظام الإيكولوجي، أو يستخدم أنواعا غريبة، أو يستخدم موارد وراثية؟		
3	هل من الممكن أن يؤدي المشروع الحالي إلى ما يأتي: • إدخال محاصيل وأصناف التي لم تزرع من قبل. • توفير بذور / مواد غرس زراعية. • تضمين استيراد أو نقل بذور و/أو مواد غرس زراعية أو أعمال بحث وتطوير. • توريد أو استخدام تقنيات حيوية حديثة أو منتجاتها في إنتاج محاصيل. • إنشاء غابات مزروعة أو إدارتها؟		
4	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إدخال أنواع أو سلالات أو أنواع جينية أو غيرها من الموارد الوراثية غير الأصلية أو غير المعدلة محليا إلى منطقة ما أو نظام إنتاج، أو إلى تعديل الموطن المحيط أو نظام الإنتاج الذي تستخدمه الموارد الجينية الموجودة بأي طريقة؟		

[523] *حقوق الحيازة هي حقوق امتلاك أو استخدام أو الاستفادة من الموارد الطبيعية مثل الأراضي أو المسطحات المائية أو الغابات.*

[524] *لا يزال من الممكن اعتبار حقوق الحيازة المعترف بها اجتماعيا أو تقليديا والتي لا يعرفها القانون "حقوقا شرعية للحيازة".*

	السؤال	نعم	لا
5	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى ما يأتي: • شراء مباشر أو غير مباشر أو توريد أو استخدام مبيدات الآفات[525] لما يأتي: ▪ المحاصيل والماشية وتربية الأحياء المائية والحراجة والأسرة. ▪ كمعالجة البذور / المحاصيل في الحقل أو تخزينها. ▪ من خلال برامج توريد المدخلات بما في ذلك أنظمة القسائم. ▪ لأغراض العرض والبحث الصغيرة. ▪ للمخزون الاستراتيجي (الجراد) وحالات الطوارئ. ▪ التسبب في آثار ضارة بالصحة و/أو البيئة. • زيادة استخدام مبيدات الآفات في منطقة المشروع نتيجة لتكثيف الإنتاج. • إدارة أو التخلص من نفايات المبيدات والمواد الملوثة بمبيدات الآفات. • انتهاكات لقواعد السلوك؟		
6	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى نزوح الناس بشكل دائم أو مؤقت من ديارهم أو وسائل الإنتاج / كسب العيش أو يقيد وصولهم إلى سبل كسب عيشهم؟		

[525] *مبيد الآفات يعني أي مادة أو مزيج من مواد المكونات الكيماوية أو الحيوية المقصود منها طرد أي آفة أو تدميرها أو مكافحتها أو تنظيم نمو النبات.*

	السؤال	نعم	لا
7	هل يمكن أن يؤثر المشروع الحالي على وضع العمالة الحالي أو المستقبلي من الفقراء في الأرياف، وعلى وجه الخصوص هل سيؤثر على إنتاجية العمل وقابلية التوظيف وظروف العمل وحقوق العمل للمنتجين الريفيين العاملين لحسابهم الخاص وغيرهم من العمال الريفيين؟		
8	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إعادة توليد حالات التمييز ضد المرأة أو يقيد قدرة المرأة على الوصول إلى الموارد الإنتاجية والسلع والخدمات والأسواق والعمالة اللائقة وصنع القرار؟ على سبيل المثال، من خلال عدم معالجة التمييز القائم ضد النساء والفتيات، أو من خلال عدم مراعاة الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء.		
9	هل من الممكن أن يؤدي المشروع إلى: • إخراج السكان الأصليين * من منطقة المشروع – حيث سيتم تنفيذ الأنشطة. • إبقاء السكان الأصليين في منطقة المشروع حيث سيتم تنفيذ الأنشطة. • التأثير سلبًا أو خطيرًا على حقوق الشعوب الأصلية والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وسبل العيش والمعرفة والنسيج الاجتماعي والتقاليد وأنظمة الحوكمة والثقافة أو التراث (المادي [2] وغير المادي أو غير الملموس[3]) داخل و/أو خارج منطقة المشروع. • تنفيذ المشروع في منطقة حيث توجد بها موارد ثقافية؟ * تأخذ منظمة الأغذية والزراعة المعايير التالية في الاعتبار لتحديد الشعوب الأصلية: الأولوية في الوقت المناسب فيما يتعلق بحيازة واستخدام أراضي محددة والإدامة الطوعية للتمايز الثقافي (كاللغات، القوانين والمؤسسات)، والتحديد الذاتي للهوية، المعاناة من الاستعباد أو القهر أو التهميش أو الحرمان أو الاستبعاد أو التمييز (فيما إذا كانت هذه الحالات موجودة أم لا). [1] ينبغي قراءة عبارة "خارج منطقة المشروع" مع مراعاة احتمال أن تؤثر أنشطة المشروع على سبل كسب الرزق، وإمكانية الوصول إلى الأراضي و/أو حقوق الشعوب الأصلية بصرف النظر عن المسافة المادية. على سبيل المثال: وإذا كان مجتمع من مجتمعات السكان الأصليين يعيش على بعد 100 كيلومتر من منطقة مشروع تؤثر فيها أنشطة الصيد على غلة النهر التي يصل إليها هذا المجتمع أيضا، ينبغي للمستخدم الإجابة بـ "نعم" على السؤال. [2] يُعرَّف التراث الثقافي المادي بأنه الأشياء المتحركة وغير المتحركة (المنقولة وغير المنقولة) والمواقع والهياكل ومجموعات الهياكل والمعالم الطبيعية والمناظر الطبيعية التي لديها أهمية أثرية وحفرية وتاريخية ومعمارية ودينية وجمالية أو أي أهمية ثقافية أخرى، وقد يوجد التراث الثقافي المادي في البيئة الحضرية أو الريفية، وقد يوجد فوق الأرض أو تحتها أو تحت		

	السؤال	نعم	لا
	الماء. [3] التراث الثقافي غير المادي أو غير الملموس يعرف بأنه الممارسات والتعبيرات والمعرفة والمهارات، وأيضا الأدوات والعناصر والمصنوعات اليدوية والمساحات الثقافية المرتبطة – بتعريف المجتمعات والجماعات، وفي بعض الحالات الأفراد في إطار تراثهم الروحي و/أو الثقافي"		

إذا كانت الإجابة "نعم" على أي من الأسئلة المطروحة أعلاه، يرجى استخدام أداة التدقيق الإضافية، الخاصة بالإجراء الوقائي المحدد في السؤال.

التدقيق الإضافي (مسترشدا بالأسئلة المطروحة):

الإجراء الوقائي 1: إدارة الموارد الطبيعية

السؤال	إدارة موارد التربة والأراضي	لا	نعم	تعليقات
1.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدهور (بيولوجية أو مادي) للتربة	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اشرح كيف يطبق المشروع ويلتزم بمبادئ الميثاق العالمي للتربة	
1.2	هل من الممكن أن يقوض المشروع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

السؤال	إدارة الموارد المائية والسدود الصغيرة	لا	نعم	تعليقات
1.3	هل يمكن أن يطور المشروع نظام أو خطة ري أكثر 20 هكتارا أو يسحب أكثر من 1000 م3/يوم من المياه؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** حدد المعلومات التالية: أ) تنفيذ المبادئ والخيارات المتعلقة بالكفاءة لتعزيز الإنتاجية. ب) تدابير حفظ المياه المجدية تقنيا. ج) الموارد البديلة للتزود بالمياه. د) تخفيف أو تجنب تلوث الموارد أو كلاهما. هـ) التأثير المحتمل على مستخدمي المياه في اتجاه مجرى النهر. و) الحفاظ على الطلب الكلي على موارد المياه في حدود العرض المتاح. ز) يتم تضمين قائمة التدقيق للجنة الدولية للري والبزل، وكذلك الإجراءات المناسبة في إطار المشروع للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة التي تم تحديدها.	

السؤال	إدارة الموارد المائية والسدود الصغيرة	لا	نعم	تعليقات
			ح) المشاريع التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه بالمحاسبة الدقيقة للمياه من أجل تجنب الآثار السلبية المحتملة مثل تشبع التربة بالمياه أو الملوحة أو الحد من توافر المياه في المصب أو في مجرى النهر.	
1.4	هل يمكن أن يطور المشروع نظام أو خطة ري أكثر 100 هكتارا أو يسحب أكثر من 5000 م3/يوم من المياه؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
1.5	هل يمكن أن يهدف المشروع إلى تحسين خطة أو نظام الري (دون توسيع)؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يتم تضمين قائمة التدقيق للجنة الدولية للري والبزل، وكذلك الإجراءات المناسبة في إطار المشروع للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة التي تم تحديدها المشاريع التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام المياه سيتم **تنفيذها من خلال المحاسبة الدقيقة** للمياه من أجل تجنب الآثار السلبية المحتملة مثل تشبع التربة بالمياه أو الملوحة أو الحد من توافر المياه في المصب أو مجرى النهر.	
1.6	هل يمكن أن يؤثر المشروع على جودة المياه إما بإطلاق الملوثات أو باستخدامها مما يؤثر على خصائصها (مثل درجة الحرارة، درجة الحموضة، كمية المواد الصلبة العالقة أو غيرها؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
1.7	هل يمكن أن يشمل المشروع استخدام مياه الصرف الصحي؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اشرح كيف يقوم المشروع بتطبيق المبادئ التوجيهية الوطنية المعمول بها والالتزام بها أو في حالة عدم وجود مثل هذه المبادئ الوطنية، المبادئ	

السؤال	إدارة الموارد المائية والسدود الصغيرة	لا	نعم	تعليقات
			التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية / منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستخدام الآمن لمياه الصرف الصحي في الزراعة	
1.8	هل يمكن أن يشمل المشروع بناء أو تمويل بناء سد يبلغ ارتفاعه أكبر من 15 متر؟	خطورة منخفضة	لا يمكن المضي قدما	
1.9	هل يمكن أن يشمل المشروع بناء أو تمويل بناء سد يبلغ ارتفاعه أكبر من 15 متر؟	خطورة منخفضة	خطورة مرتفعة يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

السؤال	الحيازة	لا	نعم	تعليقات
1.10	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إبعاد الناس بشكل دائم أو مؤقت عن منازلهم أو وسائل الإنتاج / كسب العيش أو يقيد وصولهم إلى سبل كسب عيشهم؟	خطورة منخفضة	خطورة مرتفعة يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
1.11	هل هذا المشروع رفض أو تقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية التي لديهم حقوق الوصول إليها أو استخدامها بشكل دائم أو مؤقت	خطورة منخفضة	الانتقال إلى السؤال التالي	

	1.11.1	هل سيكون رفض أو تقييد الوصول طوعيًا وبموافقة الأشخاص المتضررين؟	لا يمكن المضي قدما	**خطورة متوسطة** اشرح كيف يطبق المشروع ويلتزم بمبادئ / إطار عمل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	
1.12		هل سيؤدي المشروع إلى توحيد أو تعديل حقوق الحيازة؟	خطورة منخفضة	الانتقال إلى السؤال التالي	
	1.12.1	هل سيكون توحيد أو تعديل حقوق الحيازة طوعياً وبموافقة الأشخاص المتضررين؟	لا يمكن المضي قدما	**خطورة متوسطة** اشرح كيف يطبق المشروع ويلتزم بمبادئ / إطار عمل المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني	

السؤال	المناخ	لا	نعم	تعليقات
1.13	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تخفيض القدرة على التكيف مع التغير المناخي لأي من أصحاب المصلحة في منطقة المشروع؟	خطورة منخفضة	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
1.14	فهل من الممكن أن يؤدي المشروع إلى الحد من القدرة على الصمود في مواجهة الظواهر الجوية الشديدة؟	خطورة منخفضة	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

السؤال	المناخ	لا	نعم	تعليقات
1.15	هل سيؤدي هذا المشروع إلى زيادة صافية في انبعاثات غازات الدفيئة تتجاوز تلك المتوقعة من زيادة الإنتاج؟	**خطورة منخفضة**	الانتقال إلى السؤال التالي	
1.15.1	هل الزيادة المتوقعة أقل من المستوى الذي تحدده إرشادات منظمة الأغذية والزراعة أو السياسة/القانون الوطني (أيهما أكثر صرامة)؟	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	**خطورة منخفضة**	
1.15.2	هل الزيادة المتوقعة أعلى من المستوى الذي تحدده إرشادات منظمة الأغذية والزراعة أو السياسة/القانون الوطني (أيهما أكثر صرامة)؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

الإجراء الوقائي 2: التنوع البيولوجي والنظم البيئية والموائل الطبيعية

السؤال	المناطق المحمية أو المناطق العازلة أو الموائل الطبيعية	لا	نعم	تعليقات

2.1	هل سيتم تنفيذ المشروع في منطقة محمية محددة قانونيا أم داخل منطقتها العازلة؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

السؤال	حفظ التنوع البيولوجي	لا	نعم	تعليقات
2.2	هل من الممكن أن يغير المشروع نظام إيكولوجي طبيعي إلى وحدة إنتاج زراعية/مائية/حرجية مع انخفاض التنوع النباتي والحيواني؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
2.3	هل من الممكن أن يزيد المشروع من التأثير الحالي على البيئة المحيطة على سبيل المثال باستخدام المزيد من المياه أو المواد الكيميائية أو الآلات أكثر من السابق؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** بيان التدابير التي ستتخذ للحد من الآثار السلبية على البيئة وضمان في وثيقة المشروع، والتأكد من الإبلاغ عن تنفيذ هذه التدابير في سجل المخاطر أثناء التقارير المرحلية.	

	استخدام الأنواع الغريبة	لا	نعم	تعليقات

2.4	هل يمكن أن يستخدم المشروع أنواعا غريبة أظهرت سلوكا غازيا* في البلد أو في أنحاء أخرى من العالم أو نوعا غير معروف السلوك؟ *تعرف اتفاقية التنوع البيولوجي الأنواع الدخيلة الغازية بأنها "نوع غريب يهدد دخوله و/أو انتشاره التنوع البيولوجي" (انظر المرجع على الرابط التالي: https://www.cbd.int/invasive/terms.shtml).	**خطورة منخفضة**	**مخاطرة عالية** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.

السؤال	الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع	لا	نعم	تعليقات
2.5	هل يمكن أن يشمل المشروع الحصول على موارد جينية لاستخدامها و/أو الحصول على معارف تقليدية مرتبطة بالموارد الجينية التي يمتلكها السكان الأصلي والمجتمعات المحلية و/أو المزارعون؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** الأخذ في الاعتبار المسائل التالية واتخاذ الإجراءات المناسبة. ويجب أن تدرج في وثيقة المشروع المسائل التي تم تحديدها والإجراءات المتخذة لمعالجتها، وأن يبلغ عنها في التقارير المرحلية. وفيما يتعلق **بالمواد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى النظام المتعدد الأطراف للحصول على المواد وتقاسم المنافع** التابع للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ("المعاهدة")، تأكد من أن الاتفاق الموحد لنقل المواد قد تم توقيعه والامتثال لأحكام الاتفاق المذكور. أما فيما يتعلق بالمواد الوراثية غير الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى النظام المتعدد الأطراف للحصول على المواد وتقاسم المنافع التابع للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ("المعاهدة")، يتم ضمان ما يأتي:	

السؤال	الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع	لا	نعم	تعليقات
			1. ضمان منح الموافقة المسبقة عن علم من قبل البلد الذي يوفر الموارد الوراثية التي هي بلد منشأ الموارد أو الذي حصل على الموارد وفقا لاتفاقية التنوع البيولوجي، ومع مراعاة التشريعات المحلية المتعلقة بالوصول إلى الموارد وتقاسم منافعها أو غيرها من المتطلبات التنظيمية، ما لم يقرر ذلك البلد خلاف ذلك. 2. ضمان تقاسم الفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية، فضلا عن التطبيقات اللاحقة، والتسويق، بطريقة منصفة ومنصفة مع البلد الذي يوفر الموارد الوراثية التي هي بلد منشأ الموارد أو الذي حصل على الموارد وفقا لاتفاقية التنوع البيولوجي. 3. ضمان الحصول، وفقا للقانون المحلي، على الموافقة المسبقة أو الموافقة المسبقة عن علم وإشراك مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من أجل الحصول على الموارد الجينية حيثما يكون للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الحق الثابت في منح هذه الموارد. 4. ضمان أن يتم، وفقا للتشريعات المحلية المتعلقة بالحقوق المقررة لهذه المجتمعات الأصلية والمحلية في الموارد الوراثية، تقاسم هذه الحقوق بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات المعنية، استنادا إلى شروط يتفق عليها فيما بينها. بالنسبة **للمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية** التي تمتلكها المجتمعات الأصلية والمحلية، يتم ضمان ما يأتي:	

السؤال	الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع	لا	نعم	تعليقات
			1. ضمان الوصول إلى هذه المعارف، وفقا للقانون المحلي المنطبق، بموافقة مسبقة ومستنيرة أو بموافقة ومشاركة من هذه المجتمعات الأصلية والمحلية، ووضع شروط متفق عليها بين الأطراف. 2. ضمان تقاسم الفوائد الناشئة عن استخدام المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية، وفقا للقانون المحلي، بشروط متفق عليها بين الأطراف، بطريقة عادلة ومنصفة مع المجتمعات الأصلية والمحلية التي تمتلك تلك المعارف. كفالة مواءمة المشروع مع عناصر تيسير التنفيذ المحلي لوصول مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة إلى المنافع وتقاسمها عندما يكون الأمر كذلك.	

الإجراء الوقائي 3: الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

السؤال	إدخال محاصيل وأصناف جديدة	لا	نعم	تعليقات
3.1	هل يمكن أن يدخل المشروع محاصيل وأنواع زراعية لم تزرع سابقا؟	**خطورة منخفضة**	خطورة متوسطة	

			• اتباع بروتوكولات الصحة النباتية المناسبة طبقا لاتفاقية وقاية النباتات الدولية. • اتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من أن الأصناف و/أو المحاصيل المزاحة، إن وجدت، مدرجة في البرامج الوطنية أو الدولية لحفظ الأنواع والأصناف خارج مواقعها.	

السؤال	توفير البذور ومواد الزراعة		لا	نعم	تعليقات
3.2	هل يمكن أن يوفر المشروع بذور / مستلزمات زراعية؟		**خطورة منخفضة**	الانتقال إلى السؤال التالي	
		3.2.1 هل يمكن أن يشمل المشروع استيراد أو نقل بذور/مواد زراعية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** • تجنب تقويض نظم الإنتاج والإمداد المحلية لإنتاج البذور والمواد المزروعة من خلال استخدام نظم قسائم البذور، على سبيل المثال: • التأكد من أن البذور ومواد الزراعة تأتي من محاصيل معدلة محليا وأنواع مقبولة من قبل المزارعين والمستهلكين. • ضمان خلو البذور ومواد الزراعة من الآفات والأمراض وفقا للمعايير المتفق عليها، ولا سيما اتفاقية وقاية النبات الدولية. • يلزم الحصول على تصريح داخلي من مجموعة شعبة الإنتاج النباتي والحماية النباتية لجميع عمليات شراء البذور ومواد الزراعة. • يلزم الحصول على تصريح من وحدة التحكم الإدارية المتقدمة لسياسات المجموعة من أجل المعالجة الكيميائية للبذور ومواد الزراعة.	

				• توضيح أن البذرة أو مواد الزرع يمكن استخدامها بصورة قانونية في البلد الذي تستورد إليه. • توضيح ما إذا كان توفير البذور مسموحا به بموجب القوانين و / أو اللوائح المعمول بها في البلاد، وتقديم المشورة لنظرائهم وفقا لذلك. • ضمان احترام حقوق المزارعين في الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وما يرتبط بها من معارف تقليدية، وفقا للقوانين و/أو اللوائح الوطنية المنطبقة، وذلك في الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم الفوائد الناشئة عن استخدامها. ارجع إلى المعيار البيئي والاجتماعي رقم (9): الشعوب الأصلية والتراث الثقافي.		
	3.2.2	هل يمكن أن يشمل المشروع استيراد أو نقل بذور و/أو مواد زراعية لغرض البحث والتطوير؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** ضمان الامتثال لمعايير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها على النحو المنصوص عليه في المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، حسب الاقتضاء. راجع أيضاً المعيار البيئي والاجتماعي رقم (2): التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والموائل الطبيعية.	

السؤال	التقانات الحيوية الحديثة ونشر منتجاتها في إنتاج المحاصيل	لا	نعم	تعليقات
3.3	هل يمكن أن يوفر المشروع أو يستخدم التقنيات الحيوية النباتية الحديثة ومنتجاتها؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** • الالتزام ببروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي لضمان المناولة والنقل والاستخدام الآمن للكائنات الحية المعدلة الناتجة عن التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي قد يكون لها آثار ضارة على التنوع البيولوجي، مع مراعاة المخاطر على صحة الإنسان. • الالتزام بمتطلبات السلامة الحيوية في التعامل مع الكائنات المعدلة وراثيا أو الكائنات الحية المعدلة وفقا للتشريعات الوطنية.	

السؤال	التقانات الحيوية الحديثة ونشر منتجاتها في إنتاج المحاصيل	لا	نعم	تعليقات
			• اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تدفق الأصناف المدخلة إلى الأصناف الموجودة و/أو الأقارب البرية أو[526] • اتخذ تدابير لمنع تدفق الجينات من الأصناف التي تم إدخالها إلى الأصناف الموجودة و / أو الأقارب البرية	

السؤال	الغابات المستزرعة/المزارع الحرجية	لا	نعم	تعليقات
3.4	هل يمكن أن ينشئ المشروع أو يدير لغابات مستزرعة/مزارع حرجية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** • الالتزام بالسياسات أو البرامج الوطنية القائمة المتعلقة بالغابات المستزرعة/المزارع الحرجية أو ما يعادلها من استراتيجيات.	

[526] *منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011م. كتاب موارد السلامة الأحيائية. روما، http://www.fao.org/docrep/014/i1905e/i1905e00.htm*

			• الاكتفاء بمراعاة المبادئ 9 و 10 و 11 و 12 من المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الغابات المستزرعة فيما يتعلق بغابات الشعوب الأصلية، ولكن يجب أن تقرأ بالامتثال التام للمعيار البيئي والاجتماعي رقم (9) – الشعوب الأصلية والموروث الثقافي. • يجب على المخططين والمديرين أن يدمجوا حفظ التنوع البيولوجي بوصفه عنصرا أساسيا في تخطيطهم للموارد الحرجية المزروعة وإدارتها واستخدامها ورصدها. • من أجل الحد من المخاطر البيئية، وحدوث وأثر العوامل اللاحيوية والضارة الأحيائية، والحفاظ على صحة الغابات وإنتاجيتها وتحسينهما، ستعمل الفاو مع أصحاب المصلحة على وضع واستخلاص خيارات استجابة مناسبة وفعالة في إدارة الغابات المستزرعة. •	

الإجراء الوقائي 4: الموارد الوراثية الحيوانية (المواشي والمائية) للأغذية والزراعة

السؤال	إدخال أنواع / أصناف جديدة وتغيير نظام إنتاج الأصناف المتكيفة محليًا	لا	نعم	تعليقات
4.1	هل يمكن أن يدخل المشروع أنواع أو سلالات أو أنماط جينية أو مواد جينية أخرى غير محلية أو غير معدلة محليا إلى منطقة أو نظام إنتاجي ما؟	**خطورة منخفضة**	الانتقال إلى السؤال التالي	

السؤال	إدخال أنواع / أصناف جديدة وتغيير نظام إنتاج الأصناف المتكيفة محليًا		لا	نعم	تعليقات
	4.1.1	هل يمكن أن يتوقع المشروع زيادة في الإنتاج بنسبة 30٪ على الأقل (كنتيجة لذلك الإدخال) نسبية إلى السلالات المتاحة المكيفة محليا الموجدة حاليا، وهل يستطيع رصد أداء الإنتاج؟	**لا يمكن المضي قدما**	**خطورة منخفضة**	
	4.1.2	هل يمكن أن يدخل المشروع كائنات معدلة وراثيا، مثلا عن طريق التربية الانتقائية، أو معالجة مجموعة الكروموسومات، أو التهجين، أو تحرير الجينوم، أو نقل الجينات و/أو استحداث أو استخدام تكنولوجيات وراثية تجريبية، مثل الهندسة الوراثية ونقل الجينات، أو منتجات تلك التكنولوجيات؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
4.2		هل من الممكن أن يدخل المشروع أنواع أو سلالات غير محلية أو غير متكيفة محليا لأول مرة في بلد أو نظام إنتاج ما؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** ينبغي إجراء تقييم للأثر الجيني قبل منح الإذن بالاستيراد (يشمل تحديد الحيوانات وتسجيل الأداء وتنمية القدرات التي تسمح برصد إنتاجية الأنواع/ السلالات المدخلة وصحتها واستدامتها الاقتصادية على مدى عدة دورات إنتاجية) • http://www.fao.org/docrep/012/i0970e/i0970e00.htm • ftp://ftp.fao.org/docrep/fao/012/i0970e/i0970e03.pdf	

السؤال	إدخال أنواع / أصناف جديدة وتغيير نظام إنتاج الأصناف المتكيفة محليًا	لا	نعم	تعليقات
4.3	هل من الممكن أن يدخل المشروع أنواع أو سلالات غير محلية أو غير متكيفة محليًا، بغض النظر عما إذا كانت موجودة بالفعل في البلد؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** • إذا كان المشروع يستورد أو يعزز أنواع/سلالات التي يكون أداؤها أعلى من الأنواع/السلالات المعدلة محليا، يتم التأكد مما يأتي: موارد التغذية وإدارة الصحة وقدرة إدارة المزارع وإمدادات المدخلات ومنظمة المزارعين للسماح للأنواع/السلالات الجديدة بالتعبير عن إمكاناتها الجينية. • اتباع مدونة قواعد صحة الحيوانات الأرضية والمائية الصادرة عن المنظمة العالمية لصحة الحيوان بما من شأنه ضمان عدم حمل الأنواع/السلالات المستحدثة أمراض مختلفة عن الأمراض المحلية. • إدراج تقييم للمخاطر الصحية وتنمية قدرات المزارعين/الطب البيطري في المشروع لضمان أن الأنواع/السلالات المستحدثة لا تتأثر بالأمراض المحلية بما في ذلك الطفيليات التي تحتوي طفيليات داخلية وخارجية مختلفة عن الأنواع/السلالات المحلية المكيفة محليا.	
4.4	هل من الممكن أن يضمن المشروع عدم انتشار المواد الجينية المدخلة في نظم الإنتاج الأخرى (أي التهجين العشوائي بأنواع/سلالات متكيفة محليا)؟	**خطورة متوسطة** (أ) وضع آلية لتحديد وتعريف الحيوانات وتسجيلها في المشروع	**خطورة منخفضة**	

السؤال	إدخال أنواع / أصناف جديدة وتغيير نظام إنتاج الأصناف المتكيفة محليًا	لا	نعم	تعليقات
		(ب) وضع أو تعديل السياسة الحالية المتعلقة بالثروة الحيوانية والاستراتيجية وخطة العمل الوطنية الموارد الجينية الحيوانية.		

السؤال	جمع الموارد الجينية البرية للنظم الزراعية	لا	نعم	تعليقات
4.5	هل من الممكن أن يجمع المشروع المواد الحية من البرية، على سبيل المثال للتربية، أو الأحداث والبيض للتربية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	

السؤال	تعديل الموائل	لا	نعم	تعليقات
4.6	هل يمكن أن يعدل المشروع الموائل المحيطة أو نظام الإنتاج الذي تستخدمه الموارد الجينية الحالية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	
4.7	هل من الممكن أن يقع المشروع في أو بالقرب من منطقة حماية معترف بها دوليًا مثل الاراضي الرطبة ذات اهمية الدولية حسب اتفاقية رامسار أو موقع تراث عالمي، أو موطن آخر مهم على الصعيد الوطني، مثلا حديقة وطنية أو أراضي زراعية ذات قيمة طبيعية عالية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	

4.8	الموارد المواتية المائية	هل من الممكن أن يعيق المشروع أو ينشئ طرق هجرة للأنواع المائية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	
4.9		هل من الممكن أن يغير المشروع نوعية وكمية المياه في منطقة المشروع أو المناطق المرتبطة به؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	
4.10		هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تغييرات كبيرة في الموائل / نظام الإنتاج التي تعزز فرصًا جديدة أو غير معروفة لتدفق الجينات، مثل ربط النظم الإيكولوجية المتميزة جغرافيًا أو المسطحات المائية؛ أم أنه سيعطل الموائل أو طرق الهجرة والبنية الجينية للأنواع / المخزونات / السلالات القيمة أو المتكيفة محليًا؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
4.11		هل من الممكن أن يشمل المشروع تكثيف أنظمة الإنتاج التي تؤدي إلى تغييرات في استخدام الأراضي (مثل إزالة الغابات)، وزيادة مدخلات المغذيات التي تؤدي إلى تلوث التربة أو المياه، وتغيرات في أنظمة المياه (الصرف، والري)؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم تقديم إرشادات	

السؤال	توريد المبيدات من قبل منظمة الأغذية والزراعة	لا	نعم	تعليقات
5.1	هل يمكن أن يشتري المشروع أو يزود و/أو يستخدم مبيدات الآفات للمحاصيل أو الماشية أو تربية المائيات أو الغابات؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** • يجب دائما إعطاء الأفضلية لنهج الإدارة المستدامة للآفات مثل الإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام نهج الإدارة الإيكولوجية للآفات، واستخدام أدوات المكافحة الميكانيكية/الثقافية/الفيزيائية أو البيولوجية للآفات لصالح المواد الكيميائية الاصطناعية والتدابير الوقائية والمراقبة http://www.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/Pests_Pesticides/Code/E_SS5_pesticide_checklist.pdf • وعندما لا يوجد بديل صالح لاستخدام مبيدات الآفات الكيميائية، يخضع اختيار وشراء مبيدات الآفات لإجراءات الموافقة الداخلي. يجب الالتزام بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للإدارة السليمة بيئيا الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة في إطار المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) ويجب تضمينها أو الإشارة إليها في وثيقة المشروع. • وإذا تم توريد أو استخدام كميات كبيرة (أكثر من 1,000 لتر من الكيلوغرام) من مبيدات الآفات طوال مدة المشروع، يجب إعداد خطة لإدارة الآفات لبيان كيفية تعزيز الإدارة المتكاملة للآفات لخفض الاعتماد على مبيدات الآفات، وما هي التدابير التي ستتخذ للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام مبيدات الآفات. • يجب توضيح الشخص (الأشخاص) الموجود(الموجودون) في المؤسسة(المؤسسات) (التنفيذية) المعنية، الذي مسئولا قانونا عن التخزين والنقل والتوزيع والاستخدام السليم للمنتجات المعنية وفقا للمتطلبات.	

السؤال	توريد المبيدات من قبل منظمة الأغذية والزراعة	لا	نعم	تعليقات
			• يجب إعطاء الأفضلية دائمًا لنهج الإدارة المستدامة للآفات مثل الإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام مناهج الإدارة البيئية للآفات واستخدام أدوات مكافحة الآفات الميكانيكية / الثقافية / الفيزيائية أو البيولوجية لصالح المواد الكيميائية الاصطناعية؛ والتدابير الوقائية والرصد، • في حالة عدم وجود بديل صالح لاستخدام المبيدات الكيماوية، يخضع اختيار وشراء المبيدات لإجراء الموافقة الداخلية. http://www.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/Pests_Pesticides/Code/E_SS5_pesticide_checklist.pdf • يجب الالتزام بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للإدارة السليمة بيئياً لمنظمة الأغذية والزراعة بموجب المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) ويجب تضمينها أو الإشارة إليها في وثيقة المشروع. • إذا تم توفير كميات كبيرة (أكثر من 1000 لتر من الكيلوغرام) من مبيدات الآفات أو استخدامها طوال مدة المشروع، فيجب إعداد خطة إدارة الآفات لتوضيح كيفية تعزيز الإدارة المتكاملة للآفات لتقليل الاعتماد على مبيدات الآفات، وما هي التدابير التي سيتم اتخاذها لتقليل مخاطر استخدام مبيدات الآفات. • يجب توضيح، أي شخص (أشخاص) داخل (تنفيذ) مؤسسة / مؤسسات معنية، سيكون مسؤولاً ومسئولاً عن التخزين السليم، النقل، التوزيع واستخدام المنتجات المعنية بما يتوافق مع المتطلبات.	
5.2	هل من الممكن أن يوفر المشروع بذور أو مواد أخرى معالجة بمبيدات الآفات (في الحقل و / أو في المخزن)؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يخضع استخدام مبيدات الآفات الكيميائية لمعالجة البذور أو تخزين المنتجات المحصودة لإجراء الموافقة الداخلية	

السؤال	توريد المبيدات من قبل منظمة الأغذية والزراعة	لا	نعم	تعليقات
			http://www.fao.org/fileadmin/templates/agphome/documents/Pests_Pesticides/Code/E_SS5_pesticide_checklist.pdf]. ويجب الالتزام بالمعايير المحددة في المبادئ التوجيهية للإدارة السليمة بيئياً لمنظمة الأغذية والزراعة بموجب المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) لتوريد مبيدات الآفات ومعالجة البذور، وينبغي إدراجها أو الإشارة إليها في وثيقة المشروع.	
5.3	هل من الممكن أن يوفر المشروع مدخلات للمزارعين بشكل مباشر أو من خلال خطط القسائم؟	خطورة منخفضة	**خطورة متوسطة** • يجب ألا تكون مشاريع الفاو مسؤولة عن تعريض الناس أو البيئة لمخاطر مبيدات الآفات. يجب أن تمتثل أنواع وكميات مبيدات الآفات وما يرتبط بها من معدات التطبيق والحماية التي يزود بها مستعملو نظام القسائم دائما للشروط المنصوص عليها في المعيار البيئي والاجتماعي رقم (5) وأن تخضع لإجراءات الموافقة الداخلية [رابط الإجراء]. يجب تضمين هذه العناصر أو الإشارة إليها في وثيقة المشروع. • يجب دائما إعطاء الأفضلية لنهج الإدارة المستدامة للآفات مثل الإدارة المتكاملة للآفات، واستخدام نهج الإدارة الإيكولوجية للآفات، واستخدام أدوات المكافحة الميكانيكية أو البيولوجية للآفات لصالح المواد الكيميائية الاصطناعية.	
5.4	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة استخدام مبيدات الآفات من خلال تكثيف الإنتاج أو توسيعه؟	خطورة منخفضة	**خطورة متوسطة** تشجيع أصحاب المصلحة على وضع خطة لإدارة الآفات لبيان كيفية تعزيز الإدارة المتكاملة للآفات للحد من الاعتماد على مبيدات الآفات، وما هي التدابير التي ستتخذ للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر استخدام مبيدات الآفات. وينبغي أن يكون ذلك جزءا من خطة الاستدامة للمشروع لمنع أو تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية الضارة الأخرى الناجمة عن تكثيف الإنتاج.	

السؤال	توريد المبيدات من قبل منظمة الأغذية والزراعة	لا	نعم	تعليقات
5.5	هل يمكن أن يتولى المشروع إدارة أو التخلص من نفايات المبيدات الحشرية أو المبيدات المتقادمة أو النفايات الملوثة بالمبيدات؟	خطورة منخفضة	خطورة مرتفعة يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

الإجراء الوقائي 6: إعادة التوطين والترحيل القسري

السؤال		لا	نعم	تعليقات
6.1	هل يمكن أن يكون الترحيل طوعي؟ *ترحيل الناس بصورة مؤقتة أو دائمة عن ديارهم أو عن وسائل الإنتاج/سبل العيش أو تقييد وصولهم إلى سبل عيشهم	لا يمكن المضي قدما	خطورة مرتفعة يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

الإجراء الوقائي 7: العمل اللائق

السؤال		لا	نعم	تعليقات
7.1	هل يمكن أن يخلق المشروع فرص عمل جديدة؟ (على سبيل المثال بسبب إعادة الهيكلة القطاعية أو التحولات المهنية)	خطورة منخفضة	خطورة مرتفعة يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
7.2	هل من الممكن أن يعمل المشروع في قطاعات أو سلاسل قيمة يهيمن عليها منتجو الكفاف (منتجو المحاصيل الاعاشية) وغيرهم من العمال الزراعيين غير الرسميين الضعفاء، وبصورة أعم	خطورة منخفضة	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لاستباق الخطر المحتمل المتمثل في إدامة الفقر وعدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية غير المستدامة اجتماعيا. وينبغي أن يظهر العمل اللائق والعمالة المنتجة ضمن أولويات المشروع، أو ينبغي بدلا من ذلك أن يقيم المشروع أوجه تآزر مع برامج محددة للعمالة والحماية الاجتماعية، مثل	

السؤال		لا	نعم	تعليقات
	الذي عانون من مستويات عالية من "الفقر في العمل"؟		تشجيع الوصول إلى بعض خطط الحماية الاجتماعية أو شكل من أشكال التأمين الاجتماعي. وينبغي اتخاذ تدابير وآليات محددة للتمكين، بوجه خاص، لأكثر فئات العمال الريفيين ضعفا/حرمانا، مثل صغار المنتجين والمساهمين بأفراد الأسرة، ومزارعي الكفاف، والعاملين الزراعيين غير الرسميين في مجال الأجور، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والشباب الذين توجد غالبيتهم في هذه الحالات الوظيفية. وثمة حاجة إلى تحليل سلسلة القيمة الاجتماعية المراعية للعمر والجنس أو تقييم سبل العيش/العمالة من أجل المشاريع الواسعة النطاق.	
7.3	هل من الممكن أن يعمل المشروع في أوضاع التي يعمل فيها الشباب في الغالب كعاملين عائليين مساهمين بدون أجر، ويفتقرون إلى فرص الحصول على وظائف لائقة ويتخلون بشكل متزايد عن الزراعة والمناطق الريفية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لاستباق المخاطر المحتملة لشيخوخة النظم الزراعية والغذائية بصورة غير مستدامة عن طريق إدماج تدابير محددة لدعم تمكين الشباب وعمالتهم في الزراعة. ويلزم إجراء تقييم لسبل كسب الرزق/العمالة للشباب. ينبغي إدراج تدابير تكميلية تهدف إلى تدريب الشباب وإشراكهم وجمعياتهم في سلسلة القيمة، وتيسير وصولهم إلى الموارد الإنتاجية والائتمانات والأسواق، وتحفيز خدمات تنمية الأعمال التجارية الملائمة للشباب.	
7.4	هل يمكن أن يعمل المشروع في أوضاع التي يسود فيها عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل؟ (على سبيل المثال، حيث تميل النساء إلى العمل في الغالب كأفراد من الأسرة المساهمين بدون أجر أو مزارعات الكفاف، ولديهم مهارات ومؤهلات أقل، وإنتاجية وأجور أقل، وتمثيل أقل	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر المحتملة للزراعة غير المستدامة اجتماعيا ونظم الغذاء من خلال دمج تدابير محددة للحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية. هناك حاجة إلى تحليل سلسلة القيمة الاجتماعية المحددة أو تقييم سبل العيش / العمالة للمشاريع واسعة النطاق.	

السؤال		لا	نعم	تعليقات
	وصوت أقل في منظمات المنتجين والعمال، وعقود أكثر خطورة، ومعدلات غير رسمية أعلى...إلخ.)		يجب توفير التسهيلات للنساء من جميع الأعمار للوصول إلى الموارد الإنتاجية (بما في ذلك الأرض) والائتمان والأسواق وقنوات التسويق والتعليم والتثقيف والتدريب التقني والمهني والتكنولوجيا والعمل الجماعي أو الإرشاد. يجب توقع أحكام حماية الأمومة، بما في ذلك مرافق رعاية الأطفال، لصالح مشاركة المرأة وتوقع الآثار السلبية المحتملة على عمالة الأطفال، وزيادة أعباء العمل على النساء، والمخاطر المتعلقة بالصحة على النساء الحوامل والمرضعات.	
7.5	هل من الممكن أن يعمل المشروع في مناطق أو سلاسل قيمة مع وجود عمالة مهاجرة أو يمكن أن يجتذب العمال المهاجرين؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لتوقع التمييز المحتمل ضد العمال المهاجرين، وضمان حماية حقوقهم بشكل مناسب، مع إيلاء اهتمام خاص لمجموعات مختلفة مثل الشباب والنساء والرجال.	
		لا	**نعم**	**تعليقات**
7.6	هل سيوظف هذا المشروع العمال مباشرة؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** من المفترض أن تضمن مشاريع منظمة الأغذية والزراعة حقوق الموظفين وفقًا لمعايير الأمم المتحدة / منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بحقوق العمال، وانتظام المدفوعات، وما إلى ذلك. أساس الخصائص الشخصية غير المرتبطة بمتطلبات الوظيفة المتأصلة. سيعتمد توظيف عمال المشروع على مبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة العادلة، ولن يكون هناك تمييز فيما يتعلق بأي جانب من جوانب علاقة العمل، مثل التوظيف والتعيين والتعويض (بما في ذلك الأجور والمزايا) وظروف العمل وشروط التوظيف، والحصول على التدريب وتعيين الوظيفة والترقية وإنهاء الخدمة أو التقاعد، وما إلى ذلك.	
7.7	هل يمكن أن يتضمن المشروع تعاقد من الباطن؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر المحتملة لإدامة عدم المساواة وانتهاكات حقوق العمال من خلال إدخال تدابير تكميلية. ينبغي أن تشجع مشروعات منظمة الأغذية والزراعة التي تنطوي على التعاقد من	

السؤال		لا	نعم	تعليقات
			الباطن، إلى أقصى حد ممكن، التعاقد من الباطن مع رواد الأعمال المحليين – لا سيما للنساء والشباب الريفيين – لتعظيم خلق فرص العمل في ظل ظروف عمل لائقة. كما ينبغي للمنظمة أن ترصد المتعاقدين وتدعمهم في نهاية المطاف للوفاء بمعايير الأداء والجودة، مع مراعاة المعايير الاجتماعية ومعايير العمل الوطنية والدولية.	
		لا	نعم	تعليقات
7.8	هل يمكن أن يعمل المشروع في قطاع أو منطقة أو سلسلة قيمة حيث يتعرض المنتجون والعمال الزراعيون الآخرون عادةً لمخاطر مهنية ومخاطر تتعلق بالسلامة[527]؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لتوقع مخاطر الصحة والسلامة المهنية المحتملة من خلال إدخال أحكام تكميلية بشأن الصحة والسلامة المهنية داخل المشروع. يجب أن يضمن المشروع سلامة وصحة جميع العمال من خلال اعتماد الحد الأدنى من تدابير السلامة والصحة المهنيتين والمساهمة في تحسين القدرات والآليات القائمة للسلامة والصحة المهنيتين في الزراعة غير الرسمية والمهن ذات الصلة. على سبيل المثال، من خلال إجراء تقييم بسيط لمخاطر الصحة والسلامة، ودعم تنفيذ تدابير التحكم في المخاطر المحددة. ينبغي إدراج أنشطة رفع القدرات وتنمية القدرات بشأن تدابير السلامة والصحة المهنيتين المراعية للمنظور الجنساني في تصميم المشروع لضمان سلامة العمال وصحتهم، بما في ذلك العمال غير الرسميين. يمكن أن تشمل التدابير التكميلية تدابير للحد من المخاطر وحماية العمال، وكذلك الأطفال الذين يعملون أو يلعبون في المزرعة، مثل بدائل مبيدات الآفات، وتحسين تداول وتخزين مبيدات الآفات...وغيرها. يجب إدخال أحكام خاصة بالسلامة والصحة المهنيتين للنساء الحوامل والمرضعات. ستجري المنظمة عمليات تفتيش دورية وينبغي وضع آلية لأصحاب المصلحة المتعددين للرصد.	

[527] *تشمل المخاطر الرئيسية للسلامة والصحة المهنية في الزراعة ما يلي: الآلات والأدوات الخطرة؛ مواد كيميائية خطيرة؛ عوامل سامة أو مسببة للحساسية. المواد أو العوامل المسببة للسرطان؛ أمراض طفيلية أمراض الحيوانات المعدية؛ الأماكن الضيقة؛ مخاطر مريحة درجات الحرارة القصوى؛ والاتصال بالحيوانات والزواحف والحشرات الخطرة والسامة.*

السؤال		لا	نعم	تعليقات
7.9	هل من الممكن أن يوفر المشروع أو يشجع على التقنيات أو الممارسات التي تشكل مخاطر على السلامة والصحة المهنية للمزارعين أو العمال الريفيين الآخرين أو سكان الريف بشكل عام؟	خطورة منخفضة	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
		لا	نعم	تعليقات
7.10	هل يمكن أن يتوقع المشروع استخدام أطفال الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن العمل المحدد على المستوى الوطني (عادة 14 أو 15 عامًا) في تنفيذ الأنشطة التي يدعمها المشروع؟	خطورة منخفضة	**لا يمكن المضي قدما**	
7.11	هل يمكن أن يتوقع المشروع استخدام أطفال فوق الحد الأدنى لسن العمل المحدد على المستوى الوطني (عادة 14 أو 15 عامًا)، ولكن دون سن 18 عامًا في تنفيذ الأنشطة التي يدعمها المشروع؟	خطورة منخفضة	**خطورة مرتفعة** اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر المحتملة لإشراك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا في عمالة الأطفال[528] عن طريق تغيير التصميم أو إدخال تدابير تكميلية. بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عامًا، فإن إمكانية استكمال التعليم بالتدريب على المهارات والعمل أمر مهم بالتأكيد لتسهيل اندماجهم في سوق العمل الريفي. ومع ذلك، يجب ألا يشارك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في الأنشطة المتعلقة بالعمل فيما يتعلق بالمشروع بطريقة من المحتمل أن تكون خطرة أو تتعارض مع تعليم طفلهم الإلزامي أو تكون ضارة بصحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه. عندما يكون الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا يشاركون في أنشطة	

[528] *تُعرَّف عمالة الأطفال بأنها عمل غير مناسب لعمر الطفل، أو يؤثر على تعليم الأطفال، أو يحتمل أن يضر بصحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم. تشير عمالة الأطفال إلى الأطفال العاملين الذين تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن العمل المحدد على المستوى الوطني، أو الأطفال من أي عمر ينخرطون في أعمال خطرة. العمل الخطير هو العمل الذي من المحتمل أن يضر بصحة الطفل أو سلامته أو أخلاقه. يعتبر هذا العمل خطيرًا أو*

السؤال		لا	نعم	تعليقات
			متعلقة بالعمل فيما يتعلق بالمشروع، سيتم إجراء تقييم مناسب للمخاطر، جنبًا إلى جنب مع المراقبة المنتظمة للصحة وظروف العمل وساعات العمل، بالإضافة إلى المتطلبات الأخرى هذا وفاق سطيف.	
7.12	هل يمكن أن يعمل المشروع في سلسلة قيمة حيث وردت تقارير عن عمالة الأطفال؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
7.13	هل يمكن أن يعمل المشروع في سلسلة قيمة أو قطاع حيث وردت تقارير العمل القسري[529]؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

الإجراء الوقائي 8: المساواة بين الجنسين

		لا	نعم	تعليقات
8.1	هل يمكن أن ينطوي المشروع على خطر تعزيز التمييز القائم على أساس الجنس، من خلال عدم	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة**	

[529] *يتم استخدام العمل القسري، ويتكون من أي عمل أو خدمة لا يتم أداؤها طواعية ويتم انتزاعها من فرد تحت التهديد بالقوة أو العقوبة. وهي تشمل الرجال والنساء والأطفال في حالات عبودية الدين أو الذين يعانون من ظروف شبيهة بالرق أو الذين تم الاتجار بهم. "في كثير من البلدان، يكون العمل الزراعي غير رسمي إلى حد كبير، والحماية القانونية للعمال ضعيفة. في جنوب آسيا، لا تزال هناك أدلة على العمل الاستعبادي في الزراعة، مما أدى إلى ترتيبات عمل حيث يقع العمال المعدمون في ظروف عمل استغلالية وقسرية مقابل الحصول على قرض. الأجور المنخفضة المرتبطة بارتفاع أسعار الفائدة تجعل من الصعب للغاية على العائلات بأكملها الهروب من هذه الحلقة المفرغة. وفي أفريقيا، لا تزال الأشكال التقليدية "لآثار الرق" سائدة في بعض البلدان، مما يؤدي إلى حالات تضطر فيها أسر بأكملها (بالغون وأطفال، رجال ونساء) إلى العمل في حقول ملاك الأراضي مقابل الغذاء والسكن. وفي أمريكا اللاتينية، تم توثيق حالة العمال الذين تم تجنيدهم في المناطق الفقيرة وإرسالهم للعمل في المزارع أو في معسكرات قطع الأشجار على نطاق واسع من قبل خدمات التفتيش الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى". (منظمة العمل الدولية، الأرباح والفقر: اقتصاديات العمل الجبري / مكتب العمل الدولي – جنيف: منظمة العمل الدولية، 2014م).*

	مراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات؟		اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر المحتملة لإدامة أو تعزيز عدم المساواة من خلال إجراء تحليل جنساني لتحديد تدابير محددة لتجنب إلحاق الضرر، وتوفير فرص متساوية للرجال والنساء، وتعزيز تمكين النساء والفتيات.	
8.2	هل يمكن أن يستهدف المشروع الاحتياجات والأولويات المختلفة للنساء والرجال من حيث الوصول إلى الخدمات والأصول والموارد والأسواق والعمالة اللائقة وصنع القرار؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** اتخاذ إجراءات لتوقع المخاطر المحتملة للممارسات الزراعية غير المستدامة اجتماعياً وأنظمة الغذاء من خلال إجراء تحليل جنساني لتحديد الاحتياجات والأولويات المحددة للرجال والنساء، والقيود التي قد يواجهونها للمشاركة الكاملة في أنشطة المشروع أو الاستفادة منها، وتصميم محدد. تدابير لضمان حصول النساء والرجال على فرص متكافئة للوصول إلى الموارد والمدخلات الإنتاجية.	

الإجراء الوقائي 9: الشعوب الأصلية والتراث الثقافي

			لا	نعم	تعليقات
9.1		هل هناك شعوب أصلية * تعيش خارج منطقة المشروع ** حيث ستنفذ الأنشطة؟[530]	**خطورة منخفضة**	الانتقال إلى السؤال التالي	
	9.1.1	هل تؤثر أنشطة المشروع على الشعوب الأصلية التي تعيش خارج منطقة المشروع؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم المشروع **عملية موافقة مسبقة ومستنيرة دون إكراه** ويجب أن تحدد أنشطة المشروع الإجراءات اللازمة للتعامل مع أي تأثير محتمل والتخفيف من حدته. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية/ وحدة الزراعة والتنمية الريفية للحصول على مزيد من الإرشادات.	
9.2		هل هناك شعوب أصلية تعيش في منطقة المشروع حيث ستتم الأنشطة؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** يستلزم المشروع **عملية موافقة مسبقة ومستنيرة مجانية.**	

* تأخذ منظمة الأغذية والزراعة المعايير التالية في الاعتبار لتحديد الشعوب الأصلية: الأولوية في الوقت المناسب فيما يتعلق بحيازة واستخدام أراضي محددة والإدامة الطوعية للتمايز الثقافي (كاللغات، القوانين والمؤسسات)، والتحديد الذاتي للهوية، المعاناة من الاستعباد أو القهر أو التهميش أو الحرمان أو الاستبعاد أو التمييز (فيما إذا كانت هذه الحالات موجودة أم لا).

** ينبغي قراءة عبارة "خارج منطقة المشروع" مع مراعاة احتمال أن تؤثر أنشطة المشروع على سبل كسب الرزق، وإمكانية الوصول إلى الأراضي و/أو حقوق الشعوب الأصلية بصرف النظر عن المسافة المادية. على سبيل المثال: وإذا كان مجتمع من مجتمعات السكان الأصليين يعيش على بعد 100 كيلومتر من منطقة مشروع تؤثر فيها أنشطة الصيد على غلة النهر التي يصل إليها هذا المجتمع أيضا، ينبغي للمستخدم الإجابة بـ "نعم" على السؤال.

		لا	نعم	تعليقات
			إذا كان المشروع من أجل الشعوب الأصلية، مطلوب **خطة الشعوب الأصلية بالإضافة إلى عملية الموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة.** يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية/ وحدة الزراعة والتنمية الريفية للحصول على مزيد من الإرشادات. في الحالات التي يكون فيها المشروع مخصصًا للشعوب الأصلية وغير الأصلية على حد سواء، لن تكون هناك حاجة إلى خطة الشعوب الأصلية إلا إذا كان عدد كبير من المستفيدين هم من الشعوب الأصلية. يجب أن تحدد أنشطة المشروع الإجراءات اللازمة لمعالجة أي تأثير محتمل والتخفيف من حدته. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية/ وحدة الزراعة والتنمية الريفية للحصول على مزيد من الإرشادات. مطلوب عملية موافقة مجانية ومسبقة ومستنيرة	
9.3	هل سيؤثر هذا المشروع سلبًا أو خطيرًا على حقوق الشعوب الأصلية، والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وسبل العيش والمعرفة والنسيج الاجتماعي والتقاليد وأنظمة الحكم والثقافة أو التراث (المادي * وغير المادي أو غير الملموس **) في الداخل و / أو خارج منطقة المشروع؟ *يُعرَّف التراث الثقافي المادي بأنه الأشياء المتحركة وغير المتحركة (المنقولة وغير المنقولة) والمواقع والهياكل ومجموعات الهياكل والمعالم الطبيعية والمناظر الطبيعية التي لديها أهمية أثرية وحفرية وتاريخية ومعمارية ودينية وجمالية أو أي أهمية ثقافية أخرى، وقد يوجد التراث الثقافي المادي في البيئة الحضرية أو الريفية، وقد يوجد فوق الأرض أو تحتها أو تحت الماء.	**خطورة منخفضة**	**خطورة مرتفعة** يستلزم إجراء تقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي. يرجى الاتصال بوحدة الإدارة البيئية والاجتماعية للحصول على مزيد من الإرشادات.	

		لا	نعم	تعليقات
	التراث الثقافي غير المادي أو غير الملموس يعرف بأنه الممارسات والتعبيرات والمعرفة والمهارات، وأيضا الأدوات والعناصر والمصنوعات اليدوية والمساحات الثقافية المرتبطة – بتعريف المجتمعات والجماعات، وفي بعض الحالات الأفراد في إطار تراثهم الروحي و/أو الثقافي".			
9.4	هل يمكن أن ينفذ المشروع في منطقة توجد بها موارد ثقافية؟	**خطورة منخفضة**	**خطورة متوسطة** للحفاظ على الموارد الثقافية (عندما تكون موجودة في منطقة المشروع) ولتجنب تدميرها أو تلفها، يجب بذل العناية الواجبة من أجل: (أ) التحقق من أحكام الإطار المعياري، الذي يخضع عادة لإشراف مؤسسة وطنية مسؤولة عن حماية المواقع التاريخية والأثرية/التراث الثقافي غير المادي؛ (ب) من خلال التعاون والاتصال بمؤسسات/قيادات الحكم الخاصة بالشعوب الأصلية، التحقق من احتمال وجود مواقع/تراث ثقافي غير ملموس هام بالنسبة للشعوب الأصلية. وفي الحالات التي تكون فيها هناك مكتشفات بالصدفة كبيرة في الموارد الثقافية المادية، يجب أن تشير وثائق العطاءات والعقود المتعلقة بأي أعمال مدنية إلى الحاجة إلى إدراج استرداد "المكتشفات بالصدفة" وفقا للإجراءات والقواعد الوطنية.	

5.4: النموذج د: أدآة الفحص–برنامج الأغذية العالمي

المعيار البيئي والاجتماعي رقم (1): الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية				المستوى
1	**هل يمكن أن يغير المشروع الغطاء الأرضي للغابات أو الأراضي الرطبة أو الأراضي الزراعية أو أراضي الرعي أو غيرها من المناظر الطبيعية ذات الأهمية البيئية أو الاقتصادية؟**		لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	1.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدهور أو تجزئة أو تحويل الغطاء النباتي في منطقة (متجاورة أو تراكمية) من 1 إلى 10 هكتارات؟	لا/نعم	
	1.2	هل يمكن للمشروع تدهور أو تجزئة أو تحويل الغطاء النباتي في منطقة (متجاورة أو تراكمية) تزيد عن 10 هكتارات؟	لا/نعم	
2	**هل يمكن أن يغير المشروع كمية أو نوعية المياه الجوفية أو السطحية أو مياه البحر؟**		لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	2.1	هل يمكن أن يشمل المشروع إعادة تأهيل أو بناء التجمعات المائية أو السدود أو البرك التي يزيد ارتفاعها / عمقها عن 3 أمتار أو أن لديها سعة تخزينية تزيد عن 400 متر مكعب؟	لا/نعم	
	2.2	هل يمكن أن يشمل المشروع إعادة تأهيل أو إنشاء مخططات الري التي تغطي أكثر من 20 هكتارًا أم سحب أكثر من 1000 متر مكعب في اليوم أو سحب أكثر من 10٪ من متوسط تدفق مجرى أو نهر؟	لا/نعم	
	2.3	هل يمكن أن يشمل المشروع إعادة تأهيل أو بناء السدود أو السدود أو الخزانات أو البرك التي يزيد ارتفاعها / عمقها عن 5 أمتار أو أن لديها سعة تخزينية تزيد عن 10000 متر مكعب؟	لا/نعم	
	2.4	هل يمكن أن يشمل المشروع إعادة تأهيل أو إنشاء شبكات الري التي تغطي أكثر من 100 هكتار أو سحب أكثر من 5000 متر مكعب في اليوم أو سحب أكثر من 50٪ من متوسط تدفق مجرى أو نهر؟	لا/نعم	
	2.5	هل يمكن أن يشمل المشروع استخراج المياه الجوفية في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة؟	لا/نعم	
	2.6	هل يمكن أن يلوث المشروع مصادر المياه المستخدمة للاستهلاك البشري بما يتجاوز الحدود الوطنية أو منظمة الصحة العالمية؟	لا/نعم	

3		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدهور التربة أو زيادة تآكل التربة أو زيادة حمل الرواسب في تدفقات المياه السطحية؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	3.1	هل يمكن للمشروع تحويل ما بين 1 و 10 هكتار من الأراضي إلى أراضي زراعية أو بنية تحتية ، دون إدخال تدابير حفظ التربة المناسبة لطبوغرافيا المناظر الطبيعية؟	لا/نعم	
	3.2	هل يمكن للمشروع تحويل أكثر من 10 هكتارات من الأراضي إلى أراضي زراعية أو بنية تحتية ، دون إدخال تدابير للحفاظ على التربة مناسبة لطبوغرافيا المناظر الطبيعية؟	لا/نعم	
	3.3	هل يمكن للمشروع أن يعيد تأهيل أو تطوير أنظمة الري ، دون إدخال تدابير للتخفيف من احتمالية حدوث تملح في المياه؟	لا/نعم	
	3.4	هل يمكن أن يقدم المشروع ممارسات زراعية أو مدخلات كيميائية زراعية من المحتمل أن تقلل من كمية التربة وجودتها؟	لا/نعم	
المعيار البيئي والاجتماعي 2: النظم البيئية والتنوع البيولوجي				**المستوى**
4		**هل يمكن أن يؤثر المشروع سلبًا على الموائل الطبيعية أو النظم البيئية أو التنوع البيولوجي؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	4.1	هل يمكن للمشروع تجزئة أو تقليل أو تدهور الموائل الطبيعية لأنواع الحيوانات أو النباتات أو الحشرات الأصلية؟	لا/نعم	
	4.2	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة عمليات الجمع أو الصيد أو الصيد غير المنظم أو غير المرخص؟	لا/نعم	
	4.3	هل يمكن أن يؤثر المشروع سلبًا على الحيوانات أو الحشرات أو الأنواع النباتية المهددة بالانقراض أو المحمية أو على موائلها؟	لا/نعم	
	4.4	هل يمكن أن يغير المشروع ممرات هجرة الحيوانات المهددة بالانقراض أو المحمية؟	لا/نعم	
	4.5	هل يمكن أن يقدم المشروع أنواعًا غريبة أو معدلة وراثيًا؟	لا/نعم	
	4.6	هل يمكن أن يدخل المشروع أنواعًا غريبة أو معدلة وراثيًا قد تكون غازية؟	لا/نعم	
5		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى آثار سلبية في المناطق المحمية؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	5.1	هل يمكن أن تقع أنشطة المشروع في المنطقة العازلة لمنطقة محمية بموجب القانون أو الاتفاقيات الوطنية أو الدولية؟	لا/نعم	
	5.2	هل يمكن أن يقع المشروع داخل منطقة محمية بموجب القانون أو الاتفاقيات الوطنية أو الدولية أو أن يكون لها تأثيرات عليها؟	لا/نعم	
المعيار البيئي والاجتماعي 3: كفاءة الموارد وإدارة النفايات والتلوث				**المستوى**
6		**هل يمكن للمشروع زيادة استهلاك الوقود (خشب، فحم، وقود أحفوري) أو ماء؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب	6.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة دائمة في استهلاك الوقود (خشب أو فحم أو وقود أحفوري) مقارنة بالوضع قبل المشروع؟	لا/نعم	
	6.2	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى سحب مستمر لأكثر من 1000 متر مكعب من المياه العذبة يوميًا أو سحب أكثر من 10٪ من متوسط تدفق مجرى أو نهر؟	لا/نعم	
	6.3	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى سحب مستمر لأكثر من 5000 متر مكعب من المياه العذبة يوميًا أو سحب أكثر من 50٪ من متوسط تدفق مجرى أو نهر؟	لا/نعم	
7		**هل يتضمن المشروع مواد أو أنشطة يمكن أن تلوث الهواء أو التربة أو الماء؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب	7.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تلوث الهواء أو التربة أو الماء بشكل مؤقت ومحدود النطاق ومعالج؟	لا/نعم	
	7.2	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تلوث الهواء أو التربة أو الماء المستمر أو على نطاق واسع أو غير قابل للإصلاح؟	لا/نعم	
	7.3	هل يمكن أن يلوث المشروع مصادر المياه المستخدمة للاستهلاك البشري؟	لا/نعم	

	7.4	هل يمكن أن يشمل المشروع مواد كيميائية أو مواد تخضع لحظر دولي؟	لا/نعم	
8		**هل يمكن أن ينتج عن المشروع نفايات (خطرة أو غير خطرة) لا يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو التخلص منها بشكل مناسب من قبل المستفيدين أو برنامج الأغذية العالمي أو الشركاء؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	8.1	هل يمكن أن ينتج المشروع نفايات غير خطرة لا يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو التخلص منها بشكل مناسب من قبل المستفيدين أو برنامج الأغذية العالمي أو الشركاء؟	لا/نعم	
	8.2	هل يمكن أن ينتج عن المشروع أي كمية من النفايات الخطرة لا يمكن لبرنامج الأغذية العالمي أو الشركاء أو المستفيدين التخلص منها بالشكل المناسب؟	لا/نعم	
9		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة استخدام الكيماويات الزراعية؟**	**لا/نعم**	
إذا كان الجواب نعم	9.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة استخدام الكيماويات الزراعية الاصطناعية التي يمكن بسهولة استبدالها بمنتجات أو تقنيات طبيعية؟	لا/نعم	
	9.2	هل يمكن أن يتضمن المشروع استخدام مبيدات حشرية تخضع لحظر دولي؟	لا/نعم	
المعيار البيئي والاجتماعي 4: تغير المناخ				**المستوى**
10		**هل يمكن للمشروع أن يزيد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من احتراق الوقود أو التغيرات في الغطاء الأرضي أو مصادر أخرى؟**		
إذا كان الجواب	10.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة دائمة في استهلاك الوقود (خشب أو فحم أو وقود أحفوري) مقارنة بالوضع قبل المشروع؟	لا/نعم	
	10.2	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدهور أو تحويل الغطاء النباتي في منطقة (متجاورة أو تراكمية) من 1 إلى 10 هكتارات؟	لا/نعم	
	10.3	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدهور أو تحويل الغطاء النباتي في منطقة (متجاورة أو تراكمية) تزيد عن 10 هكتارات؟	لا/نعم	
11		**هل يمكن للمشروع أن يعرض المزيد من الناس للمخاطر الطبيعية أو يجعل بعض الناس أكثر عرضة للأخطار الطبيعية؟**	لا/نعم	
إذا كان الجواب نعم	11.1	هل سيخلق المشروع بنية تحتية أو أصولًا يمكن أن تزيد من تعرض أي شخص للمخاطر الطبيعية؟	لا/نعم	
	11.2	هل يمكن للمشروع أن يغير سلوك الناس أو استراتيجيات سبل العيش ، ويزيد من تعرضهم للمخاطر الطبيعية؟	لا/نعم	
	11.3	هل يمكن للمشروع أن يجعل أي شخص أكثر اعتمادًا على الأصول التي من المحتمل أن تتضرر بسبب الأخطار الطبيعية في السنوات الخمس المقبلة؟	لا/نعم	
	11.4	هل يمكن للمشروع أن يجعل أي مزارع أكثر اعتمادًا على عدد أقل من المحاصيل؟	لا/نعم	
	11.5	هل يمكن أن يقلل المشروع من خيارات كسب العيش لأي شخص؟	لا / نعم	
المعيار البيئي والاجتماعي 5: الحماية وحقوق الإنسان				**المستوى**
12		**هل يمكن أن ينتهك المشروع حقوق بعض الناس (مستفيدين أو غير مستفيدين)؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	12.1	هل يمكن أن ينتهك المشروع أو يحد من حقوق الأشخاص الممنوحة لهم بموجب معايير الحقوق الدولية والقانون الوطني؟	لا / نعم	
	12.2	هل يمكن للمشروع أن يعزز التمييز ضد الأفراد أو الجماعات؟	لا / نعم	
13		**هل يمكن للمشروع أن يخلق أو يفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أو التمييز في المجتمعات؟**	لا / نعم	

إذا كان الجواب نعم	13.1	هل يمكن التحكم في استهداف أو تنفيذ المشروع من قبل مجموعة فرعية من المجموعة المستهدفة؟	لا / نعم	
	13.2	هل يمكن للمشروع أن يديم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية القائمة؟	لا / نعم	
	13.3	هل يمكن للمشروع أن يحد من وصول الأشخاص المعرضين للخطر إلى الأصول؟	لا / نعم	
	13.4	هل يمكن للمشروع تغيير ترتيبات الحيازة بطريقة تؤدي إلى خلق أو تعزيز أو تفاقم عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أو النزاعات؟	لا / نعم	
14		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إعادة التوطين القسري (المادي أو الاقتصادي) للأشخاص؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	14.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إعادة توطين غير طوعي اقتصاديًا أو ماديًا لما يصل إلى 20 شخصًا؟	لا / نعم	
	14.2	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى إعادة توطين غير طوعي اقتصاديًا أو ماديًا لأكثر من 20 شخصًا؟	لا / نعم	
15		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى عمالة الأطفال؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	15.1	هل يمكن أن يشمل المشروع العمل بأجر أو بدون أجر للقصر الذين تقل أعمارهم عن سن إتمام التعليم الإلزامي (الذي يجب ألا يقل عن 14 سنة) في عمل خفيف أو عادي؟	لا / نعم	
	15.2	هل يمكن أن يشمل المشروع العمل بأجر أو بدون أجر للقصر الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا في أنشطة يمكن أن تعرض صحتهم أو سلامتهم أو أخلاقهم للخطر؟	لا / نعم	
16		**هل يمكن أن يؤثر المشروع سلبًا على أي تراث ثقافي (سواء كان ملموسًا أو غير مادي)؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	16.1	هل يمكن أن يؤثر المشروع سلبًا على التراث الثقافي المادي أو غير المادي بشكل مؤقت وقابل للمعالجة؟	لا / نعم	
	16.2	هل يمكن أن يؤثر المشروع سلبًا على أي تراث ثقافي ملموس أو غير مادي مع آثار دائمة أو غير قابلة للإصلاح؟	لا / نعم	
17		**هل يمكن أن يشمل المشروع الشعوب الأصلية أو أقاليمها أو يؤثر عليها؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	17.1	هل يمكن تنفيذ المشروع في الأقاليم التي تديرها الشعوب الأصلية أو تطالب بها؟	لا / نعم	
المعيار البيئي والاجتماعي رقم (6): المساواة بين الجنسين				**المستوى**
18		**هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى أوجه عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز والإقصاء وعبء العمل غير المرغوب فيه و/أو العنف؟**	لا / نعم	
إذا كان	18.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى زيادة العمل غير المدفوع الأجر (بما في ذلك العمل المنزلي والعمل في مجال الرعاية) للنساء و/أو الفتيات؟	لا / نعم	
	18.2	هل يمكن للمشروع أن يضخم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في صنع القرار في الأسر و/أو المجتمعات المحلية؟	لا / نعم	

	18.3	فهل يمكن للمشروع أن يضخم الظروف القائمة لعدم المساواة بين الجنسين أو أن يهيئ ظروفا جديدة لعدم المساواة؟	لا / نعم	
	18.4	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تفاقم العنف القائم على نوع الجنس الاجتماعي أو إلى حدوثه؟	لا / نعم	
المستوى		**المعيار البيئي والاجتماعي 7: صحة المجتمع وسلامته وأمنه**		**المستوى**
19		**هل يمكن أن يزيد المشروع من التوتر أو النزاعات داخل المجتمع، أو مع المجتمعات المجاورة، أو مع العمال من خارج المجتمع؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	19.1	هل يمكن أن تؤدي الأنشطة إلى تفاقم الصراعات القائمة، أو خلق صراعات جديدة داخل المجتمع أو بين المجتمعات؟	لا / نعم	
	19.2	هل يمكن أن تؤدي الأنشطة إلى تفاقم الصراعات العنيفة القائمة أو خلق صراعات عنيفة جديدة داخل المجتمع أو بين المجتمعات؟	لا / نعم	
	19.3	هل يمكن للمشروع أن يقلل فرص الدخل أو العمل دون توفير بدائل جديدة للدخل أو العمل؟	لا / نعم	
	19.4	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدفق العمال الأجانب (أقل من 10٪ من المجتمع المضيف)؟	لا / نعم	
	19.5	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى تدفق قوة عمل أجنبية كبيرة (أكثر من 10٪ من المجتمع المضيف)؟	لا / نعم	
20		**هل يمكن لترتيبات العمل في المشروع أن تنتهك حقوق العمل للأشخاص العاملين في المشروع أو أن تشكل خطرا على صحتهم أو سلامتهم؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	20.1	هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى عدم احترام حقوق أو مبادئ العمل الأساسية كما حددتها المعايير الوطنية والدولية؟	لا / نعم	
	20.2	هل يمكن أن يشكل المشروع خطرًا على صحة الناس أو سلامتهم عند استخدام معدات ثقيلة أو وسائل نقل ثقيلة أو مواد خطرة؟	لا / نعم	
	20.3	هل يمكن أن يتسبب المشروع في إصابة دائمة أو وفاة أشخاص من خلال استخدام معدات ثقيلة أو وسائل نقل ثقيلة أو مواد خطرة؟	لا / نعم	
21		**هل من الممكن أن يسهل المشروع انتشار الأمراض أو إستحداث أمراض جديدة؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	21.1	هل يمكن أن يسهل المشروع انتشار الأمراض الداخلية أو الموجودة في المجتمع؟	لا / نعم	
	21.2	هل سيطور المشروع البنى التحتية للمياه التي من شأنها تسهيل انتشار الأمراض المنقولة بالمياه؟	لا / نعم	
	21.3	هل من الممكن أن يتسبب المشروع بإدخال أمراض جديدة في المجتمع؟	لا / نعم	
المستوى		**المعيار البيئي والاجتماعي 8: المساءلة أمام السكان المتضررين**		**المستوى**
22		**هل هناك خطر يتمثل في أن صوت بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين لن يُسمع في تصميم المشروع أو تنفيذه أو رصده؟**	لا / نعم	
إذا كان الجواب نعم	22.1	هل يمكن لبعض أصحاب المصلحة المعنيين أن يشعروا بأنهم لم يستشاروا على نحو كاف؟	لا / نعم	
	22.2	هل الضغط على بعض أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما الأشخاص أو المجموعات المعرضة بالفعل للتهميش، لعدم المشاركة في المشاورات ممكناً؟	لا / نعم	
	22.3	هل يمكن أن يواجه بعض أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الأشخاص أو المجموعات المعرضة بالفعل للتهميش، صعوبات في رفع الشكاوى أو تقديم الملاحظات؟	لا / نعم	

الملحق 6: إرشادات بشأن إعداد خطط الإدارة البيئية والاجتماعية

ينبغي أن تصاغ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية بطريقة يسهل إستخدامها. وينبغي أن تكون الإشارات الواردة في الخطة واضحة وسهلة التحديد. كما أن النص الرئيسي لخطة الإدارة البيئية والاجتماعية يحتاج إلى أن يبقى واضحا ووجيزا قدر الإمكان، مع إحالة المعلومات المفصلة إلى الملحقات. وينبغي لإطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية تحديد الصلات بالخطط الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالمشروع، مثل الخطط التي تتناول إعادة التوطين أو قضايا الشعوب الأصلية/الأقليات الإثنية. يجب عادة معالجة الجوانب التالية في خطط الإدارة البيئية والاجتماعية:

1. **موجز للآثار المحتملة للمشروع المقترح**: ينبغي تحديد الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المتوقعة التي يلزم التخفيف من حدتها وتلخيصها بإيجاز. يوصى بالإحالة المرجعية إلى تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو الوثائق الأخرى.

2. **وصف تدابير التخفيف الموصى بها**: ينبغي وصف كل تدبير من تدابير التخفيف بإيجاز مع الإشارة إلى الأثر الذي يتعلق به والظروف التي يلزم في ظلها (على سبيل المثال، باستمرار أو في حالة الطوارئ). وينبغي أن تكون مصحوبة، أو يشار إليها، بإجراءات تصميم المشاريع وتشغيلها التي توضح الجوانب التقنية لتنفيذ مختلف التدابير.

3. **وصف برنامج الرصد والتدقيق**: ينبغي أن تبين برامج الرصد والتدقيق بوضوح الروابط بين الآثار المحددة في تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، ومؤشرات القياس، وحدود الكشف (حسب الاقتضاء)، وتعريف العتبات التي تشير إلى ضرورة إتخاذ إجراءات تصحيحية.

4. **الترتيبات المؤسسية**: ينبغي تحديد مسؤوليات التخفيف والرصد تحديدا واضحا، بما في ذلك ترتيبات التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المسؤولة عن التخفيف.

5. **برامج بناء القدرات والتدريب**: لدعم التنفيذ الفعال في الوقت المناسب لعناصر المشروع وتدابير التخفيف، من الضروري إجراء تقييم وتقييم لقدرات الوحدات البيئية وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن الإدارة البيئية.

6. **الجدول الزمني للتنفيذ وإجراءات الإبلاغ**: ينبغي تحديد توقيت تدابير التخفيف وتواترها ومدتها في جدول زمني للتنفيذ، يبين الصلات مع التنفيذ العام للمشروع. وينبغي أيضا أن تحدد بوضوح إجراءات تقديم المعلومات عن التقدم المحرز في تدابير التخفيف والرصد ونتائجها.

7. **تقديرات التكاليف ومصادر الأموال وتوزيع المسؤوليات**: ينبغي تحديد هذه التكاليف لكل من الاستثمارات الأولية والمصروفات المتكررة لتنفيذ جميع التدابير الواردة في إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية الحالي، وإدماجها في مجموع تكاليف المشروع، وإدراجها في مفاوضات القروض، وما إلى ذلك.

يوفر الجدول XX، أدناه، نموذجا لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

الجدول xx: قالب لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

نشاط المشروع الفرعي	التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة	التدابير المقترحة للتخفيف *(بما في ذلك التشريعات والأنظمة)*	المؤسسات المسؤولة *(بما في ذلك الإنفاذ والتنسيق)*	الجدول الزمني لتنفيذ تدابير التخفيف	تقديرات التكلفة	تعليقات *(مثلا الآثار الثانوية)*

محتويات خطة الإدارة البيئية والاجتماعية:

هذا هو الجزء العملي المنحى من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. يتوقف التنفيذ الفعال لنتائج وتوصيات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى حد كبير على إعداد وتنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة. وبالتالي، ينبغي أن تشمل، على الأقل، ما يأتي:

- موجز للآثار الرئيسية الإيجابية والسلبية.
- وصف تدابير التخفيف/التحسين.
- جداول التنفيذ.
- تقديرات التكلفة.
- المسؤولية عن التنفيذ (بالاسم أو حسب مركز المسؤولية).
- خطة المراقبة والرصد مع معايير ومؤشرات محددة للأداء.
- خطط الطوارئ واستراتيجيات إدارة الآثار وخطط الاستجابة، عند الاقتضاء.
- إلحاق عقد بيئي لتنفيذ إطار عمل الإدارة البيئية والاجتماعية، حيثما يكون ذلك مناسبا.
- أية متطلبات لبناء القدرات والقدرات المؤسسية.
- ملخص لمشروع(مشاريع) الإدارة البيئية المجتمعية المخطط لها عند الضرورة.

الملحق7 :إرشادات حول إعداد خطة العمل البيئية والاجتماعية

يجب أن تصاغ خطة العمل البيئية والاجتماعية بطريقة تجعلها سهلة الاستخدام. يجب أن تكون المراجع داخل الخطة واضحة وسهلة التحديد. أيضاً، يجب أن يظل النص الرئيسي لخطة العمل البيئية والاجتماعية واضحًا وموجزًا قدر الإمكان ، مع إحالة المعلومات البسيطة إلى المرفقات. ينبغي عادةً معالجة الجوانب التالية ضمن خطط العمل البيئية والاجتماعية:

1. المقدمة ووصف المشروع الفرعي

يهدف هذا القسم إلى تقديم مقدمة عامة عن المشروع الفرعي.

(أ) موقع المشروع الفرعي والقطاع

(ب) ترتيبات تنفيذ المشروع الفرعي (المؤسسات والمسؤوليات)

(ج) معايير اختيار المشروع الفرعي وعملية الاختيار

(د) أنشطة المشروع الفرعي

(هـ) تكلفة المشروع الفرعي والجدول الزمني

2. الملف البيئي والاجتماعي والاقتصادي لمنطقة المشروع الفرعي

يجب أن يصف هذا القسم الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية لمنطقة المشروع الفرعي. المعلومات التي يتعين جمعها تتطلب تقديم صورة كاملة، ولكن مستوى التفاصيل والمدى يتوقف على الحاجة إلى المشروع ومدى ملاءمته.

أ. الملف البيئي

(و) المطر والمناخ والطقس

(ز) جودة الهواء والضوضاء

(ح) موارد المياه

(ط) النباتات والحيوانات (بما في ذلك وجود أي موائل حساسة وأنواع مهددة)

(ي) الطبوغرافيا

ب. الملف الاجتماعي والاقتصادي

(أ) استخدام الأراضي

(ب) المعلومات الديموغرافية ، بما في ذلك السكان المستفيدين المستهدفين

(ج) شروط وتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(د) الصراع والوضع الأمني داخل مناطق المشروع الفرعي والمناطق المحيطة به

3. الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالصحة والسلامة المهنية

هذا القسم هو 1) لوصف موجز لأنشطة فحص وتحديد الأثر البيئي والاجتماعي التي تم تنفيذها، 2) عرض الآثار والمخاطر المحددة، 3) تقديم تقييم موجز لهذه الآثار. يجب أن تغطي هذه المراحل كلاً من البناء والتشغيل لاستثمار المشروع الفرعي وكذلك جميع الأنشطة الاستثمارية في إطار المشروع الفرعي، بما في ذلك عمليات المقاول. الآثار والمخاطر التي سيتم عرضها في شكل جدول.

(أ) عملية فحص وتحديد وأنشطة التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية

(ب) الآثار والمخاطر البيئية للمشروع الفرعي

(ج) الآثار والمخاطر الاجتماعية للمشروع الفرعي

(د) مخاطر الصحة والسلامة المهنية للمشاريع الفرعية

(هـ) تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الصحة والسلامة المهنية للمشروع الفرعي

4. خطة العمل البيئية والاجتماعية وخطة العمل الخاصة بالصحة والسلامة المهنية (تنسيق جدولي)

يقدم هذا القسم إجراءات التخفيف لمعالجة الآثار والمخاطر المحددة كما هو موضح أعلاه، والتي تغطي كلاً من مرحلتي الإنشاء والتشغيل. يجب أن تستجيب إجراءات التخفيف لجميع التأثيرات المحددة في القسم السابق. يمكن أيضًا تقديمها في شكل جدولي ، مع الإشارة إلى أنواع التأثيرات والمخاطر وتدابير التخفيف والهيئات المسؤولة عن التنفيذ.

(أ) تدابير التخفيف من الأثر البيئي

(ب) تدابير تخفيف الأثر الاجتماعي

(ج) تدابير تخفيف مخاطر الصحة والسلامة المهنية

(د) تقدير التكلفة

5. ترتيبات التنفيذ

يهدف هذا القسم إلى تقديم ترتيبات المشروع الفرعي لتنفيذ هذه الخطة ، بما في ذلك جهود الرقابة.

(أ) التوظيف والمسؤوليات لتنفيذ تدابير الصحة والسلامة المهنية والتدابير البيئية والاجتماعية.

(ب) ترتيبات المراقبة (من وماذا ومتى وكيف)

6. مشاركة أصحاب المصلحة

يهدف هذا القسم إلى تقديم أنشطة التشاور والتعليقات بإيجاز خلال مرحلة الإعداد ووصف المشاورات المستمرة ومشاركة أصحاب المصلحة أثناء التنفيذ.

(أ) المشاورات التي أجريت أثناء إعداد المشروع الفرعي وردود الفعل

(ب) المشاورات التي يتعين إجراؤها أثناء تنفيذ المشروع الفرعي (ماذا ومتى ومن وكيف)

7. آلية الاستجابة للتظلمات

(أ) القنوات التي يمكن فيها رفع الشكاوى وتلقيها (الخط الساخن، صندوق الشكاوى وجهاً لوجه، المكتوبة والشفوية...وغيرها)

(ب) آلية معالجة التظلمات الخاصة بالمشروع الفرعي (من وكيف ومتى)

8. المرفقات

القائمة المرجعية البيئية والاجتماعية وتلك الخاصة بالصحة والسلامة والمهنية التي تم إجراؤها للمشروع الفرعي

الاتفاقات مع المجتمعات المحلية، مثل الاتفاق الاجتماعي بشأن التبرع بالأراضي.